

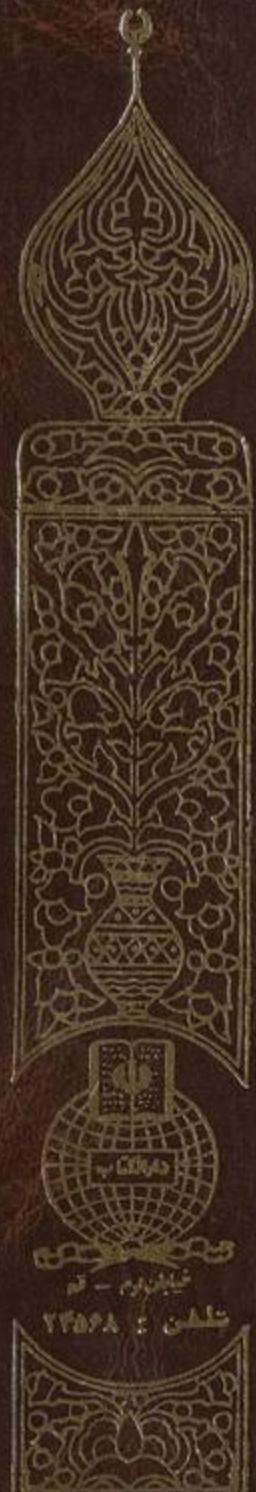
المدرسة الافتتح

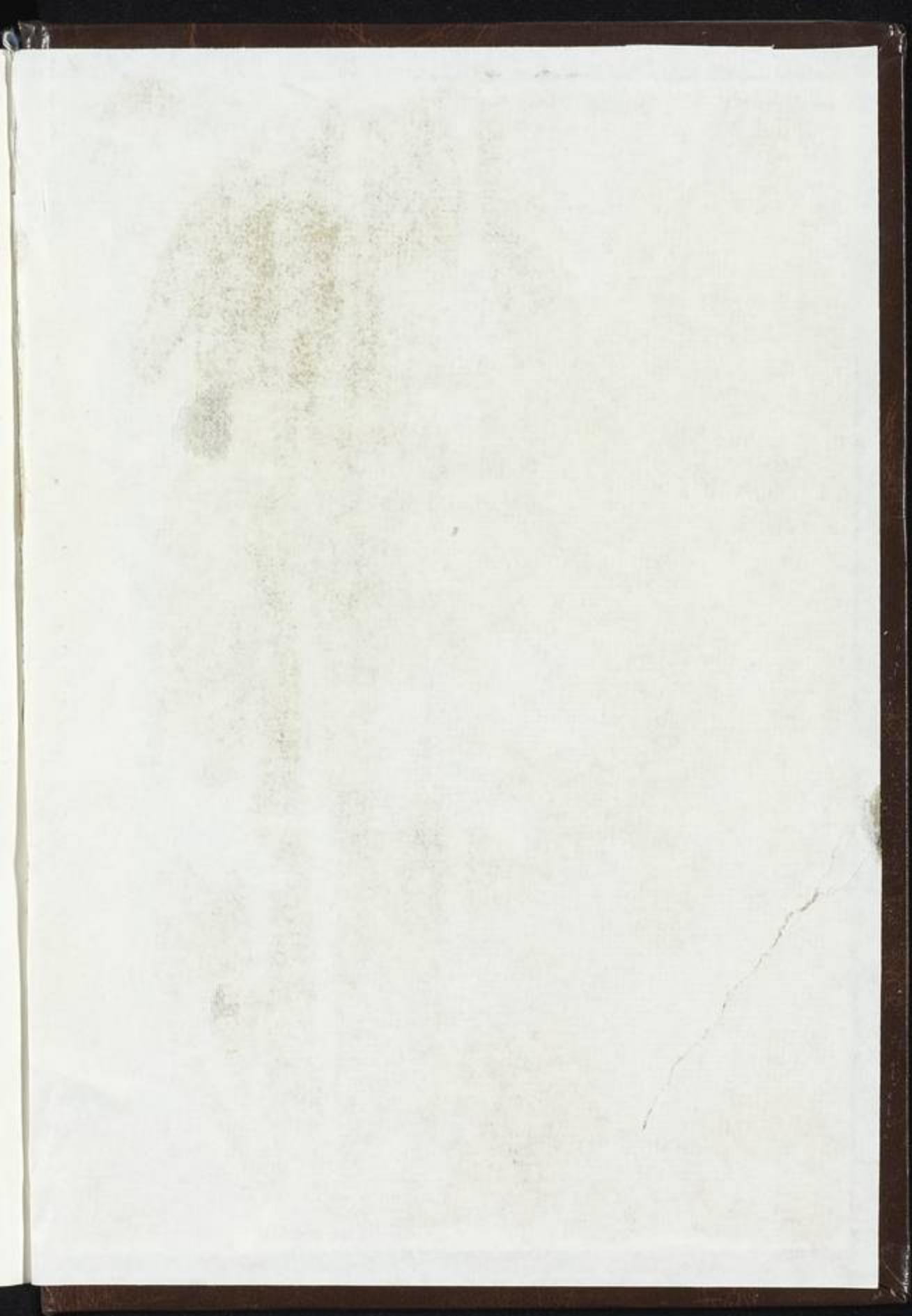
فيما يزيد ويشار إلى المطالع

إيلاءه العناية على الذوق الأفذاش

مؤسسدار الكتاب للطباعة والنشر  
شارع ارم - فتم

تسعون ١٤٥٦





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 023670803

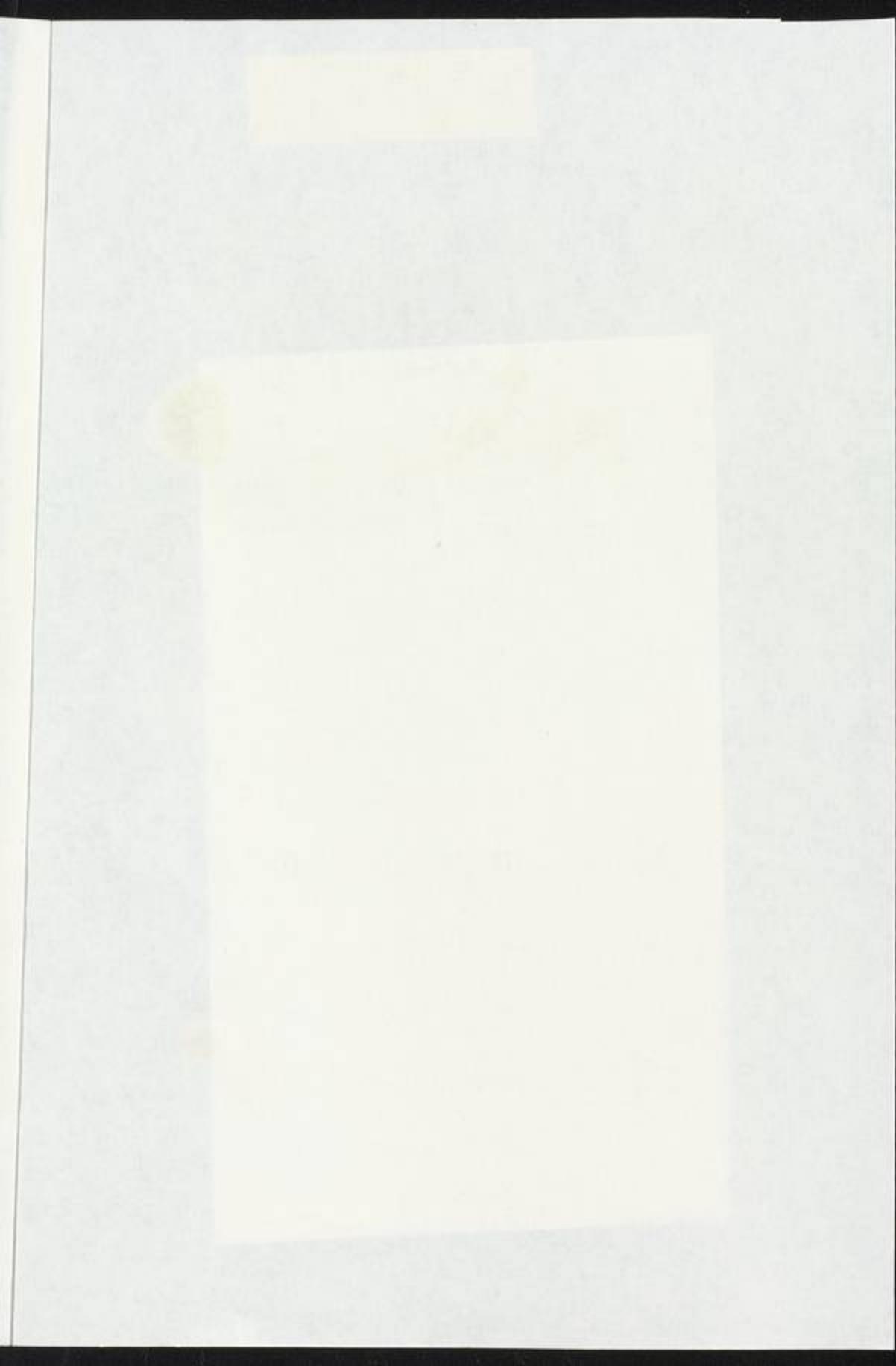
---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



Mudarris al-Afghānī



تأليف

حجۃ الاسلام العلامۃ

الشیخ محمد علی المدرس الافغانی

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظه

مؤسسة دار الكتاب للطباعة و النشر  
قم - ایران

تلفن : ٢٤٥٦٨

طبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٩٩٧

2276  
.28  
1827  
جع ٣



اسم الكتاب : المدرس الافضل (المجلد الثالث)

المؤلف : العلامة الشيخ محمد على المدرس الافغاني (قدس سره)

الناشر : مؤسسة دار الكتاب - شارع ارم - قم تليفون ٢٤٥٦٨

التعداد : ١٠٠٠ نسخه

تاريخ النشر : رجب ١٤١٠ هجري

الطبعة : الثانية

المطبعة : امير

القطع : وزيري

التجليد : مؤسسة دار الكتاب قم



32101 023670803

- ٣ -

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْعَى

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان والصلة والسلام على من ارسله هدى للناس وأكرمه بفضل الخطاب والتبيان وعلى الله واصحابه الذين فازوا بشرف الايمان والمعنى الدائم علي اعدائهم اعداء القرآن من الان الى يوم يوضع فيه الميزان فيخسر المبطلون وحزب الشيطان .

وبعد فيقول العبد المذنب الفاني ابن مراد على محمد على الافقاني هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسمى به (المدرس الافضل في شرح ما يرمن ويشار إليه في المطول) فنشرع فيه بحول الله وقوته .

### ﴿الباب الثاني احوال المسند اليه﴾

( اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه ) لا لذاته فحزح الامور العارضة له من حيث ذاته او لقطه ومعناه او وضعه واسة ماله ككونه عرضا او جوهرا وككونه كليا او جزئيا او متواتريا او مشككا وككونه حقيقة او بجازا او كنائية او من حيث لفظه خاصة ككونه ثلانيا او رباعيا ناقصا او صحيحا ونحو ذلك فتأمل .

وليعلم ان حقيقة كونه مسند اليه تقييدية لا تعليمية والمراد بالتقيدية ما يكون قيد الموضوع الاحوال والمراد بالتعليمية ما يكون

قيداً وعلة للاحوال ولا يكون له دخل بالموضوع والحاصل ان المراد بالاحوال في هذا الباب ما تعرض المفظ حال كونه مسند اليه لا كونه مسند اليه وهذا نظير قول الاصرلين في اجتماع الامر ونهى ان الجهة والحقيقة فيما تقييدتان لا تعلمليتين فالمبحث عنه في هذا الباب انما ينحصر في الاحوال التي تعرض على المفظ بقيد كونه مسند اليه ( كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات ) المذكورة في هذا الباب ( الراجعة اليه لذاته ) اي بواسطة كونه مسند اليه ( لا بواسطة الحكم ) اي الاسناد ( او ) بواسطة ( المسند مثلاً ككونه مسند اليه لحكم مؤكدة او متراكمة التأكيد ) فان البحث عن ذلك قد تقدم في الباب الاول ( وكونه مسند اليه ممسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر ونحو ذلك ) فان البحث عن ذلك راجع الى الباب الثالث .

فاندفع بما قلنا من ان الحقيقة تقييدية لا تعلمليية ما ربما يتواهم ان الظاهر من تفسير الاحوال بالاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لذاته ان هذه الاحوال عارضة له لأجل كونه مسند اليه وليس كذلك لأنها تعرض عليه لعمل اخرى يأتي بيان كل واحدة منها في محله مثلاً الحذف يعرض له بعلة الاحتراز عن العبث في الظاهر لا بعلة كونه مسند اليه وكذلك الذكر يعرض له بعلة كونه الاصل لا بعلة كونه مسند اليه وهكذا سائر الاحوال المذكورة في هذا الباب فتدبر جيداً :

واندفع ايضاً بما قلنا ما ربما يتواهم ايضاً نظراً الى اللام في قوله

لذاته ان العلة الواحدة وهو كونه مسندًا اليه كيف تقتضى امررين متناقين كالتعريف والتنكير او التقديم والتأخير ونحوهما فان قلت سلمنا ولكن من جملة الاحوال التي تعرص للفظ من حيث كونه مسندًا اليه الرفع قيجب ان يذكر في هذا اللم بل في هذا الباب مع انه يذكر في علم النحو فكيف ذلك .

قلت اضافة الاحوال الى المنسد المعهد اي الاحوال المعمودة عند اهل هذا الاصطلاح للمسند اليه وذلك لأن المناسب لاهل الاصطلاح إن يريد باللفظ ما هو الاصطلاح عنده فالمراد بالاحوال انما هي الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا كل الاحوال فخرج الرفع في زيد قائم وقام زيد نانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا من حيث انه يطابق به اللفظ مقتضى الحال .

وهذا نظير ما قاله في القوانين للاخراج علم المقلد عن الفقه وهذا نصه فالاولى في الاخراج التمسك باضافة الادلة الى الاحكام وارادة الادلة المعمودة فان الاضافة ( كما يأتي في هذا الباب في بحث تعريف المنسد اليه ) للمعهد انتهى .

وأما الجواب عن ذلك بان المقصود من عنوان الباب ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا ان كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور في هذا الباب ففيه نظر ظاهر .

وذلك لأن عنوان كل باب بمفردة المعرف لما يذكر في ذلك الباب فلا بد من ان يكون جامعاً وما نعا يدل على ذلك ما قاله السيوطي عند قول المصنف هذا باب الثائب عن الفاعل اذا احذف تعرضا على

ابن الحاجب وهذا نصه والتعبير به احسن من التعبير بمفهول ما لم يسم فاعله لشموله للمفعول وغيره واصدق الثاني على المنسوب في قوله اعطي زيد درهما وليس مراد انتهى:

( ويأتي ) بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ( بيان كون المسند اليه او لي بالتقديم ) علمي المسند لكن اذا كان مبتدأ لا فاعلا ووجهه ظاهر .

واما تقدم البحث عن احواله على البحث عن احوال المسند فلنكونه كما يأتي الركن الاعظم ( اما حيذفة قدمه ) اي الحذف ( على سائر الاحوال لأنه ) اي الحذف ( عبارة عن عدم الاتيان به وهو ) اي عدم الاتيان ( مقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث ) اي حادث كل ( عن عدمه ) قال قوشجي عند قول المصنف والوجوه ان اخذ غير مسبوق بالغير او بالعدم فقدم والا فمحادث ما هذا نصه القدم والحدث صفتان للوجود واما المهمة فانما توصف بهما باعتبار اتصاف وجودها بهما وقد يوصف بهما العدم فيقال للعدم الغير المسبوق بالوجود فديم وللمسبوق حادث .

وقال الحكم السبزواري مشيرا الى ذلك :

اذا الوجود لم يكن بعد العدم او غيره فهو هسمى بالقدم  
وادر الحدوث منه بالخلاف صف بالحقيقة وبالاضافي  
ولا يذهب عليك ان تفسير الحذف بعدم الاتيان بظاهره نيفي  
ما يأتي في اول الباب الثالث لأن حاصل ما يأتي هنا ان الحذف  
من قبيل الرفع والترك من قبيل الدفع والتفسير بعدم الاتيان يناسب

الثاني لا الاول .

( والمحذف ) اذا كان المسند اليه مبتدأ لا فاعلاً ويأتي وجة ذلك عن قريب ( يفتقر الى امررين احدهما قابلية المقام وهو ) الضمير راجع الى القابلية لأن الضمير الراجع الى المصدر يستوى فيه المذكر والممؤثر فلا حاجة الى ما ارتكبه الفاضل المحشى من تاويل القابلية باحد الامررين ( ان يكون السامع عارفاً به ) اي باطبئداً ( لوجود القراءن ) الخامسة اللفظية او المعنوية او غيرهما ( ولائني ) الامر الداعي الموجب لرجحان المحذف ) الذي هو خلاف الاصل في الالفاظ ( على الذكر ) الذي هو الاصل كما يأتي ذلك عن قريب .

واعلم انه اعترض على تعلييل تقديم المحذف على سائر الاحوال بما خر وجود الحادث بانه يغيد تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لأن المحذف مقابل له دون بقية الاحوال كالتعريف والتنكير ونحوهما اذ ليس المحذف مقابل امده الاحوال حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده .

وأجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لأنها تفصيل له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع ايضاً .

( ولما كان ) الامر ( الاول معلوماً مقرراً في علم النحو ايضاً ) كما قال في الالفية :

وفي جواب كيف زيد قل دف فزيد امتنع عنه اذ عرف ( دون ) الامر ( الثاني قصد ) الخطيب ( الى تفصيل ) الامر ( الثاني ) مع اشارة ما ) اي اجمالية ( ضمنية الى ( الاول فقال

فللاحتراز عن العبث اذا القرينة دالة عليه ) اي على المسند اليه ( فذكوه عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا ) اي وان لم يكن بناء على الظاهر ( فهو ) اي المسند اليه ( الركن الاعظم من الكلام) فينبغي كمال الانفاس اليه والتصريح به وان كانت القرينة عليه موجودة لما في التعلول على القرينة كما يأتي عقريباً من الضعف لا سيما فيما هو الركن الاعظم الاهم .

( قيل معناه ) اي معنى قول الخطيب بناء على الظاهر ( انه ) اي ذكر المسند اليه ( عبث نظراً الى ظاهر القرينة ) الاضافة هنا ببيانه اي الظاهر الذي هو القرينة ( واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به ) اي بذكر المسند اليه ( غرض ) من الاغراض التي تأتي عن قريب لذكره ( مثل التبرك والاستلذاذ والتتباهي على غباؤه السامع ونحو ذلك ) من الاغراض الاخر الاتية والفرق بين المعنيين المذكورين لقوله بناء على الظاهر ان نفي العبث على المعنى الاول بناء على كون المسند اليه الركن الاعظم والمقصود الاهم وعلى المعنى الثاني بناء على جواز تعلق الغرض بذكره .

( اـ تخبيـل ) عطف الاحتراز اي الحذف لتخفيـل المتكلـم السـامـع اي لـيـقـاعـ المـتـكـلامـ فيـ خـيـالـ السـامـعـ ايـ فيـ ظـنـهـ ايـ فيـ وـهـمـهـ ايـ فيـ ذـهنـهـ ( العـدـولـ ) ايـ عـدـلـ المـتـكـلامـ ( إـلـىـ أـقـوـىـ الدـالـيـلـيـنـ ) وـقـولـهـ ( مـنـ العـقـلـ وـالـلـفـظـ ) بـيـانـ للـدـالـيـلـيـنـ لـاـقـوـاـهـمـاـ لـاـنـ اـقـوـىـ كـمـاـ يـصـرـحـ بـعـيـدـ هـذـاـ هـوـالـعـقـلـ فـقـطـ ( بـعـنـيـ انـ الـاعـتـمـادـ عـنـ الذـكـرـ عـلـىـ دـلـالـةـ الـلـفـظـ ) وـحـدهـ لـكـنـ هـذـاـ ( مـنـ حـيـثـ الـظـاءـرـ ) وـالـاـ فـيـ الـحـقـيقـةـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ الـعـقـلـ وـالـلـفـظـ مـعـاـ ( وـ

الاعتماد ( عند الحذف على دالة العقل ) وحده لكن هذا ايضاً من حيث الظاهر والا ففي الحقيقة الاعتماد على الملفظ والعقل معاً ( وهو اي العقل ( اقوى لاستقلاله بانداللة ) فانه يمكن ان يدل بدون الملفظ كما في المتعولات المحسنة كاستهالة اجتماع الوجود والعدم وكما في دالة الاثر على المؤثر .

( بخلاف الملفظ ) لعدم استقلاله بالدالة ( فانه يفتقر ) في الدالة ( الى العقل ) بان يعلم بالعقل ان الملفظ الفلانى موضوع للمعنى الفلانى ( فاذا احذفت ) المسند اليه ( فقد خيالت ) انت ايها المتكلم اي اوقعت في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه اي في ذهنك ( انك عدلت من الدليل الاضعف ) يعني الملفظ ( الى ) ( الاقوى ) يعني العقل ( واما قال التخييل ) لان الدال على ان العدول الى اقوى الدليلين اي العقل امر وهمي خيالي ( لان الدال عند الحذف ايضاً هو الملفظ المدلول عليه بالقرائتين والاعتماد في دالة الملفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلامية على الملفظ ولا عند الحذف ) الاعتماد بالكلامية ( على العقل كقوله ) ( قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويلاً ) الشاعر في حذف المسند اليه من عليل فانه ( لم يقل اذا عليل للاحتراز ) عن العبر ( والتخيل المذكورين ) معاً ويمكن ان يكون لواحد هماً والمقصود عند الشاعر ويعلام ذلك بالاقرینة .

( او اختبار ) اي امتحان ( تنبه السامع عند القرینة هل يقتبسه ) بها على المهدوف ) ام لا او اختبار مقدار تنبهه ) ومبلغ ذاته ( هل

يتبنيه بالقرآن الخفية ) على المعنوف ( ام لا ) مثل لذلك بعنفهم  
بما اذا حضر عندك شخصان احدهما اقدم صحبة من الاخر فتقول  
لإخلاطك والله حقيق بالاحسان ت يريد ان اقدمهما صحبة وهو زيد  
متلا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك المسند اليه اختبار المبلغ ذكائه  
هل يتتبني لهذا المعنوف بهذه القرنية التي معها خفاء وهي ان اهل  
الاحسان والصدقة القديمة دون حادثها او لا يتتبني له .

( او ايهم ) اي ايقاع المنكلم في وهم السامع اي في ذهنه ( صونه )  
اي حفظه ( اي المسند اليه عن اسائك ) كقولهـا سينظروـه ويملأـهـ  
اللهـ بهـ الارضـ قسطـاـ وعـدـ لاـ فـرـيـدـ بـهـ المـهـدـيـ المـوـعـودـ عـجلـ اللـهـ  
فرجهـ فـحـذـفـنـاهـ ( تعـظـيمـاـ لـهـ وافـخـاماـ ) كـماـ هوـ مـقـتضـىـ بـعـضـ  
الـرواـيـاتـ ( او عـكـسـهـ ايـ ايـهـامـ صـونـ اـسـانـلـكـ عـنـهـ ) ايـ عنـ المسـنـدـ  
اليـهـ تـحـقـيرـاـ لـهـ واهـانـةـ ) يـعـلـمـ مـثـالـهـ مـنـ عـكـسـهـ كـماـ قالـ الشـاعـرـ  
مشـيرـاـ اليـهـ :

ولقد علمتـ باـنـهـ نـجـسـ واـذاـ ذـكـرـتـهـ فـسـلـتـ فـمـيـ  
( اوـ تـاتـيـ الانـكـارـ وـتـيسـرـهـ لـدـىـ الـحـاجـةـ ) الىـ الانـكـارـ لـانـهـ قدـ  
تـدـعـوـ الـحـاجـةـ الىـ التـكـلامـ بـشـيـءـ ثـمـ تـدـعـوـ الـحـاجـةـ لـاـنـكـارـهـ ( نـحوـ فـاقـمـ  
فاـجـرـ ايـ زـيدـ ) فـالـحـذـفـ ( ليـقـيـسـ لـكـ ) الانـكـارـ اـذـ لـوـ قـلـتـ زـيدـ  
فاـسـقـ فـاجـرـ لـمـ تـسـطـعـ عـنـدـ الـحـاجـةـ الانـكـارـ وـاـمـاـ اـذـ اـحـذـفـ فـيمـكـنـ  
لـكـ ( انـ تـقـولـ ماـ اـرـدـتـهـ بـلـ اـرـدـتـ غـيرـهـ ) فـقـنـجـيـ منـ الغـائـلـةـ .  
فـاـنـ قـلـتـ فـهـذـاـ حـيـنـئـذـ مـدـعـاـةـ اـلـكـذـبـ وـهـ مـحـرـمـ شـرـعاـ وـقـبـيعـ

عقلا قلت نحن نتكلّم على اسباب الحذف التي لاحظها البلهاء  
واعبروها في الكلام بحسب مقتضى المقام سواء كان ذلك جائزًا شرعا  
فيحسن عة لا وذلك كـما اذا كان فيه مصلحة مهمة وذلك ظاهر  
( او تعينه ) اي حذف المسند اليه لتعيينه بحيث يعلم ان المسند منهصر  
فيه فلا حاجة الى ذكره كقولنا عالم الغيب والشهادة اي الله ( او  
ادعائه اي ) ادعاه ( التهين ) نحو وهاب الالوف اي السلطان فحذف  
المسند اليه لادعاه تعينة وانه لا يتصرف بذلك غيره من رعيته وإنما كان  
تعيينه بذلك ادعائيـا لانه يمكن ان يكون غيره من اهل مملكته  
كذلك :

( او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة ) اي  
غم وغلق وضيق صدر ( وسامة ) قال في المجمع السامة الملاحة وزنا  
ومعنى حاصل معنى ضجرة وسامة بالفارسية ( دل كرفته کی ) كما  
يقول شاعرهم :

دل کرفته بحدی که میل با غ ندارد بعد انکه بجیند کلی دماغ ندارد  
فالانسان اذا اغتم او حصل له ضجرة وسامة بسبب من الاسباب  
ويختار اختصار الكلام بل يترك بعض امور الطعام كما قال في القوانين  
ان الإمام موسى بن جعفر علیهم السلام كان يترك النوافل اذا اهتم  
واغتم كما ورد في الروايات وافتى بهمدونه في الذكرى انتهی .

( او فوات فرصة ) عطف على ضجرة وسامة والكلام على حذف  
مضاف اي خوف فوات فرصة لأن المقتضى للحذف خوف الفوات لانفس  
الفوات والفرصة النوبة والوقت كما في المصبح ومن هنـا قال بهضمـهم انها

قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود فالمتن كلام الفصيح يحذف المسند اليه لئلا يفوت المقصود بسبب اطالة الكلام بذكره والامثلة لذلك كثيرة ( او محافظة على سبع ) وهو تقارب فوائل الكلام وتشابهها اذا لم يكن الكلام موزونا اي اذا كان نثرا كقولهم ( من طابت سيرته حمدت سيرته ) بينما حمدت للمفعول فلم يقل محمد الناس سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السبع اذ لو ذكر المسند اليه اعني الناس لكان السريرة مرفوعة والسيرة منصوبة فيفترق الفاصلتان في الكلامين وذلك مرجوح ومرغوب عنه عند البلاء .

( او ) محافظة على ( وزن ) شعر ( او قافية ) له ويصبح ان يمثل للوزن بقوله قلت اذ لو ذكر المسند اليه ويقال انا عليل لم يستقم الوزن واما القافية فكقوله :

وما المرء الا كالشهاب وضوئه يجوز رمادا بعد اذ هو ساطع  
وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع  
فلو ذكر المسند اليه وقيل ان يرد الفاس لاختلت القافية لصيورتها  
مرفوعة في الاول ومنصوبة في الثاني فتحذف المسند اليه لاجل المحافظة  
على القافية وفيه ايضا محافظة على الوزن فتدبر .

وقوله ( وما اشبه ذلك ) عطف على ضجرة وسامة اي كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ما اشبه الضجرة والسامة ( كقول الصياد ) مخاطبا المطهور الجوارح عند ابصاره للغزال ( غزال ) اي هذا غزال ( فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال فامطادوه ) هكذا بينه بعضهم وقال فتحذف هذا لانك اذ رغبت في التسارع اليه توهمه ان في ذكره

طولاً كثيراً يوجب فوته وفراده بحسب زعمه فجهله مثلاً لفوات الفرصة وفيه ما فيه وقال بعض آخر كقول الصياد عند عروض ابصار الغزال غزال غزال اي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لأن ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولاً كثيراً يفهمه وفيه ايضاً مالا يخفى لافه لم يعي المخاطب بالكلام وفي بعض المنسخ كقوالك للصياد وذلك ظاهر ولكن الاحسن على النتيجة المقدمة ان يفسر المثال كقول الصياد لصاحبيه الصيادين الاخر هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لفوات الفرصة وعليه فالاول اتصاله بقوله لفوات الفرصة فتامل .

( وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين ) الاول ان يقول من غير المخاطب وذلك لأن الحاضرين ان كانوا سمعين كان الاخفاء من غيرهم من لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وإن كانوا غير سمعين فلا حاجة للاخفاء عنهم بل لا يمكن فتأمل ( مثل جاء ) في هذا المثال مالا يخفى اذ لو كان المراد منه حذف الفاعل لكان مخالف لما فقل عنهم السيوطى في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلاً وإن كان المراد منه حذف المبتدء فلا بد فيه من التصریح بذلك اي من التصریح بأن المسند اليه المحذف هو المبتدء لثلا يتوجه ان المراد الفاعل وهو مذكور فتأمل ( وكاتباع الاستعمال الوارد على ترکه ) اي ترك المستد اليه وذلك لكون الكلام مثلاً والامثل لاتتغير كما بينما ذاك في باب افعال المدح والذم من المذكرات ( مثل همية من غير رام ) اي هذه رمية مصيبة من غير

هـ ام مصـيـبـ بـلـ الـذـي رـامـ مـخـطـيـ نـظـيرـهـ بـالـفـارـسـيـةـ :  
ـ كـهـ بـودـ كـزـ حـكـيـمـ روـشـنـ رـايـ بـرـفـيـاـ يـهـ درـسـتـ ةـدـبـرـيـ  
ـ كـاهـ باـشـدـ كـهـ كـوـدـكـ نـادـانـ بـغـلـطـ بـرـهـدـ فـنـدـ تـيـرـيـ  
ـ فـحـذـفـ الـمـسـنـدـ إـلـيـهـ وـلـمـ يـقـلـ هـذـهـ رـمـيـةـ اـتـيـاعـاـ لـالـاسـتـعـمـالـ الـوارـدـ  
ـ عـلـىـ تـرـكـهـ لـاـنـ هـذـاـ الـكـلـامـ مـثـلـ يـضـرـبـ طـنـ صـدـرـ مـنـهـ فـهـلـ حـسـنـ .  
ـ وـلـيـسـ اـهـلاـ لـصـدـورـهـ مـنـهـ وـالـأـمـثـالـ كـمـاـ قـلـنـاـ لـاـتـغـيـرـ وـاـولـ مـنـ  
ـ قـالـ هـذـاـ الـكـلـامـ رـجـلـ مـنـ مـضـرـ حـيـنـ نـذـرـ اـنـ يـذـبـحـ بـقـرـةـ وـحـشـ عـلـىـ  
ـ جـبـلـ بـمـنـيـ وـكـانـ مـنـ اـرـمـيـ النـاسـ فـصـارـ كـلـمـاـ يـرـمـيـ بـقـرـةـ لـاـيـصـيـبـهـ رـمـيـهـ  
ـ وـلـمـ يـمـكـنـهـ ذـالـكـ اـيـامـ حـتـىـ كـادـ اـنـ يـقـتـلـ نـفـسـهـ ثـمـ اـنـ اـبـنـهـ خـرـجـ مـعـهـ  
ـ فـيـ بـعـضـ الـاـيـامـ لـلـصـيـدـ فـرـمـيـ الـابـ بـقـرـتـيـنـ فـأـخـطـئـهـمـاـ فـلـمـاـ عـرـضـتـ الـثـالـثـةـ  
ـ رـمـاـهـ الـابـ فـاصـاـهـاـ وـكـانـ اـذـ ذـالـكـ لـاـيـحـسـنـ الرـمـيـ فـقـالـ اـبـوـهـ رـمـيـهـ مـنـ  
ـ غـيـرـ رـامـ فـصـارـ مـثـلاـ (وـ) كـقـوـلـهـ :

ـ اـنـ بـنـيـ ذـمـلـونـيـ بـسـدـمـ شـنـشـةـ اـعـرـفـمـاـ مـنـ اـخـزـمـ  
ـ الـبـيـتـ لـاـبـيـ اـخـزـمـ الطـائـيـ الشـنـشـةـ الـخـاـقـ وـالـطـبـيـعـةـ وـاـبـوـ اـخـزـمـ جـدـ حـاـقـ  
ـ الطـائـيـ اوـجـدـ جـدـهـ لـهـ اـبـنـ يـقـالـ لـهـ اـخـزـمـ مـاتـ وـتـرـكـ بـنـينـ فـوـثـبـواـ يـوـمـاـ  
ـ عـلـىـ جـدـهـمـ اـبـيـ اـخـزـمـ وـادـمـوـهـ فـقـالـ هـذـاـ الـبـيـتـ وـالـمـقصـودـ اـنـ اـخـزـمـ اـيـضاـ  
ـ كـانـ عـاـقاـ وـالـشـاهـدـ فـيـ شـنـشـةـ حـيـتـ لـمـ يـقـلـ هـذـهـ شـنـشـةـ .

(اوـ) كـاتـبـاعـ الـاسـتـعـمـالـ الـوارـدـ (ـعـلـىـ تـرـكـ نـظـائـرـهـ كـمـاـ فـيـ ) قـطـعـ  
ـ الصـفـةـ بـلـ مـطـلـقـ التـوـابـعـ عـنـ التـابـعـيـةـ الـاعـطـفـ الـمـسـقـ ثمـ (ـاـرـفـعـ) ايـ  
ـ رـفـعـ التـابـعـ المـقـطـوـعـ (ـعـلـىـ المـدـحـ اوـالـذـمـ اوـالـتـرـحـمـ) وـعـلـىـ جـمـلـهـ خـبـراـ  
ـ طـبـيـدـاـ مـحـذـفـ وـجـوـبـاـ (ـفـاـنـهـمـ لـاـيـكـادـونـ يـذـكـرـونـ فـيـهـ) ايـ فـيـ التـابـعـ

المقطوع ( المبتدأ ) كما قال السبوطي في باب المبتدأ والخبر .  
ـ نحو الحمد ألم اهل الحمد بالرفع ) اي برفع الاهل اي هو  
ـ اهل الحمد :

ـ ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم اي هو الرجيم .  
ـ ونحو اللهم ارحم عبده المسكين برفع المسكين اي هو المسكين .  
ـ ونحن قد ذكرنا المسئلة في باب النعت من المكررات مستوفاة  
( ومنه ) اي من هذا الباب اي باب ودود الاستعمال على ترك نظائره  
( قولهم بعد ان يذكروا رجلا ) فيذكرون امورا واشياء راجعة اليه  
( فتى من شانه كذا وكذا ) اي هو اي الرجل المذكور فتى من  
شانه كذا وكذا ( و ) قولهم ( بعد ان يذكروا ) احد ( الديار  
والممازل ) قيذكرون امورا واشياء واجعة اليها ( ربع كذا وكذا )  
اي هو اي المذكور من الممازل والديار ربع اي منزل ربيمي كذا  
كذا وكذا ( وهذه طريقة مستمرة عندهم ) ويأتي نظير هذا البحث  
في اوائل باب الفصل والوصل مع توضيح مما انشاء الله تعالى وساعدنا  
ال توفيق لشرح ذلك .

( و ) اعلم انه ( قد يكون المسند اليه المحذف هو الفاعل  
ـ و حينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ) ليكون نائما عن الفاعل ( ولا  
ـ يفتقر هذا ) الحذف ( الى الامر الاول اعني ( القرينة ) الخاصة ( الدالة  
ـ على تعيين ) الفاعل ( المحذف بل ) يفتقر ( الى ) الامر الثاني وهو  
( مجرد الفرض الداعي الى الحذف ) اي حذف الفاعل ( مثل قتل  
ـ الخارجى ) وانما لم يفتقر الحذف حينئذ الى تلك القرينة ( لعدم الاعتناء

بـشـان ) الفـاعـل المـحـذـوف اـعـنـي ( قـاتـلـهـ وـاـنـماـ الـمـقـصـودـ اـنـ يـقـتـلـ )  
الـخـارـجـيـ ( لـيـؤـمـنـ ) الـمـسـلـمـونـ ( هـنـ شـرـهـ ) وـقـدـ ذـكـرـنـاـ لـحـذـفـ الـفـاعـلـ  
صـورـاـ اـخـرـىـ فـيـ الـمـكـرـرـاتـ عـنـدـ قـوـلـ السـيـوطـيـ قـالـواـ لـاـ يـحـذـفـ الـفـاعـلـ  
اـصـلـاـ فـرـاجـعـ اـنـ شـئـتـ .

وـقـدـ يـكـوـنـ حـذـفـ الشـيـءـ ) سـوـاءـ كـانـ مـسـنـداـ إـلـيـهـ اوـ غـيرـهـ ( اـشـعـارـاـ  
باـزـهـ ) ايـ الشـيـءـ المـحـذـوفـ ( بـلـغـ مـنـ الـفـخـامـةـ ) وـالـمـظـمـةـ ( مـبـلـغاـ لـاـ يـمـكـنـ  
ذـكـرـهـ ) وـذـكـرـ كـمـاـ ( قـالـ اللـهـ تـعـالـىـ انـ هـذـاـ الـقـرـآنـ يـهـدـيـ لـلـتـيـ هـيـ  
اـقـرـمـ اـيـ ) يـهـدـيـ النـاسـ اـلـىـ ( اـمـلـةـ التـيـ اوـ الـحـالـةـ اوـ الـطـرـيـقـةـ ) الشـاهـدـ  
فـيـ حـذـفـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ ثـلـاثـ لـاـ النـاسـ فـتـنـهـ ( فـقـيـ الـحـذـفـ فـخـامـةـ )  
وـعـظـمـةـ ( لـاـ تـوـجـدـ ) تـلـكـ الـفـخـامـةـ وـالـعـظـمـةـ ( فـيـ الذـكـرـ ) وـذـكـرـ ظـاهـرـ طـنـ  
لـهـ ذـوقـ سـلـيمـ وـفـهـ مـسـقـيـمـ .

قالـ فـيـ الـكـشـافـ الـتـيـ هـيـ اـقـوـمـ الـحـالـاتـ وـاـسـدـهـ اـوـ لـلـمـلـةـ اوـ  
الـطـرـيـقـةـ وـاـيـنـمـاـ قـدـرـتـ لـمـ تـجـدـعـ الـاـثـبـاتـ ذـوقـ الـبـلـاغـةـ الـذـيـ تـجـدـهـ مـعـ  
الـحـذـفـ لـمـاـ فـيـ اـيـهـامـ الـمـوـصـوـفـ بـحـذـفـهـ مـنـ فـخـامـةـ تـفـقـدـ مـعـ اـيـضـاـهـ اـنـتـهـيـ .  
وـاعـتـرـضـ فـيـ الـمـقـامـ بـاـنـ الـمـوـصـوـلـ لـكـوـنـهـ اـسـمـاـ لـاـ صـفـةـ لـاـ يـقـضـيـ ذـكـرـ  
مـوـصـوـفـ قـبـلـهـ فـلاـ حـذـفـ هـذـاـ وـالـاشـعـارـ اـنـمـاـ هـوـ مـنـ اـيـهـامـ الـمـوـصـوـلـ دـوـنـ  
الـحـذـفـ وـقـدـ يـهـجـابـ بـاـنـ الـحـذـفـ عـلـىـ قـسـمـيـنـ اـحـدـهـمـاـ حـذـفـ مـاـ لـدـهـ مـنـهـ  
فـيـ تـصـحـيـحـ الـلـفـظـ كـحـذـفـ الـمـبـتدـأـ وـالـاـخـرـ مـاـمـهـ بـدـ فـيـ تـصـحـيـحـهـ كـحـذـفـ  
الـفـاعـلـ فـيـمـاـ بـنـيـ لـلـمـفـعـولـ مـثـلـاـ وـقـوـلـهـ يـهـدـيـ لـلـتـيـ هـيـ اـقـوـمـ مـنـ قـبـيلـ  
الـثـانـيـ وـنـظـيرـهـ مـعـ بـيـانـ الـنـكـتـةـ كـثـيرـ فـيـ الـمـوـارـدـ .  
( اوـ ) اـشـعـارـاـ بـاـفـ...ـهـ اـيـ الشـيـءـ الـمـحـذـوفـ ( بـلـغـ مـنـ الـفـظـاعـةـ )

وشدة الشناعة والقبح ( الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على  
اللسان او ) لا يقتدر ( السامع على استماعه ولمذا اذا قلت كيف فلان)  
حالكوبك ( سائلا عن ) الشخص المعهود ( الواقع في بلية ) محسوسة  
او غير محسوسة ( يقال ) في جوابك ( لاتسئل عنه ) اي عن الشخص  
المُسْؤُل عنه المعهود والنهي عن السؤال ( اما لانه ) اي المتكلم المجبوب  
( تجزع ان تجري على لسانه ما ) اي البلية التي ( هو ) اي الشخص  
المعهود ( فيه ) اي تلك البلية والتذكير فيه وفيما يانى باعتماد لفظ  
ما ( لفظاته ) اي البلية ( واصحاته ) اي البلية ( المتكلم ) المجبوب  
( واما لانك ) ايها السائل ( لاتقدر على استماعه ) اي استماع تلك  
البلية ( لا يحاش ) اي لا يحاش تلك البلية ( السامع ) السائل ( واصحاته )  
اي اصحاب تلك البلية السامع وهذا هو المراد بقولهم بالفا الفارسية ( نه  
مرا طاقت كفتنه ونه توراها راي شيندين ) .

( واما ذكره ) اي المسند اليه ( فلكونه اي الذكر ) هو ( الاصل )  
في مطلق الالفاظ ( ولا مقتضى للعدول عنه ) اي عن الذكر فان قلت  
سياتي عنقريب التصريح بان هذه الامور المذكورة الموجبة لذكر المسند  
اليه انما تكون مع قيام القرنية فالاحتراز عن العبث في الظاهر كما تقدم  
انما مقتضى للعدول عن هذا الامر .

قلت المقتضى للعدول عن الاصل انما هو قصد الاحتراز وفهامة  
لامجرد امكان ذلك القصد وجوازه ولا يخفى انه غير لازم  
( او للاعتراض اصنف التعويل على القرنية ) لأن دلالة المانع  
اقوى من دلالة القرنية وذلك لخفاها ودقتها غالبا او لعدم الوثوق

بنهاة السامع وتنبهه او لاشتباه فيها .

فإن قلت إن هذا يقتضى أن يكون الملاحظ أقوى من القرنية العقلية  
فيخالف مسبق من أن العقل أقوى الدليلين .

قلت إن ذلك بالنسبة إلى بعض السامعين وهذا بالنسبة إلى بعض  
آخر او ان ذلك بالنسبة إلى بعض القرآن وهذا بالنسبة إلى بعض آخر  
ال ذلك اشرنا بقولنا غالبا .

وقد يجاح بان مسبق بحسب التخييل او بالنظر إلى ذات الملاحظ  
وهذا بحسب الحقيقة وبالنظر إلى القرنية والمفظ معنا .

( او التنبيه على غباءة السامع ) اي تنبيه الحاضرين السامعين  
على غباءة السامع المقصود بالسامع وبعبارة أخرى يذكر المسند إليه  
مع العام بان السامع يفهمه وان لم يذكر لوجود القرنية عليه وذلك  
لأجل تنبيه الحاضرين على غباءة السامع حتى يعرفوه ويتعلموا على  
حاله او لاجعل اهانته وتحتها يره فيقال في جواب كيف زيد :  
زيد دتف بذكر المسند إليه قفيما على ان السامع غبي لا ينبعى ان  
يكون الخطاب منه الا بذكر المسند إليه وان كان في السؤال قرنية  
دالة عليه يفهمه السامع منها لكونه غير غافل عنها .

( او زيادة الايصال ) اي ايصال المسند إليه وانكشافه لهم السامع  
( والقرنيون ) اي تقرير المسند إليه وتنبيه في نفس السامع ( ومنه )  
اى من ذكر المسند إليه لزيادة الايصال والتقرير .

قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم ( واولئك هم المفلحون )  
الشاهد في اسم الاشارة الثاقبة كما اشار إليه بقوله ( يذكر رير اسم

الإشارة ) حيث لم يجعلهم المفاجون خبراً بعد خبر عن اسم الاشارة الاولى ( تنبئها على انهم ) اي المتفقين ( كما ثبت لهم الاثر ) اي العلامة او المكرمة والفضيلة ( بالهدى ) في دار الدنيا ( فهى ) اي الاثرة ( ثابتة لهم ) اي للمتفقين ( بالفلاح ) في دار الآخرة وطنعنى الاول للاثرة اولى بقرفية قوله ( فجعل كل واحدة من الاثرتين في تميزهم ) اي المتفقين ( بهما اي بكل واحدة من الاثرتين عن غيرهم بالذاتية ) اي بالمسكانة والمنزلة ( التي او انفردت ) كل واحدة من الاثرتين ( كفت ) اي كافية حال الكونها ( ممزة ) للمتفقين عن غيرهم ( على حيالها ) اي على انفرادها والحاصل ان تكريير اسم الاشارة اعني اولئك افاد ثبوت الاثرة لهم اي المتفقين بكل واحد من الهدى والصلاح مميزا لهم عن غيرهم اي الفاسقين الكافرين ولو لم يذكر اسم الاشارة وجعلهم المفاجون خبراً ثانياً لاسم الاشارة الاولى لاحتتمل امتيازهم بمجموع الاثرتين وبكل واحدة منها فيحصل الاجمال فيقوت المقصود اعني الايصال الحاصل بالتفكير ويدأت الكلام في الآية ايضاً في بحث تعريف المسند اليه باسم الاشارة انشاء الله تعالى .

( او اظهار تعظيمه ) اي المسند اليه ( او ) اظهار ( اهانته او ) اظهار التبرك بذكرة او ) اظهار ( استلمذذه ) اي استلمذاذ المتكلم بذكرة المسند اليه .

وليعلم ان ما ذكر في هذه الصور الاربع انما هو فيما اذا كان لفظ المسند اليه مفيداً لذلك فالاول كقولك العالم في الدار والثانى

كقولك الجهل فيها والثالث كقولنا الله ثقى ورجائى في اتمام الكتاب  
والرابع كما اذا قيل مثلا ابنة فلان بالباب فنقول نعم بنت فلان  
بالباب ومن هنا قيل .

اعد ذكر نعمان فان ذكره هو المسك ما كررته يتضمن  
فلولا قصد هذه الامور لكان القرنية كافية في الدلالة على المسند  
إليه كما هو المفروض في المقام فذكره لافادة ما هو المقصود اعني  
هذه الامور .

( او بسط الكلام ) والاطنان فيه بذكر المسند اليه ولو كانت  
القرنية الخاصة الدلالة عليه موجودة في المقام وذلك حيث الاصحاء  
مطلوب اي في مقام يكون اصحاء السامع ) اي اسماعه ( مطلوب  
للمتكلم لعظمته ) اي السامع ( وشرفه نحو ) وما تلك بيمينك يا موسى  
( قال هي عصاي ) اتوکو عليها واهش بها على غنمی ولی فيها  
مارب اخرى .

والشاهد في هي عصاي اذا كان يكفى في الجواب لولا قصد بسط  
الكلام مع الله جل جلاله ان يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد  
بني الله موسى على نبينا واله افضل الصلة والسلام المبتدء والاضافة  
والاوصف للبسط المذكور .

( ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان تكون حيث ) في  
المتن ( مستعارا للم zaman ) وان كان معناه الحقيقى كما اشير اليه  
المكان قال في المصباح حيث ظرف مكان ، يضاف الى الجملة وهي مبنية على  
الضم وبنو تميم ينصبون اذا كانت في موضع نصب افتئى ( وقد يكون

بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج ) اي اظهار الفرح والسرور و( وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة ) للحال والمقام ( كما يقال من فبيك فنقول ) مفتخر او مبتهاجا ( نينبا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبدالله ( ص ) الى غير ذلك من الاوصاف ) التي له ( ص ) كخاتم النبيين وسيد المرسلين اشرف خلق الله العربي المدفني .  
بلغ العلم بكماله كشف الدجى بجهاله حسنت جميع خصاله  
صلوا عليه واله .

( وقد يذكر المسند اليه للتهويل ) اي التخويف وذلك اذا كان اسم المسند اليه مفيدا للتهويل كقولهم امير المؤمنين يا مرک بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليتمثل امره .  
( او ) يذكر المسند اليه لاظهار ( التعجب ) نحو الصبي يقاوم الاسد اذ لاشك ان منشاء التعجب مقاومته للأسد لكن في ذكره اظهار التعجب من ذلك .

( او الاشهاد في قضية ) كان يقال ملن هو حاضر في مجلس ال碧ع زيد باع داره بالف دينار لعمرو فيذكر المسند اليه اعني زيدا لاجل ان يكون متهينا فلا يقع التباس ولا يجد الشاهد سبيلا للانكار اذا اريد منه الشهادة .

( او التسجيل على السامع ) اي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم فيقول الكاتب زيد باع داره بالف ثم يكتب في ديوان الحكم ( حتى لا يكون له ) اي للسامع ( سبيل الى الانكار ) وقد مثل بعضهم بذلك بما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا على

نفسه بكلفها فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على نفسه بكلفها فيذكر المسند اليه لذا يجدد المشهود عليه سبيلا الى الانكار بان يقول للمحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم انكر ولم اطلب الاعذار فيه ( هذا الذي ذكر من قوله فلكونه الاصل الى قول الشارح حتى لا يكون له سبيل الى الانكار ) كله مع قيام القرفية على المحذوف اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف اذ قد تقدم ان الحذف يقتصر الى امررين احدهما وجود القرائن فلا وجه لجعل هذه الامور مقتضيا للذكر بل المقتضى حينئذ هو عدمها كما يصرح بعيدا ( ومما جمله المفتاح مقتضايا للذكر ان يكون الخبر عام بالنسبة الى كل مسند اليه ) اي ان يكون الخبر صالحا لان يناسب الى كل واحد من الاشخاص المتعددة ( والمراد تخصيصه ) اي الخبر ( بمعنى) اي بشخص معين ( نحو زيد قام وهو رجل ذهب وخالد في الدار ) فان الاخبار في هذه الامثلة صالحة لان يناسب الى كل من يمكن صدورها عنه ولكن المراد تخصيص كل واحد منها بشخص معين وهو زيد في الاول وعمرو في الثاني وخالد في الثالث فوجب ذكر المسند اليه في كل واحد من هذه الامثلة الثلاث ليتحقق المراد .

( واعتراض المصنف عليه ) اي على السكاكي ( باذ ان قامت قرينة ) خاصة ( تدل عليه ) اي على الشخص المعين الذي هو المراد ( ان حذف ) ذلك الشخص المراد ( فهم يوم الخبر واردة تخصيصه بمعنى وحدتها لا يتضمن ذكره ) اي المسند اليه اي الشخص المراد

بل لا يحتاج إلى ذكره لوجود القرنية الخاصة الدالة عليه كما هو المفروض .

( بل لابد ) في المذف حيئنـ من ( ان ينضم اليـمـما ) اي كون الخبر عام النسبة وارادة تخصيصـ بـمعـينـ ( اـمرـ ثـالـثـ كـاـتـبـرـكـ وـاـسـتـاذـ وـنـحـوـ ذـلـكـ ) من الامور المذكورة اتفـاـ ( ليـقـرـجـ ) بهذه الضـمـيمـةـ ( الذـكـرـ عـلـىـ المـذـفـ ) هـذـاـ كـلـهـ فـيـمـاـ اـذـاـ قـامـتـ القرـنـيـةـ ( وـانـ لـمـ تـقـمـ قـرـنـيـةـ دـالـقـعـلـىـ المـسـنـدـ اليـهـ ايـ عـلـىـ الشـخـصـ المـعـينـ المـرـادـ تـخـصـيـصـ الخبرـ بـهـ ( كانـ ذـكـرـهـ ) ايـ المـسـنـدـ اليـهـ حـيـئـنـ ( وـاجـبـاـ لـاـنـفـاءـ شـرـطـ المـذـفـ ) ايـمـنـيـ القرـنـيـةـ ( لـاـ لـاقـتضـاءـ عـمـومـ النـسـبـةـ ) وـارـادـةـ التـخـصـيـصـ ( وجـوابـهـ ) ايـ جـوابـ اـعـتـراـضـ المـصـنـفـ اـنـ نـخـتـارـ الثـانـيـ ايـ عـدـمـ قـيـامـ القرـنـيـةـ بـدـعـوىـ انـ ( عـمـومـ النـسـبـةـ وـارـادـةـ التـخـصـيـصـ ) بـمـعـينـ ( تـفـصـيلـ ) وـبـيـانـ ( لـاـنـفـاءـ القرـنـيـةـ وـتـحـقـيقـ لـهـ ) بـمـعـنىـ اـذـاـ اـجـتـمـعـ الـامـرـانـ ايـ عـمـومـ النـسـبـةـ وـارـادـةـ التـخـصـيـصـ يـكـشـفـ هـذـاـ الـاجـتـمـاعـ عنـ اـنـهـ لـاـ قـرـنـيـةـ هـنـاـ فـيـكـوـنـ ذـكـرـهـ وـاجـبـاـ فـكـلـامـ الـمـفـتـاحـ حقـ لـاـغـبـارـ عـلـيـهـ ( لـانـهـ ) ايـ الخـبرـ ( اـذـاـ لـمـ يـكـنـ عـامـ النـسـبـةـ ) الـىـ كـلـ اـحـدـ ( نـحـوـ خـالـقـ كـلـ شـيـءـ يـفـهـمـ مـنـهـ اـنـ الـمـرـادـ هـوـ اللـهـ جـلـ جـلـالـهـ ) لـوـجـودـ القرـنـيـةـ العـقـلـيـةـ الدـالـةـ عـلـىـ اـنـهـ لـاـ خـالـقـ الاـ اللـهـ فـاطـرـ السـمـوـاتـ وـالـأـرـضـ ( وـانـ كـانـ ) الخـبرـ ( عـامـ النـسـبـةـ وـلـمـ يـرـدـ تـخـصـيـصـهـ ) بـمـعـينـ ( نـحـوـ خـيرـ مـنـ هـذـاـ الفـاسـقـ الـفـاجـرـ يـفـهـمـ مـنـهـ ) مـنـ هـذـاـ الـكـلـامـ ( اـنـ الـمـرـادـ كـلـ اـحـدـ ) خـيرـ مـنـ هـذـاـ الفـاسـقـ ( وـلاـ نـعـنـيـ بالـقـرـنـيـةـ سـوـىـ مـاـيـدـلـ علىـ الـمـرـادـ ) وـالـدـالـ عـلـىـ الـمـرـادـ مـوـجـودـ فـيـ الصـورـتـيـنـ كـمـاـ بـيـنـاـ وـالـ

فمن اين عرفنا ان المراد في الصورة الاولى هو الله تعالى وفي الثانية كل واحد .

( وقيل مراده ) اي مراد المصنف من الاعتراض انه ان لم تقم قرينة ( فيكون ذكره ) اي المسند اليه ( واجبا لراجحا ) فعموم النسبة وارادة التخصيص لا يكونان من اقسام المقتضى ( و ) ذلك لأن ( المقتضى ) في اصطلاح هذا العلم ( ما يكون مرجحا لاموجيا او مراده انه اذا لم تقم قرينة ( فيكون ذكره ) اي ذكر المسند اليه ( واجبا فلا يكون ) الذكر ( مقتضى الحال ) فعلى كلا الاحتمالين لا تكون مسئلة عموم النسبة وارادة التخصيص من مباحث هذا العلم لانه كما تقدم علم يعرف به احوال المفظ العربي التي بها يطابق المفظ مقتضى الحال .

( والجواب ) اي جواب كلا الاحتمالين ( ان المقتضى ) في اصطلاح هذا العلم ( اعم من الموجب والمرجح ) هذا جواب الاحتمال الاول ( و ) اما جواب الاحتمال الثاني فهو قوله ( لافسال المنافة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال) المذكوره في مباحث هذا العلم ( بهذه المثابة ) أي مما هو واجب كحذف المسند اليه في الرفع على المدح او الذم او الترحم فليكن الذكر فيما نحن فيه ايضا كذلك .

( فائدة ) اعلم انه ليس الغرض من بيان النكبات في بابي الحذف والذكر بل في باب من ابواب هذا الفن الاستيعاب والحصر لأن النكبات المقتضية للاعتبارات المناسبة للمقام والحال ليست سماوية بل المدار فيها

الذوق السليم والفهم المستقيم فكل نكتة عدها الذوق والفهم مقتضيا  
لاعتبار ما مناسب للمحال والمقام ي العمل بها وإن لم يذكرها اهل هذا  
الفن .

( اما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة ) اي ايراده في الكلام  
معرفة لا جعله معرفة لأن ذلك وظيفة الواضع بخلاف ايراده معرفة  
فائه وظيفة البلاغ المستعمل للفظ .

( وهو ) اي المعرفة والتذكير باعتبار الخبر ( مواضع ليستعمل  
في شيء بعينه ) هذا ما خواز من كلام ابن الحاجب مع تصحيح من  
نجم الائمه فإنه قال المعرفة مواضع لشيء بعينه فقال الجامى اي  
بذااته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعمودة بينما فاشى مقيدا  
بهذه المعلومية والمعمودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له  
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله مواضع  
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة .

وقال نجم الائمه معنى قوله ( اي ابن الحاجب ) بعينه احتراز  
عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا  
اذ لو اراد ذلك لم يدخل في عده الا الاعلام اذا الضمائر والمبهمات  
وذو اللام وال مضارف الى احدهما يصلح لكل معين قدسه المستعمل فالمعنى  
مواضع ليست عمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام  
او لا كما في غيرها ولو قال مواضع لاستعماله في شيء بعينه لا كان اصرح وانما جمل  
ذاللام موضع ا كالرجل والفرس وان كان مر كبات سامر في حد الاسم ان امر كبات  
ايضا موضعه بالقاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم

استقلاله وكوته كجزء الكلمة كانه موضوع مع مدخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب معاد وزينب لقيتها لانهما وضعا اشئ معين ويدخل المضر في نحو ربه رجالا ونعم رجالا وبئس رجالا والحق انه منكر .

ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصوصة قبل بحكم من الاحكام نحو جائني رجل فضربيه لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جائني رجل فضربيت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخليتها فنكرة كما في ربه رجالا لانه لم يختص المتكلم المعود اليه بحكم اولا انتهى واما قوله ( وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية ) فهو ما خواز من كلام نجم الائمة مع تغير ما .

فانه قال والاصرخ في رسم المعرفة ان يقال ( ماشير به الى خارج مخصوص اشارة وضعية ) .

فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى نكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعود نكرة اذا كان المعود اليه او المعهود مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكر او اما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واظبى كان امك ام حمار كما يجيئ البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجالا ونعم رجالا وبئس رجالا ويا لها قصة ورب رجالا واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخليتها

بدرهم لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مخصوصة بصفة ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكتها نحو غير وعلى اذ يشار بكل واحد منها إلى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قوله تعالى ذلِكَ زَوْجُكَ أَوْ رَجُلٌ هُوَ إِخْرَاجُ لَمْ يَوْضِعْ لِلإِشَارَةِ إِلَى مخصوص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلاً اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ماشير به يشترك فيه جميع المعرف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وإنما قلنا الى خارج لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ماسبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه .

ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الامن سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة إلى مثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها انتهى وإنما نقلنا كلامه لانه بطوله يفيدهك في المباحث الآتية ايضا .

( و ) إنما ( قدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لأن الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس ) اي الاصل فيه التنكير قبل وإنما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكم عليه والحكم على المجهول غير مفيد فلا بد من ان يكون معرفة وايضا العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك

الشيء لامتناع الحكم على مالا يعلم بوجه من الوجوه هذا ولكن سياتي في بحث تكير المنسد المذاقة في ذلك فانظظر .

واما كون الاصل في المنسد التكير فلانه محكوم به والحكم بالمعلم كالنار حادة لايفيد فلابد من ان يكون المقصود من الكلام اثبات شيء مجهول لشيء معلوم معين هذا ولكن سياتي المذاقة في ذلك ايضا في الموضع المذكور .

وقيل انما قدم التعریف لانه وجودي والتکير عدمي وقيل لان المعرف اعم من المنشك فقدم عليه والمراد به ان المنشك يدل على الحقيقة بقید الكلمة او الكثرة او غير ذلك كالتحقيق والتفظيم ونحوهما مما سياتي في بحث تكير المنسد اليه والمعرف يدل على الحقيقة لا بقید او المراد ان المعرف عام اذا دخلته ال على ماسياتي في المعرف باللام او الاضافة بخلاف النكرة في الایثبات كما هو واضح فتاملا جيدا . وكيف كان ( فتعريفة ) اي المنسد اليه ( افاده ) المتكلم ( المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض كما مر ) في اول الباب الاول ( هي ) اي الغرض والتاذیث باعتبار الخبر وهو قوله ( افاده ) المتكلم ( المخاطب ) اما ( الحكم اولاًمه وهو ) اي اللازم ( ايضاً حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين ) اي المنسد اليه والمنسد ( يحكم ) في النافي اي حين افاده لازم الحكم ( بانه ) اي المنشك ( عالم بوقوع النسبة ) بين الطرفين نحو قد حفظت التوراة وقد مر بيانه مستوفي هناك ( ولاشك ان احتمال تحقق الحكم ) في كلنا الصورتين ( متى كان ابعد ) كما في قوله زيد حافظ للتوراة ( كانت

الفائدة في الاعلام به ) اي بذلك الحكم الا بعد ( اقوى ) واتم  
وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصصا ازداد الحكم بعده ) من  
الذهن وكلما ازداد المستند اليه والمسند عموما ازداد الحكم قربا من  
الذهن حتى يصل بالقرب الى حد لا فائدة في الاخبار به كما في  
قولك النار حارة فالمدار والمناظر في قوة الفائدة وضعفها هو البعد من  
الذهن وقربه منه ( كما ترى في قولك شيء ما موجود ) هذا مثال  
لما هو قريب من الذهن لعموم المسند اليه والمسند فيه وذلك واضح  
( وقولك زيد حافظ للتوراة ) هذا مثال لما هو بعيد من الذهن  
امتخصص المسند اليه لكونه شخصا معينا وكذلك المسند لكونه من  
افعال الشخصوص ( فائده ) ازداد من الزيادة اصله ازيد قلبث الزاء  
دالا والياء الفا كما اشار اليه ابن مالك في قوله

طاتنا افعوال رد اثر مطبق في ادان وازداد واد كر دالا يفي  
( ففادته اتم فائدة تخصضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص  
والبكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشار كه فيه ) اي في  
ذلك الوصف ( غيره كقولك اعبد لها خلق السماء والارض ) الشاهد  
في لها حيث تخصص بوصف لا يشار كه فيه غيره وذلك الوصف كونه  
خلق السماء والارض ( و ) كقولك ( لقيت رجلا سلم عليك اليوم  
وحده قبل كل احد ) الشاهد في رجلا حيث تخصص بوصف لا يشار كه  
فيه غيره وذلك الوصف القسليم عليك بالقيود المذكورة ولا يذهب عليك  
ان المثلين ليسا من المسند اليه وذلك واضح .  
( اكـ ) اي تخصيص المفكرة بالوصف المذكور ( لا يكون في قوة تخصيص

المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ) لانه عارضى حصل بالاستعمال والتقيد حينه .

( ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة ) وتلك الوجوه عند الجمود ستة كما قال الشاعر بالفارسية .

معارف شش بود مضمر اضافة علم ذو اللام موصول اشارة ووجه الانحصار فيها ان التعيين في لفظ المعرفة اما ان يفيده نفس اللفظ وجوبه وهو العلم كما قال ابن مالك .

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجمفر وخرنقا او يفيده حرف وهو ذو اللام او تفيذه القرنية في الكلام وهو المضمر او تفيذه الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيذه الاشارة العقلية الى نسبة ممدودة معلومة المسابع وتلك النسبة ان كانت خبرية فهو الموصول والا فهو المضاف الى احد الخمسة ( يتعلق بها ) اى بذلك الوجوه ( اغراض مختلفه اشار اليها ) اى الى الاغراض او الى الوجوة ( بقوله لان المقام للتتكلم او الخطاب او الغيبة ) فادا قيل مثلا من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فتفقول انا ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت واذا كان المكرم له عمرا الغائب وكان قد تقدم له ذكر قلت هو فالحاصل انه اذا كان المقام للتتكلم او الخطاب او الغيبة لا يشعر بذلك الا الضمير الموضوع لذلك وهذا لا ينافي كون الاسم الظاهر ايضا مشمرا بذلك لانه ليس نصافى ذلك فقول الخليفة امير المؤمنين امر يكذا يتحمل المتكلم ويتحمل الاخبار عن غيره فليس نصافى بذلك بخلاف انا امرت بكذا فانه نص في ذلك .

والحاصل ان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب ومن الغائب من حيث أنه غائب فلا يرد ان مقام التكلم ثابت في قول الخليفة امير المؤمنين امر بهذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى العاشر لا يتضمن التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لاتخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لاستدعي الاضمار لأن الاسم الظاهر كما يأتي في بحث الانفاس في حكم الغائب ( وقدم ) المصنف ( المضمر لكونه اعرف المعرف ) ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فهو في رتبة العلم هذا عند الجمهور :

وقال الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم اسم الاشارة والموصول ثم ذو اللام واما المضاف فحكمه حكم ماضيف اليه وهنا اتوال اخر لا فائدة مهمة في ايرادها وسيأتي في اول بحث تعريف المنسد اليه كلام مناسب للمقام فانتظر .

واعرف المضمرات المضمر المتكلم ثم المخاطب قال الرضي وانما كان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم .

( واصل الخطاب ان يكون ممعن واحدا كان ) نحو رأيت وترى ( او كثيرا ) نحو رأينما ورأيتم وتريان وترون وذلك ( لأن وضع المعرف ) كما تقدم اتفا ( على ان تستعمل ممعن مع ان الخطاب ) في اللغة ( هو توجيه الكلام الى ) سامع ( حاضر فيكون معينا )

وهو الاصل ( وقد يترك ) الاصل ( اي الخطاب مع معين ) ليتوجه الى غيره اي غير المعين ليمعن الخطاب كل مخاطب ) اي كل من يصلح ان يكون مخاطبا ( على سبيل البديل نحو قوله تعالى ولو ترى اذا المجرمون ذاكسوا رؤسهم عند ربهم .

قال في الكشاف بجواز ان يكون لو ترى خطابا لرسول (ص) وفيه وجها ان يراد به التمني كانه قال ولبيك ترى كقوله (ص) للمغيرة لو نظرت اليها والتمني لرسول الله كما كان الترجى له (ص) في لعلهم يهتدون لازه (ص) تجروع منهم الفحص ومن عداوتهم واضرارهم فجعل الله له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الحياة والحزى والغم ليشمت بهم وان تكون لو الامتناعية قد حذف جوابها وهو لرأيت امرا فظيعا او لرأيت اسوء حال ترى ( ثم قال ) ويجوز ان يخاطب به كل احد كما تقول فلان لئيم ان اكرمهه اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا ت يريد به مخاطبا معينا مكارك قات ان اكرم وان احسن اليه .

ولو واذ كلامها للمضى وانما جاز ذلك لأن المترقب من الله بمنزلة الموجود المقطوع به في تتحققه افتى والتي حاصل وجه الكشاف يشير بقوله ( لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تنظيم حال المجرمين ) اي تقييم حالهم وشدهما .

قال في المصباح فطبع الامر فطاعة جاوز الحد في القبح فهو فظيع وافظعا فهو مفظع مثله وافظع الرجل بالبناء للنفس ولو نزل به امر شديد انتهى .

( تناهت حالم الفظيعة في الظموه وببلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحسن الى حيث يمتنع خفائها فلا يختص بها ) اي بحالهم الفظيعة ( رؤية راء دون راء اذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب ) اي ب قوله لو ترى ( مخاطب دون مخاطب بل كل من يتلقى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ( و ) وجد ( في بعض النسخ ) هكان قوله فلا يختص به بتذكير الضمير ( فلا يختص بها ) بقائله الضمير ( اي برؤية حالم مخاطب ) فالضمير المؤنث راجع الى حالم الفظيعة على تقدير مضارف وهو الرؤية اما قبل لفظة الحال او بعد الباء في بها ( او بحالهم رؤية مخاطب ) فالضمير المؤنث ايضا راجع الى حالم الفظيعة لكن ( على حذف مضارف ) وهو الرؤية ايضا لكن قبل لفظة مخاطب .

( قال في الايصال وقد يترك ) الاصل اي الخطاب مع معين ليتوجه ( الى غير معين نحوه ذلك ) ( فلان لئيم ان اكرمهه اهانك وان احسنت اليه اسماء اليك فلا ترید ) بالخطاب الخ ( مخاطبا بمعينا اي مخاطبا معينا ( بل ترید ) الفعل المبني للمفعول اي ( ان اكرم او احسن اليه فتخرج ) اي قوله اكرمهه الخ ( في صورة الخطاب ) لفظا لامعنى وذلك لانك لا ترید مخاطبة معينا ( ليفيد العموم ) اي ليشمل كل من يمكن منه الرؤية ( وهو ) اي اخراج الكلام في صورة الخطاب لفظا لا معنى ليفيد العموم ( في القرآن كثير نحو ولو ترى الاية ) حيث ( اخرج ) هذا الفعل اعني ترى ( في صورة الخطاب ) لفظا فقط وازما يحمل على هذا اي صورة الخطاب

لنظا فقط ( مَا ارِيدُ العموم ) اي لارادة العموم ( فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا ت يريد مخاطبا بعيدا . كما اشرنا نحن الى ذلك ( لا بقوله فتخرج في صورة الخطاب لفساد المعنى ) حينئذ اذا الخطاب مشعر بالتعيين والخصوص لا العموم فيلزم تعليل الشيء بما ينافي فتأمل جيدا .

( وكذا قوله مَا ارِيدُ العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك ) اي بماقلنا في متعلق التعليلين ( لفظ المفتاح ) حيث قال وانه في القرآن كثير حمل قوله تعالى ولو قرئ اذا مجرمون ناكروا رؤسهم على العموم فقصد ان تفظيم حال المجرمين .

( وبالعلمية اي تعریف المنسد اليه بايراده علمها وهو ) اي العلم اسماء كان او لقبا او كنية ( ماووضع لشيء مع جميع مشخصاته ) التي تمنع من وقوع الشركة فيه .

والمراد بذلك المشخصات امارات الشخص وعلاماته المميزة له من غيره من الاعراض والصفات كالكلم والكيف لانها امارات وعلامات يعرف بها الشخص ويتميز عما عداه فتبديل المشخصات لا يوجد تبدل الشخص .

واعتراض بان التعريف لا يصدق فيما اذا اسمى الاب ولده الذي لم يره فانه حينئذ لم يطلع على جميع مشخصاته والذي يعقله حين التسمية من اماراته وعلاماته امور كلية لاتفاقه تشخيصه لأنضم كلی وهو ما اعقله من الامارات والوصفات الى كلی اخر وهو الذات لا يفيد

تشخصه وتعينه .

واجيب بأنه لا يتعين في الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي بل يمكن ملاحظتها بوجه كلي ينحصر في ذلك الجزئي وحالاته ان معرفة المشخصات ولو اجمالاً بوجه عام تكفى في وضع العلم ونظير ذلك ما قبل في وجه كون لفظ الله علاماً .

واعتراض ايضاً بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحيثئذ فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع مشخصاته .

واجيب عن ذلك بان التعريف لما علمته حقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فانه علمية حكمية حتى صرخ النجاة بان علمية الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولا حكم لفظية كما قال في الالفيه .

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظاً وهو عم قيل ويمكن ان يجعل التعريف شاملاً لعلم الجنس بان يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهبية بالنسبة لعلم الجنس وهذا اول ويظهر وجيه من المباحثات الاتية .

واما اسماء الكتب فقيل انها وضعت للقدر المشتركة بين النسخ او ما وجد منها فعلية ليست باعلام وقيل انها وضعت لامتناع الاول وهي نسخة المصنف ويكون الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فعلية تدخل في الاعلام المشتركة .

واما اسماء العلوم فلتكتفى بما حققه بعض المتأخرین على قول

صاحب القوانيں ان قولنا اصول الفقه علم لهذا العلم وهذا نصہ الظاهر انه یرید بالعلمیۃ هنا نحو ما في کلام النحوة من ان الرفع علم الفاعلیۃ ای علامۃ الفاعلیۃ بناء على ان کل اسم علامۃ مسماء لا ما هو من قبیل علم الشخص والاسم یصح تحدید مسماء بظاہط ان الجزئی الحقیقی لا یعرف ولا یعرف به وعلم الشخص ما كان مسماء جزئیا ولا ما هو من قبیل علم الجنس كما یظهر وجهه بخلاف ظائزه من اسمی سائر العلوم التي یصح اطلاق العلمیۃ على جميعها حيث لا یعامل معها معاملة المعارف بل یعامل معها معاملة النکرات من صحة الاضافة ودخول لام التعريف وغير ذلك ، يمكن الفرق بين ماء عن جنس تعريفه بالمعروفة فيكون من قبیل علم الجنس كالنحو والمطبق . عبر عن جنس تعريفه بالمنكرة فيكون من قبیل اسم الجنس كالنحو والمطبق .

ولكن ياباه صحة دخول لام التعريف على الجميع ولا ينقض ذلك باصول الفقه حيث لا یصح اضافته ولا دخول لام التعريف عليه بالنسبة الى معناه العلمی لانه من جهة وجود المانع وهو الاضافة الموجودة فيه الحاصلة باعتبار المعنى اللغوى المنشئ منه لامن جهة فقد المقتضى وهو قبول معناه التعريف بواسطة الاداة او الاضافة فلم ينقد انتهى .

فتعمل من جميع ما حققنا لك ان العلم وضع للشيء وهو الذات بضميمة المشخصات فالمشخصات جزء من الموضوع لاما ذكرها ، رذايد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والمشخصات حاصلة بطريق التبيع .

فإن قلت هذا يعني أن يكون استعمال العلم مجازاً عند تبدل المشخصات لأن صفات الطقوسية مثلاً الحاصلة عند الوضع تزول عند الكبر والشيخوخة

كصغر الاعضاء وعدم المطلق وعدم التمييز فان كلها تزول عند الكبر والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا .

قلنا ان المراد المشخصات هي المشتركة بين جميع احواله التي يتحقق بها جزئيًّا وتمنع من وقوع الشرارة فيه كالوجود الخارجي والحياة واللون المخصوص والمتالي او الاشك انه اوصاف ومشخصات لازمة له في جميع الاحوال فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل .

والحاصل ان المراد بالمشخصات المعتبرة جزء للموضوع له الصفات والعوارض الالزمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات ولا تحصل للذات الا بها .

وليعلم ان الاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه كما قال .

وقد يصير علما بالغة مضاف او مصحوب بالعقبة داخلة في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختصر العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضح معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك قال في الفوانيق في القانون الثاني وفي معنى الوضع استعمال المفظ في شيء مع القرنية مكررا الى ان يستغني من القرنية فيصير حقيقة انتهى .

( وقد منها ) اي العلمية ( على بقية المعرف لافها اعرف منها ) لانها يعين المسمى بتفسير المفظ بخلاف البقية لانها تعينه اما بقييد المفظ فهو الصلة والمضاد اليه او بقييد معنوي وهو الاشارة فتاملا .

( لاحضاره اي المسند اليه ) لا يذهب علميك ان في الكلام نوع

استخدام لأن الضمير في قوله لاحضاره لمعنى المنسد اليه ومدلوله والمعرف بالعلمية لفظه الهم الا ان يقال ان الكلام على حذف مضار اى لاحضار مدلوله ( بعينه اى بشخصه ) اورد على ذلك بان الاحضار بعيته لا ينافي في المثال الاتى اعني قل هو الله احد فان المعنى الذي وضع له لفظ الجلاله لا ينافي حضوره في ذهن السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته .

واجيب عن ذلك بان المراد بالاحضار بعيته ما يتناول احضاره بوجه جزئي كاحضاره بذاته مشخصاته .

او بوجه كلي ينحصر فيه فالاول كزيد والثانى كلفظ الجلاله فانه معناه يستحضر بوجه كلي منحصر فيه تعالى وتقديس ككونه واجب الوجود الخالق للعالم وكأنه الى ذلك اشار بقوله ( ب بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه ) فالمدار في حضوره في الذهن بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملائحة خاصة متساوية له بحيث يمكّن اشتراكه بين كثرين فعليه يمكن احضاره تعالى وتقديسه بعيته في ذهن السامع والمراد بالاحضار في الذهن النفاثه اليه جل جلاله وتوجهه اليه ولاشك ان السامع اذا سمع لفظ الجلاله يتوجه ذهنه اليه جل جلاله .

( واحتذر يا اي بقوله بعيته ( عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائني فانه لا يفهم منه الا رجل متصرف بالعلم فيحتمل ان يكون هو زيدا او غيره واعتراض بان الاحضار بعيته قد يحصل باسم الجنس كما اذا لم يكن في البلد الا عالم واحد واجيب بان المراد الاحضار

من حيث الوضع والاحصار في المثال في الفرض المذكور عارض لازه بسبب الانحصار لامن حيث الوضع ولعلم ان الشاهد في دجل وانما اتي بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة فلا تقبل ( في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترف به ) اي بقوله ابتداء ( عن احضاره ثانياً بالضمير الغائب ) لأن الاحضار به انما يكون بسبب تقدم المرجع لفظاً او معنى او حكماً فلا يكون الاحضار فيه اول مرة ( نحو جاء زيد وهو راكب ) فاحضار المنسد يعني مدلول هو انما يكون بسبب ذكر ما يعود اليه اعني زيد اولاً ( باسم مختص به اي بالمسند اليه وبحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع ) :

قال الرضي عند قول ابن الحاجب العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لأن المبهمات والمضمرات ذو اللام وضعاها الواضع لطلاق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضمه الاسمي معين ولا نظر له الى تناوله معيناً آخر كما كان في سائر المعارف ثم قال قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فنما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولاً بالوضع طفيف لكن تناوله المعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم انتهى ( واحترف به ) اي بقوله باسم مختص به ( عن احضاره بضمير المتكلم )

نحو اذا ضربت ( و ) ضمير ( المخاطب ) نحو انت ضربت ( واسم الاشارة ) نحو هذا ضرب زيدا ( والموصول ) نحو الذي اكرم زيدا جاء ( والمعرف بلام العهد ) نحو وليس الذكر كالاشتى ( والاضافة ) نحو قال ابن عباس ( فانه يمكن احضاره ) اي المسند اليه ( بعینه ابتداء بكل واحد منها ) كما عرفت في الامثلة ( لكن ليس شيء منها بمسند اليه معين ) لأنها كما نقلنا عن الرضي إنما وضعت لتفطلق على أي معين يراد بخلاف العلم فانه لم يوضع الأطسمى معين وهذا الفرق متشارئ الوضع فيما ويأتي بيانه في اخر البحث .

( فان قيل هذا القيد ) اي قوله باسم مختص به ( مغن عن الاولين ) اي قوله بعینه وابتداء ( لأن الاسم المختص بشيء معين ليس إلا العلم ) فيخرج به كل ما خرج بالاولين فذكرهما انما غير محتاج اليه ( فلما ) لأنسلم ان ذكر القيود هنا للاحتراز ولتحقيق مقام العملية بل المقصود من ذكرها ايضاً اوضح المقام وتاكيده كما يأتي في بحث وصف المسند اليه نحو زيد التاجر وامس الدابر والى ما ذكرها اشار بالغة بعد في قوله ( بعد التسليم ان ذكر القيود ) الثلاثة اعني بعینه وابتداء باسم مختص به كلها ( انما هو ) اي ذكر القيود ( المحقق مقام العلمية ) وللاحتراز عن غير ذلك المقام والمراد بمقام العلمية الامر الذي يتعين تهريج المسند اليه بالعلمية ( فلا ياس بان يقع فيها ) اي في القيود ( ما ) اي قيد ( يصح به ) اي بذلك القيد ( الاحتراز عن الجميع ) اي عن جميع ما يريد الاحتراز عنه فلا مانع من كون بقية القيود للتوضيح والتاكيد لا للاحتراز ( كما في التعريفات ) الآخر .

قال بعض المحققين في حاشية شرح المطلع في بحث خلل التعريف عند قول الشارح وهو القيد المستدرك ماهذا نصه اشار بقوله وهو القيد المستدرك الى بطلان ما شئ من ان كل قيد في الحد لا بد ان يحترز به عن شيء والا كان مستدركا فاذه باطل قطعا لانهم يوردون في التعريفات فصولا متساوية وخصوصا كذلك انتهى .  
فتعتبر كل ما ذكرنا انه يصح ان يكون كل واحد من القبود الثلاثة للاحتراز عن الجميع ولا مانع في ذلك .

( لا يقال ان قوله ابتداء ) لا يصح الاحتراز به عن الجميع لانه ( الاحتراز عن المضمر الغائب والمعروف بلام العهد والموصول ) فقط فيحتاج اخراج غير هذه الثلاثة الى قوله باسم مختص به ( لانا نقول هذا ) اي اختصاص الاحتراز بقوله ابتداء بهذه الثلاثة ( موقف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضار الا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ) يعني الصلة ولا التعريف والتکلم والخطاب والإشارة والاضافة ( ولو اوبى ذلك ) اي كون معنى قوله ابتداء بنفس لفظه فحييئذ ( يكون هذا بعيدا معنى قوله باسم مختص به وبعد المثبا والتي يكون ) قوله ابتداء ( احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتفصيص ) ابتداء بالاحتراز عن ( ماذكر ) يعني المعارف الثلاث ( جهة ) صحة ( لأن اللفظ الموضوع طعين انما هو العلم وما سواه ) من المعارف ( انما وضع لاستعمال في معين ) اي معين كان فلا يختص لفظه بمعين خاص عند الوضع فتاء .

( فائدة ) التي تصفير التي قال السيوطي خالفوها بها تصغير المعرف في بقاء اولها على حركة الأصلية والمعويض من ضمه الفا هزيدة في اخرها اذا عرفت ذلك فاعلم ان اللينا والتي مثل الاصل فيما ان رجلا تزوج قصيرة صبية الخلقة فقايس عنها شدائده فطلقها فزوج طويلة فقايس منها اضعاف ذلك فطلقها وقال بعد اللينا والتي لا اقزوج ابدا ثم صارت مثلا وكتني بها عن الشدائدين المتعاقبة .

( فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اي ابتداء ( اول ذمان ذكره وهو احتراز عن احضاره اي المسند اليه ( في ثاني ذمان ذكره كما في سائر المعرف فانها لاتفيها اول زمان ذكرها الامثلة الكلية ) لأن لفظة هذه مثلا لتنفيذ اول زمان ذكرها الا كلى المفرد المذكور المشار اليه ( وفادتها للجزئيات المراددة في الكلام اذما تكون بواسطة قرنية معينة لها في الكلام كنقدم الذكر ) في ضمير الغائب ( والاشاره ) بالبدا وال حاجب و نحوهما في اسماء الاشارة ( والعلم بالصلة ) في الموصول ( و ) العلم با ( لنسبة ) في المضاف ( و نحو ذلك ) كاذن الكلام والخطاب في ضمير المتكلم والمخاطب و كلامه و ديه في المعرف باللام ( ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكر ناه او لا ) من كون كل واحد من القيود الثلاثة للاحة اذ عن شيء من المعرف حسب ما تقدم .

( تنبئ ) اعلم ان في وضع اسماء الاشارة والموصولات والضمائر قولين احدهما وهو قول قدماء اهل العربية ان الموضوع له فيها عام كالوضع المستعمل فيه فيها خاص ف تكون مجازات بلا حقيقة مساعدة

كما قيل في لفظة الرحمن .

وثالثهما وهو قول المتأخرین ان الوضع فيها عام وال موضوع له خاص قال شارح الكافية المعرفة ستة انواع بالاستقراء فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معيّنة مشخصة باعتبار امر كلی فان الوضع لاحظ ادلا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحکى عن نفسه مثلا وجعله الله للاحظة افراده ووضع لفظ اذا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يغادر ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدو المشترک فتعقل ذلك المشترک الله للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلی والموضوع له جزئی مشخص .

والثانی الاعلام الشخصية كما اذا اتصور ذات زید ووضع لفظ زید بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسیه كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحیوان المفترس ووضع بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامه فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فاذا بهذا الاعتبار نكرة .

والثالث المبهات يعني اسماء الاشارة والمواصولات وانما سميت مبهات لأن اسم الاشارة من غير اشاره مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معيّنة معلومة معهودة من حيث معلوميتها وضعا عاما كلها فان الوضع اذا تعقل مثلا يعني المشار اليه المفرد المذکر وعین لفظ هذا بالباء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لأن

التصور المعتبر فيه عام وهو القدر المشترك بين تلك الأفراد والموضوع له خاصاً لازمه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم المشترك بينهما .

والرابع والخامس ما يُعرف باللام العغمديه والجمسيه او الاستغراق فيه او عرف بالنداء نحوياً رجلاً اذا قصد به معين بخلاف يارجلاً لغير معين فازه ذكره ولم يذكر المنقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذا اصل يارجل يايهما الرجل .

وال السادس المضاف الى أحدهما معنى اي اضافة معنوية انتهى باختصار فاحفظ ذلك فإنه يفيدك في المباحث الآتية كما يتضح بذلك ما تقدم (نحو قوله **هو الله احد**) في تركيمه قوله **احدهما ان يكون هو** مبتدء والله خبراً اولاً واحد خبراً اذاها او بدل من الله بناء على جواز ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة كما ذكره الرضي بشرط ان يستفاد من البديل مالم يستفاد من البديل منه وثانيهما ان يكون هو ضمير الشان مبتدء اولاً والله مبتدء ثانياً واحد خبره والجملة خبر الضمير والشاهد انما هو على هذا القول في ايراد المندالة عاملاً لاجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بعینه **بـ** باسم مختص **بـ** يعني لفظ الجلالة .

واما على القول الاول فلا شاهد فيه لأن لفظ الجلالة لم يقع مسندًا اليه بل مسندًا او بدلًا منه فقد برب جيداً .

( قال الله اصلها الاله ) قال بعض المحققين ان ال في قوله اصلها الاله من الحكایة **لمن المحکی** فمرده ان اصله الله منکرا وانما الدخل

حرف التعریف عليه لافادة الحصر كما ياتي في زید الامیر رد اعلى من يقول اصله لا فاصله الله منکرا ( حذفت الهمزة ) من اوله وعرضت منها حرف التعریف ) يعني ال فادغم لام في لامه فصاهر الله ( ثم جعل علما المذات الواجب الخالق لكل شيء ومن ذم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منها كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي فقد سهى ال ترى ان قولنا لا الله الا الله كلامه توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسماء مفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته ) الكليين ( لاعلما المفرد الموجود منه ) اي من المفهوم ( طا افاد التوحيد لأن المفهوم ) الكلى ( من حيث هو ) كلي مع قطع النظر عن الدليل الدال على انحصاره في فرد ( يحمل الكثرة ) بل بها قوامه وتمامه كما يظهر من قولهم المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرون فجزئي والاوكلى .

( وايضا ) اشكال اخر على كون الله اسماء المفهوم الكلى المذكور لامه ان كان كذلك ( المراد بالله في هذه الكلمة ) يعني قوله لا الله الا الله .

( او المعبد بالحق ) الكلى كما ان المراد بلفظ الله على زعم هذا الساهي ايضا ذلك ( فيلزم ) حبئذ ( استثناء الشيء من نفسه ) وهو غير جائز بل غلط ( او ) المراد بالله في هذه الكلمة ( مطلق المعبود ) اي اعم من ان يكون معبودا بالحق او الباطل ( فليم ) حبئذ ( الكذب ) اذ نفي جنس الله بهذا المعنى الامر غير مطابق للواقع ( الكثرة

المعبدات الباطلة ) عند اغلب الناس وذلك ظاهر .

( فيجب ان يكون الله ) في هذه الكلمة ( بمعنى المعبد بالحق والله علما للفرد الموجود منه ) لا اسم المفهوم الكلى كما زعم هذا الساهى ( والمعنى اي معنى هذه الكلمة اي قولنا لا الا الله انه ( لا مستحق للمبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم ) وهذا معنى صحيح لاغيار عليه .

( وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبد بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تهلي وتقديس ) . وفي تفسير ابن السعوود ما يتضح به حقيقة الحال في اسم الله ذي الجلال من حيث الاشتغال والموضوع له والاعمال وما فيه من الاقوال فلا ياس في نقله وان كان فيه شيء من التطاويل في المقال لأن استيفاء الكلام في هذا الاسم الجليل لا سيما في هذا المقام مطابق لمقتضى الحال اذا طقق يقتضي نقل ما فيه من القيل والقال .

قال ما هذا نصه الله اصله الا له فمحذفت همزته على غير قياس كما ينبغي عنه وجود الادغام وتعويض الالف واللام عنها حيث ازمه وجدردا عن معنى التعريف ولذلك قيل يا الله بالقطع فان المحذف القياسي في حكم النايت فلا يحتاج الى التدارك بما ذكر من الادغام والتعويض وقيل على قياس تخفيف الرمزة فيكون الادغام والتعويض من خواص اسم الجليل ليمتاز بذلك عما عداه امتياز مسماه عما سواه بما يوجد فيه من نعموت الكمال .

والا له في الاصل اسم جنس يقع على كل معبد بحق او باطل

اي مع قطع النظر عن وصف الحقيقة والبطلان لامع اعتبار احدهما  
لا بعينه ثم غالب على المعبود بالحق كالنجم والسماء .

واما الله بمحض الهمزة فعلم مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على  
غيره اصلاً واشتقاقه من الا لاهة والا لاهة والا لاهية بمعنى العبادة  
حسبما نص عليه الجوهري على انه اسم بمعنى المالوه كالكتاب  
بمعنى المكتوب لاعلى انه صفة منها بدليل انة يوسف ولا يوسف به حيث  
يقال الله واحد ولا يقال شيء الله كما يقال كتاب مرقوم ولا يقال  
شيء كتاب .

والفرق بينهما ان الموضوع له في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار  
اوصافها بمعنى معين وقيامه بها فمدلولها مركب من ذات مبهمة لم  
يلاحظ بها خصوصية اصلاً ومن معنى معين قائم بها على ان ملاك  
الامر تلك الخصوصية فبای ذات يقوم بذلك المعنى يصح اطلاق الصفة  
عليها كما في الافعال ولذلك تعمل عملها كاسمي الفاعل والمفعول  
وموضوع له في الاسم المذكور هو الذات المعنية والمعنى الخامس  
فمدلوله مركب من ذيئن المعنيين من غير رجحان للمعنى على الذات  
كما في الصفة ولذلك لم يعمل عملها وقيل اشتقاقه من الله بمعنى  
تحير لافه سبعاده يختار في شانه العقول والافهام واما الله كجيد ورنا  
ومعنى فمشتق من الله بالكسر وكذا تاله واستالة اشتقاق امنقو  
واستحجر من الناقة والمحجر .

وقيل من الله الى فلان اي سكن اليه لاطمئنان القلوب بذكره  
تعالى وسكون الارواح الى معرفته .

وقيل من الله اذا فزع من امر نزل به والله غير اذا اجاوه اذا

الماهنة به تعالى يفزع اليه وهو يبحيره حقيقة او في زعمه  
وقيل اصله لاه عالي انه مصدر من لا ماليه بمعنى احتجب وارتفع  
اطلق على الفاعل مبالغة .

وقيل هو اسم علم المذات الجليل ابتداء وعليه مدار امر التوحيد  
في قولنا لا اله الا الله ولا يخفى ان اختصاص اسم الجليل بذاته  
سبحانه بحيث لا يمكن اطلاقه على غيره اصلا كاف في ذلك ولا يقدر  
كون ذلك الاختصاص بطريق القلبية بعد ان كان اسم جنس في الاصل  
وقيل هو وصف في الاصل لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على  
غيره اصلا صار كالعلم ويرده امتناع الوصف به واعلم ان المراد بالمنكر  
في كلمة التوحيد هو المعبود بالحق فمعناها لافردا من افراد المعبود  
بالحق الا ذلك المعبود بالحق وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بمحذف  
الالف الثانية وادخال الالف واللام عليه وتغريم لامه اذا لم ينكسر  
ما قبلها سنة وقيل هطلاقا ومحذف الفه لمن تفسد به الصلاوة ولا ينعقد  
به صريح اليمين وفدي جاء لضرورة الشعر في قوله .

ا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال  
انشئي وقد تقدم نبذ من القول في هذا الاسم العجلي في الجزء  
الاول في شرح الدبياجه فراجع ان شئت .

( او ) تعريف المسند اليه بالعلمية لافادة ( تعظيم او هادة كما في  
الألقاب الصالحة ملحوظ ) فيفيد تعظيمها نحو فخر المحققين قال كذا  
( او ذم ) فيفيد اهانته نحو فخر المشككين قال كذا  
ولا يذهب عليك ان تقيد الالقاب بالصالحة بظاهر ديننا الاطلاق المستفاد

عن كلام الرضى على مانقله السيوطي فان الظاهر من كلامه ان المقرب مطلقاً صالح مدح او ذم اللهم الا ان يقال ان التقىيد المكشف والتوضيح لا للاحتراز عن الالقاب غير الصالحة وذلك لمدح وجودها فيكون هذا التقىيد نظير ما ياتي في بحث وصف المسند اليه من قوله الجسم العريض الطويل العميق يحتاج الى فراغ يشغلة فتامل ( او ) تعريف المسند اليه لافادة ( كفاية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو اهب فعل كذا ) فان هذا الاسم يصلح لكونه كناية عن كون الاسم جهنمي اعلم ان الاسم على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل اتصاف معناء العامى بمعنى الاصلى للتأفأ او التطير كالفضل والخاشر والنعمان والثانى ما كان وضعه بعد اتصافه به كامير المؤمنين وابى الحسن والظاهر ان ابا اهبا من قبيل الاول فلا تغفل ( وفي المتنزيل تبت يد ابي لهب اي يدا جهنمى لأن انتسابه الى الاهب ) اى النار ( يدل على ملابسته ايها ) وقد عد هذه الاية من هيجرات القرآن المكريم لأنها اخبار عن الشيء اى عن بقاء ابى لهب على كفره وخروجه من الدنيا كافرا قبل وقوءه وقد وقع ولدي علم انها اوصت من اهلة تعريف المسند اليه لأن ابى لهب مضاف اليه فلا تغفل .

قال في الكشاف روى انه لما نزل وانذر عشيرتك الاقرلين .  
رقى رسول الله صلى الله عليه وآله الصفا وقال يا أصحاباه فاستجمعوا اليه الناس من كل اوب فقال ( ص ) يا بنى عبد المطلب يا بنى فهر ان اخبرتكم ان بسفح هذا الجبل خيلاً اكتئم مصدقى قالوا نعم قل ( ص ) فانى نذبر لكم بين بدئ الساعة فقال ابو لهب قبالك

الهذا دهوننا فنزلت ( هذه السورة ) .

فان قلت لم كناه والتكمية تعظيم وتكرمة قلت فيه ثلاثة اوجه  
احدها ان يكون مشهورا بالكنية دون الاسم فقد يكون الرجل معروفا  
باحدهما ولذلك تجري الكنية على الاسم او الاسم على الكنية عطف  
بيان فلما اريد تشهيره بدعة السوء وان تبقى سمة له ذكر الاشهر  
من علميه .

ويؤيد ذلك قرائة من قوله ابو لهب كما قيل على بن ابو  
طالب ( ع ) ومعاوية بن ابو سفيان لثلا يغير منه شيء فيشكل على  
السامع ولقيلة بن قاسم امير مكة ابنان احدهما عبدالله بالجر والآخر  
عبدالله بالنسب كان بمكة رجل يقال له عبدالله بجرة الدال لا يعرف  
الا هكذا .

والثاني انه كان اسمه عبد الغري فعدل عنه الى كنيته والثالث  
انه لما كان من اهل النار وماله الى نار ذات لهب وافت حاليه  
كفيته فكان جديرا بان يذكر بها ويقال ابو لهب كما يقال ابو  
الشر للشرين وابو الخير للخير انتهى .

قال الثعالبي في كتاب ثمار القلوب الباب الثامن عشر في الاباء  
والامهات الذين لم يلدوا والبنين والبنات الذين لم يولدوا ابو الذبان  
كى بذلك عبد الملك بن مروان لشدة بخره وموت الذبان اذا دنت  
من فمه .

ابو طريف كنية الفرج وانشد لابن احمر .

قالت فاهد لنا ازارة معلما فابو طريف ماعليه ازار

ابو زيد كنيته العماد وكذلك ابو نافع قال الشاعر يهجو زياد  
بن ابي زياد .

لست ادرى من ابوه ولكن الحمام ابو زياد  
وابو زياد كنية الذكر ايضا قال الشاعر .

تحاول ان تقيم ابا زياد ودون قيامه شيب الغراب  
ابو جمهده كنية الذئب ابو خالد كنية الكلب ابو يقطان كنية  
الديك ابو الحركة كنية النكاح ابو راحة كنية النوم ابو الحصين  
كفية الثعلب ام القرى اما في جزيرة العرب فهي مكة وام كل ارض  
اعظم بلادها واكثرها اهلا كالبصرة فانها تسمى ام العراق ومرؤونها  
كانت تسمى ام خراسان وام كل شيء اصله، ومنه قيل للنبي (ص)  
امي لاده نسب الى ام القرى وهي مكة ويقال بل نسب الى العرب اي اصولهم  
وكانوا لا يقرؤون ولا يكتبون فقيل لكل من لا يقرء ولا يكتب امي وام  
القرى بكسر القاف وفتح الراء النار .

ام المؤمنين هي عائشة رضى الله عنها وكل واحدة من ازواج  
النبي (ص) ام المؤمنين لقول الله عن اسمه النبي اولى بالمؤمنين من  
انفسهم وزواجه امهاتهم ويروى ان ام اوفى العبدية دخلت على عائشة  
رضي الله تعالى عنها فقالت يا ام المؤمنين ما تقولين في امرأة قاتلت اباها  
لها صغيرا فقالت قد استحقت النار قالت افه اصغر مما تظنين قالت قد  
استوجبتك النار قالت بما تقولين في امرأة قاتلت من ابناءها الكبار  
الوفا تعرض يوم الجمل فقالت خذوا بيد هدوة الله واخرجوها .

ام الطعام الحنطة ام سويد كنية الاشت وكذلك ام سكين وام

تسعين وفي نسخة ام ستين وسئل ابن الاعرابي عن هذا البيت .  
ابى علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مساوا كها الحجر  
فقال هي ما علمنت ام سويد يعني الاست ام عامر هي الضبع يقال  
لها خامری ام عامر قال الشاعر .

ومن يصنع المعروف في غير اهله يلاقى الذى لا فى مجير ام عامر  
( هذه من ابيات نقلها صاحب حياة الحيوان في موضوعين ونسبها  
إلى بعض الاعراب فراجع ان شئت ) .

ابن الماء كل طائر يالله الماء ابن الليل القمر ابن الليله الهلال ابن  
الغمam البرد ابن حبه الخبز ابن الخصى مالا يجوز ان يكون ابن  
الحرب للشجاع ابن الدهر النهار بنو الايام اهل العصر بنوا الدنيا هم  
الناس قبل لعلى ابن ابي طالب ( ع ) اما ترى حب الناس للدنيا  
فقال هم بنوها ابنة الكرم هي الخمر بنت المدينة الحمى بنت الفسکر هى  
الفکر والرأي بنات الدهر حواسه ومصائبها بنات الليل هي الاحلام  
ويقال ايضا هي النساء انتهى باختصار بحذف الشواهد وتبشير ما ذا حفظ  
ذلك لعله يفيدك في بحث تعريف المسند اليه باللام .

( كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب  
ملن يلابس هذه الامور ) اي الخير والشر والفضل وال الحرب ( والمذهب  
الحقيقة لم يه جهنم ) لأن المطلق عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الاكمـل  
اعاذنا الله منها بحق شفاعة المحشر سلام الله عليهم اجمعين .

( فالانتقال من ابي لمب الى جهنمي انتقال من الملزوم ) يعني  
الذات الملائمة للنار الملائم لها الموضوع لها اللفظ في الاصل اى قبل

النقل الى العلمية ( الى اللازم ) اي النار الحقيقة اي لهب جهنم ( او من اللازم ) اي من الجهنمي ( الى الملزم ) اعني الشخص المعهود الذي اسمه عبد الغنى والحاصل انه على الاول المفظ مستعمل في الشخص المعهود لكن باعتبار المعنى الاصلي له قبل العلمية لينتقل منه لللازم معناه وهو كونه ملابسا للنار .

وعلى الثاني مستعمل ايضا في الشخص المعهود لكن باعتبار لازمه بعد الفلمية اي كونه بسبب مادر منه من الاعمال جهنميما لينتقل منه الى ما هو المقصود من ذكر كفيته وهو الایماء او كونه جهنميما فتامل والترديد مبني ( على اختلاف الرأيين ) الآتيين في الفن الثاني .  
( في ) بحث ( الكتابة ) لكن لا يخفى عليك ان الرأي الثاني لا ينلائم مع قوله ( الا ان هذا الملزم ) بين معناه والنار ( اما هو بحسب الوضع الاول ) الاصلي ( اعني الاضافي دون الثاني ) العارضي ( اعني العلمي ) فتأمل وكذلك قوله ( وهم يعتبرون في الكتب المعانى الاصلية ) .

وذلك لأن الالفاظ المركبة اذا ذلت الى المعانى العلمية تجرد جزئهما عن المعنى الاصلي فالجزء الثاني من ابي لمب بعد العلمية ليس معناه النار بل لا معنى له حينئذ فاذه حينئذ صار بمنزلة الدال من زيد والراء من عمرو .

قال نجم الائمة في اخر باب المركبات وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقوله عن المضاف والمضاف اليه ( اي اما لم تبن بسبب التركيب ) تشبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وبادي بدا

ر اي كما بني هذان ) وان انمحى عن جزئيهما ( اي عن جزئي  
الاعلام المنشولة عن المضاف والمضاف اليه ) ايضا معناهما الافراد يان  
كما انمحى ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنشولة يراعي  
اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح  
للاصل الا لمحها خفيها وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو  
الحسن والعباس ( كما اشار اليه ابن مالك بقوله ) .

( وبعض الاعلام عليه دخلا ) ( للمراد ما قد كان عنه نقل )  
فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ  
ليكون فيه دليل على الاصل المنشول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى  
بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنشول منه مقصود من  
ذلك المعنى المنشول اليه اذ معنى ( تفرقوا ) ايدي سبا مثلهم في الفرق  
فالاصل مؤذن بالتفريق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنشول اليه  
واما اذا لم يكن في المعنى تغير كثير جوز اتغير المفظ بما كان لان المعنى يكفي  
في الاريدان بالاصل المنشول منه انتهى مع زيادة هنا للتوضيح فان تدبرت  
في ذلك تعرف معنى قول التفتا زاني وهم يعتبرون الخ ) .

( وما يدل على ان الكناية ) عن كون المسمى جهنميا ( انماهي  
بهذا الاعتبار ) اي باعتبار المعنى الاصلي قبل العلمية ( لا باعتبار  
المعنى العلمي اي لا باعتبار ( ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء  
كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك ) اي بكر او  
حالدا مثلا ( انك لو قلت هذا لرجل فعل كذا مشيرا الى ) مفعلي  
( ابي لهب لا يكون ) قوله ( من الكناية ) في شيء ) اذ ليس في

قولك هذا الرجل دلالة على النار فضلا عن ان يكون في دلالة على كون المشار اليه جهنميا .

( ويجب ان يعلم ان ابا لهب انا استعمل ه هنا ) اي في الاية الكريمة ( في الشخص ) المعهود ( المسمى به ) اي بابي لهب الذي هو عم النبي ( ص ) ( لكن لينتقل منه ) اي من هذا الاسم ( الى ) انه ( جهنمي ) كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ) فكون ابا لهب كنایة انا هو في هذه الصورة ( و ) اما اذا لم يستعمل في الشخص المسمى به بل استعمل في شخص اخر شبه ذلك الشخص المعهود في كونه كافرا معاندا جهنمي او كما لو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت ) شخصا اخر شبيها بالشخص المعهود في كونه ( كافرا جهنمي ) وذلك ( لاشتهر ابي لهب بهذا الوصف ) اي بكونه كافرا معاندا جهنميافالاسم حينئذ ( يكون استعارة ) .

لا كنایة لانه حينئذ ( نحو رأيت حاتما ) اذا اردت به شخصا جوادا لا الشخص المعهود المعروف المشهور بالجود والكرم .

( و ) نحو رأيت اسدا اذا اردت به رجالا شجاعا لا الحيوان المفترس المعهود ومن المعلوم ان ذلك استعارة و ( لا يكون من الكنایة في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام ) المزال جمع المزلة من الزلل .

قال الطريحي المزلة موضع الخطر والمزلة بكسر الزاي وفتحها يعني المزلة اي موضع قزلق فيه الاقدام الى ان قال زل في متنطقه

من باب ضرب زلة خطأً وقال ايضاً قوله تعالى صعیداً زلتا اي اوضا  
ملساً يزلاق فيها ومكان زلق بالتحريك الذي لاتثبت فيه القدم الى ان  
قال المزلقة موضع يزلاق فيه انتهى والمناسبة للمقام هو الاخير لكن  
بعد ارادة الافهام من الاقدام اي اقدام الافهام .

( او ايهام استلذاذه ) هذا من اضافة المصدر الى المفعول ( اي )  
وجدان المتكلم ( العلم ) لذىذا نحو قوله .

تالله ياظبيات القاع قلن لنا ليلاً ممكناً ام ليلاً من البشر  
( او التبرك به ) عطف على ايهام اي او تعریف المسند اليه  
بالملمية للتبرك اذا كان الاسم صالحًا لذلك نحو الله هو الموفق .  
( او نحو ذلك كالتفال ) بالخير نحو سعد في دار صديقك وسيأتي  
جارك ( والتطير ) بالشر والتشاؤم به نحو السفاح في دار صديقك وسيأتي  
ذلك توضیح في بحث تقديم المسند اليه فانتظر ( والتسجیل علمی  
السامع ) اي التنبیہ علیه حتى لا يبعد الي الانکار سبیلاً كما او قال  
القاضی لکاته هل اقر زید بكذا فیقول الكاتب زید اقر بكذا فلم  
يقل هو اقر بكذا بل ذكر اسمه العلم لاجل التسجیل حتى لا يقدر  
على الانکار ( وغير ذلك مما یناسب اعتباره في الاعلام ) بحسب ما یقتضیه  
الذوق ويراه مناسباً لمحال المقام کالتنبیہ على غباء السامع كما  
لو قال لك كيف زید فیقول له زید دنف بایراد المسند اسمه ظاهراً  
او علماً مع کون المقام مقام الحذف والاتيان بالضمير وذلك للتنبیہ  
على غباء السامع وبلا دقه وانه لا یفهم الا بالاسم الظاهر العلم المذکور  
وala يکفي ان تقول هو دنف او دنف فقط كما قال ابن مالك .

وفي جواب كيف زيد قل دتف فزید اسقفتی عنہ اذ عرف ( وبالموصولیة ای تعریف المنسن، الیہ بایراده موصلہ و کان الانسب ان یقدم علیہ ذکر اسم الاشارة لکونه اعرف ) من الموصول ( لأن المخاطب یعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف اسم الموصول ) فانہ یعرفه بالقلب فقط هذا ولكن قال بعض المحققین انما قدمه على اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة اعرف لأن فيه ای في الموصول شبه الالغاب بافادته وصف الرفعه كما في جائني الذي ابوه مجتمد وعکسها كما في جائني الذي ابوه سارق انتهى بادفی تصرف مما للتوضیح .

( ثم الموصول ذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي یوسوس صفة للخناس ) لأن الوصف كما في الجامی یجب ان یکون اعرف من الموصوف او مساویا له ولاشك في ان المعرف باللام ليس باعرف من الموصول فيجب ان یکون مساویا ( وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفیة هو المتفقون عن سببیته وعلیه الجمود ) .

قال الجامی والمنقول عن سببیته وعلیه جمهور النحوة ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف والموصولات بینهما هساواة .

وقال السيد نعمة الله في الحاشیة اما المتكلم والمخاطب فلم يتم الالتباس فيما واما الغائب فلان احتیاجه الى المرجع الحقة بهما في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة .  
لان مدلول العلم ذات معنیة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم

الإشارة فان تعينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله واما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللاملان المخاطب يعرف مذلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبة (يعني الموصول) واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند الطرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر .

واعلم ان سببويه استثنى من اعرافية المضمرات من الاعلام لفظ الله تعالى فذهب الى انه اعرف من كل معرفة وقل انى رأيت في المقام كأن الله قد نجاني من احوال الحساب ورقاني الى جزيل التواب بهذا السبب انتهى .

( وفيها مذاهب اخر ) شادة لافائده في ايرادها ( والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء ) سواء كان ذلك الشيء المنسد اليه او غيره ( بواسطة جملة ) خبرية خالية من معنى القمعجب او شبهها كما قال في الانقية .

وجملة وشبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابني كفل ( معلومة الانساب الى مشار اليه بحسب الذهن ) غالبا كما في السيوطى وذلك ( لأن وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له ) الضمائير الأربع كلها راجحة الى ما الموصولة في قوله ما يعتقد ذلك ( فلذا ) اي لأن وضع الموصول الخ ( كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصه بوحد ) معين بسبب الصفة ( فان

اتخديصها ) وتعييئتها ( ليس بحسب الوضع ) بل بحسب استعمالها مع  
الوصف المعين له ( قوله ) اي المتكلم .

( لقيت من ضربته اذا كانت ) لفظة ( من موصولة ) بضربيه حينئذ  
( معناه ) اي معنى قول المتكلم ( لقيث الانسان المعهود ) بينه وبين  
السامع ( بكونه مضر وبالك وان جعلتها ) اي لفظة من نكرة  
( موصوفة ) بجملة ضربته ( فكانك قلت لقيت انسانا مضر وبالك )  
فالابد فيه من دلالة لفظية على كون ذلك الانسان معهودا بين  
المتكلم والمخاطب ( فهو ) اي الانسان الذاكرة ( وان تخصص بالوصف  
المختص اذ الفرض فيما لم يكن الم ضرور الاذاك الاسنان ( لكنه )  
اي التخصص ( ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص  
فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص به ضمنون الصلة وتكون  
معرفة بها ) اي الصلة على احد القولين بل الاقوال .

قال السيوطي في بحث زيادة ال في الذين واللاتي وهذا ( اي  
زيادة ال فيما ) على القول بان تعريف الموصول بالصلة واما على  
القول بان تعريفه باللام ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فليست  
زيادة انتهى .

وقال في حاشية الا نموذج اختلفوا في تعريف الموصولات قال بعضهم  
ذاتي وافتقرها الى الصلة وانضمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا مع  
كونه علما معرفة الاشتراك فيه بمتعدد الوضاعيف فقر  $\frac{4}{4}$  صفة تزيل  
الابهام عنه وقال اخرون كبسى سرى من الصلة اليه سريانه من المضاف  
اليه الى المضاف لكن طا لم ينفك عن الصلة لم يضعف ولم يدخل اللام

عليه ولعل هذا اقرب الى الحق لأن المعرفة لا بد ان يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق والاشارة في ذات الموصول الى معلومه والا طا اعتبروه مع صلته شيئاً واحداً وطا اعتبروهما باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة الجاريه على المعرفة لازالتها الابهام انتهى .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز : اعلم ان لك في «الذى» علم اكثرا واسرارا جمة ، وخفايا اذا بحثت عنها وتصورتها اطلمت على فوائد تؤنس النفس وتثليج الصدر ، بما يفضى بك اليه من اليقين ، ويؤديه اليك من حسن التبيين .

والوجه في ذلك : ان تفأمل عبارات اهم فيه : لم وضع ؟ ولاي غرض اجتاب ؟ واشياء وصفوه بها ؟ فمن ذلك قولهم : ان «الذى» اجتاب ليكون وصلة الى وصف المعرف بالجملة ، كما اجتاب «ذو» ليتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس . يعنون بذلك انى تقول : مررت بزید الذي ابوه منطلق ، وبالرجل الذي كان عندنا امس : فتجنك قد توصلت بالذى الى ان ابنت زيداً من غيره بالجملة التي هي قوله (ابوه منطلق) ولولا (الذى) لم تصل الى ذلك ، كما افك تقول : مررت برجل ذى مال : ففتوصى بذلك الى ان تبين الرجل عن غيره بالمال . ولولا «ذو» لم يتأن لك ذلك . اذ لا تستطيع ان تقول : برجل مال : فهذه جملة مفهومة ، الا ان تحتمها خبایا تجاج الى الكشف عنها ، فمن ذلك ان تعلم من اين امتنع ان توصف المعرفة بالجملة ؟ ولم لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تمهلها بها في قوله : مررت برجل ابوه منطلق . ورأيت انسانا تقاد

الجنائب بين يديه ؟ و قالوا : ان السبب في امتناع ذلك : ان الجمل نكرات كلها ، هدالة انتهاستفاد . و اذما يستفاد المجهول دون المعلوم قالوا فلما كانت كذلك كانت وفقا للنكرة فجاز وصفها بها . ولم يجز ار توصف بها المعرفة ، اذ لم تكن وفقا لها .

القول اماين في ذلك : ان يقال : انه انما اجتب حتى اذا كان قد شرف رجل بقصة وامر جرى له ، فتخصيص بذلك القصة ، وبذلك الامر عند السامع ، ثم اريد القصة اليه ذكر « الذي » .

تفسير هذا . انك لا تصل « الذي » الا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها ، وامر قد عرفه له ، نحو ان ترى عنده رجلا ينشده شعرا . فتقول له من غد : ما فعل الرجل الذي كان عندك بالامس ينشدك الشعرا ؟ هذا حكم الجملة بعد « الذي » ، اذا انت وصفت به شيئا . فكان معنى قولهم : انه اجتب ليتوصل به الى وصف المعرف بالجمل : انه جئي ليفصل بين ان يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له ، وبين ان لا يكون الامر كذلك .

فان قلت : فد يؤتى بعد « الذي » بالجملة غير المعنونة السامع . وذلك حيث يكون « الذي » ، كقولك « هذا الذي كان عندك بالامس وهذا الذي قدم رسولا من الحضرة » انت في هذا وشبهه تعلم المخاطب امرا لم يسبق له به علم ، وتفيده في المشار اليه شيئا لم يكن عنده ولو لم يكن كذلك لم يكن « الذي » خبرا اذا كان لا يكون الشيء خبرا حتى يفاد به . فالقول في ذلك : ان الجملة في هذا النحو - وان كان المخاطب لا يعلمها لغير من اشرت اليه - فانه لابد من ان

يكون قد علّمها على الجملة ، وحدث بها فانك على كل حال لا تقول : هذا الذي قدم رسولًا : من لا يعلم ان رسولًا قدم . ولم يبلغه ذلك في جملة وتفصيل . وكذا لا تقول : هذا الذي كان عندك امس : من قد نسي انه كان عنده افسان وذهب عن وهمه . وانما ت قوله من ذاك على ذكر منه ، الا انهرأي رجلا يقبل من بعيد فلم يعلم انه ذاك ، ويظنه انسانا غيره .

وعلى الجملة : فكل عاقل يعلم بون ما بين الخبر بالجملة مع الذي ، وبعنهما مع غير الذي . فليس من احد به طرق الا وهو لا يشك ان ليس المعنى في قولك : هذا الذي قدم رسولًا من الحضرة : كالمعنى اذا قلت : هذا قدم رسولًا من الحضرة . ولا : هذا الذي يسكن في محله كذا . كقولك : هذا يسكن في محله كذا . وليس ذاك الا اذك في قولك « هذا قدم رسولًا من الحضرة » مبتدئ خبرا بامر لم يبلغ السامع ، ولم يبلغه ولم يعلمه اصلا . وفي قولك « هذا الذي قدم رسولًا » معلم في امر قد بلغه ان هذا صاحبه فلم يدخل اذًا من الذي بدأ نابه في امر الجملة مع « الذي » من انه ينبغي ان تكون جملة قد سبق من السامع علم بها . فاعرفه . فانه من المسائل التي من جهلها جهل كثيرا من المعانى . ودخل عليه الغلط في كثير من الامور . والله الموفق للصواب انتهى وانما نقلنا كلامه بطوله طال فيه من فوائد جمة من كان من اهل الذوق والهمة .

( هذا ) المشار اليه بهذا قوله واطلاقه الصالح للموصولة الخ ( هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث ) اي

الداعى اى السبب ( الموجب له ) اي لا يراد المسند اليه معرفا بالموصولية او المرجح له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به ) اي بالمسند اليه ( سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ) لا يقال اذا لم يكن للمخاطب علم بالاحوال المختصة به يمكن ايراده نكرة موضوعة كقولنا رجل كان معنا امس عالم وكذلك يمكن ايراده معرفة بالإضافة كقولنا مصاحمنا امس رجل عالم او معرفة باللام العهدية كقولنا الرجل الذى كان معنا امس رجل عالم فانه يقال لانسلم ذلك اذا يراده نكرة ولو موضوعة خروج عما نحن فيه اذ كلامنا في ايراده معرفة وايراده معرفة بالإضافة احضار .

المعهود بعنوان المضاف اليه وبادة التهريج احضار له بعنوان ال وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصال الموصول بها وهذه الطرق متغيرة من حيث الداعى الموجب لها ومن حيث المقام والحال .

( ولم يتعرض طالا لا يكون للمتكلم او لكلميهما علم بغير الصلة فهو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم ( هذا مثال لل الاول ) او لانعرفهم ) هذا مثال للثانية اى الذين في ديار الشرق لانعرفهم اما وانت ايهما السادس .

( لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه ) وانما لم يقل له دم جدوى هذا الكلام لانه لا يخلوا عن فائدة وهي افاده المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم ولكن هذه الفائدة قليلة بحيث لا يلتفت اليها الباء لأن المفترض ان المتكلم لا يعلم بشيء من الاحوال المختصة به سوى

الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المنكلم الا بالاحوال العامة التي يعلمها كل احد والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى كما في قوله تعالى حارة .

( او استهجان التصریح بالاسم ) والاستهجان اي الاستقباح في اسم المسند اليه اما لاشعاره بمعنى يتقرر الطبع عن معاذه لاستئذاره عرفا كان يقال البول والغائط والفساء ناقصات للموضوع فيعدل عن ذكر هذه الاسماء لاستهجانها فيقال الذي يخرج من احد السبيلين ناقص لل موضوع .

وام ا من جهة ترکيب الاسم من حروف يتقرر الطبع عن التألفت بها لكرامتها على اللسان ونفرة السمع عنها واما من جهة كون التصریح بالاسم في نفسه قبيحا منافي طا عليه ذو الاخلاق الفاضلة ولفظة زابيغا محتمل لکلا الوجهين وبيانه .

( او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيته عن نفسه اي راودت زابيغا يوسف والمراودة من رد يرود اذا جاء ذهب ) هذا معناها في اصل اللغة ثم استعيرت في العرف للمخادعة بالمجيء والذهب بجامع التردد :

والحاصل ان المراودة في الاصل بمعنى المجيء والذهب فاريده منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها هنا مخادعة خاصة لدلالة قرقية المقام على الخاصية والتفاعل هنا ليس على حقيقتها من وقوع المراودة من كل منها لأن يوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب ذلك الامر بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر بالتفاعل لدلالة على المبالغة في

طلبهما منه اى التكثير في طلبها منه ذلك الفعل القبيح .

قال في شرح التصريف وفاعل بزيادة الالف نحو قاتل يقاتـل  
مقاتلة وقاتلا وقاتلا الى ان قال وتأسيسه على ان يكون بين اثنين  
فصاعدا يفعل احدهما بصاحبـه ما فعل الصاحـب به نحو ضارب زيد عمرا  
وقد يكون بمعنى فعل اى لـتكثير نحو ضاعـفتـه اى ضعـفـته وبمعنى  
اعـفلـهـ نحو عـافـاكـ اللهـ اـىـ اـعـفـاكـ اللهـ وبـمعـنىـ فعلـهـ نحوـ وـاقـعـهـ وبـمعـنىـ  
وـقـعـهـ دـفـعـهـ وـسـافـرـهـ وبـمعـنىـ سـفـرـهـ اـنـتـهـىـ .

وقال في المصباح داودته على الامر مراودة ورواد امن باب قاتل  
طلبـتـ منهـ فعلـهـ وـكانـ فيـ المـراـودـةـ معـنىـ المـخـادـعـةـ لـانـ الطـالـبـ يـنـاطـفـ  
فيـ طـلـبـهـ تـلـطـفـ المـخـادـعـ وـيـحرـصـ حـرـصـهـ اـنـتـهـىـ .

والـيـ مـاـذـ كـرـاهـ اـشـارـ بـقولـهـ ( وـكانـ المـعـنىـ خـادـعـهـ عنـ نـفـسـهـ ) فعلـتـ  
فعـلـ المـخـادـعـ لـاصـاحـبـهـ عنـ الشـيـءـ الذـىـ لاـيرـيدـ انـ يـخـرـجـهـ منـ يـدـهـ  
فيـ حـتـالـ عـلـيـهـ انـ يـقـلـمـهـ وـيـاخـذـهـ مـنـهـ وـهـيـ عـبـارـةـ عـنـ التـمـحـلـ ) اـىـ الـاحـتـيـالـ  
لـمـوـاقـعـتـهـ اـيـاـهـ ) يـظـهـرـ ذـلـكـ مـنـ قـولـهـ تـعـالـيـ وـغـلـقـتـ الـأـبـوـابـ وـقـالـتـهـيـتـ  
لـكـ ( فـالـكـلـامـ ) اـىـ قـولـهـ تـعـالـيـ وـرـاـودـتـهـ الـخـ ( مـسـوقـ الزـاهـةـ يـوسـفـ  
( عـ ) وـطـهـارـةـ ذـيـلـهـ وـالـذـكـورـ ) اـىـ الـاتـيـانـ بـالـمـوـصـولـ وـالـصـلـةـ اـىـ التـىـ  
فـيـ بـيـتـهـاـ ( اـدـلـ ) اـىـ عـلـىـ الغـرـضـ الـمـسـوقـ لـهـ الـكـلـامـ اـعـنـ نـزـاهـتـهـ ( عـ )  
وـطـهـارـةـ ذـيـلـهـ ( مـنـ اـمـرـئـةـ الـعـزـيزـ اوـ زـيـخـاـ ) بـفـتـحـ الـزـايـ وـكـرـ الـلامـ  
كـمـاـ فـيـ الـقـاءـوـسـ وـبـضـمـ الـزـايـ وـفـتـحـ الـلامـ كـمـاـ فـيـ الـبـيـضاـويـ .

، لـانـ كـوـنـهـ فـيـ بـيـتـهـ وـ ) فـيـ اـشـعـارـ وـاـيـمـاءـ الـىـ ( اـنـهـ مـوـلـ )  
وـعـبـدـ ( لـهـ ) وـذـلـكـ ( يـوجـبـ قـوـةـ تـمـكـنـهـ مـنـ الـمـرـاـودـ وـزـيـلـ الـمـرـادـ

فابائه (ع) عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه اي معنى قول المصنف (زيادة تقرير المسند) اي راودته (لان في كونه في بيته زيادة تقرير المراودة) التي هي مضمون المسند اعني راودته ( لما فيه ) اي في كونه في بيته ( من فرط الاختلاط والالفة ) .

قال في المصباح خلطت الشيء بغيره خلطا من باب ضرب ضممه اليه فاختلط هو وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات وقد لا يمكن كخلط الماءيات فيكون مزجا قال المرزوقي اصل الخلطا تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض وقد توسع فيه حتى قيل رجل خليط اذا اخالط الناس كثيرا والجمع الخلطاء كشريف وشرفاء ومن هذا قال ابن فارس الخليط المجاور والخليط الشريك انتهى والمناسب في المقام المعنى الاول من المعنيين الاخرين وان كان الظاهر بحكم الذوق الاخير منهما لكونه (ع) شريكا لها في سكني تلك الدار التي غلقت ابوابها فتامل .

( وقيل بل ) معناه ( زيادة تقرير المسند اليه ) اي التي صدرت منها المراودة ( وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا ) لا مكان تعدد المسماة بها ( و ) كذلك في ( امرأة العزيز ) لامكان ان يكون له ازواج متعددة ( فلا يمقرر ) المسند اليه ) اي التي صدرت منه المراودة ( ولا يتعمى مثله ) اي مثل التقرر والتعيين .

( في ) قوله تعالى ( التي هو في بيتهما ) اي التي هو في بيتهما واحدة معينة مشخصة ) .

والحاصل انه لو قيل راودته زليخا او امرؤة العزيز لم يعلم انها التي هو في بيتها اذ زليخا مشترك لفظي فيحتمل ان يكون امراء بها امرؤة اخرى غير التي هو في بيتها وكذلك امرؤة العزيز لانما اسم جنس فيحتمل ان يكون المراد بها امرؤة اخرى من زوجات العزيز بخلاف راودته التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهودة معينة مشخصة اعني تلك المزءة التي اسمها زليخا وهي امرؤة العزيز .

( و بما هو نفس في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام ) لكن ( في غير المسند اليه بيت ) ضرام ( السقط ) وهو قوله .  
( اعبد المسيح يخاف صحبى ) ( ونحن عبيد من خلق المسيح )  
الشاهد في لفظ من وهو غير المسند اليه لانه مضاف اليه للفاظ عبيد ( فاته ) اي لفظ من مع صلته ( ادل على عدم خوفهم ) .  
اي اصحاب الشاعر اي المسلمين ( من النصارى ) فذلك ادل ( من  
ان يقول نحن عبيد الله ) وقرب من ذلك ما قيل بالفارسية .  
اكربت برستى بقى رابرست كه دارد هزاران بت وبت برست  
( والمفهوم من المفتاح انها ) اي الموصولة في قوله تعالى وراودته  
الخ ( مثال لها ) اي لزيادة التقرير ( ولاستبعان التصریح بالاسم لانه  
قال او ان يستبعن التصریح ) بالاسم ( او ان يقصد زيادة التقرير  
نحو راودته الاية ثم قال والمدول عن التصریح بباب من البلاغة واورد  
حكایة شریح ) القاضی وقد اشار صاحب المعالم الى مضمونها في بحث  
اقتضاء الامر النهی عن الصد .

واما نص الحكاية على مافي المفتاح فهو انه يحكى عن شریع ان  
رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شریع شهد عليك ابن  
اخت خالتك اثر شریع النطويل (بقوله شهد عليك الخ بدل اقررت)  
ليعدل عن التصریح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الافکار بعد الاقرار  
ادخالا للعنق في ربة الكذب :

لاعماله او للتهمة ( وكل منها دال على الحماقة ) انتهى مافي  
المفتاح مع زيادة هنا للتوضیح .

( فلو لم تكن ) الاية اعني قوله تعالى راودته الخ ( مثلا لهم )  
او للاستهجان وزيادة التقریر ( لآخر ) السکاكی ( ذكر زيادة  
التقریر عن الحکایة ) ليتم حضن الحکایة لبيان استهجان التصریح بالاسم  
والایة لزيادة التقریر فلما لم يؤخر ذكر زيادة التقریر عن الحکایة  
فيعلم من ذلك ان الاية مثال لها ولاستهجان التصریح بالاسم ( فافهم )  
واما وجہ الاستهجان في التصریح بلفظة زلیخا فهو انه  
يقبح عند اول الاخلاق الفاضلة التصریح باسم المرأة لاسیما في امثال  
الممam الا اذا دعت ضرورة الى التصریح بالاسم .

وقبل ان وجہ الاستهجان فيه ان السمع يمح من لفظة زلیخا  
لكونها مركبة من حروف يستقبح السمع من اجتماعها وهي اما من  
قبيل همچو او من قبيل جرسی فتام .

( او ) التعریف بالمواضیة للدلالة على ( الفحیم ) او المعظیم  
( نحو قوله تعالى فغشیهم من الیم ما غشیهم ) قال في الكشاف ما غشیهم من  
باب الاختصار ومن حوامی الكلم التي تستقل مع قلمتها بالمعنى الكبير

اى غشיהם ملا يعلم كنه الا اللّه وقرء ففشاهم من اليم ما غشام وفالغشيه  
النقطية وفاعل غشام .

اما الله سبحانه او ما غشام او فرعون لان الذي ورط جنوده وتسبيب  
لهلاكم انتمى ففى الابهام المدلول عليه بالوصول من التفحيم والمعظيم  
ما لا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم اذ فيه دلالة على ان  
ما غشיהם بلغ من الفحامة والعظمة بحديث يضيق عنه نطاق البيان (ومن)  
اى من القتعريف بالوصولية للتفحيم ( في غير المنسد اليه قول ابي  
نواس .

( ولقد نهرت مع الغواة بدلهم ) واصمت سرح المحظ حيث ساموا )  
( وبلغت ما يبلغ امرء بشبابه ) ( فادعا عصارة كل ذاك اثام )  
الشاهد في قوله ما يبلغ امرء حيث يدل على التفحيم والمعظيم وهو  
ليس بمسند اليه بل مفهول به لقوله بلغت وكون الموصولة في هذا  
البيت دال على التفحيم والعظمة يظهر من قوله .

ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة لامرء اى مفسدة  
( او تقبيله المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة  
يعظ فيها بنية ان الذين ترورهم اى تظنو نهم اخوانكم يشفى غليل صدروهم  
ان تصرعوا اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ) وقد قلت بضمونه  
بالفارسية .

این همه مردمان که بنداری هریکی رابراده ویاری  
کینته سینه شان شفایا بد جون وسدمر توراغم وخواری  
( فقيه ) اى الموصول فى قول عبدة ( من التقبيله على خطائهم )

في هذا الظن ماليس في قوله ان القوم الفلافي وجعل صاحب المفاصح  
هذا البيت مما جعل اليماء الى وجہ بناء الخبر ذريعة الى التنبیه على  
الخطاء ) حيث قال ما هذا نصه او ان تؤمی بذلك ( اي بالموصل )  
الى وجہ بناء الخبر الذي تنبیه عليه ( اي على الموصل ) فنقول الذين  
امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم يتفرع  
على هذا ( اي على اليماء المذکور ) اعتبارات لطيفة ربما جعل  
( اليماء المذکور ) ذريعة الى التعریض بالتعظیم كقولك الذي يرافقك  
یستحق الاجلال والرفع والذي يفارقك یستحق الاذلال والصفع الى ان  
قال وربما جعل ( اليماء ) ذريعة الى تحقیق الخبر كقوله .  
ان الذى ضربت بيته مهاجرة بکوفة الجندي غالت ودها غول  
وربما جعل ذريعة الى التنبیه للمخاطب على خطأه كقوله ان الذين  
قرؤهم البيت انتهى بزيادة هنا للموضیح .

( ورده المنصف ) في الايضاح حيث يقول وفيه نظر اذ لا يظهر  
بين اليماء الى وجہ بناء الخبر وتحقیق الخبر فرق فكيف يجعل الاول  
( اي اليماء ) ذريعة الى الثاني ( اي تحقیق الخبر ) والمسند اليه  
في البيت الثاني ( اي ان الذين قرؤهم البيت ) ليس فيه ايماء الى  
وجہ بناء الخبر عليه بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقیضه  
عليه اي الصدقة انتهى مع زیادة هنا للموضیح .

والى هذا اشار بقوله ( ( بانه ليس فيه ) اي في هذا البيت  
اي ان الذين قرؤهم الخ ( ايماء الى وجہ بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون  
فيه ايماء الى بناء نقیضه عليه ) اي الصدقة .

( وجوابه ) اي المصنف ( ان العرف والذوق شاهدا صدق على انى اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه ) اي على هذا المبتدء اي الذين مع صلته ( امر ) اي شيء ( ينافي الاخوة وبيان المحبة ) والصدقة وذلك الامر هو العداوة فرد المصنف في غير محله او اليماء الى وجه بناء الخبر اي طريقة ) اي نوعه وصفه ( تقول عملت هذا العمل على وجه عملـك وعلى جهة اى على طرذه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للإشارة الى ان بناء الخبر عليه ) اي على الموصول والصلة ( من اى وجه واى طريق من الثواب والعقب وال مدح والذم وغير ذلك ) من انواع معانى الاخبار واصنافها كالعدالة والفسق ونحوهما كقولنا الذي كل اصناف اهل العلم وطوابعه عنده سواء يستحق ان يقلده المسلمون .

( وحاصله ) اي حاصل اليماء الى وجه بناء الخبر ( ان تاتي بالفاتحة ) اي ابتداء الكلام واوله ( على وجه ينفي الغلط على الخاتمه ) اي على انتهاء الكلام ( كالارصاد ) الاتي ( في علم البديع ) حيث يقول ومنه ( اي من المحسنات المعزوية الارصاد ويسميه بعضهم القسيم ايضا وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة ( في النثر ) او من البيت ما يدل عليه اي على العجز نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وكقوله .

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ماتستطيع افتفي ملخصا ( نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون

جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه ) اي على الموصول وصلته ( امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم ) اي المستكبرين ( الاعلام ) الشخصية بان يقال ان فرعون وهامان وقارون مثلا سيدخلون جهنم داخرين اذ حينئذ ليس في الكلام ذلك الايماء فتامل .

( ثم ) اعلم ( انه اي الايماء الى وجہ بناء الخبر ) الحال من الموصول وصلته ( ربما جعل ) ذلك الايماء ( ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق . ان الذي سمح اي رفع السماء بني لنا بينما اراد به الكعبة ) اذ قصده الافتخار على جرير بيان اباؤه من قربش الذين منهم سدنة البيت وهم جيرانه .

( او ) اراد ( بيت الشرف والمجيد والعز ) لأن قبيلته من اعظم قبائل العرب بخلاف قبيلة جرير فانهم من اراذل قبيلة بني تميم واصغرهم وهذا المعنى هو المتعين لأن جريرا من المسلمين فلا معنى للافتخار عليه بالکعبه . اذ لکل مسلم فيها حق فتامل ( دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت الدعائم جميع ) دعامة بكسر الدال وهي عداد البيت اي قوائمه واعمدته ولا يخفى ان في قوله من دعائم كل بيت کلام ذكره بعض المحسنين في باب افضل التفضيل من شرح القصريح وهذا نصه فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا لهم لأنهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتامله انتهى .

و كيفكان ( ففي قوله ان الذي سبك السماء ايماء الى ان الخبر  
المبني عليه امر من جنس الرفعه والبناء ) لأن الصلة اي سبك معناه  
ذلك .

قال في المجمع قوله رفع سبکها اي بنایها وسبک الله السماء سبکا  
رفعها والسبک من أعلى البيت الى اسفله قاله في القاموس والمسموکات  
السموات والسبع والسامک العال المرتفع وسبک البيت سقفه انتهى  
( بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ) هن اسمائے الحسنی  
واوصافہ العلیا جل جلاله .

( ثم فيه ) اي في الموصول وصلته ( تعریض بتعظیم بناء بیته )  
ای الفرزدق ( لکونه ) اي بیته ( فعل من ) بني و ( رفع السماء  
الکی لابناء ارفع منها واعظم ) .

والحاصل ان شان الصانع المتقن في صنعته ان تكون صنعته متفقة  
فحجت اثبتت ان بناء بیته فعل من سبک السماء وبينما فی بناء بینه اعظم  
وادتقن هن کل بیت ودعائمه اعز واطول من کل دعائم کل بیت  
لان صنایع صانع المتقن في صنعته لا تختلف غالبا فتأمل .

( او ) جمل الایماء ذریعة الى التعریض بتعظیم ( شان غيره اي  
غير الخبر نحو الذين کذبوا شعیبا کانوا هم الخاسرين فیه ) اي  
في الموصول وصلته في هذه الاية ( ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما  
ینمی عن الخيبة والخسران وتعظیم لشان شعیب ع ) وهو ليس بخبر  
بل مفعول به لکذبوا ( وهو ظاهر ) .

لایقال ان البيت في قول الفرزدق ايضا كذلك لافه ايضا مفعول

به لقوله بني فكيف ذلك من قسم التعريف بتعظيم شأن الخبر .  
فإنه يقال نعم لكن تعظيم البيت لتعلق الخبر اعني بناء من بني  
السماء به جعله كأنه نفس الخبر لأن لا يحيص عن اعتبار تتعلق الخبر به في  
تعظيمه وهذا بخلاف شعيب اذ منشاء تعظيمه ليس تتعلق الخبر اعني  
كادوا به بل المنشاء كون تكذيبه موجبا للخيبيه والخسران فتأمل  
فافة دقيق وبالتأمل حقيقة .

( وقد يجعل ) اليماء ( ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان  
الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه ) ففيه ايماء الى وجہ بناء الخبر وكونه  
ذریعة الى اهانة ماصنف في الفقه ظاهر .

( او ) يجعل اليماء ذريعة الى اهانة ( شان غيره ) اي غير الخبر  
( نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر ) ففي الموصول وصلته ايماء  
واشارة الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران وفي ذلك  
اليماء تعریض باهانة الشيطان الذى هو مفعول به لقولنا يتبع لانه  
اذا كان اتباعه يترب عليه الخيبة والخسران كان مهانا ومحقرا .

( وقد يجعل ) اليماء ( ذريعة الى تحقيق الخبر ) اي تقريره  
وتثبيته اي جعله مقررا وثبتا في ذهن السامع حتى كان اليماء  
المذكور برهان ودليل عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح دليلا  
لوجود الخبر وحصوله ( نحو ) قوله .

( ان التى ضربت بيتا مهاجرة ) ( بكوفة الجندي غال ودها غول )  
( فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق  
بناء الخبر ماينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يتحقق زوال

المحبة والمودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر ظهر الفرق بينه ) اي بين التحقيق المذكور ( وبين اليماء الى وجہ بناء الخبر وسقط ) ما تقدم اتفا نقلًا من الايضاح وهو ( اعتراض المصنف بأنه لا يظهر فرق بينهما ) اي بين التحقيق المذكور والایماء ( فكيف يجعل الایماء ذريعة اليه ) اي الى التحقيق المذكور ( الا ترى ان قوله ان الذى سك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر ) بخلاف قوله ان التى ضربت بيتهما البيت فان فى ضرب البيت اي الخيام بالکوفة والهاجرة اليها دليل وتحقيق انها غالى اي اكلت واهلكت ودها غول فزالت محبتها والا فكيف بهاجر الى الكوفة وتقىم بها فلذا قال بالفارسية ( دانى که چیت دولت دیدار دوست دیدن در کوی او کدائی بر خسروی کزیدن ) وادخال القاء فى الفعل اعني غالى لكون الغول مؤنث سماعى وان كانت بمعنى المهلک واضافة الكوفة الى الجند لاقامة جند کسری ملك الهمج بها ( وقد يجعل ) الایماء ( ذريعة الى التنبیه على الخطأ كما مر ) في قولهان الذين ترونهم اخوانا البيت ( فاحسن النامل في هذا المقام فاذ من مطراح الانظار ومسارح الافكار حتى لا يشتبه عاليك الامر كما اشتبه على المصنف فزعم انه لا فرق بين الایماء الى وجہ بناء الخبر وبين ما يجعل ذلك الایماء ذريعة اليه من التعریض بمعظیم شأن الخبر او تحقیقه ونحوهما على ما تقدم بيانه .

( والفضل للعلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في ) قول السكاكي ( الایماء الى وجہ بناء الخبر بالعلم والسبب كما هو الظاهر في قوله

ان الذين امنوا لهم درجات المعيم ؟ لأن الظاهر منه ان العلة والسبب  
لكون الدرجات لهم انما هو ايمانهم لاشيء اخر .

( ثم صرخ ) الفاضل العلامة ( بان ) لفظة هذا في ( قوله ثم  
يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا  
إشارة الى ) مجموع ( جمل المسند اليه موصولاً مومياً الى وجہ بناء  
الخبر ) لا بل جمل المسند اليه موصولاً فقط ( فاشكل عليه ) اي على  
الفاضل العلامة ( الامر ) اي تطبيق ما فسر به الوجه اعني العلة والسبب  
( في نحو ان الذى سمح السماء وان الذى ضربت والذين ترونهم لعدم  
تحقيق السببية ) والعليه في امثال هذه الآيات الثلاثة ( وهو اي الفاضل  
العلامة ( لم يتعرض لذلك ) اي لم يتعرض للاشكال ولا لدفعه بل  
منه من الكرم وذلك لمجرد عن ذلك .

( ومن الناس من اقتفي اثره في تفسير الوجه بالعلة ) والسبب  
( لكن هرب عن الاشكال ) الوارد في امثال الآيات الثلاثة ( بان  
معنى قوله ) اي السكاكي ( ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند  
اليه موصولاً من غير اعتباہ الایماء ) الى وجہ، بناء الخبر .

والحاصل ان من اقتفي اثر الفاضل العلامه في تفسير الوجه  
بالعلة والسبب تفصی عن الاشكال المذکور يجعل لفظة هذا اشارة  
الي خصوص جمل المسند اليه موصولاً من غير اعتباہ الایماء الي وجہ  
بناء الخبر فلا يحتاج في امثال الآيات الثلاثة الى تطبيق ما فسر به  
الوجه اعني العلة والسبب ( فلا يلزم في الآيات ) الثلاثة ( المذكورة  
الایماء ) الى وجہ بناء الخبر اي الى العلة والسبب للخبر فصح تفسير

الوجه بالعلة والسبب ولا اشكال فيه اى في هذا التفسير .  
( و ) الحال ان ( سوق الكلام ) اى كلام السكاكي ( ينادي  
على فساد هذا الرأي عند المنصف ) اذ سوق كلامه ظاهر بل صريح  
في ان المراد من الوجه ما ذكر نامن الطريقة والطرى لاما فسره به الفاضل  
العلامة ومن اقتني اثره في ذلك .

( وقد يقصد بالموصول ) وصلته ( الحث ) والفرغيب ( على التعظيم  
او التحقير او الترحم او ) يقصد بالموصول ( نحو ذلك ) كالتهكم  
( كقولنا جائك الذي اكرمك ) مثال الاول ( او ) جائك الذي  
( اهانك ) مثال للثاني ( و ) كقولنا جاء الذي ( سبى اولاده  
ونسب اعواله ) مثال للثالث ( وقد يكون ) الموصول وصلته ( للتهكم )  
اي الاستهزاء والسخرية ( نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك  
لاجعون ) .

قال في الكشاف وكان هذا النداء متهم على وجه الاستهزاء كما  
قال فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم طجنة ون وكيف يقةرون  
بنزول الذكر عليه وينسبونه الى الجنون والتمكيس في كلامهم للاستهزاء  
والتهكم مذهب واسع وقد جاء في كتاب الله في مواضع منها فبشرهم  
بعذاب اليم انك لانت الحليم الرشيد وقد يوجد كثيرا في كلام العجم  
والمعنى انك لتهؤل قول المجانين حين تدعى ان الله نزل عليك الذكر  
اقنوى .

هذا ولكن قال الطريحي تهكم عليه اذا اشتد عصبه عليه اقتني  
ولا يخفى ان هذا المعنى اذسب بما ذكر من الآيات .

قال في تاج العروس التهكم التهدم يكون في البئر ونحوها يقال  
تهكمت البئر اذا تهدمت اي تهوزت والتهكم الاستهزاء والاستخفاف  
يقال قالها على سبيل التهكم كالاهكوه بالضم والتهكم الطعن المتدارك  
و ايضا التبختر بطرا و ايضا الغضب الشديد وهو التهدم من الفيظ  
الشديد والحمق و ايضا التندم على الامر الفائت و ايضا المطر الكثير  
الذى لا يطاق وكذلك السيل و ايضا التغنى عن ابي زيد قال وهكمته  
تهكيمما غنيت له بصوت والمستهكم المتكبر نقله الجوهري والهكم ككتف  
الشرير المقتجم على مala يعنيه وينعرض للناس بالشر و ما يستدرك عليه  
الهكم التكبر و ايضا جديث الرجل في نفسه و ايضا التعمدي انتمي بحذف  
الشهاد وانما نقلنا جميع المعانى لما فى نقلها من الفوائد .

فناول تعرف ( ولعائق هذا الباب ) اي باب الموصول ( لاتكاد تضيّق )  
كما اشار اليه الشيخ في كلامه المتقدم في اول الباب فراجع ان  
شئت .

( وبالإشارة اي تعریف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح  
المقام له ) اي للتعريف المذكور ( واتصل به ) اي بالتعريف المذكور  
( غرض ) موجب له او مرجح له على ما ياقى تفضيله بعيد هذا  
( اما المقام الصالح ) له ( فهو ان يصح ) اي يمكن ( احضاره )  
اي المسند اليه ( في ذهن السامع بواسطة الاشارة ) اليه ( حسا ) .

قال الرضى اي اشارة بالجواهر والاعضاء ( فان اصل اسماء الاشارة  
ان يشار بها الى مشاهد محسوس ) حين الاشارة « قويب » فهو هذا  
الرجل « او بعيد » نحو ذلك الرجل .

( فان اشير بها الى عبوس غير مشاهد ) حين الاشارة تحو تلك الجنة وهذه جهنم ( او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته ) نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني دبي ( فلتصيره ) اى المشار اليه في الصورتين ( كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية ) لاسيما في ذلكم الله فان من كانت المخلوقات باسرها دالاعليه فهو فوق المحسوس ( واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز ) استشكل عليه بانه يقتضى ان يكون اسم الاشارة اعرف المعارف وهو خلاف ماعليه الجمود من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات وقد تقدم بيانه .  
واجيب بان المراد انه اكمل من حيث التمييز بالنسبة لما تحقق من المعارف لا بالنسبة لما فوقه وايضا الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف .

وقد يجرب بان دلالة اسم الاشارة على اكمالية التمييز انما هو بن حيث ان معه اشارة حسية ولا ينافي معها اشتباہ اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا هائما من الشرکة لكن ربما يكون مشركا لفظيا او يكون مسمما غير معالوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لاينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى .  
وذلك لأن من المضمرات ضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباہ اصلا من حيث ذاته ومداول العلم متعمق مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعمق بحسب الاستعمال لغيره .  
وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكمالية التمييز لاتقتضي اعرفيته فلا

يكون القول باكمالية اسم الاشارة من حيث التمييز مخالفًا لما عليه الجمود من ان اعرف المعرف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات (نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا ) اي منفردا او متفرد او ( نصب ) بضم الاول وكسر الثاني او بفتح الاول وسكون الثاني اي مخصوص ( على المدح ) اي لاجل المدح فلفظة على للتمليل قد في المغني الرابع ( من معانى علم ) التعديل كاللام نحو واتكروا الله على ما هداكم اي لهدايته ايماكم وقوله

علام تقول الرمح يشق عاتقى اذا أنا لم اطعن اذ الخيل كرت انتهى فالتقدير امدح فردا او التقدير اعنى فردا اذ لا يشرط في المخصوص على المدح ان يكون العامل فيه دالا على المدح ( او ) نصب ( على الحال ) من الخبر اعنى ابو الصقر .

فإن قلت الحال لاتaci من الخبر كما الآتاي من المبتدء عند الجمود  
قلت سوغ ذلك كون الخبر هنا مفعولا في المعنى طعنى اسم الاشارة او هاء التنبية لتضمن كل منها معنى الفعل وهو اشير او ابنه قال ابن الحاجب وعاملها ( اي الحال ) اما الفعل او شبهه او معناه .

وقال الجامى في الشرح او معناه المستفيض من فحوى الكلام من غير تصریح به او تقديره كالاشارة والتتبیه في نحو هذا زید قائمـا وکالنداء والتنمیي والترجی والتشبیه في نحو يازید قائمـا ولیثک عندي مقیما ولعله في الدار قائمـا وکانه اسد صائلـا هذا ما في الجامى ولكنـه مخالف في بعض الصور لما في الرضـى فراجع ان شئت ان تعرف .

( في محسنه ) اي في محسن اعماله وصفاته اي منفردا فيما (من

نسل شیبان ) ای حالکون ابو الصقر من نسل شیبان والنسل الولد  
وشیبان بفتح الشين علم لا بى القبیلة المسماة باسمه ( بين الضال ) بتخفیف  
اللام جمع ضالة بلا همز ( والسلم ) جمع سلمة ای حالکونهم ای  
تلك القبیلة بين الضال والسلم ( وهم شجر قان بالبادیة ) الاول شجر  
السدر البری والثانی شجر ذو شوك من اشجار البادیة يقال له العضاہ  
( يعني ) هذه القبیلة ( يقيمون بالبادیة ) وانما مدحهم بذلك ( لان )  
العرب تعتقد ان ( فقد العز في الحضر ) وهو كذلك في الجملة لان  
من كان في الحضر تناهه غالباً يد الازادل من الحكم والی ذلك يشير  
ابو العلاء بقوله .

الموقدون بتجدد نار بادیة لا يحضرُون وقد العز في الحضر

وقريب من ذلك ماقال الشاعر الفارسي .

بهر دیار که در چشم خلق خار شدی

سبک سفر کن ازا نجا بر وبجای دکر

درخت اکر متھر کشیدی زجای بجای

نه جورا ره کشیدی ونه جفای تبر

ويحتمل ان يكون المراد بمدحهم بسكنی البادیة وصفهم بكلم

البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لا يخالطون في الحضر طوائف المجم ف تكون

لغاتهم سالمه مما يدخل بالفصاحة .

قال الجاحظ في البيان والتبيين من ذمم ان البلاغة ان يكون

السامع يفهم معنى القائل ( ای مقصود المتكلم ) جمل الفصاحة والملکنة

والخطاء والصواب والغلق والابافة والملحون والعرب كله سواء وكله

بيانا .

وكيف يكون ذلك كله بيانا ولو لا طول مخالطة السامع للمعجم  
وضماعه للفاسد من الكلام ما عرفه ونحن لم نفهم عنه الا للنقص  
الذى فينا .

واهل هذه اللغة وارباب هذا البيان لا يستدلون على معانى هؤلاء  
بكلامهم كما لا يعرفون رطانة الرومي والصقلي .

وان كان هذا الاسم انما يستحقونه باغا فهم عنهم كثيرا من  
حوالتهم فنحن قد نفهم من حمامة الفرس كثيرا من حاجاته وفهم بضياء  
السنور كثيرا من ارادته وكذلك الكلب والحمار والصبي الرضيع وانما  
عنى من قال ان كل من افهمك حاجة فهو بلبغ افهامك العرب حاجتك  
على مجرى كلام الفصحاء واصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل  
منها .

مكره اخاك لابطل اذا عز اخاك فهن

ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم ذهبت الى ابو زيد ورأيت ابي  
همروا ومتى وجد النحويون اعرابيا يفهم هذا واشأبه بهرجوه ( اي  
ابطلوه اي عدوا كلامه ردئا اي لم يقبلوا كلامه شاهدا لقواعد النحوية)  
ولم يسمعوا منه لان ذلك يدل على طول اقامته في الدار التي تقدس  
اللغة وتنقص البيان لأن تلك اللغة انما انقادت واستوت واطردت وتكلمت  
بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجبرة ولفقد  
الخطاء من جميع الام .

ولقد كان بين يزيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم

مات بون بعيد على انه كان قد وضع منزلة في اخر موضع الفصاحة  
واول موضع العجمة وكان لا ينفك من رواة ومذاكرین انتهی .

( او التعریض بخباوة السامع حتى کانه لا يدرك غير المحسوس )  
لما تقدم اتفا من ان الاصل في اسم الاشارة ان يشار به في المشاهد  
المحسوس فيقع التعریض به كما ينقس الاشارة بالاعضاء والجوارح  
فانه لو سئل بحضوره فاعل الفعل فقال من فعل هذا وقامت  
وضعت يدك على الفاعل ولو اجبت باسمه امروفة كان في ذلك من  
التعریض بخباوته ملا يخفى ولا سيما عند وجود القراءن الدالة على القاعل  
فاسم الاشارة كذلك ( کقوله ای الفرزدق ) .

( اولئک ابائی فجئنی بمثلهم ) اذ اجتمعنا ياجرير المجامع  
( هذا الامر ) ای قوله فجئنی بمثلهم ( للتجيز کقوله تعالی  
فاتوا بسوره من مثله ) فالمراد انك عاجز لاتقدر على الاتيان بمثل  
ابائی في المناقب ( اذ اجتمعنا ياجر المجامع ) للافخار لأن ابائک  
ليس لهم مناقب ومخاخر .

( او بيان حاله ای المسند اليه في القرب او البعد او المتوسط کقولك  
هذا ) بکر في القريب ( او ذلك ) عمرو في البعيد ( او ذلك زید )  
في المتوسط خلافا لاین مالك حيث قال ولدى البعد انطق بالكاف  
حرفا دون لام او معه وانما ( اخر ) المصنف ( ذكر المتوسط لانه  
انما يتتحقق بعد تحقق الطرفين ) ای القرب والبعد .

( فان قلت كون ذا للقرب وذلك للبعيد وذلك للمتوسط مما  
يقرره الوضع واللغة ) وليس من وظائف هذا الفن .

( فلا ينبغي ان يتعلّق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد ) اي الاخبار بشبّوت شيء علشى مثلا او نفيه عنه والزائد على ذلك ما يطابق به النّفظ مقتضى الحال حسب ما تقدم مفصلا ومشروحا عند بيان تعريف علم المعاني .

( قلت مثله كثير في علم المعاني كما كثر مباحث التعرّيف والتّوابع وطرق القصر وغير ذلك ) مما هو مذكور في علم النحو ( وتحقيقه ) اي للجواب التّحقيقي ( ان اللغة ) والنحو انما ( تنظر فيه ) اي اسم الاشارة ( من حيث ان ) لفظة ( هذا المفرّب مثلا وعلم المعاني ) ينظر فيه ( من حيث انه ) اي الشان ( اذا اريد بيان قرب المنسد اليه يؤتى بهذا وهو ) اي النظر من هذه الحقيقة ( زائدة على اصل المراد الذي هو الحكم على المنسد اليه المذكور ) في الكلام ( المعبّر عنه بشيء ) اي بلفظ ( يوجب تصوّره اياما كان ) اي اى لفظ كان اي سواء افاد حالة من قرب او بعد او توسيط ام لا لكن البليغ يراعي ما يقتضيه الحال فياتي باسم اشارة يكون مؤديا .

لأصل المراد مع خصوصية بها يطابق الكلام مقتضى الحال ( ولو سلم ) ان البيان المذكور في السؤال مما يقرره الوضع .

واللغة ولا ينبغي ان يتعلّق به نظر علم المعاني ( فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرّع عليه من ) الخصوصيات والاحوال التي بها يطابق النّفظ مقتضى الحال اي ( التّحقيق والتعظيم ) والتنبيه الاتي وغير ذلك مما يشير اليه في اخر المبحث ( كما اشار اليه ) اي الى ما يتفرّع عليه ( بقوله او تحقيره اي تحقير المنسد اليه بالقرب)

الذى يدل عليه اسم الاشارة اذ من لوازم قرب الشيء الابتدال وكونه سهل المنال الملائم عرفا للحقيقة وعدم الاعتناء به في غائب الاحوال . كما قال الحكم الفارسي ( شبهها اكرهمه قده بودى شب قدمه يبقدر بودى ) والحاصل انه قد يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا التحقيق المشار اليه لدلالة القرب على ذلك كما ان لفظ القرب يفيد ذلك ايضا كما قوله تعالى هذا شيء قريب اي مبتذل حين التناول سهل المئونة ( نحو ) قوله تعالى في سورة الانبياء وادارواك الذين كفروا ان يتخدونك الاهزوا ( اهذا الذي يذكر الله تکم « وهم بذلك الرحمن هم كافرون وقوله تعالى في سورة الفرقان وادارواك ان يتخدونك الاهزوا اهذا الذي بعث الله رسوله .

قال الزمخشرى اهذا محکى بعد القول المضمر وهذا استصحاب انتهى محل الحاجة من كلامه والاستصحاب عد الشيء صغيرا اي حقيرا ذليلا . « وقد يقصد به » اي باسم الاشارة الموضوع للقرب « تقریب حصوله » اي وقوع المسند اليه المشار اليه « نحو هذه القيامة قد قاتم » في كون تقریب الحصول مفهوما من اسم الاشارة تأمل بل منع يظهر وجهه من مراجعة بحث قد في علم المحو فتأمل .

« او تعظيمه » اي المسند اليه « بالبعد » المفهوم منه « نحو الـ ذلك الكتاب » فاستعمل اسم اشارة بعيد « تزيلا بعد درجته » في البلاغة والاخبار بالغيبوب .

« وفحة محله » وشانه في الفصاحة والاسلوب « منزلة بعد المسافة » والمكان كما ان لفظ بعد ايضا يفيد ذلك كما يقال هذا شيء بعيد

لأننا لا نفهم ولا يادي الا بشق الانفس وتهيئه المبادي ومن هنا قالوا  
من طلب المعالى سهر الليالي .

فأيراد اسم الاشارة الموضوع للبعيد لقصد تنظيم المشار إليه اعني  
الكتاب كيف لا وقد اعجز البلغاء عن ادراك رموز الفاظ فضلا عن دقائق  
معانيه ومحفوّاته وقد قال عز اسمه وعظم كبرياته في تنظيم شأنه  
وتفخيم أمره قل لئن اجتمع الناس والجن على ان يأتوا بمثل هذا  
القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ولقد اتبناك سبعا  
من المثاني والقرآن العظيم ولو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته  
خاشعا متصدعا من خشية الله .

قال الشمني في حاشية المغني في بحث ضمير الفصل عند المسئلة الثالثة  
ما هذا نصه في الشرح وسئل مرتاً بعض الاصحاح عن الحكمة في الفرق  
بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل  
في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق الاخرين  
فقيل والذين كفروا بآياتنا هم اصحاب المشائدة فتأمله انتهى واقول  
الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز لصحة  
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي هذا  
ابو الصقر البيت ولا كذلك الضمير .

وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تنظيم المشار اليه القريب  
ذهابا الى بعد درجته ورقة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز  
فذ لكن الذي لستني فيه حيث لم يقل هذا وهو حاضر انتهى محل  
الحاجة من كلامه .

هذا ولكن سياتي في بحث تعريف المسند اليه نقل عن ابن هشام  
ان التمعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب مستفاد من ال فتاء .

( وقد يقصد به ) اي باسم الاشارة البعيد ( تمعظيم المشير ) اي  
المتكلم ( كقول الامير لبعض حاضريه ) مشيرا الى رجل حاضر  
عنه « ذلك » الرجل ( قال كذا ) وقد يأتي لتحقير المشير ونظيره نداء  
الله تعالى كما ياتى في باب الانشاء .

« او تحقيره » اي المسند اليه المشار اليه ( بالبعد كما يقال ذلك  
ذلك المعين فعل كذا ) في انتهاء التحقير من ذلك مع ذكر المعين تاءل  
لا يخفى وجهه وكيف كان استعمل اسم اشاره البعيد ( تنزيلا لبعده عن  
ساحة غر الحضور والخطاب وسفلة عمله منزلة بعده المسافة « ولفظ  
ذلك » الموضوع المشار اليه لازم منه حضوره « صالح للإشارة الى كل غائب  
عينا كان او معنى » اي مشاهدا كان ذلك الغائب اذا حضر او غير  
مشاهد وتلك الصلاحية تحصل « بان يحكى عنه » اي عن الغائب « او لا  
ثم يشار اليه » بلفظة ذلك « فهو جائني رجل فقال ذلك الرجل »  
هذا مثال المعين « و » اما امثال المعنى فهو « ضربني زيد فهالني  
ذلك الضرب لأن المحكى عنه » في المثالين « غائب » حين الاشارة اليه  
فالاستعمال فيها مجاز فتاءل .

« ويجوز على قلة » استعمال « لفظ » هذا الدال على « الحاضر  
نحو » جائني رجل « فقال هذا الرجل و » ضربني زيد « فهالني  
هذا الضرب اي هذا المذكور » في كل من المثالين « عن قريب اي  
قبل التلفظ بلفظة هذا « فهو » اي المذكور « وان كان غائبا » حين

النكلم والاشارة « لكن جرى ذكره عن قریب فكانه حاضر » في لفظة كان اشعار بان هذا الاستعمال ايضا بجاز فتامل .

« وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم » اي المشار اليه « بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلان لأن المعنى » كما قال نعم الائمة « غير مدرك بالحس فكانه بعيد » فذلك ايضا من قبيل المجاز .

« او التنبية اي تعریف المنسد اليه بالاشارة » كلفظة اولئك في الاية الآتية المستشهد بها « للتنبيه » علة للتعریف « عند » ظرف للتنبيه « تعقیب المشار اليه » وهو الذين في الاية على وجه يأتي بيانه « باوصاف » اصطلاحيه او لغوية وهي هنا جملة الصلة اعني يومنون وما عطف عليها « اي عند ايراد اوصاف » ولفظة « على » بمعنى في كما في ودخل المدينة على حين غفلة اي عند ايراد اوصاف في « عقیب المشار اليه » اي بعده « ثم تقول عقبه فلان » بالتشديد « اذا جاء » فلان « على عقبه » اي بعده « ثم تعديه » اي عقبه بالتشديد « الى المفعول الثاني بالباء » نحو باوصاف في المتن « وتقول عقبته » بالتشديد « بالشي اي جعلت الشي على عقبه » اي في عقبه اي بعده « على انه » متعلق بالتنبيه « اي للتنبيه على ان المشار اليه » اي الذين « جديرون » اي حقيق اي مستحق « بما » اي بخبر وهو على هدى في اولئك الاول وهم المفلحون في اولئك الثاني « يرد بعده اي بعد اسم الاشارة » اي اولئك من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يومنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله تعالى اولئك على هدى

من ربهم واؤئك هم المفلحون ) الشاهد في انه (عقب المشار اليه وهو الذين ) وحده لامع (يؤمنون ) لانه من الاوصاف كما يظهر ذلك من قوله ( باوصاف متعددة من الایمان بالفيسب واقامة الصلاة وغير ذلك ) يعني الاتفاق مما رزقهم الله في سبيله وإلایمان بما انزل الى رسول الله (ص) وبما انزل قبله (ص) والایمان بالمعاد وكونهم مؤمنين بذلك ( ثم عرف المسند اليه ) وهو اولئك ( بان اورده اسم اشارة تنبئها على ان المشار اليهم ) يعني الذين (احقاء ) اي مختصون (بما) اي باخبار واحکام(يرد بعد) لفظة ( اوئك وهو ) اي ما يروي وبداعاً لئك (كونهم على الهدى عاجلاً) اي الدنيا (و) على (الفوز بالغلال اجلاء) اي في الآخرة (من اجل الاوصاف المذكورة) اتفاً يعني الایمان بالله الى اخر ماذكرنا .

( تنبیهان ) الاول انما قلنا ان المشار اليه هو الذين وحده لامع (يؤمنون ) كما يظهر من كلام الشارح لما اشار اليه الفاضل المحشى من ان المراد بالمشار اليه ذات الموصول من غير من ملاحظتها مع مضمون الكلمة بقرنية عده الایمان من جملة الاوصاف انتهى واما توجيه كلام الشارح بان التعبير عن تلك الذات بتقى الموصول عن دون ذكر صلته قبيح فلم يظهر لي وجه لذلك اذ لا شاهد له على ذلك لاعقلا ولا نقاولا .

نعم لم يعبر الكشاف عن الموصول كذلك ولا حجة فيه .  
الثاني كون المشار اليه باولئك هو الذين مبني على كونه مقتطعاً عن المتقين والا فالمشار اليه هو المتقين .

قال في الكشاف الذين يؤمنون اما موصول بالمتقين على انه صفة مجرورة او مدح منصوب او مرفوع بتقدير اعني الذين يؤمنون او هم

الذين يؤمنون واما منقطع عن المتقين مرفوع على الابداء مخبر عنه  
باؤئك على هدى انتهى .

( او ) تعریف المسند اليه باسم الاشارة ( لانه ) اي الشان ( لا يكون  
طريق الى احضاره ) اي المسند اليه ( سوى الاشارة لجهل المتكلم او  
السامع باحواله ) كما اذا رأيت رجلا في المدرسه لا تعرفه انت ولا  
السامع فتقول هذا سارق ( او نحو ذلك ) قال المخشى مثل ان  
تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة يتحير  
فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي يتحير فيها  
العقل كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك .

وقال ايضا قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبية له ان  
ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات امثلة لاشواهد حتى يتوجه  
النقض باحتمال الفير وانه لا امتناع في مثال واحد الجمع بين كثير  
من اللطائف والاغراض فان مبني تلك الاقضاءات وكون القراءة كسب ما  
يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن این للبشر ان مقصد  
المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلها موضع  
نفع انتهى .

( وباللام اي تعریف المسند اليه باللام ) وحدها والالف زائدة هذا  
احد الاقوال والثانى ان المعرف هو ال بجملتها فالهمزة اصلية كما  
في الالفية .

ال حرف تعریف او اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط  
والثالث ان المعرف الهمزة وحدها كما في شرح التصریح واللام

زائدة لفرق بينها وبين همزة الاستفهام والرابع مانسبه السيوطي الى سيفويه وهو ان ال بجمتهما حرف تعریف والالف زائدة فتامل .  
وكيفكان فلنقدم مجملة من الكلام ليكون كضايطة او فذلكة متعددة  
لما ياتى من الاقسام .

قال ابن هشام ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسماء  
موسولا بمعنى الذى وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين  
قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبت فلا تؤول  
بالفعل ولذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق  
وقيل هي في الجميع حرف تعریف ولو صح ذلك طنعت من اعمال اسمى  
الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير وقيل هي في الجميع موصولة حرف  
وليس بشيء الى از قال .

والثانى ان تكون حرف تعریف وهي نوعان عمدية وجنسية وكل  
منهما ثلاثة اقسام .

فالعمدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكرها نحو كما ارسانا  
الى فرعون رسولا فمعنى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في  
زجاجة الزجاجة كأنها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعث الفرس  
وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدتها مع مصحوبها او معهوديا ذهنيا نحو  
اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودرا حضوريا  
الى ان قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم .  
والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التي تختلف كل حقيقة نحو  
وخلق الاحسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

ولاستقرار خصائص الافراد وهي التي تختلفها كل مجازا نحو زيد الرجل  
علماء اي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية  
وهي التي لا تختلفها كل لحقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل  
شيء وقولك والله لا اتزوج النساء ولا ابس الشياب ولهذا يقع الحنت  
بالواحد منهما وببعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس  
امور معهودة في الادهان متميزة بعضها عن بعض .

ويقسم المعهود الى شخص و الجنس والفرق بين المطرد بال هذه وبين  
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف  
واللام يدل على الحقيقة بقيده حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل  
على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد الى ان قال .

والثالث ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى  
كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة  
في الاعلام بشرط مقارنتها لنظمها كالنذر والنعمان واللات والفرى اولار  
تجالها كالمسئول او لغبتها على بعض من هي له في الاصل كاليبيت  
المكعبية والمدفعية للطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد  
والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصح وغيرها فالاولى الداخلة على  
علم منقول من مجرد صالح لها ملحوظ اصله كمحارث وعباس وصحابه  
تقول فيها المحارث والعباس والصحابك ويتوقف هذا النوع على السمع  
الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في عبد ومعرف واحمد .

والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر افهمى باختصار  
غير مدخل بممار منها .

فلننعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول ومن الله التوفيق  
ان التعريف باللام (للإشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة)  
اي معينة في الخارج ( بين المتكلم والمخاطب واحدا كان) ذلك المعهود  
الخارجي ( او اثنين او جماعة ) والدليل على ان المراد بالمعهودة ما  
فسرناها به اي المعينة انه ( تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته ) فان  
قلت ما ذكرت من القول ليس فيه ذكر القعين فكيف يصير دليلا على  
ان المراد من المعهودة المعينة .

قلت هذا استدلال باعتبار اللازم لان لازم الا درك والملاقات كون  
المدرك والملاقى معينا .

فان قلت قد فسر بعض المحسين الحصة بالواحد وهذا ينافي قوله  
واحدا كان او اثنين او جماعة .

قلت لامنافاة في ذلك اذ ايس المراد بالواحد الواحد العدد بل  
الاعم من ذلك اي مقدار واحدا معينا من افراد الحقيقة سواه كان  
ذلك المقدار الواحد المعين واحدا او اثنين او جماعة والقرينة بل الدليل على ذلك  
وقوعه في مقابل قوله الاتي او للإشارة الى نفس الحقيقة وذلك ايضا  
دليل على ما شرنا اليه من ان المراد من المعهودية انما هي المعهودية  
في الخارج وذلك لان الحقيقة وان كانت معهودة لكنها كما تقدم في  
كلام ابن هشام معهودة في الاذهان لا في الخارج فتأمل جيدا فان المقام  
يحتاج الى تأمل قائم .

( وذلك ) اي كون التعريف باللام للإشارة الى معهود في الخارج  
( لتقديم ذكره ) اي المعهود ( صريحا ) اي بتقى لفظة ( او كتابة )

اى بما يدل عليه بالالتزام ( نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس )  
الولد ( الذكر الذى طلبت امرأة عمران ) بقولها انى نذرت لك ما فى  
بطنى محردا لان هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون ما فى بطنها ولذا  
ذكر الان التحرير كما ياتى كان المذكور فقط ( كالانثى اي كالانثى)  
التي وهبت لها )

قال في الكشاف قال الله تعالى والله اعلم بما وضعت تعظيمها لموضوعها  
وتجليلا لها بقدر ما وحش لها منه ومعناه والله اعلم بالشيء الذي وضعت  
ومتعلق به من عظام الامور وان يجعله ولده اية للعاظمين وهي جائزة  
بذلك لاقسلم منه شيء فلذلك تمحسرت وفي قرائة ابن عباس والله اعلم  
بما وضعت على خطاب الله تعالى لها اى انك لا تعلمين قدر هذا الموهوب  
وماعلم الله من عظم شأنه وعلو قدره وقراءة وضعت بمعنى ولعل الله تعالى  
فيه سرا وحكمة ولعل هذه الانثى خير من الذكر تسلية لنفسها .

فإن قلت فما معنى قوله وليس الذكر كالانثى قلت هو بيان  
ما في قوله والله اعلم بما وضعت من التنظيم للموضوع والرفع منه  
ومعناه وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واللام فيه  
للهم انتهى فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت  
رب اني وضعت انى لكتنه ) ليس مما نحن فيه لانه ( ليس بمقداره  
( والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كنایة في قوله تعالى رب انى  
نذرت لك ما فى بطنى محردا فان لفظة ما) الموصولة ( وان كانت تعم  
الذكور والاناث كما قال ابن مالك .

ومن وما وأل تساوى ماذكر وهكذا ذو عند طي قد شهر  
( لكن التحرير وهو ان يعتقد الولد لخدمة بيت المقدس انما كان

للذكوه دون الاناث وهو ) اي الذكر محل الاستشهاد ما نحن فيه  
لانه(مسنداليه ) لكونه في الاصل مبتدء .

ولا يخفى ان هذا كله بناء على ما قدم من الكشاف من كون  
وليس الذكر كالانثى من كلام الله تعالى تسلية لها والمعنى كما ذكرنا  
ليس الذكر الذي طلبه كالانثى التي وهبت لها بل الانثى التي وهبت  
لها اعظم شانا من الذكر الذي طلبه فانه حبيئذ يصبح كون اللام فيما  
لم يهد ولكن يلزم على هذا جواز كون المتكلم بالمعهود غير المتكلم باللام  
فتامل فانه دقيق .

واما على القول بانه من كلام امرأة هجران كما احتمله بعض  
المفسرين وقال في الكلام قلب اي ليس الانثى كالذكر في التحرير  
وهو من تقة تحسنها والمعنى اتحسن على وضعها افني وعدم مساواتها  
للذكر في التحرير فياليتها كانت ذكرا او كانت مساوية له في التحرير  
فلا شاهد فيها لأن الامين فيما حيئت ذ المحسن لا المعهود فتأمل  
تعرف .

( وقد يستنقى عن تقدم ذكره ) اي المعهود ( لعلم المخاطب به  
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ) فان  
العقل قرنية على ان اللام في الامر للإشارة الى امير البلد لا الى غير  
من امراء البلاد الاخر ( وكقولك ملن دخل البيت اغلق الباب ) فان  
العقل بل العرف قرنية على ان اللام في البيت للإشارة الى باب البيت  
الذى دخله المخاطب الان لا باب من ابواب البيوت الاخر وان كان  
قد دخلها ايضا .

( وقد يكون لام المعهد الاشارة الى الحاضر كما في وصف المنشادي واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل ) ومنه كما تقدم في كلام ابن هشام اليوم اكملت لكم دينكم .

( او للإشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ) اي حقيقة الرجل وماهيتها من حيث هي هي التي توجد في الذهن مع قطع النظر عن وجودها مع الخصوصيات الفردية خير من حقيقة المرأة كذلك ولا ينافي هذا كون بعض افراد المرأة نظرا الى خصوصية فردية في ذلك البعض خيرا من بعض افراد الرجل نظرا الى كونه فاقدا لتلك الخصوصية الفردية ومن هنا قيل في وصف صديقة الصغرى بالفارسية .

زن مکو مردا فرین روز کار زن مکو بنت الوفا اخت الواقار

( ومنه اللام الدالة على المعرفات نحو الانسان حيوان فاطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك ) من سائر المعرفات نحو الكلام ما افاد المستمع فائدة قامه يحسن السكوت عليها وانما كانت اللام فيها للإشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى ( لأن التعريف للمعنى ) المعرفة عن كل خصوصية من خصوصيات كل صنف من اصناف الافراد والا لم يصح تقسيمه ولا شموله لجميع الافراد .

( وقد ياقى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد ) اي لواحد من افراد مدلوله فان كان مفردا فلو واحد من الاحاد وان كان مثني فلو واحد من المثنين وان كان جمعا فلو واحد من الجماعات ( باعتبار عمديته ) اي معهوديته اي معهودية ذلك الواحد الماثي له المعرف بلام

الحقيقة ( في الذهن مطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلا ملام الحقيقة الذي ) قد تقدم اتفاً انه للإشارة الى نفس الحقيقة المعاشرة لانه ( هو ) الذي ( موضوع المحقيقة المتجده في الذهن ( على فرد موجود من ) تلك ( الحقيقة ) في الخارج ( باعتبار كونه ) اي الفرد الموجود في الخارج ( معهوداً في الذهن ) في ضمن تلك الحقيقة المعمودة في الذهن وباعتبار كون ذلك الفرد ( جزءاً من جزئيات تلك الحقيقة ) وباعتبار كون ذلك الفرد مطابقاً لها ( اي الحقيقة ) تكون الفرد مشتملاً للحقيقة ( كما يطلق الكلى الطبيعي على كل واحد ( من جزئياته ) فيقال منها زبد اذسان .

( وذلك ) اي اتيان المعرف بلا ملام الحقيقة الواحد من الافراد ( عند قيام قرنية على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي والا تكون اللام لنفس الحقيقة لا واحد من الافراد ( بل من حيث الوجود ) في الخارج زائداً على وجودها في الذهن لكن ( لام حيث وجودها ) اي الحقيقة ( في ضمن جميع الافراد ) والا تكون للانحراف ( بل في ) ضمن ( بعضها ) اي الافراد ( كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ) بان تعمد اسوق الباد ولا تدين لا واحد منها بين المتكلم والمخاطب والا تكون اللام للمعهد ( فان قوله ادخل قرنية دالة على ما ذكرناه ) من ان المعرف بلا ملام الحقيقة ياتي لا واحد من الافراد الموجودة في الخارج ( وتحقيقـهـ انهـ ) اي المعرف بلا ملام الحقيقةـةـ ( موضوع المحقيقة المتجده في الذهن وانما اطلقـهـ هذا المعرف ( على الفرد الموجود منها ) اي من تلك الحقيقةـةـ ( باعتبار انـ ) تلكـةـ ( الحقيقةـةـ

موجودة فيها ) فهو في الحقيقة استعمل في نفس الموضوع له اعني الحقيقة المتجدة لوجودها في ضمن الفرد الموجود في الخارج والاستعمال حبيثـتـعنهـعلىـسبـيلـالـحـقـيقـةـكـماـسيـصـرـحـبـهـفيـاخـرـالـمـبـحـثـ(فـجـاءـالـتـعـدـ)ـفـيـالـعـنـىـاـيـالـمـسـتـعـمـلـفـيـهـ(ـبـاعـتـبـارـالـوـجـودـ)ـفـيـضـمـنـالـافـرـادـفـيـالـخـارـجـ(ـلـاـبـاعـتـبـارـالـوـضـعـ)ـاـذـالـعـنـىـفـيـحـالـالـوـضـعـكـماـقـلـناـمـتـجـدـلـانـالـحـقـيقـةـلـاـتـعـدـفـيـهـاـاـلـمـنـىـحـيـثـوـجـودـهـاـفـيـضـمـنـالـافـرـادـ(ـوـالـفـرـقـبـيـنـ)ـاـيـبـيـنـالـمـعـرـفـبـلـامـالـحـقـيقـةـالـمـسـتـعـمـلـفـيـالـواـحـدـمـنـهـبـاعـتـبـارـوـجـودـهـاـفـيـهـكـفـوـكـادـخـلـالـسـوـقـ.

( وبين النكرة ، كقولك ادخل سوقا ) كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو ( لقيت اسامي ) هذا مثال لعلم الجنس ( و ) نحو ( لقيت اسد ) هذا مثال لاسم الجنس ( فاسد موضوع واحد ) غير معين ( من احاد جنسه فاطلاوة على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتجدة في الذهن و اذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ) الموجودة في ضمن هذا الواحد ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن هذا الواحد ( التعدد ضمن واحد ) فالحقيقة مادامت في الذهن لا تتجدد ( فـكـذـاـنـكـرـةـتـقـيـدـاـذـنـاـكـاـسـمـ)ـ .  
اـيـمـدـلـولـهـ(ـبعـضـ)ـغـيرـمـعـيـنـ(ـمـنـجـملـةـ)ـاـفـرـادـ(ـالـحـقـيقـةـ)  
المـتـجـدـةـفـيـالـذـهـنـ(ـنـحـوـاـدـخـلـسـوـقـ)ـفـاـلـمـرـادـمـنـسـوـقـاـوـاحـدـمـنـالـاسـوـاقـغـيرـمـعـيـنـوـلـاـمـعـهـودـبـيـنـالـمـتـكـلـمـوـالـمـخـاطـبـ(ـبـخـلـافـالـمـعـرـفـ)ـبـلـامـالـحـقـيقـةـ(ـنـحـوـاـدـخـلـالـسـوـقـفـاـلـمـرـادـبـهـنـسـالـحـقـيقـةـ)ـالـمـتـجـدـهـفـيـالـذـهـنـلـكـنـبـاعـتـبـارـوـجـودـهـاـفـيـضـمـنـبعـضـاـفـرـادـهـاـ(ـوـ)ـتـلـكـ

( البعضية ) وذلك الاعتبار ( مستعارة ) من القرنية كالدخول مثلاً )  
فإن الدخول قرنية على أنه ليس المرادحقيقة السوق المتجدة في الذهن  
لاستحالة الدخول فيها ( فهو ) اي المعرف بلام الحقيقة حينئذ ( كعام  
محخصوص بالقرنية ) نحو العلماء ورثة الانبياء اذ العقل قرنية ان المراد  
بالعام اعني العلماء العدول منهم لا الفساق منهم لاستحالة كون الفاسق  
من ورثة الانبياء .

( فالمجرد ) نحو سوقاً ( ذو اللام ) نحو السوق ( بالنظر الى  
القرنية في المعرف ( سواء ) في ان المراد من كل منها بعض غير  
معين .

ولكن في المجرد بالوضع لأنها كما مر انها موضوع لواحد غير  
معين وفي ذي اللام بالقرنية كالدخول مثلاً .

( وبالنظر الى انفسهما مختلفان ) لما قلنا من ان المجرد موضوع  
ل الواحد ذو اللام للحقيقة المتجدة في الذهن فلو لا القرنية لا يدل على  
الواحد اصلاً ( واليه ) اي الى كونهما بالنظر الى القرنية في المعرف  
سواء ( اشار ) المصف ( بقوله وهذا ) اي المعرف بلام الحقيقة ( في  
المعنى كالنكرة ) في ان المراد به بعض غير معين ( يعني بعد اعتماده  
القرنية ) والنظر اليها ( وان كان يجري عليه ) اي على هذا المعرف  
( احكام المعارف من وقوعه مبتدء ) نحو السوق شربقاع الارض وهي  
ميدان ابليس ( ذو حال ) نحو اكتر شربى السوق ملحوظاً ( ووصفا  
للمعرفه ) نحو زيد الكريمة عندنا ( ووصوفاً بها ) نحو الكريمة الذي  
احسن اليك في الدار ( ونحو ذلك ) كوقوعه فاعلا الباب نعم وبئس

كما قال في الالفية .

والمحذف في نعم القناه استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين  
وكوته اسما للافعال الناقصه نحو ثم كان عاقبه الذين اسماوا  
السوئي ومفهولا اولا لافعال القلوب فهو ظننت السارق مخفيا في الدار  
( كعلم الجنس ) فانه ايضا في المعنى نكرة كما قال في الالفية .

ووضعوا بعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم  
( وهذه الاحكام اللغظيه ) المذكورة ( هي التي اضطرتهم اي علماء  
العربيه الى الحكم بكونه معرفة وكون اسمه علم ) لجنس الحيوان المفترس  
فياتي منه كما قال السيوطي الحال ويقتضي من الصرف مع سبب اخر  
ومن دخول الانف واللام عليه وزنته بالنكرة ويبنده به ثم قال انه  
مدلوله شایع كمدلول النكرة لا يخص واحدا بعينه ولذلك ذكر في  
شرح النہیل انه کاسم الجنس انتهى وهذا هو المقصود من قوله ( حتى  
تكلفوا ما تکلفوا ) .

قال نجم الائمه والحاصل للنحو على هذا التكاليف في الفرق بين  
الجنس وعلم الجنس انهم روا نحو اسمه وثعاله وابا الحصين وام عامر واويس  
لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسمه وترك ادخال اللام  
على نحو اويس .

واضافه اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام  
الاناسي ويجيئ منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق  
على المذكر بخلاف نحو اسد وذهب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى  
الاعلام في الاحكام المذكورة انتهى ( توضيح اويس علم جنس للمذهب

جاء مصغراً مثل الكهيت والمجين والباقي قد تقدم بعضه في بحث تعریف المسند إليه بالعملية فراجع إن شئت .

فتحصل مما ذكر في المقام أن هبنا أربعة أشياء الأول النكرة نحو ادخل سوقاً والثانية المعرف بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الأفراد باعتبار كونه معهوداً في الذهن في ضمن الحقيقة المتجدة نحو ادخل السوق واللام فيه يسمى في النحو لام العهد الذهني والثالث اسم الجنس نحو رأيت اسداً والرابع علم الجنس نحو رأيت اسمه وكل من هذه الأربع يأتي الواحد من الأفراد إلا ان الدلالة على الواحد في الأول والثالث بالوضع وفي الثاني والرابع بالقرنية اعني الدخول .

والرؤية لأنهما يستهيلان في الحقيقة والماهية وهذا معنى قوله في الاولين من ان المجرد ذو اللام اذن بالنظر الى القرنية سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ومنه يعلم ان الآخرين ايضاً بالنظر الى القرنية سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان وبالجملة القرنية اعني الدخول والرؤية لتأثيرهما في الأول والثالث في الدلالة على الواحد بخلاف الثاني والرابع فإن للقرنية تأثير فيهما في الدلالة عليه اذا ولها لدلا على الماهية والحقيقة دون الواحد .

( ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ) من ان المعرف بلام نحو ادخل السوق المراد به نفس الحقيقة والمعنى مستقادة من القرنية كالدخول ( ان عود الضمير في قوله وقد يأتي ) اي الضمير المستتر في يأتي ( الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف بلام كما يشعر به ) اي بالعود الى مطلق المعرف بلام ( لفظ

الايضاح ) ووجه الاشعار انه اطلق اللام ولم يقيده بكونه لام الحقيقة وانما حكم بالاشعار لا الدلالة لأن في كلامه ما يدل على ان المراد باللام أنها هو لام الحقيقة وهذا هو نصوص المعرف باللام قد يأتي لو احد باعتقاد عهديته في الذهن لطابقته الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس هنريك وبين مخاطبتك سوق معهود في الخارج انتهى .

( ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة ) والتعريف فيه لفظي كما قال الرضي وهذا نصه اذا كان لنا تأفيث لفظي كفرقة وبشري وصحراء ونسبة لفظيه نحو كرسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام واما بالمملية انتهى .

( يعامل به ) اي بهذا المعرف ( معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كثيرا ) وذلك ليس لكونها نكرة كما زعمه بعض بل لأنها قول بها .

قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتنكير من عواومن الذات اذا التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتحختص قولهم الفعل يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد .

فإن قيل فإذا لم يكن الجملة لامعرفة ولا نكرة فلم جاز وف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما يقول

في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا الى ان قال وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ او كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لفوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لأن معنى التنکير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعيّة ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنشك ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جائني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العام الى زيد ولو وجہ تذكرهما لم يجز جائني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به افتراضي ( كفوله ) .

( ولقد امر على اللئيم يسبني ) ( فمضيت ثمة قلت لا يعنيني )

وسيجيء توضيحه عن قريب .

( وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا علي ان ) والجملة الفعلية اعني ( يحمل اسفارا صفة للحمار وفيه ) اي في التنزيل .

( الا المستضعفين من الرجال والنساء والولادان لا يستطيعون على ان قوله تعالى لا يستطيعون صفة الممتنعفين او المرجال والنساء والولادان لان الموصوف ) يعني المستضعفين .

او الثلاثة الاخيرة ( وان كان فيه حرف التعريف فليس لشي يعنيه ) لان حرف التعريف فيه من قبيل حرف التعريف في ادخل السوق

وقد تقدم اتفا انه في المعنى كالنكرة بعد اعتبار القرنيه ( كذا في الكشاف وهو ) اي مافي الكشاف ( صريح ان فى ان اللام فى المستضعفين حرف تعريف كما سذكره عن قريب ) عند التمثيل بقولنا جمع الامير الصاغة ( ذان كان ) اللام فى المستضعفين ( اسماء وصولا يصح هذا ) اي توصيف المستضعفين بجملة لا يستطيون ( ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف ) بلام الحقيقة ( كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لاتوقيت فيه ) اي لاتعيين فيه لان المراد به مطلق من انعم الله عليه بنعمة الايمان كائنا من كان لا شخاص معينون معهودون ( فهو كقوله ولقد امر علي اللئيم ) .

يسعني من حيث انه ليس المراد باللئيم شخص معين معهود بل المراد به كل لئيم عادته السبب والشتم كائنا من كان وذلك لأن الشاعر اراد بقوله هذا اظهار وان له ان له ملكة الحلم وشيم الكرام الذين اذا مرروا باللغو مر واكراما وادا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وهذا المعنى لا يناسب ارادة لئيم خاص معين بل المناسب له ارادة مطلق من كان كذلك وبعبارة اخرى لم يرد الشاعر لئينا معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصود بالتمدح بالتمدح بها والا الماهيه من حيث هي بقرنيه المرور ولا الاستفرار لعدم امكان المرور على كل لئيم من اللئام بل الجنس في ضمن فرد منهم فهو كالنكرة فلذا جاءت الجمله صده عنه هذا ولكن قال بعض المحققين ان المناسب لقوله ثم قلت لا يعنيني كونها حالا لان المتبارك من قوله قات لا يعنيني اذ قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لا انه قاله فيما دابه السب

ولو في غير حال المروء فتأمل جيدا .

( فيصح ) حينئذ ( ان يقع النكرة اعنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم وصفا له ) وانما حكم بكون غير نكرة لما في الرضى من ان بعض الاسماء قد توغل في التكير بحديث لا يعترف بالإضافة الى المعرفة إضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشريك وساواك وشبيهها وانما لم يعترف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في وجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مائة زيد لا يختص ذاتا بل نحو مثالك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون هن وجوه من القصر والشباب والشيب والسود والعلم وغير ذلك مما لا يحصى انتهى ولكن قال بعضهم انه اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانه الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا اشتهر شخص بمحاثتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثالك كان معرفة اذ اقصد الذى يماثلك في الشيء الفلافي .

ورد ذلك بعضهم بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لأن عملهم كان فسادا والجحود انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لأن الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضارف اليه .

( فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة احقيقة ام بجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لأن معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون

القرن الاصلى ) والمقصود الاقصى ( طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف وتعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به ) اي باطلاق كل واحد من المذكورين على الواحد ( الحقيقة ) حسبيما بينما انفا ( ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة ) على ما اوضحتناه لك سابقا ( فهو ) اي كل واحد من المذكورين ( لم يستعمل ) حبيئذ ( الا فيما وضـع له ) فيكون حقيقة ( وسيقـضـحـ هذاـ فيـ بـحـثـ الاسـتـهـارـةـ ) عند قول الخطيب ودليل انها اي الاستهارة مجاز لغوي كونها موضوع للمتشبه به لا للمتشبه ولا الاعم منها فراجع ان شئت هـذاـ ولكن المختار عند الرضـىـ وابـنـ الحاجـبـ كـوـنـ ذـلـكـ مـجـازـ لـاـنـهـ قـالـ عـنـ قـوـلـ اـبـنـ الحاجـبـ العـلـمـ مـاـ وـضـعـ لـشـيـءـ بـعـيـنـهـ غـيرـ مـتـنـاـولـ غـيرـ بـوـضـعـ وـاحـدـ قـوـلـهـ بـوـضـعـ وـاحـدـ مـتـعـلـقـ بـمـتـنـاـولـ اـيـ لـاـ يـتـنـاـولـ غـيرـ ذـلـكـ الـمـعـيـنـ بـالـوـضـعـ الـوـاحـدـ بلـ انـ تـنـاـولـ كـمـاـ فـيـ الـاعـلـامـ الـمـشـفـرـةـ فـانـمـاـ يـتـنـاـولـهـ بـوـضـعـ اـخـرـ بـقـسـمـيـةـ اـخـرـىـ لـاـ بـالـقـسـمـيـةـ الـاـولـىـ كـمـاـ اـذـ سـمـيـ شـخـصـ بـزـيـدـ ثـمـ سـمـيـ بـهـ سـخـصـ اـخـرـ .

فـانـهـ وـانـ كـانـ مـتـنـاـولـ بـالـوـضـعـ لـعـقـبـيـنـ لـمـكـنـ تـنـاـولـ الـمـعـيـنـ الـثـانـيـ بـوـضـعـ اـخـرـ غـيرـ الـوـضـعـ الـاـولـ بـخـلـافـ سـادـهـ الـمـعـارـفـ كـمـاـ تـبـيـنـ وـانـمـاـ ذـكـرـ قـوـلـهـ بـوـضـعـ وـاحـدـ لـهـلاـ يـخـرـجـ الـاعـلـامـ الـمـشـفـرـةـ عنـ حـدـ الـعـلـمـ وـلاـ يـخـرـجـ عـلـمـ الـجـنـسـ نـحـوـ اـسـمـةـ عـنـ هـذـاـ الـحـدـعـلـىـ ماـ ذـكـرـ الـمـصـنـفـ وـذـلـكـ اـنـهـ قـالـ اـعـلـامـ الـاجـتـاسـ وـضـعـتـ اـنـلامـاـ لـلـحـقـائـقـ الـذـهـنـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ كـمـاـ اـشـيـرـ بـالـلـامـ فـيـ اـشـتـرـ الـحـمـ الـىـ الـحـقـيقـهـ الـذـهـنـيـهـ فـكـلـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ الـاعـلـامـ الـمـوـضـعـةـ لـحـقـيقـهـ فـيـ الـذـهـنـ مـتـحـدـهـ فـهـوـ اـذـنـ غـيرـ مـتـنـاـولـ

غيرها وضعا .

و اذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسمه مثلاً  
فليس ذلك بالوضع بل مطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة  
كل كلي عقلى لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق  
فلحظ اسد مثلاً موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج  
على سبيل التشريح واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاق على  
الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً ولابد  
من كونه مجازاً على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعاً لاعلى  
ما اختاره وقال ان الحقيقة الاذهنية والفرد الخارجي مطابقتها له  
كالمواطنين انتهى .

( وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق )  
لجميع الافراد وذلك اذا جل عملها كل على سبيل الحقيقة ( نحو  
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد  
بها ) اي باللام ( المهمة من حيث هي ) كما في الرجل خير من  
المرأة ( ولامن حيث تتحققها في ضمن بعض الافراد ) كما في ادخل  
السوق ( بل في ضمن الجميع بدلائل صحة الاستثناء ) المتصل يعني قوله  
تعالى الا الذين امنوا ( الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو  
سكت عن ذكره ) اي الاستثناء .

( وتحقيقه ) اي تتحقق افادة هذا المعرف الاستغراق ( ان المانظ  
اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع  
الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما ) اي بين الجميع والبعض ( في  
الخارج ) وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية

لكن كلامنا كما في الرضى في المشخصات الخارجية ( فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلاً ) اي التزوين كما صرخ به الرضى ( وجب ان يكون لاجمِيع ) ومن هذا القبيل كما في الرضى قوله ( من ) الماء ظاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معنية .

( والى هذا ) اي كون المقصود المهمة من حيث تتحققها في ضمن جميع الافراد ( ينظر صاحب الكشاف حيث يطاق لام الجنس على ما ) اي على لام ( يفيد الاستفرار كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس ) فمراده انه اي اللام في الانسان للجنس في ضمن جميع الافراد فيتناول كل انسان ( وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام فيه ) اي في المحسنين ( للجنس فيتناول كل محسن ) لأن المراد الجنس في ضمن جميع الافراد .

( وكثير ما يطلقه ) اي الجنس ( على ما ) اي على لام ( يقصد به ) نفس ( المفهوم والحقيقة ) من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد فضلاً عن الاستفرار والبعضية ( كما ذكر ) وقد نقلنا عنه في خطبة الكتاب ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستفرار ( وقد قلنا هناك ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فراجع ان شئت )

( والحاصل ) اي حاصل هي تقدم من قول الخطيب وباللام للإشارة الى معهود الى قوله وقد يفيد الاستفرار وما بينهما ( ان اسم الجنس المعروف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ) نحو

الرجل خير من المرأة ( ونحوه علم الجنس كاسامة ) فانه ايضا يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد هذا ما يقتضيه عادة الكتاب ولكن في كلام الرضي ما ينافي ذلك فانه قال ان العلمية وان كانت لفظية الا انها طا منعت الاسم تذوين التكثير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والتعلب اذا كان اللام فيهما للتعریف اللغوی فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصوصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالبة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية الى ان قل والقرينة المخصوصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعریف اللغوی اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامته الوحيدة والتسمية نحو الضرب واللمح والسوق انتهى .

( واما ) ان يطلق ( على حصة معينة منها ) اي من الحقيقة حال كون تلك الحصة ( واحدا ) نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فهصي فرعون الرسول ( او اثنين ) نحو رأيت رجلاين عالمين فاكرمت الرجلين ( او جماعة ) نحو جاءني رجال فاكرمت الرجال ( وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد ) قال الرضي كل لام تعریف لا يعني للتعریف فيها الا التي المعمود الخارجی انتهى .

( واما ) ان يطلق ( على حصة غير معينة وهو انهم الذئبى ومثله النكرة كرجل واما ) ان يطلق ( على كل الافراد وهو الاستغراق ) نحو ان الاسنان لفي خسر ( ومثله كل مضادا الى نكرة ) نحو كل نفس ذاتقة الموت .

والحاصل ان اقسام المعرف باللام اربعة حسبما ذكر كل واحد منها مع ما يماثله ( ولاخفاء في تمييز بعضها عن بعض ) اذ قد علم ان ما يطلق عليه بعضها غير ما يطلق عليه بعضها الاخر ( الا في تعریف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية ) والحقيقة ( من حيث هي ) اي من غير اعتبار حضورها في الذهن فحيث ( لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعوضية ) لعدم التنوين فيها ( والكلية ) لعدم اداة الاستغراق فيها .

والحاصل انه لم يتميز حيث ( المذكر ) عن الجنس المذكر الحالى عن اللام والفنون اذا كان مصدرا عن اسم الجنس المعرف بلاط الحقيقة اذا كان مصدرا ( نحو رجعي وذكري ) وبشرى وسقى ( والرجعي والذكري ) والبشرى والسقى وذلك لأن كل واحد من المذكرات المذكورة كمعارفها موضوع الماهية من حيث هي من غير اعتبار الحضور في الذهن وليس فيها دلالة على البعوضية والكلية .

( وان قصد به ) اي بتعریف الحقيقة ( الاشارة اليها ) اي الى الحقيقة ( باعتبار حضورها في الذهن ) فحيث ( لم يتميز عن تعریف العهد ) الخارجى .

حاصل الكلام في المقام انه ان قصد بلاط الحقيقة الداخلة على اسم الجنس الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فحيث ( لم يتميز اسم الجنس المذكر عن لعرف منه اذا كان مصدرا كالممثلة المذكورة فإن كل واحد منها موضوع الماهية من حيث هي والتالي اي عدم التمييز بين المذكر والمعرف باطل اضرورة التمييز بينما فالمقدم اي الاشارة الى الماهية من حيث هي ايضا باطل .

وان قصد باللام الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن فحيثما لم يتميز المعرف بهذه اللام عن المعرف بلام المهد الخارجي لأن كلاً منها حينئذ اشارة الى حاضر في الذهن وبالتالي ايضاً باطل لما تقدم فالمقدم مثله .

( وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه اذا ) نختار الشق الثاني من الایراد اي كون القصد من تعریف الحقيقة اي من لام الداخلة على اسماء الاجناس الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فنقول ( لا نسلم عدم تمیزه ) اي تعریف الحقيقة ( عن تعریف العمد على هذا التقدير ) الثاني : لأن النفار في المهد ( الخارجي ) الى فرد معین او اثنین ) معینین ( او جماعة ) معینة كما مثلنا اتفاً ( بخلاف ) المعرف بلام ( الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها ) اي الماهية ( حاضرة في الذهن ) من غير نظر الى ما صدقت الماهية والحقيقة عليهما من الافراد كما صرخ بذلك اتفاً .

( و ) لا يذهب عليك انه ظهر من ذلك اي من اختیار الشق الثاني من الایراد التمييز بين اسم الجنس المنکر نحو رجعي واسم الجنس المعرف نحو الرجعي فان النظر في المعرف كما فعلنا الى نفس الماهية والحقيقة لكن باعتبار كونها حاضرة في الذهن و ( هذا المعنى ) اي كونها حاضرة في الذهن ( غير معتبر في اسم الجنس النكرة ) فانشق الاول من الایراد المستلزم لعدم التمييز بين الجنس المنکرة واسم الجنس المعرفة باطل لثبوت الفرق بينهما بعدم اعتبار الحضور في النكرة واعقباره في المعرفة .

(و) ان قلت اذا كان هذا المعنى اي الحضور في الذهن غير معتبر في اسم الجنس النكرة فكيف يدخل عليه لام الحقيقة الا لا يعتبر فيها الحضور في الذهن وهل هذا الاجماع بين المتفاين .

قلت ( عدم اعتبار الشيء ) اي عدم اعتبار الحضور في اسم الجنس النكرة ( ليس باعتبار لعدمه ) اي عدم اعتبار ذلك الشيء اي الحضور ومن هنا قالوا لا بشرط يجتمع مع الف شرط فلا مانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس النكرة ولا يلزم منه الجمع بين المتفاين اذ لا تنافي بين المعنيين .

( وهو اي الاستغراق ) مطلقا سواء كان في المنسد اليه او في غيره فلا يرد ان الغيب والصاغة في المثل لين الاتيين ليسا بما نحن فيه لأن الأول مجرور ولباقي مفعول به ( ضوابط ) اي قسمان ( حقيقي و هو ان يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ ) اورد عليه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف الملفظ واجب بيان الارادة سبب الاستغراق الذي هو تناول الملفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب ولكن هذا الجواب لا يخلو عن مناقشة لانه بظاهره مشعر بان دالة الالفاظ تابعة للارادة دون الوضع وذلك بظاهره فاسد كما بیناه في الجزء الاول من المكررات فراجع ان شئت .

( بحسب اللغة ) قيل او بحسب الشرع او العرف الخاص وانما اقتصر على ذكر اللغة وان كان المراد هو الاعم على ما قيل لانها الاصل فلا يرد ما قيل من انه يتضمن اذا اريد من الصادرة كل فرد مما يتناوله او من الفاعل كل فرد مما يتناوله لا يكون الاستغراق حقيقيا هذا كله اذا خصصنا العرف في كلامه الاتي بالعام والا فالتعيم

هنا غير قابل فتأمل ( نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة )  
قال الطريحي اي المدوم والموجود وقيل ما غاب عن الخالق  
وما شاهدوه في السر والعلانية افهمى .

وعرفني وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله المنفظ بحسب متفاهم  
العرف ) العام ( كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغه بلده ) الذي  
يسكن فيه ( او ) صاغة ( مملكته لانه ) اي احد الاحتمالين هو  
المفهوم عرفا ) بحسب القرائن الدالة عليه ( لا صاغة الدنيا ) اذ  
العقل حاكم باذهنه لا يقدر على جمع صاغة الدنيا والصاغة جمع صائغ  
من الصوغ اصله صوقة على وزن طلبة وكسبة تحركت الاواو وانفتح  
ما قبلها فقلبت الفا كما في قوله :

( فان قلت الصاغة ) كما ذكرت ( جمع صائغ ) فهو اسم  
الفاعل ( واللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول ) ولذلك قال  
في الالفية .

وصفة صريحة صلة الـ  
( لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل ) بالصاغة مبني  
على مذهبه ) اي المازني اذ عدده يصح جعل اللام حرف تعريف  
للارتفاع لا عند غيره اي الجمود .

( قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث  
لأنهم يقولون انه ) حينئذ ( فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان  
كان بمعنى الماضي ) قال الرضي بناء على مذهب المجمود ان اصل  
الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة  
للمحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا ظاهر واما معنى

فلصيروة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه  
 فصيروا الفعل، المبني للمفعول في صورة اسم الفاعل والمبني المفعول في  
 صورة اسم المفعول لأن المعنيين مقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد  
 ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة  
 فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول  
 حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان  
 ان يكون على الموصول فلما كانت الاسمية في صورة اللام الحرفية  
 نقل اعرابها الى صانها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير اتفقى .  
 ولعلم ان في اللام مذهبها اخر نقله الرضي عن الزمخشري وهو  
 ان اللام منقوصة عن الذى ولحواته واستدل على ذلك بان الموصول  
 مع صلته التي هي جملة بمقدير اسم مفرد فتشاقل ما هو كالكلمة  
 الواحدة تكون احد جزئيها جملة فخففت الموصول تارة بحذف بعض  
 حروفه قالوا في الذي اللذ يسكنون الذال ثم اقتصر وامنه على الاف  
 واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والجمع  
 نحو الحافظو عورة العشيرة ( واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو  
 المؤمن والكافر والصائغ والجائع فهو كالصفة المشبهة واللام فيها  
 حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك ) الاتفاق  
 ( في غير موضع ) واحد اي في موضع متعددة هذا ولكن دعوى هذا  
 الاتفاق مع اطلاق ما نقلناه عن ابن هشام في اول البحث لا تخلو  
 عن مناقشة ولعله الى ذلك اشار بقوله ( ولو سلم ) ان اللام في اسم  
 الفاعل والمفعول مطلقا موصول :  
 ( فالمراد ) من قول الخطيب وهو اي الاستغراق ضربان ( تقسيم

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره ) مما يفيد الاستغراق ( والموصول ايضاً ياتي للاستغراق ) اذا قامت قرينة على ذلك لفظية كانت تلك القراءة ( نحو اكرم الذين يأتونك الا زيداً واضرب القائمين الا عمراً ) لأن الاستثناء القراءة لفظية على الاستغراق او غير لفظية كما في المثال .

( وهذا ) اي بمعنى الموصول لل الاستغراق اذا كانت معه قرينة ( ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لأنه ) اي استغراق المفرد ( يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدلائل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجالان دون لا رجل ) في الدار ( فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجالان . ) والوجه في ذلك كله ان الاستغراق عبارة عن شمول افراد مداول المفهوم والمداول في المفرد الاحد وفي الثنوية الاثنين وفي الجمع الجماعة .

( وانما اورد البيان ) اي بيان كون استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع ( بخلاف التي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك ) منقولاً من الرضى بتغيير ما ( ان النكرة في سياق النفي والمهى والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالاً هرجواه الا عند قيام القراءة ) على عدم الاستغراق ( نحو ما جاءنى دجل بل رجالان فانه حينئذ ) اي حين اذ قام القراءة وهي بل رجالان ( يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة

في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه بجازاً كثيراً في المبتدأ نحو ثمرة خير من جرادة وقليلاً في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس .

( وفي ) كتاب ( المقامات ) للحريري :

( يا اهل ذا المغنی وقيتم شرا ) ( ولا لقيتم ما بقيتم ضرا )  
 اي كل شر وكل شر والشاهد في الاول لا الثاني وان كان الاستغراق مراداً في الاول والثاني فتفقه ( واما اذا كانت النكارة مع من ظاهرة نحو ما جائني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جائني من رجل او لا رجل في الدار بل رجالن ) اذ السالبة الكلية تناقض الموجبة الجزئية ( والى هذا ) اي الى كون النكارة مع من ظاهرة او مقدرة نصا في الاستغراق ( اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرائة لاريب فيه بالفتح ) بناء ( توجب الاستغراق ) لأن لا حيئتذ نافية للجنس فيلزم تقدير من كما بين في محله ( وبالرفع ) اعراباً ( تجوزه ) اي الاستغراق ( فائدة ) قال الرضي في بحث النكارة ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لأن اصلها من الابتدائية لما اراد استغراق الجنس ابتدأ بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناوله لكونه غير محدود كأنه قيل ما جائني هذا الجنس من واحد من الى ما لا يتناول انتهی

( و ) يجوز ( لقائل ان يقول او سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكارة المتنية ) كما مثل به في الدليل المذكور في كلام الخطيب ( فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بـلام

الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثرون ائمة (علم ( الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كفى ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض) اي غيب كل سماء وكل ارض ( وعلم ادم الاسماء كلها ) اي كل اسم ( واد قلنا للملائكة اسجدوا لادم ) اي كل ملك ( والله يحب المحسنين ) اي كل محسن ( وما هي من الظالمين ببعيد ) اي من كل ظالم ( وما الله يريد ظلما للمعلمين ) اي شيئا من الظلم لكل عالم ( الى غير ذلك ) من الجموع المحلاة بلام الاستغراق الواقعة في القرآن ( ولهذا ) اي لكون الجمع المحلي بلام الاستغراق كالمفرد في شمول الافراد ( صح بالخلاف نحو جائني القوم) الا زيدا والا زيدین والظاهر من هذا المثال ان المراد من الجمع في المقام ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في الاصطلاح ام لفان القوم اسم جمع ولا يقال له الجمع اصطلاحا . ( او ) نحو جائني ( العلماء الا زيدا والا زيدین ) فصحة الاستثناء في المثالين تدل على ان الجمع المحلي بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد .

قال الرضى في بحث المعرفة والنكرة اما الجمع فيصح استثناء الجمع والمعنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا زيدا او الا زيدا وذلك لأن الجمع المحلي بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل معنى منكر مضاد اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمعنى والمجموع في غير الموجب انتهى .

( مع امتناع قوله جائني كل جماعة من العلماء الا زيدا على

الاستثناء المتصل ) وذلك لأن المستثنى اعني زيدا لا يصدق عليه المستثنى منه اعني جماعة لانه ليس بجماعة بل فرد منهم .

( فان قيل ) الاستفرار في المفرد يقتضي استبعاد الاحد و ) الاستفرار في ( الجميع لا يقتضي الاستبعاد الجموع حتى ان معنى قوله جائني الرجال جائني كل جموع الرجال وهذا ) المعنى ( لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف ) الاستفرار في ( المفرد ) فافه ينافي خروج الواحد فضلا عن الاثنين والاكثر ( قلنا ) لا نسلم هذا الفرق بين الاستفرارين لما تقدم نقله عن الرضى اتفا و ( اوسالم ) هذا الفرق ( فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ) من الجميع ايضا لأن الواحد مع اثنين اخرين من الاحد والاثنين مع واحد اخر منها جموع من الجموع والقدير ) اي تقدير البحث اي المفترض في ان قبل المفرد الخ ( ان كل جموع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم ( من ان معنى قوله جائني الرجال جائني كل جموع من جموع الرجال .

( فان زعموا ان كل جموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجموع ) من حيث المجموع كما في قوله تعالى وبمولتهن احق بردهن لأن الحكم اعني الاحقية بالرد مختص ببعلة الرجعيات (دون كل فرد ) من افراد البعلة ( حتى ) يشمل الحكم ببعلة البيانات وحتى « يصح جائني جموع من الرجال باعتبار مجده فرد او فردین منه » كما هو كذلك في قوله من العلماء ورثة الانبياء اظمور ان المراد من العلماء العدول منهم لا كل فرد منهم حتى يشمل الحكم الفساق منهم « فهو من نوع هل هو اول المسئلة » يعني مصادرة الا اذا قامت

قرينة على ذلك كما في الآية والرواية وحيثما يخرج عن محل الكلام  
لأنه فيما لم توجد قرينة في الكلام .

فظاهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ، حكایة  
« رب انى وهن العظم مني انه » اي زکریا ع « ترك جمع العظام »  
وانتقى « الى الافراد » وانحصل انه لم يقال وهنت العظام بصيغة  
الجمع « اطلب شمول » الحكم اي « الوهن للعظام فرداً فرداً »  
والجمع بزعمه ليس نصا في هذا الشمول « لصحة » ان يقال وهنت  
العظام بصيغة الجمع مریدا بذلك اظهار « حصول وهن المجموع بوهن  
البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو  
وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ولا يصح  
ذلك في المفرد » اي لا يصح اسناد الوهن الى المفرد عند حصول الوهن  
لبعض العظام دون كل فرد « وذلك لأن الاسناد الى المفرد موجبة  
كلية وحصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد موجبة جزئية فلا  
يمحوز استعمال ذلك الاسناد في هذا المعنى بخلاف الاسناد الى صيغة  
الجمع فإنه موجبة جزئية فيمحوز استعماله في هذا المعنى .

« وذلك » اي وجه ظهور فساد ما ذكره صاحب المفتاح من  
الفرق بين الاسنادين « لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن  
البعض دون الكل » وبعبارة اخرى لاناسا ان الاسناد الى صيغة الجمع  
موجبة جزئية بل الاسناد اليها كالاسناد الى المفرد موجبة كلية يشمل  
الافراد كلها كما ذكره اكثير ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء  
وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل  
كالآيات المنقدمة وغيرها من الآيات .

« بل الوجه، في افراد العظم »، والانتقال من صيغة الجمع إليه « ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده »، اي ذكرياتنا عن « الى ان هذا الجنس »، اي العظم « الذي هو العمود وأشد ما ترکب منه الجسد قد اصابه الوهن »، والضعف فكيف بسائر الأجزاء التي ليست بهذه المثابة من الشدة والقوام فاصابه الوهن لها ثبت بطريق أولى « ولو جمع لكان »، الكلام بظاهره دالا على ان « القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه »، اي من ذكرياتنا « بعض عظامه ولكن كلها »، وذلك لأن الجمع يفيد العموم « يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحداثة .

وبعبارة أخرى حتى كأنه وقع من سامع شك في كون القضية موجبة كلياً فاتى بصيغة الجمع دفعاً لهذا الشك ولإفيض الكلام بالإيجاب الكلى لأن صيغة الجمع كما قلنا يفيد العموم و « لأن القيد » وهو صيغة الجمع « في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابلها »، والمقابل للإيجاب الكلى والشمول هو الإيجاب الجزئي « وهذا المعنى »، اي كون المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحداثة « غير مناسب للمقام »، لأن السامع فيه هو الله تعالى وهو يعلم خائفة الاعين وما تخفى الصدود فكيف يظن في حقه جل جلاله الشك المذكور وهو بمنزلة الجهل بل نفسه فتأمل .

« فهذا الكلام » من الكشاف « صريح في ان وهنت العظام »،

بصيغة الجمع (يفيد) ايضاً (شمول الوهن لكل) فرد (من العظام بحيث لا يخرج منه البعض) وبعبارة اخرى هذا الكلام من الكشاف صريح في ان وهنت العظام بصيغة الجمع موجبة كلية مثل وهن العظم بصيغة المفرد . ( وكلام المفتاح صريح في انه يصح ) ان يقال ( وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد) وبعبارة اخرى كلام المفتاح صريح في ان وهنت العظام بصيغة الجمع موجبة جزئية ( فالتنافي بين الكلامين واضح ) فتأمل .

( وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما ) اي بين كلام المفتاح والكشاف ( بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع ) اي لو قال وهنت العظام بصيغة الجمع ( لكن قصداً ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ) فحسب ( ولكن الوهن انما اصاب التكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجاً كالواحد والاثنين ) حاصله ان مراد الكشاف انه لو جمع لصارت القضية عموماً مجموعها كما يقول المفتاح فلا منافاة بينهما ( ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقله التدبر وذلك ) اي كون منشأ هذا التوهم ما ذكر ( لأن افاده الجمع المحلي باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول وال نحو وكلامه في الكشاف ايضاً مشحون به ) اي بافاده الجمع المذكور التعلق المزبور ( حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل عحسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلماً للعاملين انه نكر ظلماً وجمع العاملين على معنى ما يريد شيئاً من الظلم لاحد من من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكون للخائفين خصيماً اي ولا تخاصم عن خائن فقط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس ما سمى بالعالم يعني لو افرد وقيل رب العالم ( لتوهم انه اشاره الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد

الشمول والاحاطة ) لكل جنس من اجناس العالم مشاهدا كان ام لا ( ولا يخفى عليك ) بعد ما ذكرنا ( فساد ما قبل ) في شرح كلامه ده ان المفرد وان كان اشمل ) من الجمع لأن الجمع لا يفيد تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرداته ( لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبية على كون العالم اجناسا مختلفة ) فلذلك اتي بصيغة الجمع ولم يقل رب العالم بصيغة المفرد .

( لأن المفرد يفيد شمول الاحد ) فلا يفهم منه اختلاف اجناس تلك الاحد ( والجمع يفيد شمول الاجناس ) المقددة المستلزمة ببعديها اختلافها من حيث الماهية والحقيقة والا فلا وجه للإثبات بصيغة الجمع الدالة على التعدد لأن الماهية الواحدة والحقيقة المتجدة لا تتنافى فضلا عن ان تجمع .

( وذلك ) الفساد ( لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرداته كيف يكون العالمين ) وهو جمع ( متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الالتفاف ) اي تسامط بين قول القيل بيان المفرد اشمل من الجمع وبين قوله ان الجمع يفيد شمول الاجناس .

قال في المصباح قال ابن فارس التهافت التساقط شيئا بعد شيء وقال الجوهرى التهافت التساقط قطعة قطعة افتهى .  
فحاصل المراد من التهافت في المقام ان كلام القيل يسقط اي يبطل بعضه بعضا حسب ما يبينا .

( واياها لا دلالة لقوله ) اي الكشاف ( ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى ) الذي فسر القيل كلامه به وهو ان مراده ان

المفرد وان كان اشمل الجم

( وكذا ) لا يخفى عليك فساد ( ما قبل ان العالمين مهيات مختلفة ) من الانسان والملك وسائر المخلوقات المشاهد منها وغير المشاهد ( فيتناولها ) اي تلك المهييات المختلفة ( الجمع ) دون المفرد فلذا اتي بصيغة الجمع اعني العالمين ولم يقل رب العالم ( بخلاف العظام ) فانها مهية واحدة يشملها المفرد اعني العظام فلا احتجاج الى صيغة الجمع بان يقال وهنت العظام

( وذلك ) الفساد ( لان هذه التفرقة ) بين ما كان مهيات مختلفة فيحتاج في استعراضها الى صيغة الجمع وبين ما كان مهية واحدة فيكتفى في استعراضها بصيغة المفرد ( لا يؤيدتها عقل ) تام ( ولا نقل ) من اهل اللغة الذين هم المرجع والمعتمد في امثال المقام بل المعلوم منهم على ما ادعاه الفاضل المحشى ان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفرد وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور منفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغرقا يتناولان الاحد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة .

قال الرضي عند قول ابن الحاجب المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه منه من جنسه يريد بالجنس هنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع الواضع صالح لاكثر من واحد طعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البيـاصـن وليس نظره الى الماهيـتين بل الى

صفتها التي اشتهر بها او منفعة كما تقول الابيضان لافسانيين والبيض  
لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزبديين  
والزبديين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لحظة زيد ليس  
الي ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان  
متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد افسان وسمى به فرس  
فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك  
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم انتهى

( وبالجملة فالقول بان الجمجم يفيد تعلق الحكم بكل واحد من  
الافراد مثبتا كان او منفيما ما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح  
به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع جمجم ذلك بكلام  
صدر عن صاحب المفتاح ) من دون روية وتأمل ( نعم فرق بين  
المفرد والجمع في المعرف بلا الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد )  
المعرف بلا الجنس ( صالح لأن يراد به جميع ) افراد ( الجنس )  
او نفسه فتأمل ( وان يراد ببعضه ) اي بعض الجنس اي بعض افراده  
متنازلة الى ( الواحد منه ) اي من الجنس بلا خلاف في ذلك ( كما  
في قوله تعالى ) حكایة ( ان يأكله الذئب ) فان القرينة اي الاكل  
دليل على ان المراد منه -هـ بعض افراد الذئب لا جميع افراده  
ولا نفس جنسه واما ان المراد منه الواحد من الافراد فلا قرينة عليه  
اذ لا مانع من ان يجتمع على اكل افسان واحد ذئب منه - درة  
( والجمع صالح لأن يراد به جميع ) افراد ( الجنس ) او نفسه  
فتامل ( وان يراد به بعضا ) اي بعض الجنس اي بعض افراده لكن  
( لا الى الواحد ) بل الى الثلاثة او الاثنين بناء على ان اقل الجمع

اثنان والحاصل ان الفرق بين المفرد والجمع المعرفين انه يجوز في المفرد ان يراد في جانب القلة البعض مقتذلا الى الواحد وفي الجمع الى الثلاثة او الاثنين على التحالف المذكور لأن المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع ولا مصدق للجمع في اقل من الثلاثة او الاثنين والى ذلك اشار بقوله ( لأن وذانه في تناول الجمعية في الجنس وذان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس لا في وذانه كما في الكشاف ) فتحصل مما تقدم انه لا يجوز استعمال الجمع في الواحد الا بمحاجزا بخلاف المفرد ( فنحو قوله فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها محاجزا مثل قوله بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتلها واحد منهم ) وذلك لأن الخيل وهو اسم جمع اريد منه الواحد وقد تقدم في اوائل البحث ان المراد من الجمع هنا ما يشمله فتتصر .

( فان قلت قد روی ) في الكشاف ( عن ابن عباس رضي الله عنه ) عند قوله تعالى كل امن بالله وملائكته وكنيته انه قره وكتابه وقال ( ان الكتاب بصيغة المفرد مدلوله ) اکثر من ) مدلوال ( الكتاب ) بصيغة الجمع ( و ) ان قلت كيف يكون مدلوال المفرد اکثر من مدلوال الجمع قلنا قد ( بينما صاحب الكشاف بأنه اذا اريد بالواحد ) المعرف باللام ( الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه ) اي من المفرد ( شيء ) من الاحاد ( اما الجمع ) المعرف باللام ( فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع ) فيخرج منه الواحد بل الاثنين ان قلنا ان اقل الجمع ثلاثة ) والا فيختص الخروج بالواحد وكيف كان فلا يشمل الا افراد جميعها فثبتت ان المفرد اشمل من الجمع .

( قلت هذا الكلام ) من صاحب الكشاف ( مبني على ما هو المعتبر عند البعض من أن الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيهاً للكلام ابن عباس رضي الله عنه و لم يقصد ) صاحب الكشاف ( افه ) اي كون الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة ( مذهبة بدليل انه ) اي صاحب الكشاف ( صرخ بخلافه ) اي بخلاف المعنى المذكور ( غير مرة والارتفاع ايضاً يشهد بذلك ) اي بخلاف المعنى المذكور ( وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارات الانظار ومطارات الاشكال كم ذلت فيه للإفاضة اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهمهم ( والله هو الهدى الى الحق وسواه السبيل .

( ولما كان هنا مظنة اعتراف ) اي مكان اعتراف مظنون ( وهو ) اي الاعتراف المظنون ( ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه ) المفهوم من اداته يدل على تعدده ) اي تعدد معناه ( والوحدة والتعدد مما يتناهىان فكيف يجتمعان ) وبعبارة اخرى ينبغي ان لا يجوز ادخال اداة الاستغراب على اسم الجنس المفرد لانه في مقابل الثنوية والجمع لانه يدل بصيغته على انه ليس مع معناه اخر مثله واداة الاتتراك اذا دخلت عليه تدل على ان المعنى جميع ما هو مثله والتنافي بين هذين المعنين ظاهر فكيف يجتمعان .

( اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراب و افراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراب كحرف الغ ) وشبهه ( ولام التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حالكونه مجرد

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انة مجرد عن الدلالة على التعدد) فيصير مخنلاً للوحدة والتعدد لانه قصد به نفس الجمسم وبدخول حرف الاستغراق يحصل التعدد.

( و ) ان قلت اذا كان الامر كذلك اي اذا جرد المفرد عن الدلالة على الوحدة ودخلت عليه اداة الاستغراق الدالة على التعدد فينبغي ان يجوز وصفه بالجمع مع انه من نوع عند الجمهور من النحاة قلت ( افما امتنع حينئذ وصفه بمنوع الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التناكل اللفظي بين الصفة وال موضوع والا فقد يجوز وصفه بمنوع الجمع نظرا الى المعنى كقوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء وكل في ذلك يسبعون ( ولا انه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا ينبع الا من ادلهذا امتنع وصفه بمنوع الجمع عند الجمهور وان حكاه ) اي وصف المفرد بمنوع الجمع ( الاخفش في نحو الدينار الصفر ) جمع الاسفر ( والدينار البيض ) جمع البيض ( واما قوله ثوب اسماى ونطفة امشاج ) حيث وصف المفرد بمنوع الجمع ولم يحافظ على التناكل اللفظي ( فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه ) اي مجموع لاجراء ( هو ) اي المؤلف ( بعينه ) هذا كله بناء على كون وزن افعال جمعها والتحقيق خلافه قال الرضي واما برمة اعشار والاكسار وثوب اسماى ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع

الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرؤهم على ذلك  
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى نسبكم  
بما في بطونه والضمير للانعام وقال سيمويه افال واحد لا جمع  
وجاء قفيص شراذم وحلم خرازيل انتهى  
قال في الكشاف نظفة امشاج كبرمة اعشار وبرد اكياش وهي الفاط  
مفردة غير جموع ولذلك وقفت صفات للأفراد انتهى  
( وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف )  
اما يان لا يكون المتكلم او السامع عارفا باسمه العلم او ( لانها )  
اي الاضافة ( اخضر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع )  
والمقام مقام اختصار ( نحو قول جعفر بن علبة الحادثي ) حين كان  
مسجينا بمكة وكان حبيبا في مكة ركب من اليمن وفيه محبوته  
ثم ان الركب عزم على الرحيل فانشد متحسرا ( هواي ) بمعنى  
اسم المفعول ( اي مهويي ) - هذا بثلاث ياءات الاولى من نفس  
الكلمة والواو منها من واو مفعول اذا صلة مهويي على وزن محبوبي  
اجتمعت الواو الثانية مع الياء الاولى والسابق منها ساكن فقبلت  
الواو ياء وادغمت في الياء والباء الاخيرة الثالثة ياء المتكلم اضيف  
اليها الاسم المفعول بعد الاعلال المذكور

( وهذا اي قوله هواي اخضر من ) ان يقول الذي اهـ واهـ  
او نحو ذلك) كان يقول الذي يميل اليه قلبـي وامثال ذلك ( والاختفاء  
مطلوب لضيق المقام وفرط السامة ) قد تقدم معنى السامة في حذف  
المسند اليه فراجع ان شئت ( لكونه في السجن ومحببه على الرحيل  
مع الركب اليمانيـن ) جمع يـمان بمعنى يـمني قـيل اصل يـمان

يماني اعل اعلال قاض ويماني اصله يمني يتشديد الياء حذفت  
الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى .

وقال في المصباح اليمن اقليل معروف سمي بذلك لانه عن يمين  
الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن يمين الكعبة والسبة اليه يمني على  
القياس ويمان بالالف على غير قياس وعلى هذا ففي الياء مذهبان  
احدهما وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكرو  
التنقيل ووجهه ان الالف دخلت قبل الياء لتكون عوضا عن التنقيل  
فلا يشق لثلا يجمع بين العوض والمعوض والثاني التنقيل لأن الالف  
زيادة بعد النسبة فيبقى التنقيل الدال على النسبة قربيها على جواز  
حذفها انتهى

( مصعد اي مبعد ذاهب في الارض ) قال في المصباح اصعد  
من بلدكدا الى بلدكدا اصعد اذا سافر من بلد سفل الى بلد  
عليها انتهى ( وتمامه ) اي فمام البيت ( جنيب وجثمانى بمكة موثق  
والجنيب المجنوب ) يعني الفعال به من المفعول كالحبيب بمعنى المحظوظ  
قال الطريحي كل طائع منقاد جنيب والى هذا المعنى اشار بقوله  
( المستبع ) وهو كناية عن كون حبيب لا يمكن له التاجر عن الركب  
والمجيء اليه ( والجثمان ) بعض الجيم ( الشخص والمؤمن المقيد ولحظ  
البيت خبر ) اي جملة خبرية ( ومعناه ) انشاء لانه ( تأسف وتحسون  
على بعد الحبيب ) وفراته ولنعم ما قيل في مرارة الفراق بالفارسية  
شنیده ام سختي خوش که پیر کنعان گفت

فراق یار نه آن میکند که بتوان گفت  
( او لضمها ) اي الاضافة ( تهظيما لشان المضاف اليه او المضاف

او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر ) فمعظم نفسك بان لك عبدا ( وفي الثاني عبد الخليفة ركب ) فمعظم شأن العبد ( وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيمها لشأن المتكلم بان عبد السلطان هذه وهو ) اي ياء المتكلم ( وان كان مضافا اليه ) للفظه عند ( لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو ) اي ياء المتكلم ( المراد بقوله او غيرهما ) والحاصل ان اطراد بقوله غيرهما غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لا يلزم منه ان لا يكون مضافا اليه اصلا فلا ينافي كون ياء المتكلم مضافا اليه للفظة عند ( او لتضمنها ) اي الاضافة ( تحريرا للمضاف ) الذي هو مسند اليه ( نحو ) قوله ( ولد الحجاج حاضر تحريرا لشأن الولد لأن العرب كانت تستحقر الحجاج والخلاف بحيث كانت المعاشرة معهم بل المفاسدة والمزاوجة مع ذويهم عارا عندهم وكذلك اليوم في بعض بلاد العرب كانوا اذ زايل وبعض بلاد افغانستان ( او ) تحريرا ( للمضاف اليه نحو ) قوله ( ضارب زيد حاضر ) تحريرا لشأن زيد اذ في كونه ضرروا نوع حرارة ( او ) تحريرا لشأن ( غيرهما نحو قوله ) ( ولد الحجاج يجالس زيدا ويناديه ) تحريرا لشأن زيد وذلك لما ذكرنا آنفا .

( وقد تكون الاضافة لاغنائمها عن تفصيل متعدد ) اي مسمى بـ ( نحو افق اهل الحق على كذا ) فانه يتعدد ويسهل عادة تعداد كل من هو على الحق ( او ) لاغنائمها عن تفصيل ( مقتصر ) اي مشكل ( نحو اهل البلد فعلاوا كذا ) فان قعداد اهل البلد وان لم يكن بمحال لكنه مقتصر ومشكل لا سيما اذا كان البلد كبيرا

( او لازه يمنع عن التفصيل مانع ) وذلك المانع ( كنقديم بعض على بعض من غير مرجح ) مقبول عند العامة ( نحو حضر اليوم علماء البلد و ) ذلك المانع ايضا ( كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا ) اي تسايقوا في بناء القصور وتعدد الدور مثلما فان في تسميمتهم باسمائهم الاعلام تصريح بذم كل واحد من عين باسمه العلمي ( و ) ذلك المانع ايضا ( كسامعة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق ) فان تعدادهم يوجب السامة وقد تقدم معنى السامة في حذف المسند اليه راجع ان شئت ( او لتضمن الاضافة تحريرا على اكرام او ادلال ونحوهما نحو صديقك ) بالباب هذا مثال للت\_EXPR على الاكرام وجهه ظاهر ( او عدوك بالباب ) مثال للت\_EXPR على الاذلال واما مثال الت\_EXPR على نحوهما اي على نحو الاكرام والاذلال فقد اشار اليه بقوله ( ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ) والشاهد في اضافة الوند الى الضمير فانها للت\_EXPR على الاستعطاف وانما لم يقل ونحو قوله تعالى لان المضاف في المقامين ليس بمسند اليه .

واما المعنى فهو كما في الكشاف والله اعلم انه لا تضار والدة زوجها بسبب ولدها وهو ان تعني به وتطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة وان تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد وان تقول بعد ما الفها الصبي اطلب له ظئرا وما اشبه ذلك ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ولا يأخذها منها وهي ت يريد ارضاعه ولا يكرهها على الارضاع الى ان قال

فإن قلت كيف قيل بولدها وبولده قلت ( لما نهيت المرأة عن المضارة  
اضيف إليها الولد استعطافا لها عليه ) وانه ليس باجتنبي منها فمن  
حقها ان تشفق عليه ( وكذلك الوالد ) انتهى كلام الكشاف وظهور  
وجهه كون اضافة الولد في المقامين للتجريض على الاستعطافات فافهم  
وايغتمم وكأن من الشاكرين لله ذي الملن وخفى الالطاف ( او لتضمنها )  
اي الاشارة ( استهزاء وتهكم ) وسخرية نحو قوله تعالى حكاية عن  
فرعون ( ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون ) فان اضافة الرسول  
الى ضمير المخاطبين متضمنة للاستهزاء والسخرية برسول الله موسى ع  
لان قائل هذا الكلام اعني فرعون كان جاحدا لله رب العالمين فكيف  
يعترف بان موسى ع من المرسلين من الله الى المخاطبين فليس متضمنه  
الا السخرية والاستهزاء ( او ) لتضمنها ( اعتبارا لطيفا مجازيا وهو )  
اي الاعتبار المطيف المجازى ( الاشارة بادنى ملابسة من غير تمك  
واختصاص ) اي من غير ان يكون المضاف ملكا للمضاف اليه او  
محناها به على ما هو شأن اصل الاشارة ( نحو كوكب الخرقاء )  
فاضيف الكوكب والمراد به سهل وهو نجم يطلع في الشاء الى الخرقاء  
بادنى ملابسة من غير ان يكون ذلك الكوكب ملكا لها او مختصا  
بها والغرض من الاشارة الاشاره الى اعتبار لطيف مجازى وهو ان  
الخرقاء كانت امرأة حمقاء كسلانة تضيع اوقاتها في الصيف فإذا طلع  
سهل واحتاجت الى الكسوة فرقت الصوف في اقاربهما  
ليساعدنها لعجزها عن غزل ما يكفيها لضيق الوقت فاضيف الكوكب  
اليها لادنى ملابسة وهي حرصها على العمل عند طلوعه وجعلت هذه  
الملابسة بمنزلة الاختصاص .

( او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب )  
قال الفاضل المحيشي فيه نظر لأن النسبة الاضافية يجب ان تكون  
معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى نسبة خبرية فامكن الاحضار  
بطريق المسؤولية فيقال الذي هو غلام زيد بالباب ولعلم المصنف لم  
يلتفت الى هذا الوجه في الايصال ايضا لذلك مع انه مذكور في  
المفتاح واجيب بان المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء  
ولانسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق المسؤولية  
وان امكن .

ورد بان البحث في تراكيب البلاغات والقول بان طريق الاضافة يجوز  
ان يكون حاضرا عندم دون طريق المسؤولية مما لا يكاد يصح  
قتاملا .

( او لافارة الاضافة جنسية وتعديها كقولهم تدالك على خزامي  
الارض ) في المصباح والخزامي بالف التأفيث من نبات البادية قال  
الفارابي وهو خير البر وقال الاذهري بقلة طيبة الرائحة لها نور  
كونور البقة سج انتهى .

( التقعة من رائحتها ) الشاهذ في اضافة خزامي الى الارض حيث  
افتادت الاضافة الجنسية والتعميم ( يعني ) تدالك ( على جنس الخزامي )  
اي على كل فرد منها التقعة من رائحتها ( وذلك لأن الاسم المفرد  
حامل معنى الجنسية والفردية فإذا أضيف اضافة هي من خواص الجنس )  
كاضافة الخزامي الى الارض فانها من خواص جنس الخزامي ( دون  
الفرد ) كان يقال خزامي الحجاز مثلا ( علم ان القصد به اي بالاسم  
المفرد ( الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير

بجماحيه على ما سيعجيء ) في بحث النعت وعطف البيان ( انشاء الله تعالى ) .

( واما تنكيره فملأفراط اي تنكير المسند اليه المقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس ) المنكر وكذلك اذا كان المسند اليه مبني او مجموعا فلا وجه لتخصيص البحث بالفرد ( نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى ) ونحو جاء رجلان او رجال من النجف الاشرف .

قال <sup>١</sup> السكاكي او كان المقام غير صالح للتعریف اما لانك لا تعرف منهحقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وتترى انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فاما من هو مفتر كذاب واردت ان تظمو لاصحاب لك موء اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت متقادم ان تقول في فلان فتسميه كانك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تملك الصورة ولعله عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكى به جل وعلا عن الكفار في حق النبي من هل ندلكم على رجل ينسبكم اذا هزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كان لم يكونوا يهرون منه من الا انه رجل ما انتهى محل الحاجة من كلامه .

( او الموعية اي القصد الى نوع منه ) اي مما يصدق عليه اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة الموعية ( نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس ) لان الاغطية المتعارفة عند الناس من الحرير والديباج وسائر الاجناس المأنة عن روئيه ما ورائهم ( و ) اما

( هو ) اي الغطاء الذى على ابصارهم فهو ( غطاء التعامى عن آيات الله ) ولذا قيل ولم اعين لا يبصرون بها هذا ما في الكشاف ( و ) لكن ( في المفتاح انه ) اي تذكير غشاؤة ( المتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها ) اي بين الابصار ( وبين الادراك لأن المقصود ) من هذا الكلام ( بيان بعد حالي عن الادراك والمعظيم ) حينئذ ( ادل عليه ) اي على بعد حالهم عن الادراك ( وأوفى بتاديته ) اي بعد المذكور .

( او التعظيم او التحقيق يعني انه ) اي المسند اليه ( باع في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السبط ) بكسر السين وسكون الميم ( له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشهده اي يعيشه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالمعظيم ) حاصل معنى البيت ان الممدوح اذا اراد ان يرتكب امرا قبيحا يمنعه مانع عظيم وذاته المانع لا يمكن تعريفه وتعميمه واذا طلب منه انسان احسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن المعظيم والقرينة على كون التذكير في الحاجب الاول للمتعظيم وفي الثاني للتحقيق كون الشاعر في مقام المدح ( او التكثير كقولهم ان له لابل ) اي كثيرا ( وان له لفنا ) اي كثيرا ( او المتقليل نحو ورضوان ) اي قليل ( من الله اكبر ) والقرنية في الجميع حكم المقل والذوق السليم والفهم الم世人 ( والفرق بين التعظيم والتذكير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبة ) الذاتية ( والنكثير بحسب اعتبار الكمية ) والتمداد ( تحقيقا او تقديرها ) الاول اي النكثير تحقيقا ( كما في المددودات والموازنات والمشبهات بهما )

كلمكيلات والممسوحات والثاني اي التكثير تقديرًا كما في المعاني  
التي تتصف بالكثرة والقلة عرفاً كما في الرضوان والعفو ونحوهما كما  
قيل بالفارسية .

عفو خدا بيشتر از جرم ما است

نكفه سر بسته چه گوئی خموش

( وكذا الفرق بين ( التحقير والتقليل ) فان الاول بحسب احاطة  
الشان وسفالة الطبقة والثاني بحسب اعتبار الكمية والقعداد تحقيقاً او  
تقديرًا والمثال المثال والبيان البيان ( والى الفرق ) بين التعظيم والتکثير  
( اشار ) الخطيب ( بقوله وقد جاء ) التكثير ( للتعظيم والتکثير )  
ووجه کون قوله اشارة الى العرق ان العطف اي عطف التکثير على  
على التعظيم يقتضي المغايرة بينما واما مثال مجيء التكثير لهما فهو  
( نحو قوله تعالى وان يكذبوا فقد كذبت رسول من قبلك ) فالتكثير  
في رسول جاء للتعظيم والتکثير ( اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى  
التكثير ) استشكل عليه بان الكثرة مستفاده من جمع الكثرة وهو  
رسول فكيف يمثل به واجيب بان المراد بالتكثير المبالغة في الكثرة  
لا اصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقوله بالتشكيك فاما خوذ  
من صيغة الجمع اصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة فتامل  
فافه دقیق جداً ( وآيات عظام )

( هذا ناظر الى التمعظيم ) فان عظم آية الرسالة مما يدل على  
عظمة شأن الرسول ( فقد يجيء ) التكثير ( للتحقير والتکثير ايضاً  
نحو اعطائي فلان ( شيئاً اي حقيراً ) هذا ناظر الى التحقير ( قليلاً )  
هذا ناظر الى التقليل ولا يذهب عليك ان المراد التكثير مطلقاً فلا

يناقش في المثال بان التنکير فيه ليس في المسند اليه .  
( فا ) لمنحصل مما ذكر ان ( التعظيم والتکثير قد يجتمعان  
وقد يفترقان ) وكذا التحقیر والتقليل ( وقد ينکر المسند اليه لعدم  
علم المتكلم ) او المخاطب او كليهما ( بعجمة من جهات التعريف  
حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله :

ادا استمنت هبنة يمين      لطول الحمل بدلہ شمالا  
الشاهد في يمين حيث لم يعرفها و ( لم يقل يمينه ) بالإضافة  
( احتراما عن التصريح بنسبة السامة الى يمين المدوح ) لان في  
التصريح بذلك النسبة ما لا يناسب الادب ( وجمل صاحب المفتاح  
التنکير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربک ) اي التنکير  
في نفحة ( للتحقیر واعتراض المصنف عليه في الايضاح ) بان التحقیر  
مسقى من بناء المرة ) اي وزن فعله في نفحة ( و ) من ( نفس  
الكلمة ) اي نفحة اي من مادة نفع يتفتح « لانها » اي الكلمة اي  
نفحة « اما من قولهم نفتحت الريح اذا هبت » اي حاجت « اي  
هبة » اي هيبة او من نفع الطيب او المسك « اذا فاح » اي  
اي اذا انتشر ريحه « اي فوحة » اي نشرة قال في المصباح لا يزال  
فاح الا في الريح الطيبة خاصة ولا يقال في الخبيثة والمنتهية فاح بل  
يقال هبت ريحها انتهی .

« وجوابه » اي جواب اعتراض المصنف « انه ان اراد » المصنف  
« ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلان » بفتح الميم اي « وضع دخول  
» في افاده التحقیر فهذا لا ينافي كون التنکير للتحقیر لازمه » اي  
التحقیر « مما يقبل الشدة والضعف » لانه مقول بالتشكيك نظير ما

قلنا آنفًا في التكثير في رسول « وان اراد » المصنف « ان التحقير المستفاد من الاية » اي من نفحة « مفهوم منها » اي من بناء المرة ونفس الكلمة فقط ( بعحيث لا مدخل للتنكير ) في افاده التحقير ( اصلا فممنوع لفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب ) من دون التعريف بالإضافة ( وبينه ) اي التحقير ( في نفحة العذاب ) بالتعريف بالإضافة فإن المستفاد من الاول تحقير شديد ومن الثاني تحقير ضعيف والدليل على ذلك الذوق السليم والفهم المستقيم .

( وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى ) حكاية عن ابراهيم ع اذ قال لابيه آذر ( اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل ) هذا اذا كان التكير في عذاب للنظم ( او شيء من العذاب ) هذا اذا كان التكير فيه للتحقير ولا ترجيح لأحد الاحتمالين على الآخر ( ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب ) اي نسبة ( الى الرحمن على ترجيح ) الاحتمال ( الثاني ) اي كون التكير في عذاب للتحقير ( كما ذكره ) اي ترجيح الاحتمال الثاني بما ذكر ( بعضهم لقوله تعالى مسكم فيما اخذتمن فيه عذاب عظيم ) فوصف العذاب بالظلمة مع لفظ المس ( ولأن العقوبة من الكريم الحليم ) والرحمن الرحيم ( اشد ) واعظم « ولقوله ص اعوذ بالله من غضب الحليم » فاضافة العذاب اي نسبة الى الرحمن لا يوجد ترجيح الاحتمال الثاني كما لا يوجد لفظ المس فالاحتمال متساويان .

فإن حمل التكير في عذاب على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما لما يرتكبه ابوه آذر باذه يقتضي استحقاق عذاب عظيم فيكون

ابلغ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد الشفقة عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضره فيكون ادخل في قبول النصيحة فكل واحد مهما يناسب المقام من وجهه .

( ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه الافراد او النوعية نحو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من افواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب ) .

والحاصل ان المراد من الاية على الاحتمال الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للافراد والوحدة الشخصية وعلى الاحتمال الثاني ان خلق النوع من النوع فالتنكير فيما للوحدة النوعية والكلام في الصورتين محمول على الغالب فلا يستشكل بادم وحواء وعيسي عليهم السلام وما يتولد من التراب وغيره كالفار والبرغوث ونحوهما فتأمل .

( وصرح ) المصنف ( بانه من ) تنكير ( غير المسند اليه لانه ) اي الشان ( ذكر ) السكاكي ( في المفتاح ) في بحث تنكير المسند اليه ( ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا ) ثم قل ( كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوضهم بعضهم ) من ذكر الاية والتمثيل بها ( انه ) اي السكاكي ( اراد بالاسناد ) في قوله المسند اليه ( مطلق التعامل ) سواء كان اسنادا تاما كما في المبتدء والفاعل او غيره كما في المفاعيل وسائل معمولات الفعل ( ليصح التمثيل بالآية ) لان النكرة

في الآية اعني كل دابة وماء ليس مبتدء ولا فاعلا بل الال ومفعول  
به والثانى مجرور « و » توه « بهضمهم » ان الآية من امثلة الاسناد  
الذام بدعوى « انه » اي الذكرة في الآية ( مسند اليه تقديرنا )  
اي تاويلا ( اذ التقدير ) والتاويل « كل دابة خلقها الله من ماء »  
فكل دابة مبتدء في التقدير اي في التاويل ( او ماء مخصوص خلق  
الله كل دابة منه ) فماء مبتدء في التقدير اي في التاويل ( وتعسفه  
ظاهر ) اذ ليس المقصود من عبادة المفتاح هذا التقدير ولا ذلك  
التميم ( بل قصد المفتاح ) من تلك العبادة ( الى انه ) اي قوله  
تعالى والله خلق كل دابة من ماء ( مثال لكون المقام للأفراد شخصا  
او نوعا لا امتنكير المسند اليه ) حتى يحتاج الى تكليف التعميم في  
الاسناد او التاويل والحاصل ان قصد المفتاح من التعميم في تمثيل الآية ان  
كون التكثير للأفراد شخصا او نوعا لا يختص بالمسند اليه بل يجري  
هذا في تكثير غيره ايضا ( و ) مثل ( هذا ) التعميم ( في كتابه )  
المفتاح ( كثير فلينته له ) فان الفرق بين التعميم في فائدة التكثير  
 وبين التعميم بجعل الاسناد بمعنى مطلق التعلق او التاويل دقيق جدا .  
( و ) من تكثير غير المسند اليه ( للمعظيم نحو فاذ نوا بحرب  
من الله ورسوله ) اي بحرب عظيم ( و ) من تكثير غيره ( للتحقيق  
نحو ان نظن الا طنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة  
والأضعف فالمعنى المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد ) هذا تعریض علمي  
الرضي وستنقل كلامه .

فتقدير المثال وتاويمه ان نظن شيئا من انواع الظنـون الا ظنا  
حقيرا ضعيفا ( وهكذا يحمل التكثير على ما يفيد التنويع كالمعظيم

والتحبير والتكثير ونحو ذلك ) كالشدید والضعف ونحوهما ( في كل ما وقع بعد الامر المفهوم المطلق وبهذا ) الحمل ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا الترکيب وهو ) اي الاشكال ( ان المستثنى المفرغ ) بل كل مستثنى متصل ( يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بمعنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نoun مفعلا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحيثـ ) اي حين اذ جرى هذا الحمل في حل الاشكال ( لا حاجة ) في دفع الاشكال وحلـه ( الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ) هذا تعریض على ابن يعیش وسيجيـ نقل كلامـ في ضمن كلام الرضـ والتقدیر اي التأویل بناء على كلام ابن يعیش ان نحن على حالة من الحالـ الاحالة اذا نظن ظنا ( ومثله قوله وما اغترـ الشیب الاغترارـ ) فانـ محمول على التقديم والتاخـر عندـ ابن يعـیشـ ( اي ما اغترـ الا الشـیب اغـتـرارـ ) اي ما اغـترـ حالة من الحالـ وصفـة من الصـفات الا الشـیب ( ولا ) حاجة ايضا في دفع الاشكـال وحلـه الى ما ذـکـرـ بعضـهمـ ) يعني الرضـ « منـ انـ قولـكـ ماـ ضـربـتـ زـيدـاـ الا ضـربـ باـ مـثـلاـ يـحـتمـلـ منـ حـيـثـ توـهـ المـخـاطـبـ انـ تكونـ قدـ فـعـلتـ غـيرـ الضـربـ ماـ يـجـرـيـ مجـراـهـ كالـتـهـديـدـ والـشـروعـ فيـ مـقـدـمـاتـ،ـ فـبـهـذاـ الـاحـتمـالـ تـصـيرـ المـسـتـثـنىـ مـنـهـ كـالـمـتـعـدـ الشـامـلـ لـلـضـربـ وـغـيرـهـ منـ حـيـثـ الـوـهـ فـكـاـكـ قـلـتـ ماـ فـعـلتـ شـيـئـاـ غـيرـ الضـربـ »ـ هـذـاـ مـحـصـولـ كـلـامـ الرـضـيـ وـاماـ نـصـهـ فهوـ اـفـهـ قالـ فيـ المـفـهـومـ المـطـلـقـ اـذـ كانـ المـنـاكـيدـ وـوـقـعـ بـعـدـ الاـشـكـالـ كـوـلـهـ تـعـالـيـ اـنـ نـظـنـ الاـ ظـناـ وـذـلـكـ اـنـ المـسـتـثـنىـ المـفـرـغـ يـجـبـ انـ يـسـتـثـنىـ مـنـ مـتـعـدـ وـمـقـدـرـ هـعـربـ بـاعـرابـ المـسـتـثـنىـ مـسـتـغـرقـ لـذـلـكـ الجـنسـ

كما تقدم حتى يدخل فيه المستعنى بيقين ثم يخرج بالاستئناء وليس مصدر نظن محتما مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بيته وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهם المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب بما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهם كما انك اذا قلت جائني زيد جاز ان يتوهם انه جاء من يجري مجراه ففقط جائني زيد زيد لرفع ذلك التوهם فلما كان قوله ضربت محتما للضرب وغيره من حيث التوهם صار المستعنى بما في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهם فكأنك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال الشاعر وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على النقدم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تکلف انتهى .

وقال بعض المحدثين على الرضى لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفى فيه الاحتمال المتحقق فضلا عن الم-toneem والادلى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثل هذه الموضع محمول على النوع بجمل التنوين المتغير او التظليل او غير ذلك مما يناسب المقام افتراضي .

( ومن تنكير غير المسند اليه للنكاره وعدم التبيين قوله تعالى ) حكاية عن اخوة يوسف ( او اطروحه ارضا اي ارضا منكورة بجهولة ) اي غير معينة ( بعيدة عن العمran ) والمزارع والقرى ( و ) من تنكير غير المسند اليه ( للفظيل قوله ) .

( فيوما بخييل تطرد الروم عنهم ) ويوما بجود تطرد الفقر والجدب  
الشاهد في بخييل وبجود فان التفكير في كل واحد منها للتقليل  
ولذا قل ( اي بعد نظر ) اي قليل ( من خيولك وفرسانك وبشيء يسير  
من فيضان جودك واحدك ) والحاصل انى يوما تطرد الروم عن ذعائك  
بقليل من خيولك وفرسانك لأن الواحد منهم يعد بفرسان كثيرة من  
غيرهم ويوما بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقير والجدب لأن  
القليل منك اكثر من كثير غيرك .

( واعلم انه كما ان التفكير وهو في معنى البعضية ينفي التعظيم  
فكذلك اذا صرخ بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض  
درجات ) الشاهد في البعض الاول فانه تعالى ( اراد ) به ( مثلاً من  
ففي هذا الابهام ) اي التعظيم عنه من لفظ البعض وعدم التصریح  
باسمہ الشريف ( من تفخیم فضله واعتلاء قدره ما لا يخفى ومثله )  
اي مثل قوله تعالى في كون لفظ بعض فيه مغينا ( المتعظيم ) قوله  
تراءك امكانة لم ارضها ( او يربط بعض النقوص حمامها  
تراءك صيغة مبالغة وامكانه جمع مكان ويرتبط من الربط وال Hammond  
بكسر الحاء، الموت والشاهد في بعض النقوص حيث دل على التعظيم  
لان الشاعر ( اراد به نفسي ) لانه في معرض الاختبار يقول اني  
كثير الترك للامكانة والبلدان وكثير الانتقام منها اذا لم ارضها  
الا ان يمعنى الموت من الانتقال منها وقرب من ذلك ما قيل  
بالفارسية :

بهر دیار که در چشم خلق خوار شدی  
سبک سفر کن از آنجا برو بجای دگر

درخت اگر متحرك شدي زجاجي بجاي

نه جور اره کشيدی وني جفای تبر

( وقد يقصد به ) اي بلفظ البعض ( التعمير ايضا نحو هذا الكلام

ذكره بعض الناس ) اي الذي لا يعتقد به فلا فائدة في ذكره ومعرفته

( و ) قد يقصد به ( التقليل ) ايضا نحو كفي هذا الامر بعض

اهتمامه ) لأن مثل هذا يقال لمن رأى شخصا في همة عظيمة لاجل

امر قليل في بعض مفید لقلة الامر اي ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض

هذا الاهتمام .

( اما وصفه اي وصف المسند اليه ) وانما ( اخر المصنف ذكر

التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من

ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها ) اي التوابع وضمير الفصل

( السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من

اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره )

ولكل وجه فلننشر الى بعض ما يوضح المقصود قال في المعنى

تشترط في ما قبل ضمير الفصل امران احدهما كونه مبتدء في الحال

او في الاصل نحو واوئلهم المفلحون كفت انت الرقيب عليهم

الثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من

الكوفيين كونه فكرة نحو ما ظننت احدها هو القائم وكان رجل هو

القائم انتهى ملخصا .

وقال الرضي وانما يكون الوصف لمجرد اثناء والذم اذا كان

الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك

الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذا لا شريك له تعالى في اسم

الله ونحوه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اقاني زيد العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيد الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم انتهى .

وقال ايضا اذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذا تأكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبع او عن عموم نسبة لافراد المتبع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى به ، من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من هذا المذكور اعني منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكماما لا محکوما عليه كقوله ع فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى كلاما اذا دكت الارض دكاكا انتهى باختصار وفي هذا القدر من التوضيح كفاية ملن كان له قريحة ودرایة وسيأتي من الشارح اشارة الى بعض ما ذكر عنقريب .

( وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثره وقوعه ) في الكلام اي لكثره استعماله ( و ) لكثره ( اعتباراته ) اي فوائده ومحاذنه والاغراض المتعلقة به من التوضيح والتخصيص ونحوهما .

( والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ) كـ العالم والفاسق في المثال المذكور ( وقد يقصد به معنى المصدر ) الذي هـ و فعل المتكلم اي الاتيان بالوصف اي توصيف المسند اليه بوصف وهذا ظير ما ذكره ملا عبد الله في حاشيته على التهذيب في بحث العكس وهذا نصه اعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل

اطلاق اللفظ على المفهوم والخلق على المخلوق انتهى .

( وهو ) اي المعنى المصدرى ( الانسب همها ليوافق قوله ) فيما ياتى ( واما بيانه والابداع منه ) لانهما مصدران ( يعني اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اى للمسند اليه ) اى ( كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغلة ) فالاوصف الثلاثة كاشفة عن المسند اليه اعني الجسم وقوله يحتاج الى فراغ يشغلة مسند وخبر لذلك المسند اليه والمثال عبارة اخرى عن قولهم الجسم القابل للابعاد الثلاثة يحتاج الى مكان يحل فيه او قواهم كل جسم فله حيز طبيعى . فالاوصف الثلاث من قبيل الخبرين في قوله الرمان حلو حامض اى مز او من قبيل الاحوال المتداخلة والفراغ والحيز والمكان متراادات والمثال يحتاج الى بسط كلام ازيد لكنه خلاف مقتضى الحال فلذلك اكتفينا بهذا القدر من المقال .

( ونحوه ) اي نحو قوله ( في الكشف قوله اى نحو هذا القول في مجرد كون الوصف المكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قوله اوس بن حبجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها :  
ایتها النفس اجملى جرعا      ان الذي تحذرین قد وقها

الى قوله

( ان الذى جمع السماحة والنرج      دة والبر والتقوى جمعا )  
( الالمعى الذى يظن بك الظـ      -ن كان قد رأى وقد سمعا )  
الالمعى والبلعى ) بمعنى واحد وهو ( الفطن الذى المتوقد ) اي  
كالنار المشتعلة من حيث سرعة الفهم لانه اذا اوجده عقله وفراسته الى

شيء ادركه فوراً بحيث كان رأي ذلك الشيء ان كان من المبصراً وسمعه ان كان من المسموعات .

( وهو ) اي الالهي ( اما مرفوع خبران ) الذي جمع ( او مخصوص صفة لاسم ان ) يعني الذي جمع ( او ) مقطوع عن التبعية ( بقدر اعني وخبران ) الذي على هذين الاحتمالين جملة اودى د في قوله بعد عدة ابيات :

اوْدِيْ فَلَا تَقْعُدُ الاشَاحَةَ مِنْ امْرٍ مَنْ قَدْ يَعْوَلُ الْبَدْعَةَ  
« فَالْاَلْهَيُ » الَّذِي هُوَ الْمَوْصُوفُ وَالشَّاهِدُ فِي الْمَثَالِ « لَيْسْ بِمَسْنَدِ  
الْيَهِ وَقُولَهُ الَّذِي يَظْنُنُ بِكَ الخَ وَصَفَ لَهُ كَاشِفُ عَنْ مَعْنَاهِ كَمَا حَكَى  
عَنِ الْاَصْمَعِي اَنَّهُ سُئِلَ عَنْ « مَعْنَى الْاَلْهَيِّ فَانْشَدَ » فِي الْجَوابِ هَذَا  
« الْبَيْتُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئاً آخِرُ »

« وَمِثْلُهِ » اي مثيل هذا البيت في ان الوصف للكشف والموصوف ليس بمسند اليه « في » الموصوف « النَّفَرَةُ » قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزواها واذا مسه الخير منوعا « فيجملة اذا مسه الشر الخ صفة لقوله هلوعا « فان الهمج سرعة الجزع عند مس الشر » قال في الكشاف هو من قوله ناقة هلوع سرعة السير وعن احمد بن يحيى قال عبد الله بن طاهر ما الهمج سرقة قد فسره الله تعالى اقتها .

( او ) لكون الوصف « مختصاً » والمصنف « اراد بالتفصيص » غير ما عليه اصطلاح النحوة لانه اراد به « ما يعم تقليل الاشتراك » الحاصل في النكرات « ورفع الاحتمال » الحاصل في المعرف « و » اما « عند النحوة » فهو اي « التفصيص عبارة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في النكرات نحو رجل عالم ) فاذه ) اي رجل ( كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك ) المعنوي ( والاحتمال ) الوضعي ( وخصصته ) بسبب قوله عالم ( بفرد من الافراد المتصفه بالعلم ) فلا يصدق حينئذ على الفرد الجاهل .

( والتوضيح ) عندهم ( عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف ) اعلاما كانت او لا قال نعم الائمة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قوله جائني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل انتهى .

( نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندهنا فاذه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به ) اي بقولك التاجر ( رفعت الاحتمال ) وكذلك اذا قلت جائني رجل تاجر .

( او لكون الوصف مدخلا او ذما او ترجما نحو جائني زيد العالم ) راجع الى الاول ( او الجاهل ) راجع الى الثاني ( او الفقير ) راجع الى الثالث وقد نقدم آنفا نقلاب عن الرضي ما مضمونه ان الوصف ائما يكون كذلك ( حيث يتبع الموصوف اعني زيدا ) مثلا « قبل ذكره اي ذكر الوصف والتقيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم » كما في قولنا بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرحمن « او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف له » كلامهنا

الثلاثة المذكورة في المتن ( واشترط هذا ) اي قوله حيث يتعين الخ ( لئلا يصير الوصف مخصوصا ) اذ لو لا التعين المذكور لكان الموصوف محتملا فيحتاج الى التخصيص ورفع الاحتمال .

( او ) لكون الوصف ( تاكيدا ) لغويًا لا اصطلاحيا وذلك ( اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما ) فامس مسند اليه مرفوع مبني على الكسر والدابر وصف مؤكدا له ( فان لفظة امس مما يدل على الدبور ) والماضي وجملة كان يوما عظيما خبر .

( وقد يكون الوصف لبيان المقصود ) من المسند اليه ( وتفسيره ) اي المقصود منه ( كما سيأتي ) في بحث عطف البيان ( ومنه ) اي من هذا القسم الوصف في ( قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ) الا ام امثالكم ( حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس ) وهو الكون في الارض بالنسبة الى جنس الدابة والطيران بالجناحين بالنسبة الى جنس الطائر فالوصف في كل واحد من الموصوفين ( لبيان ان القصد منها ) اي من كل واحد منها ( الى الجنس دون الفرد ) فان الوصف فيهما بالنسبة الى جميع افراد الجنس على حد سواء لا يختص به فرد دون فرد ( وبهذا الاعتبار ) اي اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد منها الى الجنس دون الفرد ( افاد هذا ) القسم من ( الوصف زيادة التعميم والاحاطة ) بمعنى ان المراد دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كانت واما نفس التعميم واصله فما يحصل من وقوع الالتبارة في سياق النفي مقرونة بمن ( واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف )

كما في الآلية .

ونعموا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خبرا  
( لأن الجملة التي لها محل من الاعراب ) كخبر المبتدء والحال  
والصفة والمضاف اليه ( يجب صحة وقوع المفرد موقعها ) اي يجب  
ان تاول تلك الجمل بالمفرد ( والمفرد الذي يسمى من الجملة نكرة  
لانه ) اي الانسياك بالمفرد ( انما يكون باعتبار الحكم  
الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون ) التنكير ( مراد من قال ان  
الجملة نكرة والا فالتعريف والتوكير من خواص الاسم ) قال الرضي  
فإن قيل فإذا لم تكون الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها  
دون المعرفة .

قلت طباصتها للنكرة من حيث تاويمها بالنكرة كما يقال في  
قام رجل ذهب ابوه وايده ذاهب قام رجل ذهب ابوه وكذا يقال في  
هررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا ثم قال وقال  
بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء  
على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما  
عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو

السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لأن معنى التنكير ليس كون  
الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون  
الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعيتها ولو سلمنا ايضا كون  
الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر  
ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب  
ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكم عليه فان المجهول في جائزي زيد

العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تذكيرهما لم يجز جائزني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى .

( ويجب في تلك الجملة ) التي تقع صفة ( ان تكون خبرية كالصلة ) قال الرضي انما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لاذك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة : الصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لأن غير الخبرية اما انشائية نحو بعث وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالمأمر والنهي والاستفهام والتعمي والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمنونها الا بعد ذكرهما ولذا لم يكن خبر المبتدء معروفاً للمبتدئ ولا مخصوصاً له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبعن بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمنون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول انتهى .

وقد اشير الى ذلك اجمالاً في آخر بحث الصدق والكذب كما اشار اليه هنا بقوله ( لأن الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء ) المتكلم ( بها ) اي بالصفة ( ليعرف المتكلم ( المخاطب ) مفعول اول ليعرف ومفعوله الثاني ( الموصوف ويميزه ) اي يميز المتكلم الموصوف ( عنده ) اي المخاطب ( بما كان ) المخاطب ( يعرفه قبل ) ذكر الصفة ( من اتصفه ) بيان لقوله بما وضمير اتصفه راجع الى الموصوف ( بمضمنون تلك الصفة فيجب كونها ) اي الصفة ( جملة متضمنة للحكم المعلوم

للمخاطب حصوله قبل ذكرها ) اي الصفة « و » الجملة « الاشائة ليست كذلك » اي ليست معلوما الثبوت للموصوف قبل ذكرها لأن مدلول الجملة الطلبية ومأثر الانشاءات لا يعلمه المخاطب ولا يعرفه الا بتلفظ المتكلم بها « فو قوعها صفة او صلة انما يكتون بقدر القول » كما قال في الالفية :

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب      وان انت فالقول اضمر تصب  
قال الرضى وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول معدوف هو  
النعت في الحقيقة كقوله :

حتى اذا جن الظلام واختلط      جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط  
اي بمدق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا  
اضربه واقتلته اي مقولا في حقه هذا القول وقال ايضا انه يجب ان  
يكون مضمونا الصلة حكمـا معلوم الوقع للمخاطب قبل حالة المخاطب  
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها  
الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر :

وانـي لراـج نـظرـة قـبـلـ التـى      لـعـلـى وـانـ شـطـتـ نـواـهاـ انـ اـزـورـهاـ  
فـمـثـلـ قـولـهـ جـاءـواـ بمـدقـ هلـ رـأـيتـ الذـئـبـ قـطـ ايـ التـىـ اـقـولـ فـيـهاـ  
لـعـلـىـ اـزـورـهاـ .

« فـانـ قـيلـ قدـ ذـكـرـ صـاحـبـ الـكـشـافـ فـيـ قـولـهـ تـعـالـى وـانـ منـكـمـ مـنـ  
لـيـطـئـنـ انـ المـقـدـيرـ مـنـ اـقـسـ بـالـلـهـ لـيـطـئـنـ ) ايـ انـ مـنـ مـوـصـ وـلـةـ  
بـمـعـنـيـ الـذـيـ وـفـعـلـ الـقـسـ وـهـ اـقـسـ بـفـتـحـ الـاـلـفـ وـالـسـيـنـ وـالـلـيـمـ مـعـدـوـفـ  
وـالـقـسـ بـهـ وـهـ بـالـلـهـ ايـضاـ مـعـدـوـفـ وـالـلـامـ فـيـ مـنـ لـامـ الـابـتـداءـ وـفـيـ  
لـيـطـئـنـ لـامـ جـوابـ الـقـسـ ( وـالـقـسـ ) الـمـحـدـوـفـ « وـجـوابـهـ الـمـذـكـورـ اـعـنـيـ

لبيطئن ( صلة من ) فكيف ذلك مع كون القسم انشاء .

( قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكّد بالقسم وهو اي الجواب ( جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء اذما هو نفس الجملة القسيمة مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك ) .

قال الرضي وقد يقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم من لبيطئن وقال في حاشية منه لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذي هو جملة انشائية ومنعه بعضهم ولا ازيد منه ما ذكرها وقد اجاز ابن خروف وقوع التعبيرية صلة من دون اضمار القول نحو جائني الذي ما احسنه ومنعه ابن باشاذ وسائر المتأخرین وهو الوجه لكونها انشائية انتهى :

( وهذا ) اي كون نفس الجواب خبرية ونفس القسم انشائية ( كما ان الجملة الشرطية ) اي نفس الجملة المنسوبة الى الشرط اي الجزاء وحده ( خبرية ) في هذا الاطلاق نظر بل منع طاياتي في بحث تقدير الفعل بالشرط من ان الشرط قيدلل فعل ( اي الجزاء ) مثل المفهول ونحوه فان قوله ان تكرمني اكرمك بمنزله قوله اكرمك وقت اكرامك اي اي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد بما كان عليه من الخبرية والاشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جائتك زيد واكرمه اي اكرمه وقت مجيئه وللكلام تقدمة تاتي هناك انشاء الله تعالى مع توضيح الاية اعرابا ومعنى .

( بخلاف ) نفس ( الشرط ) بدون الجزاء فإنه ليس بخبر قطعا لان

اداة الشرط قد اخر جهه الى الانشاء كاداة الاستفهام ولذا لا ينقدم عليها ما في حيزها ولا يصح ان يقال مثرا ان تضرب اضربك فتحصل من جميع ما تقدم انه يجب في الصفة كالصلة ان تكون مضمونها معلوما للمخاطب .

(فان قيل في كلامه) اي الزمخشري (ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى) في سورة البقرة (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل افهم ) اي المخاطبين بهذه الاية (علموا ذلك) اي مضمون الصلة اي كون وقود تلك النار الناس والحجارة (بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحرير قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ) والجملة في هذه الاية صفة وفي الاية الاولى كما عرفت صلة فلا تغفل .

(ثم قال) الزمخشري (وانما جاءت النار همها) اي في الاية الاولى (معرفة وفي سورة التحرير نكرة لان) الاية الثانية التي (في سورة التحرير نزلت اولا بمكة فعرفوا منها) اي من الاية في سورة التحرير (نارا موصوفة بهذه الصفة) اي تكون وقودها الناس والحجارة فكلامه هذا يشعر بانهم لم يكونوا عارفين بذلك قبل نزولها فصح ان في كلامه ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة وذلك بضديمة قوله (ثم جاءت) النار (في سورة البقرة) معرفة باللام العهدية (مشارا بها) اي بالنار المعرفة باللام العهدية (الى ما) اي الى نار (عرفوه اولا) بسبب الاية في سورة التحرير فاللام فيما كالم في قوله تعالى فهصى فرعون الرسول .

(قلنا يمكن) بل يجب (ان يقال) ان (الوصف) ايضا (يجب

ان يكون معلوم النحقيق عند المخاطب و ) حينئذ نقول ان ( الخطاب في سورة التحرير للمؤمنين وهم قد علموا ذلك ) اي مضمون الصفة قبل نزول الآية ( بسم الله الرحمن الرحيم ) فعند نزول الآية كانوا عالمين بمضمونها ( و ) اما ( المشركون فاינם ( ما سمعوا الآية ) من دون ان يكونوا مخاطبين بها ( علموا بذلك ) اي مضمون الصفة وان لم تجزموا بصدقه ( فخطبوا ) الآية التي ( في سورة البقرة ) فلا فرق بين الصلة والصفة في جواب العلم بهما لامخاطب ولا وجه للاستشعار المذكور بعد وجود الصارف مما يشعر به الكلام لو لا فتامل جيدا .

( واما توكيده فلتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جملة مسندة محققة مثبتة بحيث لا يظن ) بضم حرف المضارعة مبني للمفعول وان كان كلام الشرح والمحشين مبنيا على فتح حرف المضارعة وعلى كونه مبنيا للمفاعل قوله ( به ) مفعوله الثاني ذاب عن الفاعل قوله ( غيره ) مفهوله الاول وهذا جائز عند المحققين كما قال في الالفية :

في باب ظن واري المنع اشتهر ولا ارى منها اذا القصد ظهر  
» نحو جائني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ  
المسند اليه او عن حمله على معناه «

قال الرضي على قول ابن الحاجب التاكيد قابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ان التاكيد يقتصر ذلك الامر اي يجعله مسند اما معرفة لا يظن به غيره فرب لفظ دال وسعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغافته او لظنه بالمعنى الغلط او لظنه به النجوز

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيةها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فإذا قصد المتكلم أحد هذين الامررين فلا بد أن يكرر المفهوم الذي ظن غفلة السامع عنه أو ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير المعنوي لأنك لو قلت ضرب زيد زيد ضرب ضرب زيد ولا ينفع همنا التكرير المعنوي لأنك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو فقلت نفسك بناء على أن المذكور عمرو وكذا ان ظلمت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه اظننك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحوان ان زيدا قائم او في الجملة نحوه انه تعالى ان مع العسر يسر الان مع العسر يسرها ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حدم المصنف لانه يقرر امر المتبع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي

والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع أحدها أن يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تزيد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تزيد ضرب ضرب شديدة او تقول هذا باطل وانت تزيد غير كامل فيجب ايضا تكرير المفهوم حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله ع ايمانا امراة ذكاحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه باعره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه فهو ضرب زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه

او تكثيره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد انتهى فاحفظ ذلك فانه يفيدك في طي المباحث الآتية .

( ومثل هذا ) المثال الذي يكون التاكيد فيه بتكرير المفظ المسمى في الاصطلاح بالتأكيد المنقطي ( وان امكن حمله على دفع توهם التجوز ) اي دفع توهם التكلم بالمجاز كما يأتي التصريح به في الشرح وقد تقدم في كلام الرضي ايضا ( او ) على دفع توهם ( السهو ) والغلط اي دفع توهם المخاطب وظنه بالمتكلم السهو والغلط وقد يأتي التصريح به ايضا في كلام الشارح كما انه قد تقدم في كلام الرضي ايضا ( لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهם ) فان المقصود من التاكيد في الاول اولا وبالذات هو التقرير ودفع التوهם يحصل تانيا وبالعرض ومن غير قصد والمقصود في الثاني العكس لان المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهם والتقرير يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد وكم من فرق بين الحاصل بالقصد والحاصل من دون قصد .

( على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهם الذي قد عرفت انه يحصل معه التقرير ايضا لكن من دون قصد ( وربما كان القصد الى مجرد التقرير ) وان كان يحصل منه دفع

الفوهم ايضاً كما عرفت لكنه من غير قصد ( كما يطلعك عليه ) اي على انه ربما كان القصد الى مجرد التفريير ( فصل اعتبار التقديم والتأخير ) اي اعتبار تقديم المسوّد اليه وتأخّره « مع الفعل » في هذا الكلام اجمال من وجهي الاول من حيث التقرير والثاني من حيث الحوالة وموضع الاطلاع .

« وذكر العلامة في شرحه » على هذا الكلام « ان المراد مجرد تقرير الحكم و » لكن « لم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير « مع الفعل » يطلعنا عليه ، اي على ان المراد مجرد تقرير الحكم « وهو » اي ما ذكره العلامة من ان المراد مجرد تقرير الحكم « خلاف ما صرحا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسوّد اليه انما يفيد « مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم » وما كان على خلاف ما صرّح القوم به باطل جزماً .

( فان قيل ) تصوّيحاً لما ذكره الشارح العلامة « انه » اي صاحب المفتاح « لم يود » بالتأكيد الذي ربما كان القصد منه الى مجرد تقرير الحكم على ما فسره العلامة « التأكيد الصناعي » الاصطلاحى « بل » اراد به التأكيد اللغوى اي « مجرد التكرير » ولو لم يكن من قبيل التأكيد الصناعي الاصطلاحى « نحو انا عرفت وانت عرفت » حيث كرد فيهما الاستاد والمسوّد اليه « فانه » اي مجرد التكرير في نحوهما يفيد تقرير الحكم وتفويته » على مasisاتي في بحث تقدير المستند اليه من ان تقديرمه قد ياتي لنقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع فصح ما ذكره الشارح العلامة من ان المراد مجرد تقرير الحكم دون المحكوم عليه .

« قلنا لانسلم ان المفید لتقربة الحكم » في نحو المثالين المذكورة بين  
« هو التكرير بل » المفید لذلك اما هو « المقدیم » اي تقديم  
« المسند اليه » وان كان ملزم عن التقديم تكرر الاسناد والمسند اليه  
« الا ترى » اي تصریحهم بأنه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت  
اما تكرر فيه الاسناد والمسند اليه من دون التقديم « تقریر الحكم  
وانما هو » اي نحو عرفت انا وعرفت انت ( مجرد تقریر المحکوم عليه )  
لا الحكم فما قيل تصحیحا طا ذکره الشاوح العلامہ لا وجه له .

« على ان السكاكي لم يردد تحقیق تقوی الحكم ، وتقریره  
في فصل التقديم والتأخیر مع الفعل » فكيف يصح حوالۃ تحقیق تقوی  
الحكم وتقریره الى هذا الفصل اي فصل التقديم والتأخیر مع الفعل  
وبعبارة اخرى اذا كان المراد مجرد تقریر الحكم وتقویته على ما  
زمه الشارح العلامہ فذلك لم يورده السكاكي في هذا الفصل فكيف  
يتحول الى هذا الفصل ويقول كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم  
والتأخر مع الفعل ( بل ) اورده اي تحقیق تقوی الحكم وتقریره  
( في اخر بحث ) اعتبار ( تأخیر المسند ) اي في ذيل قوله واما  
الحالۃ المتنبیۃ لتقديمه فھی ان يكون مقتضمنا للاسناد کنحو كیف  
زيد وابن همرو فازه قال في ذيل هذا الكلام او يكون المراد بالجملة  
افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويفقد البة على ما يسند اليه  
في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت  
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير  
ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة  
الثانية وادا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفین .

احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدء وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف او زيد عرف المهم الا في التلفظ .

وثانيةما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هو ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا ينفي الا تقوى الحكم وسبب تقويه هو ان المبتدء لكونه مبتدء يستدعي ان يسند اليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفة اضافة الى نفسه فينعقد بینهما حكم سواء كان حاليا عن ضمير المبتدء نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وسرف او زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفة ذلك الضمير الى المبتدء ثانيةما فيسكنى الحكم قوة انتهى هذا الذي نقلناه بطوله هو المراد بقوله بل اودده في اخر بحث اعتبارتا خير المسند .

ثم قال السكاكي وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للحكم بمعنى الكذب عن المخاطب من قوله لا تكذب من غير شبهة ومن قوله لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بمعنى الكذب عن المخاطب من قوله لا تكذب من غير شبهة ومن قوله لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بمعنى الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم فقد بره انتهى .

وانت خبير بانه لا يحسن ان يكون الاشارة والحوالة بقوله كما يطلعك الخ .

الى هذا الذي نقلناه بطوله بل لا يصح لانه اي ما نقلناه بطوله ليس في فصل النقدم والتاخير مع الفعل كما اوضحتنا لك ( واو )

سلم انه ) اي السكاكي ( اداد ) بقوله كما يطلعك الخ .  
( ذلك ) اي اداد ما نقلناه بطوله لانه قريب من فصل التقديم  
والتأخير مع الفعل فاريده من فصل التقديم والتأخير مع الفعل ما  
نقلناه بطوله من هاب المجاز بالمجاورة او المجاز بالمشاركة ( فليكن )  
حييئذ ( قوله كما يطلعك الخ ( اشارة الى ماذكره ) السكاكي  
اخيرا كما نقلناه انقا ( في نحو لا تكذب انت من انه مجرد تقرير  
المحكوم عليه دون الحكم كما يجمع كل قوله ( اي الخطيب ( في  
الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ) اي الكون نحو لا تكذب  
انت مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم .

وانما اختار التغتازاني بعد التسليم كون قوله كما يطلعك الخ  
اشارة الى ماذكره السكاكي اخيرا لانه لا يلزم منه الا مخالفة ظاهر  
الحالة واما على ما اختاره القيل فيلزم زائدا على المخالفة المذكورة  
امور ثلاثة الاول حمل التأكيد على خلاف المطابع اعني مجرد التكثير  
والثانى كون التقرير مستفاد امن القديم والثالث ما اشار اليه بقوله  
( ولو سام ) ان المفید لتقدير الحكم مجرد التكثير وان قوله كما  
يطلعك الخ اشارة الى ماذكره فيما ذكرناه بطوله من ان نحو اناعرفت  
يفيد تقوی الحكم ( فكان ينبغي ) له اي المسكاكي ( ان يتعرض ) في  
عبارته المقدمة ( للتحصيص ) بان يقول ربما كانقصد الى مجرد  
التقرير او التخصيص ( بل هو ) اي السكاكي ( اولى بالتعرض ) من  
غيره ( لانه ) اي السكاكي ( الذى يعتبر ) اي يشترط ( فيه ) اي  
في انا عرفت ونحوه ( المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتحصيص  
كما سيأتي تفصيل اشراطه واعتباره في بحث تقديم المسند اليه عند

قول الخطيب ووافقه السكاكي على ذلك فراجع ان شئت .

الى هنا كان الكلام مبنيا على كون قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكر فيما هو قريب من فصل التقديم والتأخير مع الفعل اعني فيما ذكرناه (و ) لكن ) الا ظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان ) لفظة وحدى او لا غيري في ( فهو انا سعيت في حاجتك وحدى اولا غيري تأكيد وتقدير للمخصوص الحال من التقديم ) اي تقديم انا فظاهر ان المراد من التقرير تقرير المنسد اليه لا ما زعمه العلامة .

( و ) ان قلت كيف يورد السكاكي ولو اشاره المثال المذكور في هذا المقام اي في بحث التأكيد الصناعي والحال ان لفظة وحدى وكذا لا غيري ليست بتاكيد صناعي لأن الاولى اعني وحدى حال عن الفاعل مؤول بالنكرة كما قال في الالفية .

والحال ان عرف افظا فاعتقد تكيره معنى كوحدك اجتهد  
والثانية اعني غيري عطف على الفاعل .

قلنا ( ايراده ) اي ايراد السكاكي المثال المذكور ولو اشاره مع انه ليس بتاكيد صناعي ( في هذا المقام ) اي في بحث التأكيد الصناعي ( مثل ايراده ) اي السكاكي في المفتاح لنظر كل في ( كل رجل عارف وكل انسان حيوان في ) بحث ( التأكيد ) الصناعي ( الذي لدفع توهם عدم الشمول مع انه ) اي لفظ كل في المثالين ( ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير ) السكاكي في المفتاح ( اسلوب الكلام ) فلم يقل كقولك ( وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان

حيوان ) اتفهى ما في المفتاح ( فكانه قيل ) في المثال الاول ( الرجل كل واحد واحد عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا ) في المثال الثاني كانه قيل ( الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناس كلهم حيوان فيما ) اي المثالان ( تاكيidan معنويان ) لغويان ( يفيـدان الشمول والاحاطة و ) لاجل ذلك ( يكونان في قوة ) اي همنزـلة ( الشمول الصناعي ) الاصطلاحى ( ومثل هذا ) اي ذكر ما ليس من المبحث فى المبحث طناسبة واشتراك بعثـما من جهة ( كثير فى كتابه ) المفتاح لازه دابه وديـنه ( ولا حاجة ) داعية لنا ( الى حل كلام المصنـف على ذلك ) اي على مثل ما ارتكـبه السـكـاكـي بـان نـقول مرـاده من التـقرـير تـقـرـيرـ الحكم تـبعـا مـا زـعمـه الشـارـح المـلاـمـةـ منـ المـفـتـاحـ ثمـ نـجـعـلـ قولـهـ فىـ الاـيـضـاحـ كـماـ سـيـاتـيـ اـشـارـةـ الىـ ماـ جـعـلـ قولـ السـكـاكـيـ كـماـ يـطـلـعـكـ اـشـارـةـ الىـ ذـلـكـ معـ كـوـنـ ماـ اـشـيرـ اليـهـ منـ غـيرـ المـبـحـثـ ( كـيـفـ ) يـصـحـ حلـ كـلامـ المـصـنـفـ عـلـىـ ذـلـكـ ( وـهـوـ ) ايـ وـالـحـالـ انـ المـصـنـفـ ( يـعـتـرضـ ) وـبـشـكـلـ ( عـلـىـ السـكـاكـكـيـ فـيـ اـمـتـالـ هـذـهـ المـقـامـاتـ ) الـتـىـ ذـكـرـ السـكـاكـكـيـ فـيـهاـ ماـ لـيـسـ مـنـ المـبـحـثـ فـيـ المـبـحـثـ ( وـبـهـذاـ ) الـذـىـ قـلـنـاـ مـنـ اـنـ لـيـسـ اـطـرـادـ مـنـ التـقرـيرـ فـيـ كـلامـ المـصـنـفـ تـقـرـيرـ الحكمـ وـاـيـلـزـ اـرـتكـابـهـ مـثـلـ ماـ اـرـتكـبـهـ السـكـاكـكـيـ ( ظـهـرـ انـ ماـ يـقـالـ مـنـ انـ ) فـائـدـةـ التـاـكـيدـ فـيـ المـقـامـ لـاـ يـنـحـصـرـ فـيـ تـقـرـيرـ المـحـكـومـ عـلـيـهـ فـحـيـقـتـ ( مـعـنـىـ كـلامـهـ ) ايـ المـصـنـفـ ( انـ توـكـيدـ المـسـنـدـ الـيـهـ يـكـونـ ) اـمـاـ ( تـقـرـيرـ الحكمـ نـحـوـ اـنـاـ عـرـفـتـ ) وـذـلـكـ مـلـاـ تـقـدـمـ اـفـقاـ مـنـ انـ مـجـرـدـ التـكـرـيرـ فـيـ نـحـوـ اـنـاـ عـرـفـتـ وـافتـ عـرـفـ يـفـيدـ تـقـرـيرـ الحكمـ ( اوـ تـقـرـيرـ المـحـكـومـ عـلـيـهـ نـحـوـ اـنـاـ سـعـيـتـ فـيـ خـاجـقـاـكـ وـحدـيـ اوـ لـاـ غـيرـيـ ) وـذـلـكـ بـدـعـوىـ انـ المـسـنـدـ اـعـنـيـ اـفـاـ اـكـدـ

بوجدي وبلا غيري فافاد تقريره ( غلط فاحش ) اما وجہ الغلط في الاول فلما تقدم من انه لانسلم ان المفید لتقریر الحكم هو التکریر بل المفید له التقديم حسب ما بيته هذك على انه ليس من تاکید المسند اليه في شيء .

اما وجہ الغلط في الثاني فلما تقدم ايضا اتفا من ان وحدی لا غيري ليسا من التاکید الاصطلاحی بل الاول حال من الفاعل والثاني غلط عليه ( عن ارتکابه ) اي عن ارتکاب ما يقال لكونه غلطا فاحشا ( غنية ) قال في المصباح يقال غنيت بكذا عن غيره من باب تعب اذا استغنىت به والاسم الغنية انتهى ( بما ذكرنا من الوجه الصحيح ) وهو ما اختاره في اول المبحث من ان المراد من التقریر تقریر المحکم عليه لا غير حسب ما اوضحتناه لك .

( او دفع توهם التجوزاء ) دفع توهם المخاطب على المتكلم ( المتكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير او ) قطع اللص الامير ( نفسه او عينه ) فالتاکید المفظي في المثال الاول والمعنوي في المثال الثاني ( لثلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع ) في الحقيقة بغض غلامانه مثلا ) وانما اسند القطع اليه مجازا لانه سبب امر كما هو الغالب في الامراء في امثال هذه ) الامور والظن بحق الشيء بالاعتال اغلب فالتاکید لدفع هذا الظن وال ذلك ينظر قول للرضى فيما تقدم هن نه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتصل بذلك المنسوب اليه فراجع ما نقلناه عنه ان شئت .

( او ) يكون التاکید ( لدفع توهם للسمو ) اي دفع توهם المخاطب على المتكلم السمو ( نحو جائني زيد زيد ) فاکد المسند اليه بالتاکید

اللفظى ( لِئَلَا يَتُوهم ) على المتكلم اي فى كلامه ( ان الجائى عمر و  
هشلا ) وانما ذكر زيد ) في الكلام ( على سبيل السهو ) اي يعتقد  
المخاطب ان المتكلم ذكر زيدا سهوا ( ولا يدفع هذا التوهם ) اي  
تهوم السهو ( بالتأكيد المعنوى ) اي بان يقال جائى زيد نفسه او  
عينه ( وهو ) اي عدم دفع هذا التوهם بالتأكيد المعنوى ( ظاهر )  
ما تقدم في كلام الرضى من قوله ولا ينفع هنا التكير في المعنوى  
الخ فراجع .

( او ) يكون الناكيد ( لدفع توهם عدم الشمول ) اي عدم  
شمول الحكم لمجموع افراد المسند اليه ( نحو جائى القوم كلهم او  
اجماعون ) فاذا المسند اليه اعني القوم ( لِئَلَا يَتُوهم ان بعضهم لم  
يحيى الا اذك لم تؤت بهم او اذك حملت الفعل الواقع من البعض  
كالواقع من الكل بناء على اذهم في حكم شخص واحد كما يقال  
بنوا فلان قتلوا زيدا واما قتلها واحد منهم ) واى ذلك يشير قول  
الرضى فيما نقلناه عنه اعني قوله الثالث ان يظن السامع به تجوزا  
لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه  
مع انه يريد النسبة الى بعضها لأن العمومات المخصصة كبيرة فيدفع  
هذا الوهم يذكر كله واجماع وآخواته وكلاهما وثليثهم واثباتهم  
وفحوصها ( وربما يجتمع بين كل واجماعين بحسب اقتضاء المقام كقوله  
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد  
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا ) اي بالجمع  
بين كل واجماعون المدلالة على سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل  
منهم بشان ( يزداد ) اصله يزيد من زيد قلب التاء دالا والباء العالى

ما بين في علم الصرف ( التعبير ) اي النقيب و التعبيب قال في المصباح  
العار كل شيء يلزم منه عيب او سب وغيرته كذا وغيرته به قبحته  
عليه و نسبته اليه يتعدى بنفسه وبالباء انتهى :

( والنقريع ) اي الغلبة ( على ابليس ) قال في المجمع قارعه اى  
ضاربته وجاءته فقرعته اي غلبتها بالمجادلة وقارعه اقرعه بفتحتين غلبتها  
انتهى وكذا في المصباح .

« ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ماتوهم »  
قال نجم الائمة قال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلامهم  
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم  
في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جائني القوم اجمعون فمعناه  
الشمول والاحداث اتفاقاً منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون  
مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرها ترادف لفظين معنى واحد وای  
محذور في ذلك مع تصد المبالغة انتهى .

قال المحيشي على قوله لانك اذا قلت الخ هذا مما لا نزاع فيه لكن  
ما جمع بين كلهم واجمعون في الاية حمله بعضهم على المبالغة في  
الشمول والاحداث لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولا حظ بعضهم ان  
اجمعون بحسب اصل الاشتراق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذاك  
المعنى مع تلك المبالغة للفائدة انتهى .

( وهو ما بحث وهو ) اي البحث ( ان ذكر عدم الشمول ) بعد  
قوله او دفع توهם التجوز ( انما هو ) اي ذكر عدم الشمول ( زيادة  
توضيح ) لانه من قبيل ذكر الخاص بعد العام كقوله تعالى حافظوا على  
الصلوات والصلوة الوسطى وكم قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله

وجبريل و ميكال الاية .

وانما يكون من قبيل ذلك لما تقدم فيما نقلناه من الرضى من ان الغرض الثالث من التأكيد ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع الى ان قال الثالث ان يظن السامع به تجوزا لافي اصل النسبة الخ وقد تقدم انقا فلا نعيده فدفع توهם عدم الشمول قسم من اقسام دفع توهם التجوز ذكره زيادة توضيح ( وال ) اي وان لم يكن ذكره زيادة توضيح ( فهو ) كما بينا ( من قبيل دفع توهם التجوز ) اي من اقسامه وافراده على ما تقدم في كلام الرضى ( لأن كلهم مثلا ) او اجمعون مثلا ( انما يكون تاكيدا اذا كان المتبع ) اي الملائكة مثلا او القوم مثلا ( دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز وال ) اي وان لم يكن المتبع دالا على الشمول ( لكان ) كلهم مثلا او اجمعون مثلا ( تاسيسا ) لا تاكيدا ( ولهذا ) اي لما قلنا من ان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبع الخ ( قال الشيخ عبد القاهر لا يعني بقولنا ) ان الفاكيد بكل ونحوه ( يفيد الشمول انه ) اي التأكيد بكل ونحوه ( يوجبه ) اي يثبته اي الشمول ( من اصله وانه اولا ) اي التأكيد بكل ونحوه ( لما فهم الشمول من المفظ ) اي من لفظ المتبع ( وال ) اي وان لم نكن لا نعني بقولنا الخ اي ان نعن بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه اولا لما فهم الشمول فحيئند « لم يسم » كل ونحوه « تاكيدا » لأن حقيقة التأكيد تكرار ما فهم من المتبع اي المؤكدة بالفتح « بل المراد » والمعنى بقولنا يفيد الشمول « انه » اي التأكيد بكلهم ونحوه « يصنع

ان يكون اللفظ المقضى المشمول « يعني الملائكة هنالا او القوم مثلاً » مسْتَعْمِلاً على خلاف ظاهره ، اي على خلاف حقيقته اذ ظاهرة الملائكة وحقيقة مجدهم وكذلك القوم مثلاً قال الرضي لابد ان يكون القوم اشاره الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجدهم « و » المُحَاصِلُ مِنَ الْتَّاكِيدِ بِكُلِّهِ وَنَحْوِهِ وَالْفَرْضُ مِنْهُ أَنْ يَصْنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَوِّعُ أَعْنَى الْمَلَائِكَةِ هنالا « مَجُوزًا فِيهِ اَنْتَهِيَ كَلَامَهُ » اي الشیخ « واما » التاكيد بكلامه كلنا في « نَحْرِ جَائِنِي الرِّجْلَانِ كَلَاهُمَا وَجَائِنِي الْمَرْئَةَانِ كَلَاهُمَا » ففي كونه « اي في كون التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهם عدم الشمول نظر لان المثنى » اي الرجال والمرئيان في المثالين وكذلك في كل مورد « نص في مدلوله » اي الفردین « لا يطلق على الواحد اصلاً » اي اى ولو مجازاً « فَلَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ » اي في المثنى « عدم الشمول » الذي هو معنى مجازي للمثنى او استعمال فيه فلا يكون التاكيد بهذين اللفظين لدفع توهם عدم الشمول اذ لا منشأ في المثنى لهذا التوهם .

( بل الاول انه ) اي التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهם ان يكون الجائى واحداً منها والاسناد اليهما انما وقع سهوا » فالفرض من الياكيد بهذين اللفظين دفع توهם السمو المذكور « واما اذا توهם السامع ان الجائى رسولان لهم او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه » اي لدفع هذا التوهם « جائني الرجالن كلاهمما بل » يقال جائني الرجالن « انفسهما او اعينهما » بصيغة الجمع في نفس والعين ويجوز فيهما صيغة الثنوية والآفراد ايضاً كما بيناه في المكررات فراجع .

« وكذا » لا يقال جائني الرجالن كلاهمما « اذا توهם » المخاطب

( ان الجائني احدهما والآخر محرض ) اي محث قال في المجمع قوله تعالى وحرض المؤمنين على القتال اي حثهم ، باعث ( اي مرسل ) ( ونحو ذلك ) ككون الآخر عينا له في تهيئة مقدمات المجيء ونحو ذلك ( فاما يدفع ذلك ) التوهم ( بتاكيد المسند ) نحو جاء الرجالان ( لان توهم التجوز انما وقع فيه ) اي في المسند حيث قوام ان لفظ جاء مستعمل في معنى السبب للمجيء اعم من ان يكون بالفاعلية او التحرير على عموم المجاز .

( واما بياقه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلا يضافه ) اي المسند اليه والمراد من الايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرف او في النكارات لاخصوص الاحتمال الحال في المعرف فلا يلزم كون المقصود معرفة لازمه يأتي للنكرة ايضا كما قال في الالفية :  
فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

ومثلوا له بصديق في قوله تعالى ومن ورائه جهنم ويسقى من ماء صديق فان قلت الصديق وصف فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكنه غالب عليه الاسمية وجعل كما في المصباح اسم اللدم المختلط بالقبح فصار جاما وبهذا اجاب محسبي السبوطي في باب عطف البيان على قوله اسكنني شربا حلبيا فراجع ان شئت .

( باسم مختص به ) اي بالمسند اليه والمراد بالاختصاص نسبي لا حقيقي والوجه فيه يظهر عند بيان الاعتراض الثالث على المصنف ( نحو قدم صديقك خالد ) واعلم ان المفهوم من قوله فلا يضافه باسم مختص به امور ثلاثة احدهما الزوم كون الثاني اوضح والثالث ان فائدته عطف

البيان تنحصر في الإيضاح والثالث أن عطف البيان يلزم أن يكون  
اسما مختصا بالمتبع فاعترض القضاة على الأول بقوله ( ولا يلزم  
كون الثاني أوضاع لجواز ان يحصل الإيضاح من اجتماعهما ) نظير  
ما قاله أهل الميزان في التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض  
عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم  
القامة وتعريف الخفافش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مرتبة عندهم  
كما صرخ به بعضهم فعليه يجوز ان يكون الثاني مساويا .

قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل  
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما  
هو ظاهر كلام سيبويه ثم قال يسمى بعطف البيان من جملة بدل  
الكل ما يكون الثاني موضحا لل الاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان  
هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم  
باليه ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي  
حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كفيته ابو حفص  
الا ايات واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانية جامد وهو  
بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا  
كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال هميين  
بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائني اخوك زيد فزيد احد افراد أخيك  
اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ أخيك وكذا ان عكس  
فقيل جائني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم  
زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند  
الافراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهمما يطلق على

خمسة انتهى اذا عرفت ذلك فنزل مثال المتن على ذلك فافرض ان  
لك خمسة اخوة اسم احدهم خالد وهناك خمسة اصدقاء لك وهم :  
بنخالد الى اخر ما ذكر :

واعترض على الثاني بقوله ( وفائدة عطف البيان لا تتحصر في  
الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى  
حمل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جبيه به ) اي  
بالبيت الحرام ( للمدح ) اي مدح الكعبة لأن فيه اشعاراً يكونه محظوظاً  
فيه القتال والنصر يرضى به من التجاء اليه ( لا لايضاح ) اي لا لايضاح  
الكمبة وذلك لأنها في الشهرة بحيث لا ابهام فيها حتى تحتاج الى  
الايضاح ( كما تجبيه الصفة لذلك ) اي للمدح كما تقدم في باب  
وصف المسند اليه ومن هنا قالوا عطف البيان في الجواب مبنزاً لذمة النعوت  
في المشتقات .

( وذكر ) صاحب الكشاف ايضاً ( في قوله تعالى الا بعد العاد  
قوم هود انه ) اي قوم هود ( عطف بيان العاد وفائدة ) اي فائدة  
عطف البيان في المقام ( وان كان البيان ) والوضوح ( حاصلاً بدونه )  
اي بدون عطف البيان لأن عاداً اسم علم مخصوص بهم فليس هناك  
ابهام ولا اجمال ولا اشتراك فلا يحتاج المقام الى ايضاح وبيان فحيثئذ  
يكون فائدة عطف البيان ( ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ) اي يجعل  
الدعاء بالبعد والهلاك والدمار سمة وعلامة لازمة لهم ( وتجمل ) هذه  
الدعوة ( فيهم امراً محققاً ) بحيث ( لا شبهة فيه بوجه من الوجوه )  
حتى انه لو فرض ابهام واشتراك اما بزعم الاشتراك وتوهمه بينهم وبين  
غيرهم في هذا الاسم لا ندفع ذلك بعطف البيان المذكور فحالاً فائدة

عطف البيان في المقام الاحتياط بدفع الایهام او فرض حصول ابهام واشتباه في المقام وهذا القسم من الفائدة غير الفائدة التي تسمى بالايصال لأنها في مقام يكون هناك ابهام محقق واجمال متيقنة فان قلت جمل عاد علما على قوم هود مختصاتهم ينافي قوله تعالى وانه اهلك عاد الاول فإنه يفيد افهموا عاد ان قلت معنى الاول اي القدماء اي المقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للإية على التعدد فتذهب جيدا .

واعترض على الثالث بقوله ( ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البة ) اي قطعا ودائما ( ان يكون اسماء مختصا بمتبوعها ما ذكرروا في قوله )

والمؤمن العائدات الطير ومسحها ركبان مكة بين الفيل والسدن ( ان الطير عطف بيان ) للعائدات بمعنى الملتجئات فيصدق على كل شيء طائرا كان او غيره فلا يكون الطير اسم مختصا به ( وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جائني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايصال الصفة المبهمة وفيه ) اي في جريان الموصوف على الصفة ( اشعار بكونه ) اي الموصوف ( علما ) اي معرفة مشهدا ( في هذه الصفة ) اي الفضل والكمال مثلا وإنما قال فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لانه قد قيل فيه كما في الرضى انه بدل وهذا نصه والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى متبع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير هناك ليوذيني النجم جم والصيغ قدر الموصوف اي فلا وابيك، رجل خير هناك بخلاف

الصفة فاذاك لو حذفت الاول في جائني زيد العالم لاحظ ايج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلماذا قيل ان الثانى في نحو العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة انتهى .

( فان قلت قد اورر المصنف ) في الايضاح ( قوله تعالى لا تتخذوا اليدين اثنين انما هو الله واحد في باب الوصف وذكر انه ) اي الوصف يعني اثنين واحد ( للبيان والتفسير ) والايضاح ( واوردده ) اي قوله تعالى اي الآية المذكورة ( السكاكي في باب عطف البيان مصرحاً بأنه ) اي الوصف يعني اثنين واحد ( من هذا القبيل ) وهذا نص كلام السكاكي واما الحافنة التي تقضى ببيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة اوضاعه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علت الكلمة لا تتخذوا اليدين اثنين انما الله واحد من هذا القبيل شفع المين بائنة - ين والله بوحد لان لفظ اليدين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ الله يحتمل الجنسية والوحدة والذى له الكلام مسوق هو التععدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر اليدين باثنين والله بوحد بياناً لما هو الاصل في الفرض ومن هذا الباب من وجہ قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما انتهى .

( فما الحق في ذلك ) اي هل الحق ان اثنين وواحد وصف كما يقول المصنف او عطف بيان كما يصرح السكاكي بأنه من هذا القبيل ( قلت ) الظاهر ان الحق ما يقوله المصنف والظاهر ان السكاكي ايضاً قائل بذلك اذ ( ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه )

اى الوصف يعني اثنين وواحد ( عطف بيان صناعي لجواز ان يزيد )  
 بقوله من هذا القبيل ( انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا  
 صناعيا ) لا عطف بيان صناعي ( و ) لجواز ان ( يكون ايراده )  
 اى ايراد قوله تعالى لا تتخذوا اليهن الخ ( في هذا البحث ) اى في  
 بحث عطف البيان مع انه ليس منه « مثل ايراد كل رجل عاوه وكل  
 انسان حيوان » في بحث التاكيد ، الصناعي على ما تقدم من انه  
 ليس في شيء من التاكيد الصناعي « على ما هو داب السكاكى ويكون  
 مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيده » فهو  
 اذن ليس « مثل امس الدابر » فالدابر كما تقدم وصف جيء به للتاكيده  
 بخلاف اثنين وواحد فانهما وان كانوا وصفين صناعيين لكنهما لم يجيئ بهما  
 للتاكيده « على ما » توهם و « وقع في كلام » بعض « النهاة »  
 لا جميئا .

« وتقرير ذلك » اى تقرير ان اثنين وواحد وصفان جيء بهما  
 للايضاح والتفسير لا للتاكيده ان لفظ اليهن حامل معنى الجنسية اعني  
 الالمانية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ الله حامل معنى الجنسية والوحدة  
 والغرض » الاصلي « المسوق له الكلام في الاول » اى في المين « النهي  
 عن اتخاذ الاثنين من الاله لاعن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني » اى  
 في الـه « اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف اليهـن باثنين والـه  
 بوحد اىضاـحا لهذا الغرض وتفسيرا له » اى المـعرض .

« وهذا » التقرير هو « الذي يقصده صاحب الكشاف حيث قال  
 الـمـالـمـ حـامـلـ مـعـنـىـ الـافـرـادـ اوـ التـقـنـيـةـ دـالـ عـلـىـ شـيـئـيـنـ الـجـنـسـيـةـ وـالـعـهـدـ  
 الـمـخـصـوصـ » اى الـافـرـادـ اوـ التـقـنـيـةـ « فـاـذـاـ اـرـيـدـتـ الدـلـالـةـ انـ الـمـعـنـىـ »

والمقصود « به » اي بذلك الاسم « منها اي من الشيئين اى الجنسية والعدد « والذي يساق له الحديث هو العدد شفع » اي ضم « بما يؤكده » اى العدد قال في المصباح شفعت الشيء شفعا من باب ففع ضممه الى الفرد وشفعت الركعة جعلتها ثنتين انتهى .

« هذا كلامه » اي كلام صاحب الكشاف « قوله » اي صاحب الكشاف « يؤكده اي يقرره ويتحققه ولم يقصد » بقوله يؤكده « انه » اي ما يؤكده « تاكيد صناعي لانه » اي التاكيد الصناعي « انما يكون بتكرير لفظ المتبع او بالفاظ مخصوصة » معينة عندهم ولفظ اثنين وواحد ليس بشيء منها « فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان » اثنين وواحدة في « الهن اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه » اي كلام صاحب الكشاف « عليه » اي على كون اثنين وواحدة تاكيدا صناعيا « بل اورد » صاحب الكشاف « في » كتابه « المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثلا للوصف المؤكدة نحو امس الدابر » فليكن الهن اثنين عنده ايضا كذلك « فالحق » في قوله تعالى لا تتخذوا الهن اثنين انما هو الله واحد « ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة ادابة ويطير بجناحيه صفة لطائري ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف والتعبير بالتاكيد في الوصف شائع عندهم قال الرضي انما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصراحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهن اثنين انتهى .

«فالإياتان تشير كان في ان الوصف فيها لمبيان» والتفسير «وتقىرر كان من حيث انه اى الوصف في المبين اثنين والله واحد لمبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطير يطير بجناحيه لمبيان ان القصد الى الجنس دون العدد» فالإياتان متعاكستان من حيث الفرض من الوصف وتقىرر هذا البحث على ما ذكرت بما لا مزيد عليه للمنصف وبه اى بهذا التقرير يتبيّن ان لا خلاف هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهّمه القوم» والحاصل ان ثلاثتهم متفقون على ان اثنين وواحد وصفان صناعيان جبئي بهما الالياضاح والتفسير.

( واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه ) اى قوله تعالى المبين اثنين الخ اى اثنين واحدة ( عطف بيان لا وصف بان معنى قوله ) في باب التوابع ( الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه ) معنى هذا التعريف ( انه ) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر ( ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين واحد للدلالة ) المذكورة في تعريف الصفة اى للدلالة ( على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ) اى المبين والله ( ليكونا وصفين بل ذكرها ) للالياضاح والتفسير اى ( للدلالة على ان القصد من متبوعهما لي احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر ) من متبوعهما ( اعني الجنسية فكل منهما ) اى اثنين واحد داخل في تعريف عطف البيان وهو كما قال ابن الحاجب ( تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون اثنين واحد ( عطف بيان لا صفة ) لانهما يوضحان ويفسران متبوعهما اى يبيّنان ان القصد من متبوعهما احد جزئية

دون الجزء الآخر .

( واقول ان اريد ) من قولهم ليدل في تعریف الصفة ( انه ) اى الوصف ( لم يذكر الا ايدل على معنی في متبعه ) ولا فائدة للصفة غير هذه الدلالة « فلا يصدق التعریف » اى تعریف الصفة ( على شيء من الصفة لانها البتة تكون لشخص او تاکید او مدح او ذم او نحو ذلك ) كالترجم مثلا وان اريد انه اى الوصف « ذكر ليدل على هذا المعنی ) المذكور اي معنی في متبعه ( ويكون الفرض من دلالته عليه ) اى على هذا المعنی ( شيئا اخر كالشخص والتاکید وغيرهما ) من الاعراض المذکورة ( فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنيتين والوحدة ) الاتين في متبعهما ( ويكون الفرض من هذا ) المذكور من الدلالة ( بيان المقصود وتفسیره ) اى بيان انقصد من متبعهما احد جزئيه دون الجزء الآخر ( كما ان الدابر ) في قولنا امس الدابر ( ذكر ليدل على معنی ) في متبعه اعنی امس وذلك المعنی ( الدبور والفرض منه التاکید ) كما تقدم في باب الوصف ( بل الامر ) في ذكر الوصف ( كذلك عند التحقیق ) اى يكون ذکر لدلالة على معنی في متبعه ويكون الفرض من دلالته عليه شيئا اخر كالشخص والتاکید وغيرهما .

( الا ترى ان السکاكى جعل من الوصف ما هو کاشف وهو ضعيف ولم يخرج بهذا ) اى جعله کاشفا ومونهما ( عن الوصفية ) وذلك لأن الكشف والايضاح من جملة الاغراض التي يذكر الوصف لاجل الدلالة عليها .

( ثم قال ) الملامة ( واما انه ) اى اثنين وواحد ( ليس بيدل

فظاً ( لانه ) اي كل واحد من اثنين وواحد ( لا يقوم مقام المبدل منه ) اي لا يقوم اثنين مقام الين ولا واحد مقام اليه والحاصل انه لو كان اثنين وواحد بدلأ لوجب عقد المبرد على ما نقل عنه الرضي في بحث عطف البيان ان يقوم كل واحد منها مقام المبدل منه لأن المبدل منه عنده في حكم الطرح وفي حكم الماء دوم ( وفيه ) اي في قوله العلامة اذا ليس ببدل للعملة المذكورة ( ايضاً نظر ) كما كان في قوله انه عطف بيان نظر ( لانا لا نسلم ان ) المبدل منه في حكم الطرح لفظاً ومعنى حتى يقال ان ( البديل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ) قال الرضي اختلف النهاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل القاطط ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضاً في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضمير الا يستغني عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او هلتيسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيداً كريراً انتهى .

( الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف ) على سبيل الاحتمال والتردد ( في قوله تعالى وجعلوا الله شركاء الجن ان الله وشركاؤه مفعولاً جعلوا والجن بدل من شركاء وعلموا انه لا معنى لقوله - وجعلوا الله الجن ) باسقاط المبدل منه اعني شركاء وفي الآية وجه اخر ياتي الكلام فيه في الباب الرابع عند الكلام في تقديم بعض عمومات الفعل على بعض ا بل لا يبعد ان يقال ) في قوله تعالى لا تخذلوا الخ ( الا دل

انه ) اي اثنين وواحد ( بدل لانه ) اي اثنين وواحد ( المقصود بالفسبة )  
كما هو الشأن في البدل كما قال في الالفية :

تابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا  
( اذ ) المقصود من ( الفى ) في الآية ( افما هو عن اتخاذ الاثنين  
من الاله ) لا عن جنس الاله ( على مسبق تقريره ) مفصلاً مشروحاً  
( واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا ) اي في قوله  
الابدال منه ( اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا ) اي كون  
المسند اليه هو المبدل منه ( بالنظر الى الظاهر ) اي ظاهر قول النعجة  
في بيان تركيب الكلام ( حيث يجعلون الفاعل في نحو جائني اخوك  
زيد هو اخوك والا ) اي وان لم يكن هذا بالنظر الى الظاهر ( فالمسند اليه  
في التحقيق هو البدل ) وذلك لأنهم عرفوه كما في كلام ابن الحاجب  
بأنه تابع مقصود بما نسب الى المتبع دوفه وقد تقدم انقا من الالفية  
مثل ذلك ( وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك ) اي الى ان المبدل  
منه مسند اليه بحسب الظاهر والبدل مسند اليه في الحقيقة واما وجه  
الإيماء في لفظه فهو انه قال ما هذا ذمه .

واما الحالة التي تقتضي البدل عنه ( اي عن المسند اليه ) وهي  
اذا كان المراد نية تذكر ب الحكم وذكر المسند اليه ( اي البدل )  
بعد توطئة ذكره ( اي المسند اليه اي البدل ) ازياده التقرير والايصال

انتهى .

فقرى حسب ما اشرنا اليه ان الضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه  
فالى ان المبدل منه هو المسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد  
توطئة ذكره يدل على ان البدل هو المسند اليه والمبدل منه توطئة ذكر

المسند اليه اي البدل فجعل اولا المبدل منه المسند اليه وهذا بالنظر الى الظاهر وجعل ثانيا البدل مسند اليه وهذا بالنظر الى الحقيقة بناء على ما قالوا ان النظر اللاحق ادق من النظر السابق فتأمل جيدا .

( فلزياده التقرير ) اي تقرير المسند اليه ويأتى بيانه عن الشارح عنقريب ( نحو جائنى اخوك زيد ) ونحو جائنى زيد اخوك ( في بدل الكل ) من الكل ( وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متغايرين و ) نحو ( جائنى القوم اكثراهم في بدل البعض ) من الكل ( وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الرين اثنين اذا جعلناه بدل يكون بدل الك فى الكل دون البعض ) من الكل ( لأن ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الرين سلب همرو ثوبه فى بدل الاشتمال ) ناقش فى هذا المثال بعض المحققين بما حاصله ان سلب يتعدى طفولين تقول سبب زيدا ثوبه قال الله تعالى وان يسلبهم الذباب شيئا وشيئا المفعول الثاني فإذا بنيعة للمفعول تقول سلب زيد فينبغي ان تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على ان يكون ثوبه بدل الاشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فتحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ( وهو ) اي بدل الاشتمال على ما قال الرضى تقلا عن ابن جعفر ( الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بهضه ويكون المبدل منه ، شتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف ) اي لا يشرط خصوص ذلك ( بل ) اعم اي شامل للمظروف وغيره بدليل فقال فيه في الاية الاقية فإنه بدل من الشهر بدل اشتمال ومعلوم ان الزمان ظرف يشتمل على

ما فيه فالاشتمال ( من حيث كونه ) اي المبدل منه دالا عليه اجم الـ  
ومتقاضيا له ) اي طالبا له ( بوجه ما ) اي ذاتي او عرضي عام او  
خاص ( ب بحيث تبقى النفس ) اي نفس السامع ( عند ذكر المبدل  
منه متلوقه الى ذكره ) اي البدل ( منتظر له ) اي البدل فيكون  
اوقع في المقص ( فيجيء هو ) اي البدل ( مبينا وملخصا لما اجمل  
اولا ) ثم قال الرضي وقال المبرد والقولان منقا بان سعي بدل الاشتمال  
لاشتمال الفعل المستند الى المبدل منه على البدل ليغيب ويتهم لان الاعجبان  
في قوله اعجبني زيد حسنة وهو مستند الى زيد لا يكتفى به من جهة  
المعنى لانه لم يوجبك للحمة ودمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد  
ثوبه ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤول  
عن نفس الشهر في قوله تعالى يستلوذك عن الشهر الحرام غير مغيد  
الا ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخذود  
مطلقا غير مغيد الا لفعلم بذلك الاخذود ما استحقوا به اللعن بخلاف  
ضربيت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مغيد غير محتاج الى  
شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قوله الامير سيفه وبني  
الوزير وكلائه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل  
منه معينا بل يبقى المقص مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال  
الذى فيه وهو ما الاول غير محمل اذ يستفاد عرفا من قوله قتل الامير  
ان القاتل سيفه وكذا في امثاله اتفهى .

( وسكت ) المصنف ( عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام )  
هذا على اطلاقه ممنوع فليزداد منه الغلط الصرف والنسيان قال الرضي  
بدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بدأ وهو ان يذكر المبدل منه عن

قصد وقىعه ثم قوله انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء  
كثيرا المبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى  
الاعلى كقولك هذه نجم بدر كافك وان كفت متعمدا لذكر النجم  
تغليط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا  
قولك بدر شمس .

واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جائني حمار  
فسبفك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان  
وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبفك لسانك الى ذكره لكن  
ينسى المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط  
الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطنة  
فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقة الاضراب عن الاول  
المغلظ فيه ببل .

ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر  
المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط انتهى .

( فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقدير )  
فقط بدون لفظ زيادة .

( قلت قد اخذ هذا ) التغيير في التعبير ( من لفظ المفتاح على  
عادة اقتناه ) اي صاحب المفتاح ( في الكلام ) اي تفنه اي تعبيره  
عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة وهذا نظير ما قاله السيوطي في باب  
التغيير عبر به سيفويه وبالتحقيق وهو تفنه :

( وهو ) اي قوله لزيادة التقرير ( من اضافه المصدر ) اي الزيادة  
( الى المعمول ) وانما قال المعمول لأن الزيادة تتحمل ان تكون مصدر

اللازم وان تكون للممتدى فعلى الاول من قبيل الاضافة الى الفاعل  
وعلى الثاني من قبيل الاضافة الى المفعول فعلهما تكون الاضافة لامية.

( او ) هو من ( اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير ) وانما  
ذكر الوجهين لأن الزيادة تجبيه مصدرا واسم مصدر اي الحاصل من  
المصدر فعلى البدل تكون الاضافة لامية الى الفاعل او المفعول طالقانا  
من ان الزيادة تجبيه متعددة ولازمة وعلى الثاني اي كونه يعني الحاصل  
من المصدر تكون الاضافة بيانية .

( والنكارة فيه ) اي في قوله ه هنا لزيادة التقرير ( اليماء الى ان  
البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير ) ويأتى بيانه ( زيادة تقصد بالتبعية  
بخلاف القاكيد فان المقصود منه ) اي من القاكيد ( نفس التقرير )  
بالاصالة فالتفير في البدل شيء زائد يحصل بالتبعية وفي التأكيد ليس  
زائدا لانه المقصود بالأصالة فلذا قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد  
للتقرير ( وبين التقرير في بدل الكل ظاهر طال فيه من التكرير )  
اي تكرير النسبة والاسناد مرة الى المبدل منه ومرة الى البدل وهو ما  
عندهما ذاتا ومن هنا قالوا البدل في نيته تكرار العامل ( قل صاحب  
الكشف في قوله تعالى صراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة  
البدل ) يعني صراط الذين انعمت عليهم ( التوكيد ) اي التقرير ( طال فيها )  
اي في البدل ( من الفتنة ) اي الذكر مررتين ( والتكرير والاشمار  
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ( لأن الله يوم  
هم المسلمون لا غير ولكن لا يذهب عليك ان الابدال في الاية ايس  
من الابدال من المسند اليه لأن المبدل منه مفهوم ) ثان لقوله تعالى اهدنا  
والآخر من ذكرها انبات ظهور كون التكرير هو جبا للتفير لكونه

موجباً للبيان والتغمير ( و ) بيان التقرير ( في بدل البعض والاشتمال )  
 انه ( باعتبار ان المتبع مشتمل على التابع ) اشتمالاً ( اجمالاً فكانه )  
 اي التابع ( مذكور اولاً ) ففيهما اي في بدل البعض والاشتمال ايضاً  
 ما في بدل لكن من الثنوية والتكرير الموجب للتقرير ( اما ) اشتمال  
 المتبع للتابع ( في ) بدل ( البعض ظاهر ) لأن القوم في المشهد  
 المذكر في المتن مشتمل على اكثراهم لأن مشتمل على كل افراد القوم  
 كثيراً لهم وقليلهم ( واما ) كون المتبع مشتملاً على التابع ( في )  
 بدل ( الاشتغال فلان ) المتحقق من كلام ابن جعفر والمبرد المتفق عليه  
 انها ان ( المتبع فيه ) اي في بدل الاشتغال ( يجب ان يكون  
 بحيث يطلق ويراد به التابع ) ليس المراد انه مستعمل في التابع حتى  
 يكون مجازاً من قبيل جائني اسد يرمي بل المراد انه يشعر بالتابع  
 وانه، يفهم من نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى التابع ( نحو  
 اعجبني زيد اذا اعجبك علمه ) لأن الذات لا تتعجب من حيث هي ذات  
 وانما اعجب بها بالاصفات الموجدة فيها كالعلم والشجاعة والحزم ونحوها وهي  
 مشعرة بهذه الاصفات اجمالاً ( بخلاف شربت زيداً اذا ضربت غلامه )  
 او اخاه او حماره فانه لا يصح ان تطلق زيداً وتريد به غلامه على بدل  
 الاشتغال لانه لا دلالة لزيادة على غلامه بوجه من الوجوه كما لا دلالة  
 له على أخيه وحماره ( فتحوا جائني زيد غلامه او اخوه او حماره  
 بدل غلط لا بدل اشتغال على ما يشعر به كلام بعض النحاة )  
 وهو ابن الحاجب فانه زعم ان غلامه او اخوه او حماره في المشهد  
 المذكور بدل اشتغال من زيد .

( ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح ) وتفسیر « البنة »

اي قطعاً « طا فيه » اي في كل واحد منها « من التفصيل بعد الاجمال والتفصير بعد الابهام » لأن البدل في كل واحد منها قد ذكر اجمالاً او لا في ضمن المبدل عنه، ثم ذكر بلفظه مفصلاً ثانياً « وقد يكون في بدل الكل » ايضاً « ايضاح وتفصير كما مر » في حين اثنين وفي صراط الذين انعمت عليهم فعليه لا ينحصر فائدة الابدال في زيادة التقرير « فالاحسن » في قول الخطيب وما الابدال منه « ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع « ذلك » في عبادة المفتاح « وقد نقلنا نص عبارته فيما سبق عند قوله وفي لفظ المفتاح ايامه الى ذلك فراجع ان شئت .

( واما العطف اي جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جائني زيد وعمر و فان فيه تفصيلاً للفاعل ) باذه زيد وعمر و ( من غير دلالة على تفصيل الفعل ) باذ المحبتين كانوا معاً او متربتين مع مهلة او بلا مهلة ( اذ الواو ائماً هو للجمع المطلق اي لثبت الحكم المزايق والمتبوع من غير تعرض لفظ دم او قاتر او معيية ) كما قال في الالفية .

فاعطف بواو لا حقاً وسابقاً في الحكم او مصاحبها موافقاً

( واحتذرز بقوله مع اختصار عن نحو جائني زيد وجائني عمر و فان فيه تفصيلاً للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة ) فان قلت هل فيه تفصيل المسند حيث عبر عن فعل كل واحد منها بلفظ عليحدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين يدل على مطلق المجيء وانما يفهم تعدده بشهادة العقل فتاملاً جيداً .

( او ) العطف ( لتفصيل المسند بانه ) اي المسند ( قد حصل

من احد المذكورين اولاً وعن الاخر بعده مترافقاً ) اذا كان العطف  
بثم او حتى ( او غير متراخ ) اذا كان العطف بالفاء ( كذلك اي  
مع اختصار واحترف به ) اي بقوله كذلك ( عن نحو جائني زيد  
وعمرو بعده بيوم او شنة او ما اشبه ذلك ) نحو بساعة او ساعتين  
مثلاً لأن المهمة من الامور النسبية وانما حصل الاحتراز عن ذلك لانه  
من القسم الاول اي من تفصيل المسند اليه دون المسند اذ العطف فيه  
افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بعده - ذف الفعل الذي قام العطف  
مقامه واما تفصيل المسند وتعدده بحسب الواقع في احد الازمنة المذكورة  
فانما استفيد من التقييد بذلك الزمان لا من المعنف وليس في المثال  
اختصار باعتبار تفصيل المسند فقدبر فائزه دقيق .

( نحو جائني زيد فهم واد ثم عمرو ) واما غير المعطوف عليه  
في قوله ( او جاء القوم حتى خالد ) طبعاً من انه يجب ان يكون  
المعطوف عليه في حتى ذا اجزاء يكون المعطوف بها اقوى تلك الاجزاء  
او اضعفها .

( وهذه ) الحروف ( الثلاثة ) اي الفاء وثم وحني ( تشتهر في  
تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتتابع  
بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك ) اي تدل على ملابسة  
الفعل للتتابع بعد ملابسته للمتبوع لكن ( مع مهلة وحيى مثل ثم  
او ان فية دلالة على ان ما قبلها مما يقتضي شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ  
ما بعدها ) ولذلك يمثل القوم بنحو اكلت السمكة حتى راسها طا  
في اكل السمكة من الانقضاض المذكور هذا مما يقتضي ظاهر كلامهم  
( و ) لكن ( التحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها

ذهنا من الضعف الى القوى او بالعكس ولا يعتبر القرتيب الخارجي  
لجواز ان يكون ملائمة الفعل لما بعدها قبل ملائسته للجزاء الآخر  
نحو مات كل اب لى حتى آدم ع او في اثنائهم ) اي في اثناء الاجزاء  
الآخر ( نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد  
نحو جائني القوم حتى خالدا اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم  
او اقوتهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه ) اي  
تعلق المسند ( بالمتبع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه ) اي التابع  
( اقوى اجزاء المتبع او اضعفهم ) هذا هو التحقيق في العطف بحق  
لاما يفهم من ظاهر كلامهم من ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما  
يتفضى شيئا فشيئا الى ان يصلح ما بعدها على ما يوهمه التمثيل بقولهم  
اكلت السمكة حتى راسها .

( فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى ) كما يشتمل  
على تفصيل المسند ( يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن )  
للمصنف ( ان يقول او لتفصيلهما معا ) اي لتفصيل المسند اليه والمسند  
معا فلا وجه لتفصيصه العطف بهذه الثلاثة بالمسند ( قلت ) قد تقدم  
في الديباجة انه ( ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الغني اذا دخل  
على كلام فيه تقييد بوجه ما ) يتوجه النفي ( الى ذلك التقييد وكذا اثبات  
وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء  
المشيء او نفيه عنه الا وهو ) اي الامر الزائد ( الغرض الخاص والمقصود  
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ) اي الشيخ  
( ففي نحو جائني زيد فعمرو يكون الغرض ) الخاص والمقصود من  
الكلام ( اثبات مجيئه عمرو بعد هجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ) قبل ان

الجائي زيد وعمرو والشك ) من السامع ( انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف ) بالفاء ( لافادة تفصيل المسند ) اي المجيء بمعنى ان مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بلا مهلة ( لا غير ) اي لا غير تفصيل المسند اي ليس لتفصيل المسند اليه لانه وان كان حاصلا من الكلام ايضا لكن ليس الغرض من العطف ذلك بل الغرض من العطف القراءة والتعقيب بلا مهلة ( حتى لو قلت ما جائني زيد فعمرو كان ) قوله ( نفيا لمجيئه ) اي عمرو ( عقیب مجيء زید ) بلا مهلة ( ويختتم انهمما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متاخرة ) وذلك لأن القيد اي الامر الزائد في هذا الكلام هو العطف بالفاء والتفى الداخل على هذا الكلام متوجه الى العطف المذكور لا الى اصل المجيء فتذهب جيدا .

« فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جائني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا » اي اذا كان الجائي الذي له هذه الصفات الثلاث شخصا واحدا .

« قلت هذا » العطف « في التحقيق ليس من عطف المسند اليه ، بل يمكن ان يدعى كما ياتى نقله عن الرضى انها في صورة العطف وليس بعطف واطلاق العطف عليها بمحاز « لانه في المعنى » جائني « الذي يأكل فيشرب فيما » .

قال الرضى في باب المحرف الماطفة واذا وقعت الفاء على الصفات المتناالية والموصوف واحد فالترتيب ليس ملابستها مطابقا عاملها كما كان في نحو جائني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتناالية نحو قوله جائني زيد الاكل فالنائم اي الذي يأكل فيما كقوله

يالهف ذيابة للحارث الصابع فاللائب اي الذي يصبح فيهم فيموب وقال في باب التوابع ان الصفات يعطى بعضها على بعض كقوله الى القوم القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم قوله يالهف ذيابة للحارث الصابع فالنائم فاللائب ويجوز ان يعترض على حد المصنف بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليس بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجازا انتهى .  
( ولو سلم ) ان المثال من عطف المسند اليه ( فلا دلالة فيما ذكر ) اي في قول الخطيب او المسند كذلك ( على انه ) اي العطف بالفاء وثم وحتى ( يلزم ان يكون ) دائما ( لتفصيل المسند ) فيجوز في نحو هذا المثال ان لا يكون العطف بالفاء لتفصيل المسند .  
( اورد السامع عن الخطاء ) اي عن الاعتقاد غير المطابق للموضع ( في الحكم الى الصواب ) اي الى الاعتقاد المطابق للواقع ( وسيجيئ تحقيقه ) اي تحقيق الرد المذكور ( في بحث القصر ) انشاء الله تعالى ( نحو ) قوله ( جائني زيد لا عمرو ) يعطى عمرو بلا العاطفة على زيد للمرد المذكور لأن هذا الكلام يقال ( من ) اي للسامع الذي ( اعتقد ) عكس هذا الكلام خطاء اي اعتقد ( ان عمرا جاءك دون زيد ) فيكون هذا الكلام حينئذ قصر قلب لانه قلب اعتقاد السامع اي عكسه ( او ) اعتقد ( انهم ) اي زيدا وعمرا ( جاءكم جميعا ) اي اعتقد شركهما في المجيء فيكون هذا الكلام حينئذ قصر افراد لانه قطع الشركة واثبت المجيء لزيد وحده وسكت الشارح عن قصر التعين لما يأتي في باب القصر من ان السامع في قصر التعين شاك والشاك لا اعتقاد له كما بين في حاشية الفهذيب عند قوله العلم

ان كان اذاعاناً للنسبة فتصديق والا فتصور حيث يقول المحسني كما في صور التخييل والشك والوهم فراجع ان شئت .

وليعلم ان لكن ايضاً للرد الى الصواب ( و ) لكنه لا يستعمل عندهم الا في قصر القلب نحو ( ما جائني زيد لكن عمرو ) فان هذا الكلام يقال ( ملن اعتقاد ) خطأ ( ان زيداً جاءك دون عمرو كذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف هنا ) اي في هذا الكتاب ( لكونه مثل لا في الرد الى الصواب ) في قصر القلب فقط ولا فرق بينهما فيه ( الا ان لا لتفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجراه التابع بعد نفيه عن المتبوع ) فتحصل بما ذكر ان لكن يستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر الافراد ( و ) لكن ( المذكور في كلام النهاة ) ما يفهم عكس ما عند الميانين اي انه يستعمل في قصر الافراد دون القلب لكن بشرط ان يكون معتقد السامع الشركة في التقي لا في الايات وذلك لأنهم قالوا ( ان لكن في ما جائني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمراً ايضاً لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة ) ومحاصبة واشتراك في الافعال والاعمال غالباً وإنما قال النهاة ذلك ( لاذ ) اي لكن عندهم ( للاستدراك وهو ) اي الاستدراك ( دفع توهם يتولد من الكلام المقدم دفها شيئاً بالاستثناء وهذا ) المذكور في كلام النهاة ( صريح في اذه ) اي الشان ( انما يقال ما جائني زيد لكن عمرو ملن اعتقاد ان المجيء مختلف عنهما اي عن زيد وعمرو ( جمهما ) فيكون هذا الكلام قصر افراد في التقي ( لا ملن اعتقاد ان زيداً جاءك دون عمرو ) حتى يكون هذا الكلام قصر قلب ( على ما وقع في

المفتاح ) والايضاح ( واما انه ) اي ما جائني زيد لكن عمرو ( يقال  
من اعتقد انهم جاءواك معا على ان يكون ( هذا الكلام ( قصر  
افراد ) مع كون معتقد السامع حينئذ الشركة في الاثبات ( فلم يقل  
به احد ) من النحوين والبيانين .

( فائدة ) طائبت ان لفظة لكن لقصر القلب عند اهل هذا الفن  
علم انه لا استدراك فيما عندهم لأن السامع في قصر القلب من يعتقد  
العكس خطأ فليس بين المعطوف والمطوف عليه اتصال ومناسبة في  
اعتقاده وهو منشاء التوهם الذي يصدقك بل لكن فلا استدراك وبهذا ينبع  
الاشكال في قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكنه -ولله  
ووجه الاشكال ان لكن للاستدراك ونفي الابوة ليس بهم اتفى  
الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتم تحقق  
الاستدراك والبشر كون يعتقدون فيه من الابوة ونفي الرسالة فقل لهم عليهم  
اعتقادهم هذا ما يقتضيه هذا الفن واما على ما قبل في النحو من انه  
للأستدراك ففي الحل تأمل .

( اد ) يكون الغرض من العطف على المنسد اليه ( صرف الحكم  
عن المحكوم عليه الى اخر ) سواء كان الحكم مثبتا ( نحو جائني  
زيد بل عمرو ) ( او ) متفقا نحو « ما جائني زيد بل عمرو »  
فالغرض من العطف بكلمة بل صرف الحكم اعني الفعل عن المحكوم  
عليه اعني زيدا الى اخر اعني عمرا « فان بل للاضراب » اي للاء راض  
« عن المتبع وصرف الحكم الى التابع » فكان المتكلم حكم اولا  
بان الفعل مسند الى المتبع ثم ظهر له انه غلط فصرف الفعل عنه الى

التابع هذا اجمالاً معنى الاضراب واما تفصيله فهو ما ذكره بقوله «ومعنى الاضراب» في المثبت «ان يجعل المتبع في حكم المسكوت عنه» فهو ب بحيث «يحتمل ان لا يلابسه الحكم و» يحتمل «ان يلابسه فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجئيه» هذا هو المشهور عندهم «و» لكن «في كلام ابن الحاجب» على ما نسب اليه بعضهم «انه» اي الاضراب في المثبت «يفتضي عدم المجيء قطعاً» ففي المثال لا يحتمل مجيء زيد للقطع بعدم مجئيه هذا اذا لم يفضم بكلمة بل لا النافية «واما اذا انضم اليه لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعاً».

قال الرضي اذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قوله لا بل عمرو ففيث القيام بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم يجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت انتهى هذا كله في المثبت.

(واما المتفق) ففيه اقوال اربعة الاول قوله «فالجمهور على انه» اي بل «يفيد ثبوت الحكم للتابع مع المسكوت عن ثبوته وانفائه في المذكور فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجئيه» اي بما مختملان والثاني قوله «وقيل يفيد انفاء الحكم عن المتبع» مع ثبوته للتابع «حتى يفيد في المثال المذكور» اي في ما جاءني زيد بل عمرو «عدم مجيء زيد الة» مع ثبوته لعمرو «كما كان الحكم كذلك» في لكن «والى هذا

القول اشار ابن مالك في الالفية بقوله :

وبل كلامن بعد مصححه فيها كلام اكن في هربيع بل تبها  
 « وبهذا » القول الثاني « يشعر كلامهم في بحث القصر » ويباقي  
 بيانه هناك انشاء الله تعالى « و » القول الثالث « مذهب المبرد » لانه  
 قال « انه بعد التفي يفيد نفي الحكم عن النابع والمتبوع كالمسكوت عنه » كما  
 انه في المثبت ايضا كذلك .

والقول الرابع ما اشار اليه بقوله « او الحكم منتحقق الثبوت له »  
 اي للمتبوع مع تفيه عن النابع وهذا القول منسوب الى اما الى ابن  
 الحاجب كما ان قوله المتقديم انفا في المثبت ايضا كذلك والله اعلم  
 ( فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ) عند المبرد وابن الحاجب ( بل  
 ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ) عندهما ( و ) لكن ( مجيء زيد  
 وعدم مجيئه على الاحتمال ) عند المبرد ( او مجيئه ) اي مجيء  
 زيد ( متحقق ) عند ابن الحاجب :

وان شئت ان تعرف الفرق بين الاقوال في المتفق فعليك بالدقّة  
 والتأمل في هذا الجدول ( فصرف الحكم في ) المثال ( المقتبس ظاهر )

لان الحكم في المتبوع اما مسكت عنه  
 كما يقول الجمهور والمشهور او متفقى  
 كما يقول ابن الحاجب وعلى كلام  
 القولين يصدق ان الحكم قد صرف

الاقوال	المتبوع	التابع	الاقوال
الاول	مسكت له	مثبت له	الاول
الثاني	مثبت له متفقى عنه	متفقى عنه	الثاني
الثالث	متفقى عنه مسكت	متفقى عنه	الثالث
الرابع	متفقى عنه مثبت له	مثبت له	الرابع

عن المحكوم عليه الى اخر ( وكذا ) صرف الحكم ( في ) المثال  
 ( المتفق ) ظاهر ( على مذهب المبرد ) لان الحكم في المتبوع عنه

مسكوت عنه فعليه يصدق ان الحكم اعني نفي المجرم قد صرف عن المحكوم عليه الى اخر وكذلك عند ابن الحاجب فنامل .

( واما على مذهب الجمود ففيه ) اي في صرف الحكم ( اشكال ) اذ على مذهبهم لم يصرف الحكم اعني نفي المجرم عن المتibus الى التابع وانما الذي صرف ضد ذلك الحكم اعني ثبوت المجرم فلا يصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم الى اخر وقد اجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد من صرف الحكم تغير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك انه هنا نسب المجرم الى المتibus نفيا ثم صرف اي غير بان نسب الى التابع ثبوتا وجعل المتibus مسكوتا عنه .

و قريب من ذلك ما قيل من ان المراد من صرف الحكم مطلقا الحكم من دون تقييد بالثبوت او النفي وبعبارة اخرى المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتibus واباته للتابع فلا اشكال حينئذ فنامل ( فان قلت قد صرحت ابن الحاجب ) في ايضاح المفصل ( بان بل في المثبت مطلقا ) اي على جميع المعانى والاقوال ( وفي المتنى على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه ببدل الفلط اي كما انه ترك ذكر بدل الفلط في بحث الابدال من المسند اليه .

( قلت هذا ) الذي سرحت به ابن الحاجب في ايضاح المفصل ( معارض بما ذكره بعض المحققين من النهاة ) هو نجم الائمة وقد نقلنا في بحث الابدال انه قال ( ان بدل الفاط ) اي بدل الذي يهـ دارك هـ الفلط ( مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانه ) اي بل موضوعة لتدارك مثل هذا الفلط ) فافهم وتدبر ( اد ) الغرض من العطف على المسند اليه بيان ( الشك من المتكلم ) في المسند اليه هل هو المتibus او التابع

( او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك ) في المسند اليه هل هو المتبع او التابع فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به وان كان المتكلم غير شاك ( نحو جائئي زيد او همرو ) مثال المشك والتشكيك والفرق بالاعتبار بمعنى انه ان فرض كون المتكلم شاكا في المسند اليه فالمثال للمشك وان فرض كونه غير شاك ولكن المقصود اخفاء المسند اليه على السامع لفرض من الاغراض فالمثال للتشكيك ( او ) يكون العطف على المسند اليه ( لابهام ) اي لابهام المسند اليه على السامع وان كان المسند اليه غير مهم عند المتكلم ومن هنا قيل انه لا فرق بين الابهام والتشكيك ورد ذلك بان المقصود في التشكيك ايقاع السامع في الشك وان المقصود في الابهام عدم مواجهة السامع بالتصريح بالتعيين لنكتمة ومصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق بين المقصود بالاصالة وبين الحال تبعا وبلا قصد وبعيار اخرى الفرق بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع وفي الثانى الاخفاء عليه وان لزم احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وبين ما يحصل بدون قصد وقبعا ( نحو وانا او ايامكم لعلى هدى او في ضلال مبين ) قال ابن هشام الشاهد في الاول فمن اراد الاطلاع على مراده فعليه بمراجعة المكررات بباب عطف النسق والنكتة في الآية دفع الشفب ولئلا يزيد انكارهم قال قطب الدين انما خوف بين على وفي في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدرى ابن متوجه ونظيرها في سورة يوسف ع قالوا قاتله انك لفي ضلالك القديم انتم .

( او ) المطـف على المـسند اليـه ( للتـخيـير ) بين المسـند اليـه واخـر ( او للـابـاحـة ) بيـنـهـما ( نحو ليـدخل الدـار زـيداً وـعـمـرو ) مـثال لـكـلامـيـنـ ( والـفـرقـ بيـنـهـما انـ التـخيـيرـ يـقـيـدـ ثـبـوتـ الـحـكـمـ لـاـحـدـهـماـ فـقـظـ بـخـلـافـ الـابـاحـةـ فـاـذـهـ يـجـوزـ فـيـمـاـ الجـمـعـ اـيـضـاـ لـكـنـ لـاـ منـ حـيـثـ مـداـولـ الـلـفـظـ بلـ بـحـسـبـ اـمـرـ خـارـجـ ) حـاـصـلـهـ انـ جـوـازـ الجـمـعـ بيـنـهـماـ وـعـدـهـماـ اـنـماـ يـفـهـمـ منـ دـلـيلـ خـارـجـ مـثـلاـ اـذـاـ قـلـنـاـ تـزـوـجـ هـنـدـاـ اوـ اـخـتـهـاـ لـاـ يـفـهـمـ منـ نـفـسـ هـذـاـ الـكـلامـ اـنـهـ لـاـ يـجـوزـ الجـمـعـ بيـنـهـماـ بلـ الدـالـ عـلـىـ عـدـمـ جـوـازـ اـنـماـ هوـ حـكـمـ الشـارـعـ بـذـلـكـ اـيـ بـعـدـ جـوـازـ الجـمـعـ بيـنـ الاـخـتـيـرـ فـيـ التـزوـيجـ .

وـكـذـلـكـ اـذـاـ قـلـنـاـ تـعـلـمـ الـفـقـهـ اوـ النـحـوـ لـاـ يـفـهـمـ منـ نـفـسـ هـذـاـ الـكـلامـ اـنـهـ يـجـوزـ الجـمـعـ بيـنـهـماـ بلـ الدـالـ عـلـىـ ذـلـكـ حـكـمـ الشـارـعـ وـتـرـغـيـبـهـ فـيـ قـلـمـ الـعـلـومـ كـلـهاـ فـيـ الـجـمـلـةـ وـبـعـبـارـةـ اـخـرـىـ مـدـلـولـ الـلـفـظـ هـوـ ثـبـوتـ الـحـكـمـ لـاـحـدـهـماـ مـطـلـقاـ فـاـنـ كـانـ اـلـاـصـلـ فـيـمـاـ النـفـيـ اـسـتـقـيـدـ التـخيـيرـ وـعـدـمـ جـوـازـ الجـمـعـ وـالـاـسـتـقـيـدـتـ الـابـاحـةـ وـالـجـمـعـ قـالـ اـبـنـ هـشـامـ فـاـنـ قـلـتـ فـقـدـ مـثـلـ الـعـلـمـاءـ بـاـيـتـيـ الـكـفـارـةـ وـالـفـدـيـةـ لـتـخيـيرـ معـ اـمـكـانـ الجـمـعـ .  
 قـلـتـ يـمـتنـعـ الجـمـعـ بـيـنـ الـاـطـمـامـ وـالـكـسـوـةـ وـالـتـحـرـيرـ الـلـاتـىـ كـلـهـمـنـ كـفـارـةـ وـبـيـنـ الصـيـامـ وـالـصـدـقـةـ وـالـتـسـكـ الـلـاتـىـ كـلـهـمـنـ فـدـيـةـ بلـ تـقـعـ وـاـحـدـهـ مـنـهـمـ كـفـارـةـ اوـ فـدـيـةـ وـبـيـاـقـىـ قـرـبـةـ مـسـتـقـلـةـ خـارـجـةـ عنـ ذـلـكـ اـنـتـهـىـ وـمـنـ هـذـاـ بـطـلـ مـاـقـيلـ مـنـ اـنـ فـرـقـ بيـنـهـماـ اـنـ التـخيـيرـ اـنـماـ يـكـونـ اـذـاـ لـمـ يـحـصـلـ الـمـأـمـورـ بـالـجـمـعـ بـيـنـ الـاـمـرـيـنـ فـضـيـلـةـ وـشـرـفـ وـالـابـاحـةـ اـنـ حـصـلـ لـهـ بـالـجـمـعـ بيـنـهـماـ فـضـيـلـةـ وـشـرـفـ هـذـاـ مـاـيـنـاسـبـ الـمـقـامـ مـنـ الـكـلامـ وـلـابـحـثـ تـقـيـةـ مـنـ حـيـثـ مـنـعـلـقـ الـاـمـرـ تـذـكـرـ فـيـ عـامـ الـاـصـولـ

( و ما عده السكاكي من حروف المطف اي المفسرة والجممور  
ان ما بعدها عطف بيان ما قبلها ) لاعطف نسق كما هو مذهب السكاكي  
( و ) لكن ( و قوتها تفسيرا للمضمير المجرور من غير اعادة الجار  
وللمضمير المتصل المترفع من غير تاكيد او فصل يقوى مذهب الجمور )  
لان الاكثر في الاول على وجوب اعادة الجار في المطوف كما قال  
في الالفية .

وعود خافض لدى عطف على ضمير حفص لازما قد جعلا  
وكذلك في الثاني الاكثر على وجوب تاكيد المطوف عليه او  
وجود فاصل ما كما قال في الالفية .

وان على ضمير رفع متصل عطفت فاصل بالضمير المفصل  
او فاصل ما وبالفصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقاد  
قال ابن هشام اي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء بعيد  
او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال :

الله تسمع اي عبد في رونق الضحي بيكماء حمامات لهم هدير  
وفي الحديث اي رب وقد قدم الفها وحرف تفسير قوله عندي  
عسجد اي ذهب وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها  
او بدل لا عطف نسق خلافا للآقوبيين وصحابي المستوفي والمفتاح لانا  
لم نر عاطفا للمسقط دائما ولا عاطفا ملزما لاعطف الشيء على مراده  
وتقطع تفسيرا للجمل ايضا كقوله :

وترهنيني بالطرف اي انت مذنب وترهنيني لكن اياك لا اقلى  
انتهى وقال المحشى على قوله حرف تفسير ذهب قوم الى ان اي  
التفسيرية اسم فعل بمعنى عدوا وافقوا انتهى .

( وهذا ) الاختلاف في اي ( نزاع لا طائل تخته ) اما على القولين الاولين فنعم لأن المعنى لا يختلف في الاعقابرين واما على ما ذكرناه من الماحشى فلا لأن المعنى عليه يختلف وذلك ظاهر .

( واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقتصر به اولا ) قبل معنى الخبر ( ولاه في المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له ) في التذكير والافراد وفروعهما وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه وهل هو اسم او حرف وعلى الاسمية هل له محل ام لا فيه خلاف قال ابن هشام زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثراهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيهن يراها غير معمولة شيء والمواصلة .

وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فجعله بين المبنيه والخبر رفع وبين معهوى ظن نصب وبين معهوى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معهوى ان بالعكس .

( وهذا التعليل ( اولى من قول من قال ) في مقام التعليل ( لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجحة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند بالمسند اليه ) اي قصر المسند على المسند اليه ( وجعله ) اي المسند ( بحيث لا يعمه ) اي المسند اليه ( وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله ) كما قلنا ( قصر المسند على المسند اليه وحصره ) اي المسند ( فيه ) اي في المسند اليه ( فيكون )

التخصيص الحاصل من ضمير الفعل اعتبارا ( راجحا الى المسند ) لافه المقدم في الاعتبار ( على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما ) اى الى المسند اليه واطسند ( جمعها لافه يجعل احدهما ) وهو المسند ( مخصوصا ومقصودا والآخر ) اى المسند اليه « مخصوصا به ومقصورا عليه » كما قال « فلم تخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لأن معنى قوله زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتتجاوزه الى عمرو » مثلا « ولهذا يقال في تأكيمه » اى في تأكيد التخصيص « لا عمرو » فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا العكس « فان قلت الذي يسبق الى الفهم من » قوله « تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره » اى المسند اليه « على المسند لأن معناه جعل المسند اليه ب بحيث يختص المسند ولا يعمه » اى المسند « وغيره » فيكون من قصر الموصوف على الصفة لا العكس « قلت نعم » هو كذلك في العرف العام « ولكن غالب استعماله » اى استعمال القول المذكور « في » العرف الخاص اى « الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد البناء على طريقة قولهم خصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مخصوصا بالذكر » والحاصل ان التخصيص يعنيه بمعنى الافراد وبمعنى القصر فالبناء على المعنى الاول يدخل على المقتور وعلى المعنى الثاني على المقصور عليه والاصطلاح جار على المعنى الاول وعليه كلام الخطيب لانه من اهل الاصطلاح « فكان المعنى جعل هذا المسند اليه » يعني زيد في المثال مثلا « من بين ما يصح اتصافه بكونه مسند اليه » كعمر وبكر وخالد مثلا « مخصوصا بان يثبت له » اى لزيد « المسند » يعني القيام في المثال مثلا « وهذا » بعنه « معنى

قصر المسند عليه ، اي على المسند اليه فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا العكس « الا ترى الى قوله في » مقام بيان معنى التخصيص المستفاد من التقديم في قوله تعالى « اياك نعبد » ان « معناه ننحوك بالعبادة لا نعبد غيرك » فليس معناه انك مختص بالعبادة ومقصور عليها فليس لك صفة غيرها فهو من قصر الصفة على الموصوف اعني اللهم جلاله وهو مطابق للمعنى الاول الذي جرى عليه الاصطلاح فتحصل من جميع ما ذكرنا ان ما بعد الباء هو المقصور عليه باعتبار اصل اللغة والعرف العام ولكن العرف الخاص اي الاصطلاح على خلاف ذلك وهو ان يكون ما بعد الباء هو المقصور على ما قبله فتدبر جيدا .

وليعلم ان فائدة ضمير الفصل لا تتحصر في التخصيص قال ابن هشام فائدته ثلاثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا قابع ولها سمي فصلا لانه يحصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر المخوبيين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر القابع اولى من ذكر اكثراهم الصفة او قوع الفصل في نحو كنت افت الرقيب عليهم والضماء لا توصف والثانية معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجتمع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويوكلد .

والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانين يقتصر عليه وذكر الزمخشرى الثلاثة في تفسير اولئك هم المفلحون فقال فمدته الدلالة على ان الوارد بعده الخبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره انتهى .

( ومن الناس من زعم ان ) ضمير ( الفصل كما يكون لقصر المنسد على المنسد اليه ) كذلك ( يكون لقصر المنسد اليه على المنسد كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى وآياتك هم المفلحون حيث قال ) ما حاصله « ان معنى » لام « التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم » اي المتقون « هم » اي المفلحون حاصله ان المتقين هم المفلحون فالمتقون « لا يعدون » اي لا يتجاوزون تلك الحقيقة » اي حقيقة المفلحين حاصله ان الحقيقتين اي حقيقة المتقين وحقيقة المفلحين واحدة نظير قول الشاعر :

من كيم ليلى وليلى كيست من ما يكى جانيم در دو بيرهن  
« انتهى كلامه » بتغيير واختصار « فزعموا ان معنى » قوله  
« لا يعدون تلك الحقيقة انهم » اي المتقون « مقصورون على صفة  
ال فلاح لا يتجاوزونه » اي صفة الفلاح تذكير الضمير باعتبار المضاف  
اليه « الى صفة اخرى » غير صفة الفلاح .

والحاصل ان الناس زعموا ان المقصود من قوله لا يعدون تلك الحقيقة  
ان اولئك هم المفلحون دال على القصر اي قصر المتقين على صفة  
ال فلاح حتى يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

« وهذا » اي زعم كون المعنى المذكور مستفادا من ضمير الفصل  
اعني هم في قوله اولئك هم المفلحون وكون معنى قوله لا يعدون تلك  
الحقيقة القصر فضلا من ان يكون قصر المتقين على المفلحين « غلط  
مشائئه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما او لا فالآن  
هذا » اي قول صاحب الكشاف ان معنى التعريف في المفلحون الخ .

« اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده ، اي المعنى الاخر د الشبيح في دلائل الاعجاز حيث قال » بعد ذكره للخبر المعرف والمعاني التي تأتي في باب تعريف المسند ما حاصله اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر ) من المعاني المتفقمة في كلامه ( دقيقا مثل قوله هو البطل المحامي ) اي الشجاع المتألف الناصر قال في المصباح رجل بطل اي شجاع والجمع ابطال سمى بذلك لبطلان الحياة عند ملاقائه او لبطلان المظائم به انتهى باختصار وقال ايضا حماية القوم نصر قوم والحماية الائفة انتهى ايضا باختصار .

( لا تريد ) بقولك المذكور انه البطل المعمود حتى يكون اللام للمعهد ولا ) تريد ( قصر جنس البطل عليه مبالغة ) حتى يكون قصرا حقيقيا ادعاء ( ونحو ذلك ) من المعاني المتفقمة في كلامه الآتية في باب تعريف المسند ( بل تريد ان تقول لصاحبك ) اي مخاطبك ( هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة ) اي صفة كون الرجل بطلا محاما ( وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال له ذلك ) اي يقال له انه بطل محام ( و ) ان يقال ( فيه ) ذلك ( فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا ) الذي هو صاحب المخاطب ( فانه ) اي زيدا ( لا حقيقة له وراء ذلك ) المسموع والمحصل ( وطريقته ) اي طريقة قوله هو البطل المحامي ( طريقة قوله هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو ) الضمير الاول مبتدء راجع الى زيد والضمير الثاني خبر راجع الى اسد والجملة خبر لزيد ( هذا ) حاصل ( كلامه ) باسقاط الفاظ لا يضر استقطابها بمرامه ( واما ثانيا فلان صاحب الكشاف جعل هذا ) المفني

اي قوله لا يعدون تلك الحقيقة ( معنى التعريف ) في المفلحون ( وفائدة )  
كما هو صريح صدر كلامه ( لا معنى ) ضمير ( الفصل بل صرح في  
هذه الآية ) كما نقلناه في اخر كلام ابن هشام اتفا ( بان فائدة )  
ضمير ( الفصل الدلالة على ان الوارد بهذه خبر لا صفة والتوكيد وايجاب  
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ) هذا ولكن في ذيل  
كلامه ما يشعر بان لضمير الفصل دخل في المعنى المذكور اي قوله  
لا يعدون تلك الحقيقة وهذا نصه فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه  
على اختصاص المتقين بنيل مالا يناله احد على طرق شتى وهي ذكر  
اسم الاشارة وتكريره وتعريف المفلحين وتوسيط الفصل بينه وبين اولئك  
وليمصرك مرادهم ويرغبك في طلب ما طلبوا وينشطك لتقديم ما قدموا  
ويثبطك عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله ما لا يقدر عليه  
حكمته ولم يسبق به كلامه انتهى فيمكن ان يكون منشاء ما زعمه  
بعض الناس هذا الذي ذكره في اخر كلامه فلا شيء عليه والله اعلم .  
( ثم التحقيق ان الفصل ) يأتي لكل واحد من القصرين مع تأكيد  
وهذا هو المراد بقوله ( قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على  
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو ) اي الافضلية من عمرو  
مقصورة على زيد ( و ) نحو ( زيد هو يقاوم الاسد ) اي مقاومة  
الاسد مقصورة على زيد ( ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم  
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ) ان كلمة ( هو للتخصيص )  
اي تخصيص المسند اليه بالمسند اي قصر المسند على المسند اليه اي  
قبول التوبة عن العباد مقصور على الله تعالى ( والتوكيد ) اي تأكيد  
ذلك التخصيص فالآلية والمثالان لقصر الصفة على الموصوف مع تأكيد

لذلك القصر وذلك فائدة الفصل وحده ( وقد يكون ) انفصل « مجرد التأكيد » اي تأكيد التخصيص وذلك « اذا كان التخصيص حاصلاً بدونه » اي بدون ضمير الفصل « بان يكون في الكلام ما » اي شيء اخر غير ضمير الفصل « يفيد » التخصيص والقصر سواء كان المراد بذلك الشيء الآخر المفید للتخصيص والقصر « قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق » فالمفید للتخصيص كما يأتي في باب تعريف المسند انما هو لام الجنس وكلمة هو لتأكيد ذلك التخصيص والقصر هنا قصر الصفة في الموصوف « اي لا رازق الا هو » جل جلاله وعظم نواله ولنعم ما قيل بالفارسية :

بشیخ شهر فقیری زجوع بر دیناءه  
 بان امید که از لطف خواهدش زانداد  
 هزاره سیله بوسیدش از مسائل وکفت  
 که کرجواب نکفتی نباشد نانداد  
 عجب که با همه دانائی او نمیدانست  
 که حق به بنده نه روزی شرط ایمهارداد  
 هن و ملازمت استان بیر مغان که جام می بکف کافر و مسلمان داد  
 او قصر المسند اليه على المسند نحو الکرم هو التقوی والحسب  
 هو المال ، والمفید للتخصيص هنا لام الجنس في الکرم والحسب لما  
 يأتي ايضا في بحث تعريف المسند ان المعرف بلام الجنس ان جعل  
 مبتدء فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس كالمثالين  
 او بغيرها نحو الامير زید او كان غير معرف أصلا نحو الموكلي على  
 الله والقصر حيثئذ قصر الموصوف في الصفة « اي لا کرم الا التقوی  
 ولا حسب الا المال قال ابو الطیب اذا كان الشهاب انسکر والشیب هما  
 فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام » اي الموت فالقصر في هذه  
 الامثلة الثلاثة مستفاد من اللام والفصل انما هو لتأكيد ذلك ،

« واما تقديم اي تقديم المسند اليه على المسند » وليرعلم ان المراد بالمسند اليه هنا هو المبتدء لا الاعم منه ومن الفاعل وذلك لأن وتبه الفاعل البعدي كما صرخ به السيوطي في شرح قول الناظم :

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استقر

وسيجيء تفصيل الكلام في ذلك عن قريب عند قول الخطيب وفيه نظر اذ الفاعل المفظي والمعنوي سواء الخ .

( فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه ) والحال انه قد في مكانه ( وقد صرخ صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للمزال ) عن مكانه كقوله تعالى إياك نعبد حيث أزيل كل واحد من العامل والماء مول عن مكانه فحيث ذي يقال للمعمول مقدم والمعامل مؤخر ( لا للقار في مكانه ) كما في ما نحن فيه .

( قلت ) نعم لكن حفظت شيئاً وغابت عنك اشياء لأن ( التقديم ) على ما صرخ به الشيخ في دلائل الاعجاز ( ضربان ) احدهما ( تقديم ) على نية القاخير كتقديم الخبر على المبتدء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم ) قال الشيخ وذلك في كل شيء اقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وجنسه الذي كان فيه انتهى .

( و ) الثاني ( تقديم لا على نية الناخير ) كتقديم المبتدء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه قارة على الفعل فتجعله مبتدء نحو زيد قام وتوخره قارة فتجعله فاعلاً نحو قام زيد ) قال الشيخ وتقديم لا على نية القاخير ولكن على ان تنقل الشيء عن حكم الى حكم وتجعله باباً غير بابه واعتباً غير اعتابه وذلك ان تجيء

ال اسمين يحتمل كل واحد منهما ان يكون مبتدء ويكون الآخر  
خبرا له فتقدم قارة هذا على ذاك وآخرى ذاك على هذا ومثاله ما  
تعمنه بزيد والمنطق حيث يقال (زيد المنطلق وآخرى المنطق زيد فاز)  
في هذا لم تقدم المنطلق على ان يكون متروكا على حكمه الذى كان  
عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدء كما كان بل على ان تنقله عن  
كونه خبرا الى كونه مبتدء وكذلك لم تؤخر (زيدا) على ان يكون  
مبتدء كما كان بل على ان تخرجه عن كونه مبتدء الى كونه خبرا  
واظهر من هذا قولنا ضربت (زيدا) وزيد ضربته لم تقدم (زيدا) على ان  
يكون مفعولا مخصوصا بالفعل كما كان ولكن على ان ترفعه بالابداء  
وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له افتئى .

( وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة )  
أى حيث يصرح باذه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه  
( هو الضرب الاول وكلامه ) اى صاحب الكشاف ( ايضا مشحون باطلاق  
التقديم على الضرب الثاني ) ولكن لا يذهب عليك ان التقديم الحقيقى  
انما هو القسم الاول لاز ، يوجب تقدم الشيء لفظا ورتبة بخلاف القسم  
الثانى فإنه لا يوجب الاقدما لفظيا فالاول كالاضافة المعنوية والثانى  
الكافحة فقدر تعرف .

( فلكون ذكره اى المسند اليه اهم ) في نظر المتكلم ( ذكر الشيخ  
في دلائل الاعجاز ) كلاما طويلا حاصله انه اذا عرفت هذا التقسيم  
فاعلم ( انما لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير  
العنوية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه )  
اى في ذلك الشيء ( معنى ) مناسب لاقتضاء العنوية وبعبارة اخرى لابد

من اسناد العناية الى شيء ي يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له حسب المناسبات المقامية .

( وقد ظن كثيرون من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا ) خلاصة ( كلامه ) ثم قال ما هذا نصه ولتخيلهم ذلك قد صغر امر النقادين والتأخير في نفوسهم وهو نوا الخطيب فيه حتى انك لترى اكثراهم يرى تقبعه والمظار فيه ضربا من التكاليف ولم تر ظنا ازدى على صاحبها من هذا وشبهه وكذلك صنعوا في سائر الابواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والاظهار والاضمار والفصل والوصل ولا في نوع من انواع الفروق والوجوه الا نظرك فيما غيره اهم لك بل فيما ان لم تعلمك لم يضرك لا جرم ان ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم ان يعرفوا مقاصيرها وصد اوجههم عن الجهة التي هي فيها والشق الذي يهويها والمداخل التي تدخل منها الافة على الناس في شان المعلم ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلته كثيرة وهذه من اعجبها ان وجدت متعجبها .

وليت شعرى ان كانت هذه امورا هينة وكان المدى فيها قريبا والجدوى يسيرا فبم كان نظم اشرف من نظم وبم عظم التفاوت واشتد القباين وترقي الامر الى الاعجاز والى ان يقهر اعناق الجماهرة او هبنا امور اخرى نحيل في المزية عليها وجعل الاعجاز كان بها فتكون تلك الحواللة لنا عذرا في ترك النظر في هذه التي معنا والاعراض عنها وقلة المبالغ بها .

او ليس هذا التهاون ان نظر العاقل خيانة منه لعقله ودينه ودخوله

فيما يزري بذى الخطر ويفض من قدر ذوى القدر وهل يكون اضعف راياً وأبعد من حسن التدبر منك اذا همك ان تعرف الوجه في اعذركم والامالة في راي القمر وتهرب الصراط والزراط واشيهاء ذلك مملاً يعدو علمك فيه المفظ وجرس الصوت ولا يمنعك ان لم تعلمه بلاغة ولا يدفعك عن بيان ولا يدخل عليك شكا ولا يقلق دونك باب معرفة ولا يغضي بك الى تحرير وتبدل والى الخطأ في تاويل والى ما يعقل فيه المعب عليه ويطيل لسان القادح فيك ولا يعنفك ولا يهمك ان تعرف ما اذا اجهتله عرضت نفسك لكل ذلك وحصلت فيما هنالك .

وكان اكثراً كلامك في التفسير وحيث تخوض في القاوئل كلام من لا يعني الشيء على اصله ولا يأخذك من عاذه ومن زبما وقع في الفاحش من الخطأ الذي يبقى عاره وتشعن اثاره ونسئل الله العصمة من الزلل والتوفيق لما هو اقرب الى رضاه من القول والعمل انتهى .

( ولاجل هذا ) الذي ذكر من خلاصة كلام الشيخ ( اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه ) اي ذكر المسند اليه ( اهم ) في نظر المتكلم ( فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل ) اي الراجح ( لانه محکوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم ) اي المسند ( فقصدوا في المناظر ايضاً ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ) .

وبعبارة اخرى المسند اليه غالباً ذات المحکوم به صفة والذات مقدمة على الصفة طبعاً فقدمت وضعاً ليوافق الوضع الطبيع .

وان ثئت فقل ان المحکوم به صفة والموصوف يجب تتحقق قبل تتحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف قبلها والحاصل ان ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع قبله ان كان ثبوت

الموضوع خارجا فهو فرع الموضوع الخارجي وذهنا فرع ثبوت الذهني .  
( ولا يقتضى للعدول عنه ) اي عن التقديم ( يعني كون المقدم  
هو الاصل ) والراجح ( انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن  
معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون  
المسند هو العامل ) في المسند اليه اعني الفاعل او نائبه ( يقتضى  
العدول عن تقديم المسند اليه ) يعني الفاعل او نائبه ( لأن مرتبة  
العامل قبل مرتبة المعمول ) ولذلك قال السيوطي في الفاعل والمفعولة  
مرتبته والوجه في ذلك ان للمفاعل وكذا نائبه مرتبتين احديهما  
الاصل لكونه مسند اليه والثانية خلاف هذا الاصل لكونه معمولا  
فالاول يقتضي التقديم والثاني عدمه فاجتمع المقتضى والممانع فرجح  
الممانع لقوته كما صرحت بذلك السيوطي في بحث الامالة .

( وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند ) على  
المسند اليه ككون المسند مما يجب له صدر الكلام نحو اين زيد ونحو  
ذلك ( على ما يجيئه تفصيله ) في باب المسند ( واما ليتمكن الخبر  
في ذهن السامع ) اذا ورد بعده ( لأن في ) ذكر ( المبتدء ) مقدما  
( تشويقا ) للسامع ( اليه ) اي الى الخبر ( ومن هذا ) السبب اي  
من اجل تشويق السامع الى الخبر ( كان حق الكلام تطويل المسند  
اليه ومعلوم ان حصول الشيء ) المنتظر ( بعد الشوق ) والانتظار  
( الذي اوقع في النفس ) كما قال الشاعر بالفارسية .

چو خوش باشد که بعد از انتظاری

بامیدی رسید امید واری

( كقوله اي قول ابي العلاء المعرى من قصيدة يرشى بها فقيها )

حتفيما ) .

والذى حارت البرية فيه حيوان مسْمَى حدث من جماد  
والشاهد في الذي لانه المنسد اليه قدم لتشويق السامع الى الخبر  
اعنى حيوان ( يعنى تجربة البرية ) اي الخلايق ( في المعاد الجسماني  
والنشور ) اي الاحياء في القيامه ( الذي ليس ب MCSAN وفى ان ابدان  
الاموات كيف تحيى من الرفات ) والرفات كالفرات وزفا بمعنى  
المطام وهو ما ينكسر من البيس ( كذا في ) كتاب ( ضرامة السطط )  
شرح ديوان المعرى ( وقبله ) .

بان امر الا له واختلف النا من فداع الى ضلال وهاد  
( يعنى بعضهم ) اي الناس ( يقول بالمعاد الجسماني ) وهو الداعى  
الهادى ( وبعضهم لا يقول به ) اي بالمعاد الجسماني وهو الداعى الى  
الضلال .

ان قات اذا كان البعض قائلًا بالمعاد الجسماني والبعض منكرا  
غير قائل به وكل من الفريقين معتقد بمذهبيه فكيف الحيرة ومعناها  
التrepid ولا تردد لادهمها .

قلت الحيرة والتrepid في كيّنة المعاد الجسماني لا في اصله والى  
ذلك اشار بقوله ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات والاصل  
في ذلك قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذى  
انهها اول مرة وهو بكل خلق عليم صدق الله العلي العظيم .

( وبهذا ) البيت اعنى قوله بان امر الاله الخ ( قيّن ) اي ظهر  
( ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجمامد ادم ع ولا ناقة صالح ع  
ولا ثعبان ) المتنقلب من عصى ( موسى ع ولا القفنت ) الذى قيل هو

طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويلاً فيه ثلاثة وستون ثقبة على عدد أيام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت ولذا قيل هو حسن الاحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الخطب حوليه فيضرب بجماحيه على الخطب حتى يخرج منه الناز فيشتعل الخطب ويحترق هو فيخلق الله من رماده بعد مدة وفي قول بعد ثلاثة أيام مثله ( على ما وقع في بعض الشروح ) من ان بعض هذه الاربعة المذكورة او جماعها هو المراد من قوله حيوان مستحدث من جماد ( لانه ) اي ما وقع في بعض الشروح ( لايناسب السياق ) السياق اصله السوق قلبت الواو ياء لكسرة السين والمراد منه هنا اطراف الكلام وجوانبه .

( واما لتعجيز المسرة ) والفرح ( او ) لتعجيز ( المسائة ) والهم والغم والحزن ( للتفال ) علة لتعجيز المسرة لأن التفال يسـ. تعمال في الخير ويقال له بالفارسية قال نيك زدن ( او التطير ) علة لتعجيز المسائة لأن التطير يستعمل في الشر ويقال له بالفارسية قال بد زدن ( نحو سعد في دارك ) مثال للتفال ( والسفاح في دار صديقك ) مثال للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد اول خليفة منبني عباس لقب بذلك لاده كان كثير القتل يقال سفتح دمه اي سفكته اي قتلته فالمراد به في المثل اما الخليفة المذكور او من كان مثله في هذه الصفة واللقب وهذا اظہر فتأمل .

قال في سفينة البحار قال رسول الله ص ان الله يحب الفعل الحسن فقال عبد المطلب ع بالحليمة السعدية بالحل والسعـ. وقال ع بـخـ خـلـنـانـ جـسـتـانـ جـلـمـ وـسـعـدـ وـعـنـ اـنـسـ قالـ النـبـيـ صـ رـأـيـتـ لـيـلـةـ فـيـماـ

يرى النائم كانا في دار عقبة بن رافع فاتينا بـ طب من رطب ابن طاب فاولت الرفة لذا في الدنيا والما فيه في الآخرة وان ديننا قد طاب وتفال رسول الله ص باسم سهيل بن عمرو لـ هولة الامر في غزوة الحديبية وتفال شداد بن ربيعة بكشين ينقطحان فجاء رجالا نحوهما فأخذ كل واحد منهم ما ك بشما باق امير المؤمنين في صفين لا يغلب ولا يغلب .

ثم قال : قال في كشف الظنون علم الفال وهو علم يعرف به بعض الحوادث الآتية من جنس الكلام المسموع من الغير او بفتح المصحف او كتب المشايخ كـ ديوان الحافظ والمثنوي ونحوهما وقد اشتهر ديوان الحافظ بالتفال حتى صنعوا فيه كما هو .

واما التفال بالقرآن فهو محفوظ بعضهم ما روی عن بعض الصحابة وكان عليه الصلاة والسلام يحب الفال وينهى عن التطير ومنه اخرون انتهى .  
روى الكليني عن ابى عبد الله ع قال لا تفال بالقرآن قال المحقق المحدث الكاشاني في الواقي ما يخصه اذا لا ينافي هذا ما اشتهر اليوم بين الناس من الاستخاراة بالقرآن على النحو المتعارف بينهم لأن التفال غير الاستخارة فان التفال اذما يكون فيما سيقع ويتبيّن الامر فيه اشكافه مريض او موته ووجدان الضالة او عدمه وما له الى تمجيل تعرف علم الغيب وقد ورد النهي عنه وعن الحكم فيه بـ لغير اهلها بخلاف الاستخاراة فاذا طلب معرفة الرشد في الامر الذي اريد فعله او تركه وتفويض الامر الى الله سبحانه في التعين وانما منع من التفال بالقرآن وان اجازه بغيره اذا لم يحکم بـ الواقع الامر على البت لانه اذا تفال بغير القرآن ثم تبيّن خلافه فلا باس بخلاف القرآن فانه يفضى الى اساءة الظن بالقرآن ولا ينافي ذلك في الاستخاراة به لبقاء الابهام فيه بعد ون ظهر السوء

لأن العبد لا يعرف خيره من شره في شيء قال الله تعالى عسى أن تكرهوا  
الآية انتهى .

وقال في مرضع آخر قال الجوزي في النهاية في شعر في حديث  
عَذَّلَ الْخَلِيفَةُ الثَّانِيُّ أَنْ رَجُلًا رَمَيَ الْجَمَرَةَ فَاصَابَ صَلْعَةً لِلْخَلِيفَةِ عَادَمَهُ  
فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَهْبٍ أَشْعَرَ امِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَىْ أَعْلَمَ لِلْمُقْتَلِ كَمَا  
أَعْلَمَ الْبَدْنَةَ إِذْ أَسْيَعَتْ لِلْمُتَحَرِّ تَطِيرَ الْلَّهِبِيِّ بِذَلِكَ فَحَقَّتْ طِيرَتَهُ لَأَنَّ هُنْرَهُ  
مَا صَدَرَ مِنَ الْحَجَّ قُتْلَ انتهى .

ثم قال وروي أن النبي ص كان يحب الفال الصالح والاسم الحسن  
ويكره الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء وهي التشام واشتقاق التطير من  
الطير لأن أصل الزجر في المرب كان من الطيور كصوت الغراب فالحق  
به غيره .

وقال من أيضا كفارة الطيرة التوكيل واعلم ان التطير إنما يضر  
من اشفع منه وخاف وأما من لا يبال به ولا يعبأ فلا يضر به لاسيما  
ان قال عند رؤية ما يتطير منه او سمعه ما روی عن النبي ص اللهم  
لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا الله غيرك اللهم لا ياتي بالحسنات  
الا انت ولا يذهب بالسيئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم .

واما من كان معقليا بها فهى اسرع اليه من السهل الى منحدره  
تفتح له ابواب الوساوس فيما يسمعه ويراه ويفتح له الشيطان من  
المذاهب والقرىبة في اللقط والمعنى كالسفر والجلاء من السفر  
جل واليأس واللين من اليأسين وسوء سنة من السوءة وامثال ذلك  
ما يفنيه عليه دينه وينكث عليه معيشته فلم يتوكل الانسان على الله تعالى

في جميع اموره ولا يتكل على سواه وليقل ما روى عن أبي الحسن ع  
لمن اوجس في نفسه شيئاً اعتصمت به يارب من شر ما اجد في نفسي  
فاعصمني من ذلك اتهى ما في السفينة .

وفي بعض الكتب انه لما دخل المسلمين بلاد المعم دخل امير المسلمين  
على ملك المعم حين اراد الملك ان يداهمهم وكان ذلك الامير لابسا  
هذا يمانيا فسئل الملك ما هذا فقال الامير برد فتطير الملك بهذا  
الاسم وقال بالفاوسية عربها ايران راى برد ند وباتى في اخر الكتاب  
في حسن الابتداء بعض الكلام في ذلك ايضا انشا الله تعالى ( واما  
لا يهام انه ) اي المسند اليه ( لا يزول عن الخاطر ) اي عن خاطر  
المتكلم فسبق اسأله اليه كقولك وصال المحبوب مطلوب والى هذا  
المعنى ينظر ما نسب الى الحسين ع انه قال مخاطبا نعش ابنه علي  
الاكبر الشهيد ع :

و اذا نطقت فانت اول منطقى    و اذا سكت فانت في مضمارى  
فالحاصل ان المتكلم يقدم المسند اليه لاجل ان يوقع في وهم السامع  
انه لا يزول عن الخاطر بحيث انه اذا اراد ان يتكلم يسبق لسانه  
الى هذا المسند اليه :

( او ) لا يهام ( انه ) اي المتكلم ( يستلذ به ) اي بالمسند اليه  
فلذا ذكره مقدما لان من احب شيئا اكثر ذكره كما قال :  
اعد ذكر نعمان فان ذكره    هو المثلث ما كررته ينبع  
وكذلك من احب شيئا قدمه على غيره في الذكر بل في كل  
شيء وذلك ظاهر .

( واما ل نحو ذلك مثل اظهار توظيفه نحو رجل فاضل في الدار

وعليه ) اي على اظهار التعظيم قدم اجل في ( قوله تعالى واجل مسمى عنده ) اي الاجل العظيم اي المحتوم او امر الاخرة عنده قال الطريحي وقضى اجلا واجل مسمى عنده فالمقصى هو اهر الدفيا والمسمى هو امر الاخرة وفي الخبر هما اجل محتوم واجل موقوف اي على مشية جديدة وهو البداء انتهى وفي القوانين في بحث عدم جواز الامر مع العمل باتفقاء شرطه قصة اعيسى ع المناسب المقام فراجع ان شئت .

( او ) اظهار ( تحقيره نحو رجل جاحد في الدار ) فان قلت هذا لغرض اي اظهاء تعظيم المسند اليه او تحقيره في نحو المثالين يحصل مع التأخير ايضا لحصول كل منها بالوصف لما تقدم في بحث وصف المسند اليه من ان الوصف قد يكون للمدح او الذم وهم عبارة اخرى عن التعظيم والتحقير او مستلزمان لهما فلو حذف الوصف في نحو المثالين لم يستفاد منها شيء من التعظيم والتحقير اللهم الا ان يكون جوهر لفظ المسند اليه او اضافته دالا على احدهما نحو ابو الفضل او ابو لهب او حاتم او كرز ونحو ابن السلطان وابن الحجاج ونحو ذلك .

قلت نعم لكن هذا بناء على كون المراد ان فائدة التقديم في نحو المثالين اظهار التعظيم والتحقير وليس كذلك بل في المقام حذف مضاف اي مثل تمجيل اظهار تعظيمه او تحقيريه فتاصل حودا .

( ومثل الدلالة ) اي دلالة تقديم المسند اليه ( على ان اتصف المسند اليه بالمسند على الاسفراو لا مجرد الاخبار بصدوره ) اي المسند ( عنه ) اي عن المسند اليه ( كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل ) اي الشرب والطرب ( عنه ) اي عن الزاهد

( حالة فجالة ) اي في كل الحالات يتجدد ويحدث ( على سبيل الاستمرار )  
وسياتي في باب المسند عند قول الشاعر :

لألف الدرهم المغزوب صرتنا لكن يمر عليهما وهو منطلق  
ما يفينا في المقام فراجعه ان شئت ان تعرف الحقيقة بال تمام  
وال توفيق من الله وبه الاعتصام .

( بخلاف ) ما اذا اخر المسند اليه نحو ( قوله يشرب الزاهد  
ويطرب فإنه يدل على مجرد صدوره ) اي صدور الفعل اي الشرب والطرب  
( عنه ) اي عن المسند اليه اي عن الزاهد ( في الحال او الاستقبال )  
قال الشارح هناك قال الشيخ ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به  
الشيء للشيء من غير اقتضائه انه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض  
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل  
ومعروق .

واما الفعل فإنه يقصد فيه التجدد والحدث ومعنى زيد ينطلق ان  
الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيء وقولنا زيد يقوم  
انه بمقدله زيد قائم لا يتعضى استواء المذهب من دون افتراق والا لم  
يختلفا اسما وفعلا اتفه .

فتتحقق من جميع ما ذكرنا ان تقديم المسند اليه في نحو المثاليين  
يوجب كون المسند فعلا فبدلك يفيد الكلام التجدد والحدث على سبيل  
الاستمرار والعكس اي تأخير المسند اليه لا يفيد ذلك ( وهذا ) الذي  
تحصل لما ذكرنا ( معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه ) اي المسند  
ليه ( متضها بالخبر ) اي خبر المبتدء اي المسند ( يكون هو المطابب  
حاصله ان التقديم لاجل اثبات اتصف المسند اليه بالخبر اي المسند

على سبيل الاستمرار ( لا نفس الخبر ) اي لا نفس الاخبار عن كون المسند اليه متصفاً بالخبر اي المسند من دون اعتبار الاستمرار فظاهر مما او سمعنا انه اي صاحب المفتاح ( اراد بالخبر الاول خبر المبتدء وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف طافهم من ) الخبر ( الثاني ايضاً معنى خبر المبتدء اعترض ) في الايضاح ( عليه ) اي على صاحب المفتاح ( بان نفس الخبر ) وحده مفرد او في حكم المفرد فهو ( تصور ) طا انه مسلم عندهم ان العلم بالفرد من اقسام التصور . قال عشى التمهذب عند قوله العلم ان كان اذعااناً للنسبة فتصديق والا فتصور على قوله فتصور سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد او لامور متعددة بدون نسبة الى اخر ما ذكر هناك فراجع ان شئت . ( و ) الحال ان ( المطابق بالجملة الخبرية انما يكون تصديقاً لا تصوراً ) فلا يصح قول صاحب المفتاح لا نفس الخبر اذ لا يمكن ان يكون خبر المبتدء مطلوباً بالجملة لانه كما ذكرنا تصور عدم كونه مطلوباً معلوم عندهم فلا يحتاج الى البيان بقوله لا نفس الخبر ثم قال المصنف ( وان اراد ) صاحب المفتاح ( بذلك ) اي بقوله نفس الخبر ( وقوع الخبر مطلقاً اي اثبات وقوع الشرب ) والطرب ( منلاً فلا يصح ) كلامه ايضاً ( طالبياتي في ) اوائل باب ( متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند ) ارادة ( اثبات وقوع الفعل ) مطلقاً ( لذكر المسند اليه اصلاً ) فضلاً عن ان يتقدم على المسند ( هل يقال ) حينئذ ( وقوع الشرب ) والطرب ( منلاً ) الى هنا كان الكلام في الاعتراض الذي اورده المصنف في الايضاح على صاحب المفتاح بناءً على ما فهمه من ان المراد من الخبر الثاني ايضاً خبر المبتدء وقد عرفت فساد

ما فهمه والشجرة تنبئه عن الثمره ولنعم ما قيل .

وكم من عائب قولًا صحيحًا وفاته من الفهم السقيم  
(نعم أو قبل) في مقام الاعتراض (على المفتاح) انه (لا نسلم  
ان للتقديم) اي لمقديم المسند اليه (دخل في الدلالة على الاستمرار  
بل إنما يدل عليه) اي على الاستمرار الفعل المضارع كما سذكره  
في بحث لو الشرطية انشاء تعالى لكان ) لهذا القول والاعتراض (وجها)  
وقد تقدم منه هذا الاعتراض قبيل الدرباجة عند قول الخطيب وانا  
اسأله فراجع ان شئت .

( ومثل افاده ) تقديم المسند اليه ( زيادة تخصيص ) اي زيادة  
تخصيص المسند بالمسند اليه ( كقوله ) .

متى تهزز بنى قطن تجدهم سيفا في عوائقهم سيف  
جلوس في مجالـهم رزان وان ضيف الـمـ هـ خـفـوفـ  
( والمراد ) من ذكر البيت الاستشهاد بقول الشاعر ( هـ خـفـوفـ  
كـذـاـ فيـ المـفـتاحـ ايـ مـحـلـ الـاسـقـمـهـادـ ) لكون افاده تقديم المسند اليه  
زيادة التخصيص ( هو قوله ) اي قول الشاعر ( هـ خـفـوفـ بـتقـديـمـ  
الـمسـنـدـ اليـهـ ) يعني هـ ( فـقـولـ المـصـنـفـ فـيـ الـايـضـاحـ مـعـتـرـضاـ عـلـىـ المـفـتاحـ  
بـاـنـ (ـ هـذـاـ ) اي قول المفتاح اي هـ خـفـوفـ تـقـسـيرـ لـلـشـيـهـ ) اي لقول  
الـشـاعـرـ هـ خـفـوفـ (ـ باـعـارـةـ لـفـظـهـ ) وـذـلـكـ غـيـرـ جـائـزـ لـعـدـ اـفـادـةـ المـفـسـرـ  
بـالـكـسـرـ حـيـنـئـذـ ماـهـوـ المـقـصـودـ مـنـ التـقـسـيرـاـ عـنـ تـوـضـيـحـ المـفـسـرـ بـالـفـتحـ  
لـانـ الشـيـءـ لـاـ يـوـضـحـ بـمـقـسـهـ هـذـاـ مـاـعـتـرـضـهـ المـصـنـفـ فـيـ الـايـضـاحـ عـلـىـ  
المـفـتاحـ لـكـنـ هـذـاـ الـاعـتـرـاضـ اـيـضاـ .

( ليس بشيء ) اذ ليس المراد من قول المفتاح اي هـ خـفـوفـ

التفسير وتوضيح المعنى بل المراد كما قلنا تعيين محل الاستشهاد بلا  
غاية فيه .

( واعتراض ) المصنف في الإيضاح ( ايضاً بان كون التقديم ) اي  
تقديم المسند اليه ( مفيداً للتخصيص مشروط بكون الخبر فعلياً على  
ما سيأتي ) عن قريب ( في نحو انا سمعت في حاجتك والخبر هنا  
اسم فاعل لأن خفوفاً جمع خاف ) بتشديد الفاء ( بمعنى خفيف ) قال  
بعضهم الا ظهر اذ جمع خفيف كظروف وظريف فلا بد من اراد تحقيق  
ذلك من مراجعة كتاب اللغة المبسوطة .

( واجيب ) عن هذا الاعتراض ( يمنع هذا الاشتراط ) اي اشتراط  
كون الخبر فعلياً ( لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما  
افت علينا بعزيز وما افت عليهم بوكييل وما انا بطارد الذين امنوا  
ونحو ذلك ) من الآيات ( مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه ) اي في  
الجواب ( ببحث ) لأن الموجب سلم ان التقديم في قول الشاعر مفيض  
لتخصيص والحصر كالآيات وذلك فاسد ( لظهور ان الحصر في قوله لهم  
خفوف غير مناسب للمقام ) اذ الظاهر والمناسب للمقام ان الشاعر لم  
يقصد انهم خفوف لا غيرهم بل قصد التقوى وتحقيق انهم خفوف اذا  
نزل بهم الضيف .

( واجيب ) عن هذا الاعتراض ( ايضاً بانه ) اي المفتاح ( لا يريد  
باتخصيص هنا ) اي في قوله ومثل افاده زيادة التخصيص الخ .

( الحصر ) والقصر ( بل ) اراد بذلك ما تقدم نقله عنه في اول  
بحث ذكر المسند اليه اعني ( التخصيص بالذكر ) الذي اشار اليه  
في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي اي تلك الحالة ان

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وقد شرحنا كلامه هذا هناك مفصلاً فراجع ( وهذا ) الجواب ( سديد ) ومحبّن ( لكن في بيان كون التقديم ) اي تقديم المنسد اليه ( مفيدها لزيادة التخصيص ) الذكرى ( نوع خفاء ) لأن التخصيص الذكرى لا يقبل الزيادة والمقصان الاهم الا ان يقال ان الاضافة في قوله زيادة التخصيص للبيان اي الزيادة التي هي التخصيص فحيثما يرتفع الخفاء فتامل جيداً .

( عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاماً ) طوبلا ( حاصله ما اشار اليه المصيف بقوله وقد يقدم المنسد اليه ليقيّد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى اي قصر الخبر الفعلى عليه ) اي على المنسد اليه « وانتقييد » اي تقيد الخبر ( بالفعلى « ما يفهم من ) ضمن ( كلام الشیخ ) عبد العاهر ( وان لم يصرح ) الشیخ ( به ) اي بالمقيد ( و ) لكن ( صاحب المفتاح ) مخالف للمشيخ لانه ( قادر بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات ) كما تقدم اتفا في ( نحو وما انت علينا بغير وز ) وغيره من الآيات المذكورة ( ان ولی ) المنسد اليه ( حرف النفي اي ان كان المنسد اليه ) واقعاً ( بعد حرف النفي بلا فصل ) وكلمة ولی ماخوذة « من قولهم » اي العرب « فلان ولیك اي قرب مك » حاصله ان ولی يدل على ان المراد انه يجب ان لا يكون بين حرف النفي والمنسد اليه فاصل وكون مادة ولی دالا على ذلك من المسلمات عندهم يدل على ذلك قول الجامي في بحث نعت اسم لا التي لنفي الجنس عند قول ابن الحاجب نعت المبني الاول مفرداً يليه ان هذا القيد ( يعني يليه ) احقر از عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فراجع كلامه .

( نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يقييد نفي الفعل ) اي القول ( عن المذكور ) اي عن ضمير المتكلم ( وثبوته ) اي الفعل ( لغيره ) اي لغير ضمير المنكلام ( على الوجه الذي فني عنه من العموم والخصوص ) يعني اذا نفي عن المتكلم جميع الاقوال يثبت لغيره جميعها وان نفي عنه بعض الاقوال يثبت لغيره بعضها ( فلا يقال هذا ) المثال ( الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريده نفي كونك القائل به ) اي بذلك الشيء ( لا ) في ( نفي القول مطلقاً ) بان تريده ان ذلك الشيء لم يقل اصلاً بمعنى انه ليس مقولاً ولا لغيري .

( ولا يلزم منه ) اي من ثبوت انه مقول لغيرك ( ان يكون جميع من سواك قاتلاً ) لذلك الشيء ( لأن التخصيص ) المستفاد من التقديم ( اما هو بالنسبة الى من ) اي الى سواك الذي ( توهم المخاطب اشتراكك معه في القول ) بذلك الشيء فيكون قصر افراد او تردد في كونك القائل او سواك فيكون قصر تعين ( او ) توهم ( انفرادك ) بالقول ( دونه ) اي دون سواك فيكون قصر قلب ( لا بالنسبة الى جميع من في العالم ) حاصله ان القصر المستفاد من التقديم في نحو المثال المذكور اضافي لا حقيقة .

( ولهذا اي ولان التقديم يقييد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور ) المتقدم ( مع ثبوته ) اي الفعل ( لغيره ) اي لغير المذكور ( لم يوضح ما اذا قلت هذا ولا غيري ) وذلك ( لأن مفهوم الاول يعني ما اذا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول ) المتنازع في فاعله ( لغير المتكلم ) بناء على ما تقدم من افاده التقديم ذلك تحقيقاً للاختصاص المستفاد من

التقديم ( ومنطق التأني اعني ولا غيري ) يفيد ( ففي قائلية عن  
الغير وهم ) اي ثبوت القائلية لغير المتكلم ونفيها عن غير المتكلم  
( متناقضان ) اذ يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وبالعكس فلا  
يصح الا احدهما اما الاول او الثاني .

« بل يجب عند قصد هذا المعنى » اي نفي القول مطلقاً بمعنى  
انه لم يقل اصلاً اي ليس مقولاً ولا لغيري « ان يؤخر المسند اليه  
ويقال ما قوله انا ولا احد غيري » والمراد من المسند اليه الذي اخر  
هو تاء المتكلم لا لفظة انا لانه تأكيد للمسند اليه فتتصدر .

والحاصل انه لا يصح ما اناقلت هذا لغيري مریداً به نفي القول مطلقاً اي نفيه  
عذك وعن غيرك لاستلزم امه المتناقض بين مفهوم الصدر ومنطق الذيل على ما بيناه .  
« اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لفرض اخر غير التخصيص  
كما اذا ظن المخاطب بك ظن فاسد احدهما انت قلت هذا  
القول » واقعاً .

« والثاني انك تعتقد » لنسوان او عناد او نحو ذلك من الاسباب  
« ان قائله » اي قائل هذا القول « غيرك فيقول » المخاطب « لك  
انت قلت » هذا القول « لا غيرك فتقول له » رد الظن الفاسد الاول  
« ما اذا قلته » وتقول رد الظن الفاسد الثاني « ولا احد غيري قد صد  
الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه » لا للتخصيص بل « ليطابق »  
كلامك من حيث تقديم المسند اليه « كلامه » اي كلام المخاطب  
والمطابقة بين الكلامين امر مرغوب فيه عند البلاغاء فليس الفرض من  
التقديم التخصيص حتى يستلزم المتناقض فلا مانع حينئذ من كون المراد  
من ذلك نفي الفعل مطلقاً « و » لكن لا يذهب عليك ان « هذا »

اي صحة ذلك، « اذما يكون فيما » اي في فعل « يمكن انكاره كما في هذا المثال » فان الفعل فيه هو القول الذي ادعى وجوده وصدوره من المتكلم فيمكن انكاره وجرده وصدوره من المتكلم وغيره « بخلاف قوله ما اذا بنى هذه الدار ولا غيري فان لا يصح » لأن الفعل فيه بناء الدار الموجود المشاهد المحسوس والضرورة قاضية بان الدار الموجود المشاهد المحسوس لا يدل لها من بيان ينبيها ويوجدها ويمثل هذا يستدل على اثبات الصانع للعالم « ولا » يصح ايضا « ما اذا رأيت احدا » من الناس كذا في الایضاح « لاذ » اي هذا التركيب بما فيه من الخصوصيات التي يأتي بيانها « يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قدر اي كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فوجب ان تثبت « الروية » لغيره » اي لغير المتكلم « ايضا على وجه العموم » في المفهول « لما تقدم » من ان الثبوت لغير المتكلم على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص والعموم هبنا محال وذلك ظاهر .

« قال المصنف » في الایضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ما حاصله « لأن المبني هو الروية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور » فبلزم ان يثبت لغير المتكلم الروية الواقعة على كل واحد من الناس ومن المعلوم ان ذلك محال .

« وفيه » اي فيما قال المصنف في الایضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب « نظر لازا لا نسلم ان المبني هو الروية الواقعة على كل احد من الناس بل » المبني « الروية الواقعة على فرد من افراد الناس »

كما هو صريح لفظ احد من الناس في هذا التركيب « والفرق » بين المتقين « واضح » جلي ملن كان له المام بسور القضايا المحصورة ( فان الاول ) اي كون المتقى هو الرؤية الواقعه على كل احد من الناس « يفيد السلب الجزئي » ثابت في معا ، من ان ليس كل سور السالبة الجرئية فعليه لا يلزم من هذا التركيب محال « لأن نفي الرؤية الواقعه على كل احد » عن المتكلم « لا ينافي اثبات الرؤية الواقعه على البعض » لغير المتكلم فلا وجہ للحكم بعدم صحة هذا التركيب فما ذكر المصنف في بيان عدم صحة هذا التركيب على خلاف مطلوبه ادل .

« والثاني » اي كون المتقى هو الرؤية الواقعه على فرد من افراد الناس على ما هو صريح لفظ احد في هذا التركيب « يفيد السلب الكلمي لوقوع النكرة في ق النفي » وقد ثبت في معا ، اتها حينئذ تقييد العموم فيثبت المحاله اذا اختصاص المتكلم بالساب الكلمي اي سلب الرؤية الواقعه على جميع الناس يقتضي اثباتها اي اثبات الرؤية الواقعه على جميع الناس لغير المتكلم لما تقدم من ان المثبت لغير المذكور لا بد فيه من ان يكون كالمقى عن المذكور ان عاما فعام وان خاصا فخاص ومن المعلوم ان الرؤية الواقعه على جميع الناس في نفسها محال فضلا عن ان يثبت للغير بذلك يثبت عدم صحة هذا التركيب « ولما ذكر اي ولكون المتقى في هذا التركيب كما بينا هو الرؤية الواقعه على فرد من افراد الناس لا الرؤية الواقعه على كل واحد من الناس كما توهمه المصنف في الايضاح « حمله » اي هذا التركيب « كثير من الناس على انه » اهـ هذا التركيب بدون لفظ كل « وهو من الكتاب » اي ان الكتاب اسقط لفظ كل من هذا التركيب « والصواب » في

نسخة الاصل ( ما انا رأيت كل احد ) من الناس فيكون المثبت  
للفير هو الرؤية الواقعية على كل احد من الناس اي جميعهم فيلزم  
الحال فيصبح ما قاله المصنف في الايصال فلا يصح هذا الترکيب، ناء  
على نسخة الاصل فلا يرد النظر المذكور )

فنجعل من هذا العمل ان لفظ كل كان مكتوبا في هذا الترکيب  
في نسخة الاصل فعدمه من سهو الكتاب هذا حاصل ما اعتذر به كثير  
من الناس عن عدم لفظ كل في هذا الترکيب تقوية لما قاله المصنف  
في الایصال ( واعتذر عنه ) اي من عدم لفظ كل ( بعضهم ) اي  
بعض الناس ( بوجهين ) اخرین ( احدهما انه ) اي ما قاله المصنف  
في الایصال ( مبني على ما ذكره ائمة اللغة ) في الكتب المبسوطة  
( من ان احدا اذا لم يكن همزة بدلا عن الواو لا يستعمل في  
الايصال الا مع ) لفظة ( كل ) كما يسمى ذلك من كلام الرضي  
في اول باب اسماء العدد حيث قال ولا يقع احد في ايصال يراد به  
العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد انتهى ( فيه الزم  
ان يكون ) هذا الترکيب اي ( ما انا رأيت احدا ردا على من ذعم  
انك رأيت كل احد لانه ) اي عازمه ( ايصال فلا يستعمل بدون )  
لفظة ( كل ) فإذا كان هذا الترکيب ردا على ما ذعم ينبغي ان  
يقدر فيه لفظة كل ليطابق الراد المردود فيصبح ما قاله المصنف من  
ان المتفق هو الرؤية الواقعية على كل واحد من الناس .

( و ) الوجه ( الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا ) اي  
لكونه بمعنى الجمع ( صح دخول بين عليه ) قال في المصباح بين  
طرف هبهم لا يتبع معناه اباضافته الى اثنين فصاعدا وما يقوم مقام

ذلك كقوله تعالى عوان بين ذلك ( و ) صح ( عود ضمير الجموع اليه ، في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسليه ) هذا مثال لدخول بين عليه ( و ) اما مثال عود ضمير الجموع اليه فهو قوله تعالى ( فما منكم من احد عنه حاجزين و ) لهذا ايضا ( فسروه في قوله تعالى لستن واحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء ) .

قال الرضي في اول باب اسماء المدد واما احد فيستعمل ، طردا لعلوم العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جائني من احد ويلزمه الافراد والذكير قال الله تعالى لستن واحد من النساء ان اققيتن وتعريفه حينئذ نادر انتهى .

( وعدم جريان هذه الاحكام ) الثلاثة المذكورة ( في كل ذكرة متفقة يدل على ان هذا ) اي عدم صحة هذا الترکيب وامتناعه ( ليس مبنيا على انه ) اي لفظ احد ( ذكرة وقعت في سياق النفي كما توعمه البعض ) الذي اشار التفتازاني الى توعمه بقوله والثانى يفيد السلب الكلى لوقوع الذكرة في سياق النفي بل لخصوص لفظ احد لكونه بمعنى الجموع لصحة ما ذكر من الاحكام الثلاثة المذكورة .

( وظاهر كلام الصحاح انه ) اي كون لفظ احد بمعنى الجموع ( بحسب وضع الملة لانه ) اي الصحاح ( قال هو ) اي لفظ احد ( اسم ملن يصلح ان يخاطب به ) اي لذى العلة ول والعلماء كما تقدم اتفا في كلام الرضي ( يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والممؤنث ) ومن هنا قال الرضي في كلامه المتقدم اتفا ويلزمه الافراد والذكير ( وقيل هو ) اي كون لفظ احد بمعنى الجموع ( مبني على ان احد اسم في معنى الواحد ) اي هو صفة في المعنى ( لا يتغير بتغير

الموصوف ) اي يطلق على المفرد والمتين والجمع بصيغة واحدة كالجنب على ما صرخ به السيوطي ( فيجوز ان يعتبر معه معرفة مفردا او متين وجموعا مذكرا او مؤثرا اي احدا من الافراد او المثنى او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ) في هذا الترتيب ( ما انا رأيت جميع الناس فيلزم الم الحال المذكور ) اي ثبوت الرؤية الواقعية على كل واحد من الناس للغير ،

( وكلاهما ) اي كل واحد من الوجهين الذين اعتذر بهما البعض ( فاسد ) وذلك ( لأن هذا الامتناع ) والمحالية كما يأتي بعيد هذا « جار في غير هذا الترتيب ايضا مما ليس فيه لفظ احد » نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكثت شيئا انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المتفق فكررة على ما سبق عليه فلا يكون لخصوصية لفظ احد اثر » الى هنا كان الكلام في بيان فساد الوجهين مما .

واما البيان المختص بفساد الوجه الاول فهو قوله « وايضا يجوز ان يكون احد هنا ببدل الهمزة من الواو منه في قوله تعالى قل هو الله احد » بل هو الاول بالقول وفاقا للمرضى فانه قال في باب أسماء العدد قال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغرار اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهى بدل اتفاقا كانه طا لم ير في نحو ما جاءنى احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا وال الاول ان يقول همزة في كل وضع بدل من الواو ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوقه اتفهى .

« و » اما بيان الفساد المختص بالوجه الثاني فهو قوله ويجوز ان لا يكون « احد في هذا الترتيب » بمعنى الجمع « او سلم » انه في

هذا الترکيب بمعنى الجمجم « فيكون المعنى » اي معنى هذا الترکيب « ما انا رأيت جمما من الناس والمفهوم حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس » والرؤبة كذلك شيء ممكن فما هي المحالية .

« الحال من نفي الرؤبة الواقعة على كل أحد نفي العموم الذي هو سلب جزئي » لما ثبت في محله ان ليس كل سالبة الجزرية « وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك » نحو ما انا قلت شمرا ما انا كلام شبيه يفيد عموم الذي هو سلب كلوي وتخصيصه اي تخصيص عموم المفهوم « بالمنكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير » اي غير المتكلم « انه لم يرا احدا وعدم صدقه عليه » اي على الغير « لا يقتضى ان يكون قدر اي كل احد » اي لا يقتضى ان يصدق عليه الموجبة الكلية « بل يكتفيه ان يكون رأي احدا » اي ان يصدق عليه الموجبة الجزرية « لأن السلب الكلوي يترافق بالإيجاب الجزرية ) وبعبارة أخرى لأن نقض السالبة الكلية الموجبة الجزرية .

فالمتحقق من ذلك انه لو كان نحو ما انا رأيت احدا من الناس سالبة جزرية لصح الاعتذارهما ذكره المصنف لكنه ليس بسالبة جزرية بل سالبة كلية فلا يصح الاعتذار .

( لا يقال السلب الكلوي يستلزم السلب الجزرية ) مثلا سلب الموجبة عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبهما عن بعض افراده كالجمل مثلا وبعبارة أخرى كلما صدق السالبة الكلية على موضوع صدق السالبة الجزرية عليه لوضوح ان الكل يستلزم الجزء ومن هنا قيل بالفارسية

چون که صد امد نودم پیش ما است .

( فيصح ) في هذا التركيب انه يدل على ( ان الرؤية الواقعية على كل احد من جهة ) غاية الامر ان دلالته على ذلك بالاس تلزم ( و ) حينئذ ( يتم ما ذكره المصنف ) في الإيصال من ان المتنفي هو الرؤية الواقعية على كل واحد من الناس الخ .

( لانا نقول المعتبر ) فيما نحن فيه اي في افاده تقديم المنسد اليه تخصيصه بالخبر الفعل ب بحيث يفيد نفي الفعل عن المذكور و ثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ( هو المفهوم الصريح ) اي الدلالة المطابقة لا الاقزامية ( والا ) اي وان لم يكن المعتبر المفهوم الصريح ( لزم انتفاع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ) وبعبارة اخرى اذا صدق ان المتكلم لم يضرب زيدا يصدق انه لم يضرب كل احد وذلك لان صدق ضرب الكل متوقف على عدم خروج زيد من الكل فاختصاص النفي كذلك بالمتكلم يستلزم ثبوت الضرب الواقع على كل احد لغيره ( و ) حينئذ ( يلزم المحال المذكور ) لوضوح ان صدور الضرب الواقع على كل احد من البشر محال .

( وتحقيقه ) اي تحقيق قوله لانا نقول المعتبر الخ ( ان اختصاص الملزوم بالشيء ) اي قصر الملزوم على الشيء يعني قصر السلب الكل على المتكلم ( لا يوجد اختصاص اللازم به ) اي لا يوجد قصر اللازم عليه يعني قصر السلب الجزئي على المتكلما حتى يفید ان نفی هنذا الامام الجزئي وهو الاجاب الكلي ثابت اغير المنكلم فيلزم المحال المذكور ( لجواز كونه ) اي اللازم اي السلب الجزئي ( اعم فلا مانع من

ثبوت السلب الجزئي لغير المتكلم ايضا فلا وجه للقول بان نقيض هذا السلب الجزئي ثابت لغير المتكلم لا ستلزم ذلك اجتماع النقيضين والمقام نظير الناز والحرارة فان اختصاص النار بشيء لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء وذلك واضح بين :

( وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ) في بيان عدم صحة هذا الترکيب وامتناعه ( ان المفهول في قولنا ما انا رأيت احداً ملماً عاماً لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معنقد المخاطب عاماً كذلك وهو ) اي معنقد المخاطب ( انك رأيت كل احد في الدنيا ) اي كل انسان موجود في الدنيا ( لأن الخطاء في هذا المقام ) اي في مقام تقديم المسند اليه للتخصيص والحصر ( انا يكون في الفاعل ) الذي صدر عنه الفعل على وجه العموم او الشخص ( فقط ) لا في غير الفاعل ( كما هو حكم القصر ) اذ من حكم القصر والتخصيص ان يرد النفي على الفعل المسلم ثبوته وانما وقع الخطاء في شيء واحد من متعلقاته وهو همـنا فاعل ذلك الفعل لا غيره ( فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفهول على الوجه المذكور متفقاً بين المتكلم والمخاطب ان عاماً فعام وان خاصاً فخاصاً اذ لو اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطأ ) حبيثـ ( في الفاعل فحسب ) بل فيه شيء اخر اعني العموم والخصوص ( والتقدير ) اي المفروض في المقام اي في مقام الحصر ( بخلافه ) لما هر من ان من حكم القصر ان يقع الخطأ في شيء واحد وهو همـنا الفاعل فقط فلا يصح هذا الترکيب لأن صدور الرؤية على وجه العموم محال من اي شخص كان ( واعتراض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل همـنا ) اي في هذا

القركيب ( هو السلب الكلبي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك ) المعتقد ( لكنه اخطأ في تعيينه ) اي في تعيين الفاعل ( فزعم انه ) 'ي الفاعل ( غيرك او انت بمشاركة الغير فتفيت وهمه ) اي زعمه ( وحصرت في نفسك هذا السلب ) الكلبي ( اعني عدم رؤية احد من الناس ) فيكون هذا القركيب على الزعم الاول قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصرا فرادا وان كان المخاطب متوردا في الفاعل فهذا القركيب صر تعين وكيف كان فالمثبت لغير المتكلم هو السلب الكلبي لا الایجاب الكلبي فالقركيب صحيح لا غبار عليه ( اذ لو اختلف الفعلان ) اي الفعل المحصور في المتكلم والفعل المثبت للغير ( ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب ) والقدر بخلافه .

( وهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السننهم وهي ) اي الكلمات ( متقاربة ) في افها صادرة من دون قابل صادق وتحقيق عن روية ونظر صحيح .

( ومنشأها ) اي الكلمات ( انهم ) اي الذين هذه الكلمات دائرة على السننهم ( لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المஸند على الفعل وحرف النفي جميعها وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا وهو محل البحث في المقام ( مثله ) اي مثل التخصيص ( في نحو انا ما قلت كذا ) وهو ليس من محل النزاع في شيء .

( وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام ) قبل انه حكم ان رجالا في زمان الصحابة خالف شريعة النبي من فقالوا هذا اول

قارورة كسرت في الاسلام ثم خالف رجل اخر شرعيته من فقالوا  
ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فيضرب هذا المثل على الامر  
الذى ليس من الامور العجيبة والمراد منه هنا ان عدم المحافظة الصادر  
من هؤلاء وعدم تفرقتهم بين شيئين مختلفين في الاحكام ليس من الامور  
التي لم يقع منها من العلماء غير المقاملين فيها لها من نظير .

( فنقول محصول كلامه ) اي الشيخ ( انه اذا قدم المسند اليه على  
الفعل وحرف المفى جمیعا ) فهو اذا ما سعيت في حاجتك ( فحكمك )  
اي فحكم هذا النوع من التقديم ( حكم المثبت ) فانه ( تاتي تارة للتفوي  
وقارة للخصوص كما يذكر ) في المتن ( عن قريب ) في قوله والا  
فقد ياتي للخصوص الخ .

( و ) اها ( اذا قدم ) المسند اليه ( على الفعل ) فقط ( دون حرف  
النفي ) نحو ما انا سعيت في حاجتك ( فهو ) اي هذا النوع من التقديم  
( المخصوص قطعا ) اي دائما .

( لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قوله اذا ما سعيت في  
 حاجتك عندقصد التخصيص انما يقال من اعنة عدم سعي في حاجته واصاب  
فيه ) اي في اعتقاد عدم السعي في حاجته ( لكنه اخطأ في فاعله الذي  
لم يسع فزعم انه غيرك ) ففرد خطأه الى الصواب فنقول انا ما سعيت  
في حاجتك تعنى من ذلك ان الفاعل لم يتم السعي اذا لا غيري فيكون  
قصر قلب .

( او ) زعم انه اي الفاعل لعدم السعي « انت بمشاركة الغير »  
على سبيل الجزم فيكون قصرا فرادا وعلى سبيل الترديد بينك وبين  
غيرك فيكون قصر تمرين .

د كما ان قولك انا سعيت في حاجتك ، الذي لا نفي فيه « انما يقال  
طن اعتقاد وجود سعي » في حاجته « واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله  
الذي سعى فزعم انه » اي الفاعل الذي سمي « غيرك » ففرد خطأه الى  
الصواب فتقول انا سعيت في حاجتك تعنى بذلك ان الفاعل للسعي انا  
لا غيري فيكون قصر قلب ( او ) زعم انه اي الفاعل للسعي ( انت  
بمشاركة الغير ) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل  
الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعين .

( واما نحو ما اذا سعيت في حاجتك ) الذي هو مورد البحث في  
المقام ( فهو على ما اشار اليه الشارح الملاحة ) وقد تقدم كلامه اذنا  
( انما يقال طن اعتقاد وجود شيء واصاب فيه ) اي في اعتقاد وجود  
السعي ( لكنه اخطأ في فاعله ) اي في فاعل السعي ( الذي سعى فزعم  
انه ) اي الفاعل ( انت وحدك ) فتقول ما انا سعيت في حاجتك تعنى  
بذلك ان الفاعل الذي سعى انما هو غيري لا انا فيكون قصر فلب .

( او ) زعم انه اي الفاعل ( انت بمشاركة الغير ) على سبيل  
الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون  
قصر تقيين ( ولا بد فيه ) اي في هذا التركيب ( من ثبوت اصل  
افعل قطعا ) اي السعي مثلا ( على الوجه الذي ذكر في النفي ان  
عاما فعام وان خاصا فخاص ) يدل على ذلك انه ( قال الشيخ اذا  
قلت ما انا قلت هذا قد نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت  
المناظرة ) بينك وبين مخاطبك ( في شيء ثبت انه مقول ولهمذا )  
اي ولكون الماء اظرة في شيء ثبت انه مقول ( لم يصح ان يكون  
المنفي عاما وكان خلافا من القول ان تقول ما انا قلت شمرا قط ما

انا اكلت شيئاً ما انا رأيت احداً من الناس لا فتضائمه ان يكون) في المثال الاول ( انسان قد قال كل شعر في الدنيا و ، في المثال الثاني انسان قد « اكل كل شيء يأكله و ، في المثال الثالث انسان قد « رأى كل أحد في الدنيا فتفتيت ان تكون انت اياه » اي ذلك الانسان فيلزم من ذلك المحال ضرورة ان وجود انسان كذلك ع الحالية ثبوت الافعال الثلاثة المذكورة فتقدير جيداً :

« هذا كلامه » في الفعل الذي ثبت انه موجود « فإذا أعتقدت مطابق ان هناك انساناً لم يقل شعراً قط او لم يأكل اليوم شيئاً او لم ير احداً من الناس واصاب في ذلك « الاعتقاد » لكنه اخطأ في تعيينه « اي في تعين ذلك الانسان « فزعم » المخاطب « انه » اي ذلك الانسان « غيرك او « زعم انه » اي ذلك الانسان « انت بمشاركة الغير » جزماً او تردیداً « فلا بد وان تقول له » اي للمخاطب اذا ما قلت شعراً قط انا ما اكلت اليوم شيئاً انا ما رأيت احداً من الناس و يكون هذا » اي كل واحد من هذه الاقوال « معنى صحيحها » فيكون هذه الاقوال قصر قلب في الزعم الاول وقسر افراد في الزعم الثاني وقصر تعين في الزعم الثالث .

، كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعراً انا الذي لم يأكل اليوم شيئاً انا الذي لم ير احداً من الناس » وانما يكون كل واحد من هذه الاقوال معنى صحيحها « لأن اللازم من هذا التخصيص » اي تخصيص السالبة الكلية في هذه الاقوال بالمتكلم « ان لا يصدق هذا الوصف » اي السلب الكلبي « على الغير ويكتفى فيه » اي في عدم صدق هذا الوصف « ان يكون احد قد قال شعراً واكل شيئاً ورأى احداً »

اذ يكفى في رفع السلب الكلى عن غير المتكلم صدق الایجاب الجزئي  
عليه اي على غير المتكلم وذلك واضح .

« ولا يصح في هذا المقام » اي في مقام تخصيص السالبة الكلية  
بالمتكلم ونفيها عن غيره « ان يقال ما اذا قلت شعرا » بتقديم المسند  
إليه على الفعل دون حرف النفي وكذلك « ما اذا اكلت شيئا ما اذا  
رأيت احدا لازه » اي كل واحد من هذه الامثلة التي قدم المسند اليه  
على الفعل دون حرف النفي « افما يكون عند القطع بثبوت الفعل  
على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد  
انه يستعمل للمرد على من اصاب في نفي الفعل واحتطاً فيما نفي الفعل  
عنه وزعم انه غير المذكور » اي غير المتكلم في الامثلة الثلاثة « وحده  
او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف  
النفي جميعا » فانه حينئذ يستعمل للمرد المذكور لا ما قدم فيه المسند  
إليه على الفعل دون حرف النفي « بل الواجب فيما يلى حرف النفي »  
اي فيما قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « ان يكون  
المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور » من العموم  
والخصوص « مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور ، اي المتكلم في  
الامثلة المذكورة سابقا « وحده او بمشاركة الغير » جزما او ترديدا  
على ما سبق بيانه ( فليتمال ) هذا ما تقرر عندي في شرح هذا المقام  
العويض ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه محيس ومن الله التوفيق .  
( و ) لهذا اي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن  
المذكور مع ثبوته لغيره « لا » يصح ايضا « ما اذا ضربت الا زيدا  
لأنه » اي هذا الترکيب اي تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف

الذى « يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لأن المستثنى منه في الاستثناء المفرغ « مقدر عام » يدخل فيه المستثنى فالتقدير ما انا ضربت كل احد الا زيدا ( فيجب ان يكون ) المستثنى منه المقدر ( في المثبت ) لغيرك ( كذلك ) اي عاما ( لما تقدم ) من ان التقدم اي تقديم المسند اليه على الفعل يفيد تقييده عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص .

( وفي هذا ) اي في عطف ما انا ضربت الا زيدا على ما انا قلت هذا ولا غيري وادخاله في سياق قوله ولهمذا لم يصح ( اشارة الى الرد على الشييخين عبد القاهر والسكاكى وغيرهما حيث علموا امتناع ما انا ضربت الا زيدا ) بمقدمة الاول ( بان نقض النفي بالايقنة ) ان تكون ضربت زيدا ) كما هو الحكم في كل استثناء من المتفق ان تكون ضربت زيدا ) ( و ) المقدمة الثانية ان ( تقديم الضمير وايلائه حرف النفي ) اي ايقاعه بعد حرف النفي ( يقتضى ان لا تكون ضربة ) فالتركيب مستلزم للتناقض فملة امتناع هذا التركيب عند الشييخين واتباعهما اسلفاه للتناقض بدليل هاتين المقدمتين .

( يعني ان عملة امتناعه ) اي هذا التركيب ( ما ذكرناه ) من اذه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد الخ ( لا ما ذكروه ) من اسلفاه للتناقض بدليل المقدمتين ( لانا لانسلم ) المقدمة الثانية اي ذمتع ( ان ايلاء الضمير يقتضى ذلك ) اي ان لا تكون ضربة فلا تناقض في هذا التركيب فبطليل ما علموا به امتناعه .

( وجواه ) اي جواب ما ذكره المصنف في ابطال ما علموا به

امتناع ما انا ضربت الا زيدا ( انه قد سبق ) في مخصوص كلام الشيخ  
( ان مثل هذا ) التقديم ( اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي )  
وبعبارة اخرى تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي ( انما  
يمكون اذا كان الفعل المذكور بعینه ثابتة متحققا منفقا بينهما ) اي  
بين المتكلم والمخاطب ( وانما تكون المعاشرة ) والمناقشة بينهما ( في  
فاعله ) اي في فاعل الفعل الثابت المتحقق المتفق عليه ( فقط ) لا في  
غير الفاعل من اجزاء هذا الترکيب ( ففي هذه الصورة ) اي في صورة  
تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي ( يجب ان يكون المخاطب  
صبيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان  
فاعله ) اي فاعل الضرب الواقع على من عدا زيد ( انت فتقد رده )  
اي دد المخاطب « الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه » اي  
هذا الترکيب « لمعنى ان تكون انت الفاعل لا لمعنى الفعل يعني ان  
ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا  
كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررت  
ونقيمت ان تكون انت فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك » بهذا الضرب  
« ولا لنفك ايضا » فالمقدمة الثانية صحيحة فصح ما علموا به امتناع  
هذا الترکيب « وهذا » الذي ذكرنا من صحة المقدمة الثانية والتناقض  
« تتحقق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح » حيث قال العلامة « ان  
التقديم » اي تقديم المسند اليه المتكلم على الفعل دون حرف النفي  
« يقتضى ان ينتهي عنه » اي عن المتكلم « الفعل المعين ثم الاستثناء »  
اي الا زيدا « اثبات منه » اي من المتكلم « لمعنى عين ذلك الفعل »  
المعنى عنه ( فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا ) بدون تقديم المسند

الىه فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحيثئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتي التوفيق ) في تركيب ما صرحت الا زيدا اي لا تناقض فيه بخلاف ما اذا ضربت الا زيدا فانه فيه تناقض كما بيانا وكما حقيقة العلامة .

والحاصل ان في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ضرب معين واحد يثبت لزيد باعتبار المقدمة الاولى اعني نقض النفي بالا ، ينافي عنه ذلك الضرب المعين باعتبار المقدمة الثانية اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي وهذا تناقض ظاهر بخلاف ما صرحت الا زيدا فان الضرب فيه كما بيانا غير معين فلا مانع من حمل نفي الضرب على افراد غير زيد واثباته على زيد ولا يلزم من ذلك تناقض اصلا .

( لا يقال ) في رد المقدمة الثانية وفي دفع التناقض انه ( يجوز ان يكون هناك ) اي في صورة تقديم المسند اليه وايلاء حرف النفي ( ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقيمت المعاشرة في فاعل الاول ) اي الضرب الذي وقع على من عدا زيدا فقاوه المتكلم من نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضمر وباله ) اي للمتكلم ولا لغيره ( بهذا الضرب الذي نظر في فاعله ) اذ المفروض ان هذا الضرب واقع على من عدا زيدا ( ولا يلزم ان لا يكون زيد مضمر وباله ) اي للمتكلم ( اصلا ) اذ لا مانع من ان يكون زيد مضمر وباله للمتكلم بضرب اخر غير الضرب الاول الذي وقعت المعاشرة في فاعله ولا ضير فيه اذ لا تناقض فيه التفاير محلي النفي والاثبات اي اتفاير الضرب المنفي عن زيد والضرب المثبت الواقع من المتكلم على زيد اذ الضرب الاول كما بيانا واقع على من عدا زيدا والثاني الواقع من المتكلم

على زيد غير ذلك الضرب الاول فبطل ما علمنا به امتناع هذا التركيب من استلزماته المتناقض ( لانا نقول ) في اثبات المتناقض ان ( المتنقض بالا هو نفي الضرب ) الاول ( الذي وقفت الملاحظة في فاعله فيكون هو ثابنا لزيد ومتينا عنه وهذا ) اي اثبات الضرب الاول لزيد ونفيه عنه ( محال ) لانه متناقض صريح لاتحاد محل النفي والاثبات فصح ما علمنا به امتناع هذا التركيب من استلزماته المتناقض .

الى هنا كان الكلام في منع المقدمة الثانية الواقعة في كلام الشيختين واتباعهما وفي منع ذلك المنهي بما قررناه واوضحتناه ب بحيث تحصل وعلم صحة المقدمة الثانية من مقدمتي دليل الشيختين ولاجل ذلك يقول ( وعندى ان ) المقدمة الاولى وهو ( قولهم نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعتذر عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد ) فالعمل المذكور ليس بمتى وذلك لأن مثل هذا التركيب اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف المفي ليس كسائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم كما يبتدا ان يكون المذكور بعينه اي مع جميع قيوده المذكورة في التركيب مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة التي لم يقدم فيها المسند اليه نحو ما ضربت الا زيدا كما حقيقه العلة في شرح المفتاح وقد تقدم كلامه فلا يفاس ما نحن فيه اعني قوله ما انا ضربت الا زيدا بقولك ما ا ضربت الا زيدا ( فالاستثناء ) فيما نحن فيه ( اما هو من ملائكت دون النفي فلا يكون من انتهاض النفي بالا في شيء ) فبطلت المقدمة الاولى من مقدمتي الدليل المذكور في كلام الشيختين واتباعهما فبطل

ها علّة به امتناع التركيب المذكور اعني ما اذا ضربت الا زيدا  
فصح التركيب ولا تناقض فيه (كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا  
فكأنه ) اي المخاطب بقولك ما اذا ضربت الا زيدا .

( اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان  
تفقين ان تكون انت ذلك الانسان ) الذي ضرب كل احد الا زيدا  
هذا ولعلم انه لخلاف بين المصنف وبين الشيغرين واتباعهما في امتناع  
التركيب المذكور وانما الخلاف في تعامل امتناعه فلا تقبل .

( واعلم ) ايضا ( ان ما ذكره المصنف ) في وجه الامتناع ( ليس  
فيه مخالفة لهم ) اي للشيوخين واتباعهما ( في مجرد التعليم بل يظهر  
اثرها ) اي المخالفة ( في ) نحو ( قولنا ما اذا قرات القرآن الا سورة  
الفاتحة ) مما يمكن اثبات الفعل المذكور بعینه اي مع جميع قيوده  
المذكورة في التركيب لغير المتكلم ( فانه لا امتناع فيه ) اي في هذا  
التركيب حينئذ ( عند المصنف لجواز ان يكون احد ) غير المتكلم  
( قد قرء كل القرآن سوى الفاتحة ) وذلك ظاهر ( و ) اما (عندهم)  
اي الشيوخين واتباعهما فمن الواضح انه ( يمتنع هذا ) التركيب ايضا  
مثل التركيب الذي لا يمكن اثبات الفعل المذكور لغير المتكلم (القضاء)  
ان تكون الفاتحة مقررة لمتكلم وغير مقررة له ) اي للمتكلم ( وهذا  
حال ) لما فيه من التناقض الواضح .

( والاعطف على ) ما تقدم من قول الخطيب ( ان ولني التقى والطعن )  
اي معنى المتن من قوله ان ولني الى هنا انه ( ان ولني المسند اليه  
المقدم حرف التقى ) اي اخر عن حرف المتنقى ( فهو ) كما بيناه  
هفصلا ومحشر وحرا ( يفيد التخصيص ) والمحصر ( قطعا ) ولا يحتمل غير

التخصيص والقصر ( سواء كان ) المسند اليه ( منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل ) المسند اليه ( حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون في الكلام نفي ( لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جمیعا نحو انا ما قمت فقد يفيد ) التقديم حينئذ ( التخصيص ) والحصر ( وقد يفيد التقوی واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ) والقصر ( ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند ) المقدم ( المذكور به اي بالخبر الفعلی ) فيكون قصر قلب ( او زعم مشاركته اي الغير فيه في الخبر الفعلی ) فيكون قصر افراد او تعيین بناء على مار مزنا اليه فيما سبق ، ( نحو ) قولك ( انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعی في حاجته او ) زعم انه ( كان ) غيرك ( مشاركا لك فيه ) اي في الخبر الفعلی ( فيكون على الاول ) كما قلنا ( قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ) او قصر تعيین على مار مزنا اليه سابقا بعد الفراغ عن نقل كلام الشيخ عند قول الشارح فإذا اعتقاد مخاطب ان هناك انسانا الخ .

( ويؤكد ) القصر ( على الاول ) اي اذا كان القصر للقلب ( بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواي وما اشبه ذلك ) مما يؤدى النفي عن الغير ( و ) يؤكده ( على الثاني ) اي اذا كان القصر للافراد ( بنحو وحدى مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك ) مما يدل على الوحدة وعدم الاشتراك .

وانما اختص صنف الاول من الالفاظ المذكورة بالاول والصنف الثاني منها بالثاني ( لان الفرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبة في الاول ) اي في قصر القلب ( ان الفعل صدر من

غيرك وفي الثاني ) اي في قصر الافراد ( انه ) اي الفعل صدر منك بمشاركة الغير ) ولا بد في دفع الشبهة مما يدل على الدفع صريحاً ومطابقة ( والدال صريحاً ومطابقة على دفع ) الشبهة ( الاول نحو لا غيري وعلى دفع ) الشبهة ( الثاني نحو وحدى دون العكس ) وذلك ظاهر .

( وقد يأتي ) التقديم ( لقوية الحكم ) والاسناد ( وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص ) والقصر ( نحو هو يعطى الجزيل ) فقدم فيه المسند اليه اعني هو ( قصدا الى ان تقرر ) وثبتت ( في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل ) اي العظيم والواسع ( لا الى ان غيره لا يفعل ذلك ) الاعطاء حتى يكون التقديم للتخصيص والقصر ( وسبب تقويه تكرر الاسناد كما يذكر في باب ) المسند في بحث ( كون المسند جملة ) هذا كله اذا كان الفعل مثبتاً ( وكذا اذا كان الفعل منفياً فقد يأتي للتخصيص ) والقصر ( نحو انت ما سعيت في حاجتي ) فقدم المسند اليه اعني انت ( قصدا الى تخصيصه ) اي المخاطب بانت ( بعدم السعي وقد يأتي للتقوى ولم يمثل المصنف ) من الفعل المنفي ( الا به ) اي الا بالتفوي ( ليفرع عليه ) اي على التمثيل بالفعل المنفي ( التفرقة بينه ) اي بين تقوى الحكم ( وبين تأكيد المسند اليه فانه ) اي التقوى ( محل الاشتباه ) مع تأكيد المسند اليه ( بخلاف التخصيص ) فانه ليس محل للاشتباه فمثال ما نحن فيه اي ما اذا كان الفعل منفياً ( نحو انت لا تكذب فانه ) اي هذا المثال الذي قدم فيه المسند اليه ( اشد لنفي الكذب ) عن المخاطب ( من لا تكذب ) وانما كان ذلك اشد لنفي الكذب من هذا لما في ذلك من تكرر الاسناد المفقود في هذا وهذا ظاهر لا اشتباه فيه .

( وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه ) اي في لا تكذب انت  
( تاكيدا ) للمحكوم عليه ( ولذا ) اي لأن فيه تاكيدا للمسند اليه  
دون لا تكذب ( ذكره ) اي لا تكذب انت عاطفا ( بلفظ كذا لانه  
اي لأن لفظ انت في لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم  
تكرره ) اي الحكم ( فيه ) اي في لا تكذب انت .

( فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير ) المخاطب ( المستتر )  
فيه ( وانت مؤكد له ) اي للضمير المستتر ( على معنى ان المحكوم  
عليه ينفي الكذب هو الضمير ) المخاطب المستتر ( لا غيره ) اي لا  
غير الضمير .

( و ) ليعلم انه ليس معنى لا غيره هنا التخصيص والقصر ليفيد  
ان نفي الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره بل ( معنى لا  
غيره اذك ) ايها المخاطب بهذا الكلام ( لا تظن ان عدم الكذب في  
هذه الحالة التي اتكلمت فيها مسند الى غير الضمير ) المستتر ( واما  
مسنته ) اي عدم الكذب ( الى الضمير ) المستتر ( على سبيل التجوز  
او السهو او النسيان وليس معناه ) اي معنى لا غير ( ان نفي الكذب  
منحصر فيه ) اي في المخاطب ( فليتأمل ) فانه دقيق والحاصل ان انت  
في لا تكذب انت انما يدل على ان نسبة عدم الكذب الى المخاطب  
ليست بالمجاز ولا بالسوء ولا بالنسيان فلا يدل على التخصيص ولا على  
التفوي ( وكذا ) لفظ انا في ( قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد  
التخصيص ولا التفوی بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير  
تجوز او سهو او نسيان ) حسبما بينا في لا تكذب انت .

( وهذا ) اي ما بينا في قولنا سعيت انا في حاجتك من انه لا  
يفيد التخصيص ولا التفوی الخ .

( الذى قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك ) بلا تاكيد للمحكوم عليه ( او ) اذا قلت ( سعيت انا في حاجتك ) مع تاكيده ( يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه ) اي من المخاطب ( في فاعله فتقصد ) باحد هذين المثالين ( ازالة الخطاء ) من المخاطب .

وبعبارة اخرى لا يجب ان يكون هذان المثالان لازالة الخطاء في الفاعل حتى يكون للتخصيص والقصر ( بل اذا قلته اي المثال الاخير الذي فيه تاكيد للمحكوم عليه ( ابتداء ) اي من دون ان يكون عند السامع علم بوجود سعي وقد وقع خطاء منه في فاعله ( مفيدا ) بهذا المثال الاخير ( للسامع صدور السعي في حاجته منك ) حال كون ذلك القول والافادة ( غير مشوب بتتجاوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح ) ذلك القول والافادة ظهران ما قصده صاحب المفتاح انما هو ما بینا من ان قولنا سعيت انا في حاجتك بتاكيد المحكوم عليه لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجاوز او سهو او نسيان فيه فان قلت كيف يكون هذا هو الذى قصده صاحب المفتاح مع انه لم يتعرض لعدم افادة التقوى .

قلت ( وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص ) فلا وجه للتعرض لنفي التقوى فيه وقد تقدم في هذا الكتاب في اول بحث توكييد المسند اليه .

ان السكاكي اورد تحقيق نقوى الحكم في اخر بحث المسند وقد ذكرنا هناك مباحث شريفة تفييك هنا فراجع ان شئت .

( وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه ) لا المثال الاول .

( والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام ) من المفتاح ( على سبيل السهو او التجوز او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتجبر ) انما رد ما اورده العلامة في هذا المقام بين السهو والتجوز والنسيان لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتباادر فان كان من الاول لم يعرف فساده فيكون سهوا وان عرف او لا انه فاسد ثم نسي فيكون نسيانا وان قصد به معنى اخر صحيحا لازما لذلك المعنى المتباادر الفاسد بظاهره فيكون مجازا هذا ولكن نقل عن الشارح انه قال لاشك ان هذا الكلام اي ما اورده الشارح العلامة في هذا المقام سهو منه الا انه اي الشارح التفتازاني ردد ما بين السهو والتجوز والنسيان باعتبار مشاكلته لكلام الشارح العلامة .

( وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك ) من دون تأكيد ( او ) اذا قلت ( سعيت انا في حاجتك ) بتاكيد المحكوم عليه ( ليفيده ) اي ليفيد كل واحد من هذين المثالين المخاطب ( وجود السعي منك صحيح ) كل واحد منها ( من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان ) والحاصل انه يصح استعمال كل واحد من هذين المثالين في غير مقام التخصيص والقصر من دون ان يكون في هذا الاستعمال ارتكاب تجوز او سهو او نسيان اذ الموضوع له في كل واحد من هذين المثالين ليس التخصيص والقصر حتى يلزم من استعمالهما في غير التخصيص والقصر اي في افاده وجود السعي ابتداء ارتكاب تجوز او سهو او نسيان ( بخلاف ما لو قلت في الابتداء ) اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك ( لافادة وجود السعي ) من غير اراده تخصيص وقصر ( او ) قلت ( لا في الابتداء ) بل مع علم المخاطب بوجود سعي منك

لا لافادة وجود السعي بل للتخصيص والقصر ( انا سعيت في حاجتك ) بتقديم المسند اليه ( فايه لا يصح ) استعماله في الاول اي في افاده وجود السعي ابتداء ولا في الثاني اي في افاده وجود السعي لا في الابتداء ( الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان ) في استعماله ( اما الاول ) اي اذا قلت في الابتداء لافادة وجود السعي .

( فلان قولك انا سعيت ) بتقديم المسند اليه ( انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل ) وبعبارة اخرى انه يستعمل في التخصيص والقصر لانه بهيئته التركيبية موضوع لذلك ( لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي ) ابتداء ( فاما ان يكون ) استعماله في ذلك ( باعتبار انه ) اي وجود السعي ( لازم معناه فيكون مجازاً ) لما سيأتي في فن البيان في اول باب الكناية من ان الاتصال في المجاز من الملزم الى اللازم كالكناية ( او ) يكون استعماله في ذلك ( باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه ) فتأمل ( او ) يكون استعماله في ذلك ( نسياناً ان عرف ذلك ) فensi حين الاستعمال انه ليس معناه .

( واما الثاني ) اي اذا قلت لا في الابتداء اي اذا استعملته في التخصيص والقصر ( فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك ) بتقديم المسند اليه ( لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقاد ) المخاطب ( نسبة الفعل الى الغير ) اي الى غيرك ( على الانفراد ) ليكون قصر قلب ( او الشركة ) جزماً ليكون قصر افراد او ترديداً ليكون قصر تعين ( فان كان ) المخاطب ( قد نسبة ) اي الفعل ( الى الغير لمساهلة ) ومسامحة وذلك لوجود علاقة بينك وبين الغير ( كان ) ذلك ( تجوزاً ) وذلك لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو

له لعلاقة بيته وبينك .

( والا ) اي وان لم يكن المخاطب قد نسبه الى الغير لمساهمة ومساهمة ( كان ) ذلك ( سهو ) ان لم يعرف ان الفعل ليس منسوبا الى الغير فنسبه اليه غفلة ( او نسيانا ) ان عرف ذلك ونسى .

( فالتجوز او السهو او النسيان على الاول ) اي اذا استعمل في الابتداء لافادة وجود السعي ( من المتكلم ) لانه استعمل اللفظ في غير ما وضع له على احد الوجوه الثلاثة ( وعلى الثاني ) اي اذا استعمل لا في الابتداء لافادة التخصيص والقصر ( من المخاطب ) لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو له على احد الوجوه الثلاثة .

وانت خبير بما في ظاهر كلامه من الفساد والخطط لانه في مقام بيان الفرق بين التراكيب الثلاثة اعني سعيت في حاجتك من دون تاكيد وسعيت انا في حاجتك بتاكيد المسند اليه وانا سعيت في حاجتك بتقديم المسند اليه من حيث ان استعمال الاولين ابتداء لافادة وجود السعي صحيح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان وان استعمال الثالث في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء لرد الخطأ في الفاعل لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان مع ان الكلام في المقام في هذه التراكيب الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحقيقة بل الكلام في المقام في الفرق بين الاولين والثالث من حيث افاده التخصيص والتقوي في الثالث وعدم مهما في الاولين على ما صرحت به في المفتاح ( ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة) والمراد من الشجرة كلامه هذا الذي نقل في هذا الكتاب والمراد من الثمرة ما بنى عليه وهو على ما في بعض الحواشي انه قال مراد المصنف ( اي المفتاح ) الثاني لا الاول لانه يفرق بين سعيت في حاجتك وبين انا سعيت في حاجتك وقد فرق بوجهين احدهما ان الاولين يجوز ذكرهما

ابداء دون الثالث .

و ثانيةً ما ان السعي في الاولين غير مشوب بتجاوز او سمو اونسيان من السامع لانه لم يتصور السعي او لا فكيف يتصور شوبه بشيء من ذلك بخلاف الثالث فان السعي مشوب فيه من السامع باحدهما ذكرنا الماقررنا واما ذكر الثالث في الابداء لافادة وجود السعي وان استلزم كون السعي مشوباً باحد الثلاثة لكن الشبه فيه بالنسبة الى السامع ليقابل الاولين ثم ذكر سؤالا وجوابا انتهى .

( هذا الذكر من التفصيل ) من قوله ان ولي الى هنا ( اذا بنى الفعل على معرف ) اي اذا كان المسند اليه المقدم معرفة ( وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم ) اي تقديم المسند اليه المنكر المدلول عليه بقوله بنى لأن البناء يقتضي تقديم المبني عليه الذي هو كالأساس فيكون من قبيل ولا بوية لكل واحد منها السادس ( او ) افاد ( البناء على المنكر ) والترديد للإشارة الى انه يمكن ان يكون الضمير المستتر في افاد راجعا الى التقديم المذكور فيما سبق ويمكن ان يكون راجعا الى البناء المدلول عليه ايضا بقوله اذا بنى فيكون من باب اعدوا هو اقرب للتقوى فتبصر .

( تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائني لا امرأة فيكون تخصيص جنس ) بقرينة لا امرأة ( او ) نحو رجل جائني ( لا رجال فيكون تخصيص واحد ) بقرينة لا رجال اي بقرينة نفي التعدد المفهوم منه .

( قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امررين ) كالجنس والوحدة في رجل والتعدد في رجال ورجال ( ثم يقع القصد ) اي قصد المتكلم ( الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الاخر بازل لم

يدخل ( في القصد ) اي في قصد المتكلم ( كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكارة ) كرجل فيما نحن فيه ( ان تكون لواحد ) غير معين ( من الجنس ففيها بمقتضى اصلها دليل على الوحدة والجنسية ) فيقع القصد بها ) اي بالنكارة ( تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك انت ولم يدر ) المخاطب ( جنسه ) اي تردد فيه ( ارجل هو ) اي الاتي ( ام امرأة او اعتقد انه ) اي الاتي ( امرأة ) فتقول له رجل جائني لا امرأة فيكون في الاول قصر تعين وفي الثاني قصر قلب ولا يجيء هنا قصر الافراد ووجهه ظاهر اللهم الا ان يكون اعتقاده انه امرأة مع رجل فيكون حينئذ قصر افراد على خلاف في ذلك ياتي بعيد هذا فتامل .

( و ) يقع القصد بها ( تارة ) اخرى ( الى الواحد فقط كما اذا عرف ) وعلم ( انه قد اتاك من هو من جنس الرجال ) واصاب في ذلك ( و ) لكنه ( لم يدر ارجل ) واحد ( هو لم رجالان ) اي تردد في الوحدة والتعدد ( او اعتقد انه رجالان ) فتقول رجل جائني لا رجالان فيكون على الاول قصر تعين وعلى الثاني قصر افراد او قلب على اختلاف في ذلك ياتي في باب القصر في قول الخطيب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين وقلبا تتحقق تنافيهما والوصفين فيما نحن فيه الوحدة والتعدد فتامل .

( ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى ان الجائني من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ) .

وليعلم انه ليس المراد من الجنس والنوع ما هو المصلح عند امثال

الميزان وذلك ظاهر وقد تقدم في بحث وصف المسند إليه وتعليق المسند إليه بعطف البيان في قوله تعالى وما من دابة في الأرض الخ ما يناسب المقام فراجع تصير ومن يتحقق في كل بحث ما فيه من الكلام .

( ثم ظاهر كلام المصنف ) في المتن المتقدم اعني قوله وان بنى الخ ( انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا ) بمعنى انه لا يكون للتفوي اصلا ( و ) الحال انه ( ليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتفوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى ) ونحن ايضا لعلنا نشرح ونبين ما يورده هناك انشاء الله تعالى .

( ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند إليه ) على الخبر الفعلي ( يفيد التخصيص لكن ) السكاكي ( خالفه ) اي الشيخ ( في شرائط وتفاصيل لأن مذهب الشيخ على ما ذكرنا ) من قولنا عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز الى هنا ( انه ان وقع ) المسند إليه المقدم ( بعد حرف النفي فهو ) اي التقديم ( للتخصيص قطعا ) اي لا يكون التقوى اصلا ولا يذهب عليك انه ينافي ذلك ظاهر اطلاق ما نسب الى الشيخ انفا من دلائل الاعجاز الخ فتامل .

( والا ) اي وان لم يقع بعد حرف النفي ( فقد يكون ) التقديم ( للتخصيص وقد يكون للتفوي مضمرا كان الاسم ) المقدم ( او مظبرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ) ظاهر ( ماذكره

المصنف ) قبيل ذلك ( انه ان كان الاسم ) المقدم ( نكرة ) نحو رجل جائني لا امرأة او لا رجلان ( فهو ) اي التقديم ( ايضا للتحصيص قطعا ) وقد تقدم بيانه قبيل ذلك ( وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر ) في عدم الفرق بين ما ذكر من الصور المتقدمة ( لانه ) اي صاحب الكشاف ( قائل بالحصر ) والتحصيص ( في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزء بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظہر معرف ) فتامل جيدا .

( و ) اما ( مذهب السكاكي ) ففيه تفصيل بينه بقوله ( انه ان كان ) الاسم المقدم ( نكرة فهو ) اي التقديم ( للتحصيص ان لم يمنع منه ) اي من التحصيص ( مانع كما سيجيء ) في المتن في قوله ثم قال وشرطه الخ ( وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون ) التقديم ( للتحصيص البة ) فهو للتقوى قطعا ) وان كان مضمرا فان قدر ) اي فرض ( كونه ) اي المسند اليه المقدم ( في الاصل مؤخرا ) وسيجيء بيان فرض كونه في الاصل مؤخرا ( فهو ) اي التقديم ( للتحصيص ) فقط ( والا ) اي وان لم يقدر كونه في الاصل مؤخرا ( فلتلتفوا ) اي فالتقديم للتقوى فقط ( ولم يتعرض ) السكاكي ( في كتابه ) مفتاح العلوم ( للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراء الحكم بين الصور الثلاثة ) المذكورة انها اولها كون المسند اليه المقدم نكرة وثانية كونه معرفة مظهرا وثالثها كونه مضمرا .

( و ) صرح ايضا ( ان قولنا زيد عرف ) مما كان فيه المسند اليه المقدم ظاهرا معرفا ( محمول على الابتداء ) فلا تحصيص فيه ( لكن على سبيل القطع ) بحيث ( لا يحتمل التقديم ) فلا يحتمل التحصيص

( وكرر ذلك ) فيه تأمل بل منع اذ في كلامه ما يدل على ان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص حيث قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين ( يعني التخصيص والتفوي ) على السواء انتهى .

فما شار بقوله على السواء الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص ولو مرجحا نعم في بحث الانشاء في بحث الاستفهام الانكاري له كلام يؤيد بظاهره ما ذكره التفتازاني هنا وهذا نصه واياك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو اذا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار انتهى ولكن ذكر في ذيل كلامه هذا ما يستشم منه ايضا الاشارة الى ما ذكرنا في نحو زيد عرف فراجع كلامه في الموضع المذكور لعلك تستشم منه غير ما فهمناه او تعرف بما ذكرنا والله الهدى الى سوء السبيل .

واما بناء على ما فهمه التفتازاني من كلامه ( فمن اراد التوفيق بين كلامه ) اي السكاكي ( وكلام الشيخ فقد تعسف ) قال في المصباح عسف في الامر فعله من غير روية ومنه عسف الطريق اذا سلكته على غير روية والتعسف والاعتساف مثله انتهى .

( والى هذا ) التفصيل الذي هو مذهب السكاكي ( اشار بقوله الا انه ) اي السكاكي ( قال التقديم يقيد الاختصاص بشرطين اشار ) الخطيب ( الى الاول ) من الشرطين ( بقوله ان جاز ) عند علماء

العربية وفي اصطلاحهم وعلى قواعدهم ( تقدير كونه اي كون المنسد اليه ) المقدم ( في الاصل مؤخرا ) بناء ( على انه فاعل معنى فقط لا لفظا ) اي لا في الاصطلاح ( نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر اي يفرض ( ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى ) وانما كان فاعلا في المعنى لأن الموكد عين الموكد محل فيكون عينه معنى فتامل ( وان كان في اللفظ ) اي في الاصطلاح .

( تاكيدا للفاعل ) الاصطلاحي ( و ) اشار ( الى ) الشرط ( الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط ) والحاصل ان التقديم عند السكاكي يفيد التخصيص والتصر بشرطين الاول امكان فرض التأخير والثاني وقوع ذلك الفرض حتى ينطبق على الاسم المقدم ما هو المشهور عندهم من ان تقديم ماحمه التأخير يفيد الحصر والاختصاص فتامل ( والا اي وان لم يوجد الشيطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما ) اي الى قسمي الافتاء ( بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر ) هذا هو القسم الاول من الافتاء ( او لم يجز اصلا ) هذا هو القسم الثاني من الافتاء ( نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد قدم ) زيد ( لما سندكره ) بعيد هذا عند قول الخطيب بخلاف المعرف ولكن لا يذهب عليك ما ذكرناه انفا من انه يستلزم من ظاهر عبارة المفتاح ما ينافي ذلك .

( ولما كان مقتضى هذا التحقيق ) الذي ذكره الخطيب بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص الخ ( ان لا يكون نحو رجل جائني

مفيدا للاختصاص لانه لا ) يوجد فيه الشرط الاول اذا لا ( يجوز ) في الاصطلاح ( تقدير كونه ) اي رجل ( في الاصل مؤخرا على انه ) اي رجل ( فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جائني رجل فهو ) اي رجل ( فاعل لفظا ) ومعنى فهو ( مثل قام زيد ) في كون زيد فاعلا لفظا ومعنى لا معنى فقط ( بخلاف ) انا في ( قمت انا ) فانه فاعل معنى فقط لا لفظا ( فيجب ان لا يفید ) رجل جائني ( الا التقوى مثل زيد قام ( استثناء السكاكي ) جواب لما ( وآخرجه ) اي اخرج السكاكي رجل جائني ( من هذا الحكم ) اي من الحكم الذي اشار اليه الخطيب بقوله والا اي وان لم يوجد الشيطان فلا يفید الا التقوى وبعبارة اخرى اخرجه من الحكم بامتناع التخصيص فيما لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط .

( بان جعله ) اي رجل ( في الاصل ) مؤخرا ليكون ( بدلا من) الضمير المستتر في جائني الذي هو ( الفاعل اللفظي ) اي الاصطلاحى وانما جعله بدلا ( ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد ) في قمت انا وقد مر بيانه اتفا .

( وهذا ) اي ما ذكره التفتازاني من قوله ولما كان مقتضى هذا التحقيق الخ ( معنى قوله ) اي قول الخطيب ( واستثنى ) السكاكي ( المنكر ) في نحو رجل جائني ( بجعله هن باب واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابدال ) اي بابدال الذين ظلموا ( من الضمير ) اي الواو في اسرعوا فان فيه ثمانية اقوال الاول ما اشير اليه هنا وهو ان الذين ظلموا بدل من واو واسروا والثانية ان موضعه رفع باضمار الفعل اي ويقول الذين ظلموا الثالث ان يكون خبر

مبتدء مجدوف اي هم الذين ظلموا الرابع ان محله رفع انه فاعل  
اسروا فهو من قبيل واكلوني البراغيث كما اشار اليه ابن مالك بقوله  
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مستند

الخامس ان يكون منصوبا باعني مقدرا السادس ان يكون مجرورا  
بدلا من الناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم السابع ان يكون  
مجرور انتاله وثامنة ان يكون مبتدء مؤخرا واسروا خبرا مقدما على  
ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

كذا اذا ما الفعل كان خبرا او قصد استعماله منحصرا  
وفيها وجوه اخر ذكرها ابن هشام في بحث الواو  
والنجوى اسم مصدر من التنجي وهو اخفاء القول في المشاورة  
واسروا اشارة الى انهم بالغوا في الاخفاء ثم بين سرهم الذي تناجوا  
به فقال الذي يعلم السر والاخفي جل جلاله مخبرا عنهم هل هذا  
الا بشر مثلكم يعني انهم انكر وارسالة البشر وارساله وطلبو ارسال  
الملائكة غافلين عن ان الاولى ارسال البشر لان الانسان الى القبول من  
مشاكله اقرب واليه اشار عز وجل بقوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه  
رجلا وللبسا عليهم ما يلبسون وانما اطينا الكلام هنا لدفع سؤال  
نذكره بعيد هذا ( يعني قدر ان اصله ) اي اصل رجل جاثني (جاثني  
رجل على ان رجل بدل من الضمير) المستتر ( في جاثني لافاعل له )  
 فهو اي رجل فاعل معنى فقط ( وانما جعله ) السكاكي ( من هذا  
الباب ) اي باب واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابدال  
من الضمير ( لثلا ينتفى التخصيص ) المسوغ للابداء بالنكرة ( اذ  
لا سبب له اي للتخصيص سواء اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل

على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص ) من هذه الجهة ايضا ( لم يصح ) ولم يجز ( وقوعه ) اي رجل مبتدء كما بين ذلك في النحو .

( بخلاف المعرف ) نحو زيد قام ( فانه ) اي المعرف ( يجوز وقوعه مبتدء من غير هذا الاعتبار البعيد ) يعني جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم سيماء البدال من المستتر بل غير جائز عند بعض قال ابن هشام في بحث الموضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربيه زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك انتهى .

( فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي ) اي الضرورة ( في المنكر دون المعرف ) فان قلت فكيف جاز ارتكاب ذلك في الاية ولا ضرورة في التنزيل قلت انما اجاز ذلك من اجاز اعتمادا على ما نقله ابن مالك من الاجماع واما غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه الشامية المتقدمة انما وايضا ارتكابه فيها انما هو مع ابرازا الضمير ولا التباس فيه بخلاف ما نحن فيه فتامل .

وليعلم ان المراد من تقدير المنكر مؤخرا في الاصل ان هذا التركيب يعني رجل جائني مثلا بعد وجوده على هيئته الموجودة يقدر ويفرض ان الاصل فيه كون رجل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما تقدر ويفرض المستحيلات لا انه يقع مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذلا قائل بان رجلا في نحو جائني رجل فاعل معنى والالزم ابراز الضمير

في نحو رجلان جاءوا او رجال جاؤوا عند التأخير بان يقال جاءاني  
رجلان وجاؤني رجال ولا قائل بوجوب الابراز الا على لغة اكلوني  
البراغيث وهي شادة لا يعبأ بها فلิตاميل .

( ثم قال ) السكاكي دفعاً لتوهم امكان كون كل منكر مخبر عنه  
لتخصيص والقصر ( وشرطه اي شرط جعل النكرة من هذا الباب  
واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل  
جائي على ما مر ان معناه رجل جائي لا امرته ) فيكون تخصيص واحد  
جنس ( او ) معناه رجل جائي ( لا رجلان ) فيكون تخصيص واحد  
( دون قولهم شرا هر ذانب فان فيه مانعاً من التخصيص اما على  
التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شرلاخير  
لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا بهره ولا يفزعه )  
لان الهرير صوت الكلب غير نباعه المعتمد فان للكلب نباعين معتمد  
وغير معتمد وال一秒 يصدر منه عند ادراكه امراً غريباً يسر صاحبه او  
او يضره والثانية مما يجرب ان صدوره عن علامة اصابة صاحبه مكروه  
وشر في المستقبل ولهذا يتطلب به ( واما على التقدير الثاني اعني تخصيص  
الواحد من الافراد فلنبوه ) اي بعده ( اي هذا التقدير ) الثاني ( عن  
مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شرا هر ذا ناب لانه لا يستعمل  
عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران ) حاصله انه لا يستعمل  
لتخصيص الواحد ( وهذا ظاهر ) من كلام القوم حيث قالوا ان هذا  
مما قاله رجل حين نبع كلبه ثم صار مثلاً لقوى ادركه العجز في  
حادثة وقالوا ايضاً ان مظنة استعماله ما اذا كان المراد هو الاخبار  
عن نفاعة الحادث لا عن كونه واحداً لا اثنين .

(واد قد صرخ الائمة) من النحاة (بتخصيصه اي تخصيص شرآ هر ذا ناب ) حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الاشر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من) قسمى (التخصيص) المذكورين (تفظيع شان الشر بتنکيره اي جعل التنکير للتعظيم والتهويل كما مر في تنکير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير ) فيكون من تخصيص النوع ولا مانع منه (فيصح قولهم ) اي الائمة ان ( معناه ما اهر ذا ناب الاشر اي الا شر فظيع عظيم ويكون ] حيثئذ كما قلنا ( تخصيصا نوعيا ) لأن المخصص نوع من الشر لا الجنس ولا الواحد ( والممانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق بين الكلامين ) اي كلام الائمة وكلام المانع ( بهذا الوجه ) المذكور للتخصيص المفيد للحصر لا بمجرد جعله) اي شرا ( نكرة مخصوصة بالوصف المقدر المستفاد من التنکير لأن الائمة قد صرحوا ) كما عرفت ( بالتجزء بمعنى المحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الاشر ) ولاشك في ان ما والايقidan الاختصاص بمعنى الحصر .

( و ) هنا اشكال صعب وقوى يرد على السكاكي وهو انه يمكن ( لقائل ان يقول بعد ما جعل التنکير ) في شر ( للتفظيع ليحصل النوعية ) على ما تقدم ( لا بد ) ايضا ( من اعتبار كونه ) اي شر ( في الاصل مؤجرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبها ) حيث قال ان التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما جواز تقدير كونه في الاصل مؤجرا على انه فاعل معنى فقط والثاني تقديره مؤجرا والا فلا يفيد التقديم الا التقوى فلا بد على مذهبها هذا من اعتبار كون

الشر مؤخراً ( ليفيد الحصر ) والاختصاص ( فيتاتي التوفيق ) بين كلامه وكلام الآئمة ( و ) الحال ان ( النكرة الموصوفة ) بالوصف المتولد من التنكير مستغنية عن اعتبار كونها في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط اذ ( يصح وقوعها ) اي النكرة الموصوفة بالوصف المذكور ( مبتدء ) لوجود المسوغ حينئذ ( كالمعرف ) فانه ايضاً يصح وقوعه مبتدء من دون اعتبار كونه في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى ( فلا يصح ) اي لا يجوز ( فيها ) اي في النكرة الموصوفة ( ارتكاب ذلك الوجه البعيد ) اذ لا ضرورة تدعوا الى ذلك ( كما لا يصح ) ذلك الارتكاب ( في المعرفة لصحة وقوعها مبتدء ) بدون ذلك الارتكاب . حاصل الاشكال انه يلزم على السكاكي احد الامرين اما العدول عن مذهبة اي عن اشتراط الشرطين اذهما مفقودان في شر اذ بعد ما جعل التنكير للتقطيع يحصل النوعية فيتولد منها الوصفية كما بينا فيصبح الابداء بالنكرة فلا يجوز تقدير التأخير اذ لا ضرورة تدعوا اليه . واما ارتكاب ذلك الوجه البعيد اي تقدير التأخير واعتباره بلا ضرورة تدعوا اليه وبدون احد هذين الامرين لا يتاتي التوفيق بين كلامه وكلام الآئمة المصنعين بكون شرًا هرّا ذا ناب مفيدة للتخصيص والحصر حيث تأولوه بما اهرّ ذا ناب الا شر .  
( ولا مدحع لهذا ) الاشكال الصعب القوى ( الا بان يقال انه ) اي السكاكي لم يشترط ذلك الاعتبار البعيد في كل حصر بل ( اشتراط ) ذلك اي ( اعتبار التقديم والتأخير في ) خصوص ( افاده التقديم الحصر ) لا في غيره ( والحصر هنا ) اي في شراهير ذاتناب ( ليس يستفاد من التقديم بل من الوصف ) المتولد من التنكير .

( بناء على ان التقيد بالوصف ) صريحا كان ذلك التقيد او مقدرا ( عنده ) اي السكاكى ( بدل ) على المفهوم اي ( على نفي الحكم عما عداه ) كما عليه ايضا جمع من الاصوليين وان كان ذلك غير احد الطرق الاربعة المصطلح عليها في هذا العلم كما يأتي في باب القصر انشاء الله تعالى قال في القوانين اختلفوا في ان تعليق الحكم على وصف يدل على انتفاء الوصف ام لا سواء كان الوصف صريحا مثل اكرم كل رجل عالم او في السائمة زكوة ولي الواجد يحمل عقوبته او مقدرا كقوله ص لان يمتلى بطن الرجل قيحا خير من ان يمتلى شعرا فامتلاء البطن من الشعر كنایة عن الشعر الكثير فمفهومه انه لا يضر الشعر القليل .

احتاج المثبتون بمثل ما تقدم في مفهوم الشرط من لزوم اللغو في كلام الحكيم فلو لم يفدي انتفاء الحكم عند انتفاءه لعرى الوصف حينئذ عن الفائدة ولعده العقلاء مسترجنا مثل قولك الانسان الا يرض لايعلم الغيب وبيان ابا عبيدة الكوفي فهم من قول النبي ص لي الواجد يحمل عقوبته وعرضه ان لي غير الواجد لا يحمل عرضه وقال انه يدل على ذلك وهو من اهل اللسان انتهى محل الحاجة من كلامه .

( فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير ) حاجة في ذلك ( الى تقدير كونه في الاصل مؤخرا ) ليكون فاعلا معنى ( يدل على هذا ) اي على ان التقيد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه انه قال بالخصوص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ) تقيد الحكم اي تقيد عدم الضرب بالوصف اي بوصف الاخ المنفي عنه الضرب اي ( ما ضربت اخاك الاكبر ) فدل على اثبات

الضرب على غير الاكبر من الاخوة بحسب المفهوم المخالف وذلك ظاهر ( وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر ) حاصل ماذهب اليه على ما تقدم بيانه الفرق بين المضمر في نحو انا قمت وبين المظهر المعرف في نحو زيد عرف وبين المنكر في نحو رجل جائني ففرق بين هذه الصور الثلاث بان ذهب في المضمر الى انه يجوز فيه اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى من دون ضرورة تدعوا ل ذلك الاعتبار اذ بعد تقدير كونه مؤخرا لا يتبيس بالفاعل لما بين في النحو من ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى على غير من هو له ونحوه وليس ما نحن فيه من هذا القبيل فان قدر فيه ذلك الاعتبار كان للتخصيص والقصر والا فلا يفيد الا التقوى وذهب في المظهر المعرف الى انه لا يجوز فيه ذلك الاعتبار بعيد ل انه لا يرتكب الا عند الضرورة مع انه فرض تاخره يتبيس بالفاعل وذهب في المنكر الى انه يرتكب فيه ذلك الاعتبار للضرورة الداعية اليه وهي انه لوم يرتكب ذلك الاعتبار بعيد لا تغى التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة اذا لا سبب للتخصيص سواء اي سوا ذلك الاعتبار بعيد فلا بد منه الا ان يمنع من التخصيص مانع هذا خلاصة ماذهب اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لما كان النظر في اصل مذهب الخصم خلاف قانون المعاشرة بين العلماء اشار بعطف قوله ( واحتج به لمذهبة ) الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والى ما احتاج به لمذهبة حقيقة وحاصل ما احتاج به لمذهبة كما يظهر من كلام طويل له في المفتاح انه اذا قدر وفرض ان نحو انا قمت كان في الاصل قمت انا لم يكن انا فاعلا لما عرف في النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على

غير من هو له في موضع الالتباس واذا وقع بعد الا نحو ما قام الا انا او بعد معناها نحو انما يدافع عن احسابهم انا اذ المعنى كماياتي في باب القصر لا يدافع عن احسابهم الا انا واذا لم يكن انا فاعلا فيكون تاكيدا او بدلا فلا يمتنع تقديميه على الفعل بخلاف نحو زيد عرف لانه اذا قدر وفرض ان اصله كان عرف زيد فالظاهر ان زيد فاعل عرف لا بدل عن فاعله لقلة نظائر واسروا النجوى الذين ظلموا ولو قلنا فيه ان الذين ظلموا بدل من فاعل اسروا واذا كان زيد فاعلا لعرف فيمتنع تقديميه على الفعل لما بين في النحو ان رتبة الفاعل بعد الفعل كما صرخ بذلك السيوطي في شرح قول ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

فلا يكون لزيد في زيد عرف غير الابتدائية اللهم بذلك الوجه البعيد الذي لا يرتكب الا عند الضرورة كما في المنكر نحو رجل جاتني اي لا امرأة او لا رجلان على ما تقدم من التخصيصين اي الجنسي او الفردي دون قولهم شراهرذاناب لامتناع كل واحد من التخصيصين فيه لما تقدم بيانه انما فلا بد من القول بالشخص النوعي لما تقدم بيانه ايضا انما هذا خلاصة احتجاجه في كلامه الطويل مع زيادة مناللإيضاح واما حاصل ما ياتي من وجه نظر المصنف فهو امور ثلاثة الاول من الفرق بين الفاعل اللغظي والمعنوي والثاني منع الضرورة في المنكر والثالث منع وجود المانع من التخصيص الجنسي في قولهم شراهرذاناب اذا عرفت ذلك يسهل عليك ماياتي من توضيح قوله (اذ الفاعل اللغظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على الفعل (ما بقيه على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتتابع نابعا بل امتناع تقديم

التابع اول ) من امتناع تقديم الفعل لان تقديم الفاعل ليس فيه الا التقديم على العامل خاصة بخلاف تقديم التابع فان فيه تقديم المعمول على العامل والتابع على المتبع فهذا اشنع فبالامتناع اجدر .

واذا لم يبقيا على حالهما ( بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه ) فلا امتناع في تقديمها وايا ما كان ) من الوجهين فيما سواه من حيث امتناع التقديم وعدمه ( فتجويز تقديم ) الفاعل ( المعنوي ) اي التابع كالتأكيد والبدل ( تحكم ) اي حكم بلاد ليل ( لا يقال ) تاييدا للسكاكى انا نختار الشق الثاني اي عدم البقاء على حالهما بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه لكن لا يوجد ذلك جواز التقديم الا في التابع لان ( الفاعل لا يتحمل التقديم بوجه ) اذ بتقادمه يبقى الفعل بلا فاعل وذلك غير جائز اذ لا بد للفعل من ان يكون بعده فاعل لما تقدم انفا من قوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

( و ) اما ( التابع ) فانه ( يحتمله ) اي التقديم ( على سبيل النسخ عن التابعية وهو ) اي تقديم التابع بعد الفسخ ( جائز كما ) قال بذلك جمع كثير من النحاة ( في جرد قطيفة واحلاق ثياب ) قال نجم الائمة ان الكوفيين جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واحلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيض المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفه جرد والمسجد الجامع والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وذلك لان الصفة والموصوف واقعن على شيء

واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لأنهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين وقال المصنف لا يجوز ذلك لأن توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له فهو موضع النزاع اتهى ملخصا .

( و ) من هذا القبيل ما تقدم في بحث تعقیب المسند اليه بعطف البيان أعني ( قوله ) .

والمؤمن العائدات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسد لأن العائدات كان في الاصل مؤخرا على انه صفة للطير ثم فسخ عن التابعية فقدم على الموصوف وجعل الموصوف عطف بيان له فتحصل من جميع ما ذكرنا ان التابع يتحمل التقديم على سبيل الفسخ عن التابعية دون الفاعل لانه لا يتحمل التقديم بوجهه .

( لانا نقول ) تأييدا للمصنف ( لا نسلم ذلك ) اي لا نسلم عدم احتمال الفاعل التقديم بوجهه ولا يلزم ما ذكرتم من بقائه بدون الفاعل بعد تقديمه لجواز اقامة المضمر مقامه مقارنا للفسخ نظير ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل وهذا نصه بعد تحويل استنادها عنه الى ضمير موصوفها ( بل إنما يمتنع تقديمه ) اي الفاعل ( ما دام فاعلا واما اذا ) قدم و ( جعل مبتدء واقيم مقامه ضمير ) مقارنا لذلك ( فلا ) يمتنع التقديم فلا فرق بعد الفسخ بينه وبين التابع في جواز التقديم ( فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم ) محض ومكايدة ظاهرة .

( فائدة ) المكابرة هي المخالفة في المسألة العملية لا لظهور الصواب بل لا لزام الخصم واظهار الفصل وهي منع الدليل بلا شاهد صحيح يدل على المنع او منع المدلول بلا اقامة دليل صحيح على ما ينافسه فيكون كل منهما مكابرة غير مسموعة عند اهل التوجيه واما التحکم فهو كما تقدم حکم بلا دليل او ترجيح بلا مرجع فالمكابرة والتحکم متقاربا المفهوم لأن الفرق اعتباري فاحفظ ذلك واغتنم وكن من الشاكرين لله رب العالمين والى ما ذكرنا من معنى المكابرة والتحکم اشار بقوله ( والاستدلال بالواقع ) اي وقوع نحو جرد قطيفه واخلاق ثياب وغيرها ( فاسد لأن هذا ) اي كون امثال هذه الامثلة مما قدم فيه التابع ( اعتبار مخصوص منا ) معاشر الادباء وعلماء العربية ( فكما نعتبر ) هذا ( في جرد قطيفه ) واصباهه ( فلنعتبر ) ذلك ( في زيد قائم ) واصباهه مما يتوقف صحة المعنى المراد على مجرد الاعتبار ولا يلزم من ذلك وقوع ما جرى فيه الاعتبار فلا يلزم منه خلو الفعل من الفاعل حتى يتولد منه الاشكال ومن هنا قيل ان الاعتبار لا مانع فيه في الليل ولا في النهار .

( فان قلت ) تأييدا للسكاكى ان ( تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق ) فلا ينفع فيه الاعتبار .

ولا يذهب عليك ان في هذه الدعوى اى دعوى الاتفاق في امتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا تامل بل منع لأن الظاهر من كلام ابن هشام في الباب الاول في الوجه الثالث من اوجه ما الحرفية ان المنع مخصوص بالبصرىين فراجع ان شئت ( واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله .

بنيت بها قبل المحاق بليلة وكان معاها كله ذلك الشهر  
( فان كله تاكيد لذلك الشهر ) قدم عليه ( و ) نحو المعطوف  
في قوله

الا يانحطة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام  
على وجه ) وهو جعل ورحمة الله معطوفا على السلام واحتمل بعض  
المحققين جعله معطوفا على المستكثن في عليك قد نقل الرضي ذلك في  
بحث المبتدء والخبر وقال بعض اخر يحتمل ان يكون الواو اعتراضية  
ورحمة الله مبتدء حذف خبره والجملة معتبرة بين عليك السلام وسياتي  
في بحث الایجاز والاطناب ان مثل هذا الاعتراض كثيرا ما يتبع بالحال  
وهمنا احتمال اخر وهو تقدير السلام بعد قوله عليك فيكون السلام  
المذكور مفسرا له ( و ) نحو ( بيت الحماسة )  
لو كان يشكي الى الاموات ما لقى الاحياء بعدهم من شدة الکمد  
ثم اشتكيت لا شکاني وساکنه قبر بسنجار وقبر على فهد  
( فان قوله وساکنه عطف على قبر )

فاذ ثبت بهذه الشواهد وقوع تقديم التابع حال كونه تابعا ( فتحوا  
انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص  
ليس بمبتدء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي ) وفاعل معنوي  
( مقدم والجملة فعلية وكذا رجل ) في رجل ( جاثي ) عند قصد  
التخصيص كما هو المفروض ليس بمبتدء عند السكاكي بل هو ( بدل  
اصطلاحي ) وفاعل معنوي

فتثبت من مجموع ما تقدم ان ما ادعاه المصنف من تساوى الفاعل  
اللفظي والمعنوي في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ليس بصحيح

وذلك ل الواقع تقديم التابع حال كونه تابعا دون الفاعل فان التقديم فيه ممتنع بالاتفاق

( قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شایع عند النجاة ولذا جعلوا الطير ) كما تقدم في بحث تعقیب المسند اليه بعطف البيان ( في قوله والمؤمن العائدات الطير عطف بيان للعائدات لا موصوفا ) له ولو جاز تقديم التابع حال كونه تابعا يجعلوا الطير موصوفا للعائدات فلما لم يجعلوه موصوفا له علم ان تقديم الصفة حال الوصفية يمتنع ومنه يعلم ان سائر التوابع ايضا كذلك .

( و ) لذا ايضا ( اتفقوا ) في باب الاستثناء ( على امتناع ماجاتني الا اخوك احد بالرفع ) اي على ابدال اخوك عن المستثنى منه اعني احد ( لا امتناع تقديم البدل ) على المبدل منه ( ومنع هذا ) اي منع امتناع تقديم البدل على المبدل منه او منع اتفاقهم ( محض مكابرة ) قال الرضي اذا كان المستثنى بعد الا وتقديم على المستثنى منه وجوب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب نصبه وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء انتهى ولا يخفى عليك ان دعوى الاتفاق في المقام لا تخلو عن مناقشة وكلام وذلك لان ابن مالك الذي هو احد الائمة في هذا الفن قال

وغير نصب سابق في النفي قد يأتى ولكن نصبه اختزان ورد ومثل الشارح في الشرح بقول حسان

لأنهم لا يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع نقول التفتازاني وحكمه بان منع هذا محض مكابرة لا يخلو من

مكايدة فتنصر

( ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدء قائم ) اي حاصل ( ه هنا ) لان البدل والتاكيد لو قدما حال بقائهما على التابعية لالتبسا ايضا بالمبتدء .

( واما قوله وكان ممحقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به ) اي بعد ثبوت كون الشاعر من الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد اللغوية والشاعر ليس كذلك لانه على ما قيل الشعالي وكلام امثاله ليس بحججة الا فيما ينتظرون وذلك لما تقدم في اوائل الكتاب عند الفرق بين الشواهد والامثلة ( يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان ) الراجع الى الشهر ( لدلالة قوله قبل المحقق على الشهر ) وذلك لان المحقق ثلاثة ايام من اخر الشهر سميت بذلك لمتحقق ضوء القمر وذهب به فيها فهذا الضمير المستتر في كان من قبيل الضمير في قوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منها السادس من حيث انه راجع الى الميت لدلالة لكل واحد منها السادس على الميت لان المراد من السادس نصيب احد الابوين مما تركه الميت .

( و ) حينئذ ( كان قوله ذلك الشهر بدلا منه ) اي من الضمير المستتر في كان وتفسيرا له ) اي للضمير لا اسما لكان ( ولو سلم ) انه اي كله تاكيد لذلك الشهر ( فيكون شادا او محمولا على الضرورة ) الشعرية ( فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ) جوازه في السعة ( وفيه ) ان التقديم الواقع في هذا البيت لا يثبت المطلوب لانه ( تقديم على المتبع فقط ) اي على ذلك الشهر فقط ( والمطلوب جواز تقديمها على العامل ايضا ) اي على كان ايضا فلا يفيد الاستشهاد

( نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبع والعامل جمیعا فاما لم يقل به احد ) .

الى هنا كان الكلام في الوجه الاول من وجوه النظر والوجه الثاني قوله ( ثم لا نسلم انتقاء التخصيص ) المسوغ للابتداء بالنكرة ( في صورة المنكرا عني نحو رجل جائى لو لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص ) المسوغ للابتداء بالنكرة ( بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحثير والتکثیر والتقليل وغير ذلك مما ) تقدم في بحث تنکير المنسد اليه انه ( يستفاد من التنکير ) كالافراد والنوعية وغير ذلك مما يتولد من التنکير بحسب مقتضى المقام ويستنبطه الذوق السليم الذي هو موهبة من مواهب الملك العلیم .

فان قلت كيف يرد على السكاكي هذا الوجه الثاني مع انه لم يسرح بانه لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم .

قلت نعم ( فهو ) اي السكاكي ( وان لم يصرح باه لا سبب للتخصيص سواء ) اي سوى تقدير التقديم ( لكن استلزم كلامه ذلك ) اي استلزم كلام السكاكي في تعليل استثناء المنكرا انه لا سبب للتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة سوى اعتبار تقدير التقديم ( حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعید ) اي تقدير التقديم ( عند المنكرا لفوات شرط المبتدء ) النكرة اي لفوات التخصيص المسوغ للابتداء

بالنكرة فكلامه هذا يدل بالدلالة الاستلزمية على انه لا سبب للتخصيص  
سواء اعتبار تقدير القديم ( لا يقال ) في رد الوجه الثاني وابطاله ان  
( التنكير ) في رجل جائني لا يستفاد منه الحصر المطلوب لان التنكير  
( انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره ) من المعاني المذكورة انما  
( والحصر ) المطلوب ( انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه )  
اي من اعتبار تقدير التقديم ( بحال ) من الاحوال يعني ولو في حال  
دلالة التنكير على النوعية ونحوها من المعاني .

( لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف ) ولو كان ذلك  
الوصف مستفادة من التنكير ( يمتنع فيه ) اي فيما تخصص بالوصف  
( تقدير التأخير ) اذ لا ضرورة حينئذ تدعوا الى ارتکابه ( لصحبة  
وقوعه ) اي وقوع ما تخصص بالوصف ( مبتدء ) لانه حينئذ ( كالمعرف )  
في جواز الابداء به ( و ) قد ذكرنا ايضا ( انه يجب ان يكون الحصر  
مستفادة من الوصف ) ليتاتي التوفيق بين كلامه وكلام الائمة حيث  
تالوا شرحا هرذا ناب بما اهرذا ناب الاشر وذلك بناء على ان التقى  
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما سواه على التفصيل الذي يبناء  
فيما سبق ( والا ) اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادة من الوصف  
المتولد من التنكير بل يمكن ان يكون الحصر من تقدير التأخير ( فلا  
توجيه لكلامه ) اي كلام السكاكي اذ لا يرتكب ذلك الوجه بعيد  
الا عند الضرورة ولا ضرورة في المسنكر لحصول المسوغ للابداء بالنكرة  
حينئذ بالوصف المتولد من التنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر  
المطلوب الا من الوصف المذكور .

( بل الجواب ) عن الوجه الثاني ( انه ) اي السكاكي ( انما

يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به ) اي بالمنكر ( التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جائني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ) والحاصل ان مراد السكاكي من قوله لثلا ينتفي التخصيص اذا سبب سوى تقديم التاخير انما هو اذا اريد تخصيص الجنس او الواحد وهذا التخصيص لا يستفاد الا من تقدير التقديم فصح قوله انه لا سبب سوى تقدير التقديم فبطل الوجه الثاني اعني قول المصنف ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر الخ .

واما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله ( ثم لا نسلم امتناع ان يراد ) في شراهم ذا ناب التخصيص الجنسي بان يكون المعنى ان ( المهر شر لا خير اذا لا دليل عليه ) اي على الامتناع ( لا نقل ) من اهل اللغة ( ولا عقلا ) اذا لا مانع عند العقل ان يراد ان المهر للكلاب شر لا خير ولم ينقل من احد انه لا يستعمل في ذلك كيف نسلم قول السكاكي بامتناع ان يراد المهر شر لا خير ، وقد ( قال الشيخ ) وقوله الحجة في هذا الفن ويسمع منه في امثال ذلك ( قدم شر لان المعنى ) ان ( الذي اهره ) اي ذا ناب اي الكلب ( من جنس الشر لا من جنس الخير ) فبطل ما ادعاه السكاكي من امتناع تخصيص الجنس .

( ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام ) وانا قمت وانت قمت وزيد قام ( زيد قائم في التقوى ) وانما يقرب من ذلك ( لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام ) وقمت ( فيتكرر الاستناد ويتقوى الحكم وقال ) السكاكي في وجه ذلك ( انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره

لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية ) اي حكاية نفس المتكلم ( والغيبة في انا قائم وانت قائم اشبه الحال عن الضمير وهذا معنى قوله ) اي الخطيب ( وشبهه ) بفتح الشين والباء مشددا ( اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير ) الراجع الى زيد المبتدء لانه خبر مفرد والمفرد المشتق متضمن للضمير كما قال في الالفية والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكן ( بالحال عنده ) اي عن الضمير ( من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الحال عنده نحو اانا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف ) اي يغير ويختلف في ( قوله وشبهه ) الذي الذي بفتح الشين والباء مشددا فيقراء بكسر الشين وسكون الباء ( مخففا ) وبذلك يتغير المعنى المراد في كلام السكاكي قال في المصباح التصحيف تغير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع واصله الحالاً يقال صحفه فتصحف اي غيره فيتغير حتى التبس انتهى ( و ) حينئذ ( يظن انه ) اي شبهه ( اسم منصوب على انه مفعول معه ) فتصير معنى كلام السكاكي حينئذ ما اشار اليه بقوله ( اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للحال عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امررين احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول ) اي للمقاربة في التقوى ( و ) قوله ( شبهه علة للثاني ) اي لعدم كمال التقوى ( ولا يخفى ما فيه ) اي في ظن انه مفعول معه ( من التعسف ) وجهاً للتعسف ان المفعول معه كما قال السيوطي مختلف فيه هل هو قياسي ام سماعي لا يتجاوز ما سمع منه والمحترر عند المحققين الثاني وان العطف ان يمكن بلا ضعف احق من النصب على المفعولة حملها

للواء على الاصل اعني العطف فلان اصل الواء التي قبل المفعول معه هو العطف ففي جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك المراجع المتყق عليه .

( ومن اراد هذا المعنى ) الذي اريد من التصحيح ( فليقرع وشيه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ) في افاده ذلك المعنى لأن قرائة الجر تدل بالمطابقة على ان علة المقاربة امران متساويان في العلية احدهما ثبوت التقوى في زيد قائم لما فيه من تكرر الاسناد وثانيةهما عدم كمال ذلك التقوى اذ لو كان ذلك التقوى كاملا لكان زيد قائم عين زيد قام من حيث التقوى لا قريبا منه وانما قلنا ان الجر على العطف يدل على التساوي بين الامرين دون النصب على المفعول معه لأن العطف يدل على كون المعمول مقصودا بالنسبة مع متبعه بحيث لا فرق بينهما في المقصودية بخلاف كون الشيء مفعولا معه لانه يدل على ان ذلك الشيء هو المقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحب غير مقصود بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب على المفعول معه كان معناه ان زيدا اصل في المجيء وانا تابع له فيه واذا قلت جئت انا وزيد بالرفع على العطف كان معناه استوانكم فيه وذلك لما سيأتي في اول باب الفصل والوصل من انه اذا قصد تشيريك مفرد لمفرد اخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه واما وجہ کون النصب على المفعول معه دالا على انه الاصل فيدل عليه ما ذكره في اول الباب الرابع وفي اول بحث الكتابة فانه قال في الموضع الاول في شرح قول الخطيب الفعل مع المفعول كال فعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه قال في

شرحه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منها يعرف بالتأمل انتهى .

والمراد من المعرفة الذي يحصل بالتأمل يظهر مما ذكره في الموضوع الثاني فإنه قال هناك انه يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه انتهى .

فتامل تعرف من ذلك وجه كون المفعول معه اصلاً والمعمول الذي قبله تابعاً وفرعاً ولا منافاة بين ذلك وبين ما قاله السيوطي في بحث المفعول له من ان قوله جئت وزيداً معناه كنت السبب في مجبيه انتهى يعرف عدم المنافاة بالتأمل .

( ولهذا اي ولشبهه ) اي لشبه قائم ( بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه مع الضمير ) المستتر فيه ( جملة ) بل حكم بأنه مفرد كما صرحت بذلك ابن مالك في قوله

والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكן وسيأتي في اول الباب السابع وجه اخر لعدم كونه جملة ونحن نبينه هناك ان ساعدنا التوفيق لذلك :

واما في صلة الموصول ) اي في صلة الـ الموصولة لا سائر الموصولات ( فانما حكم بذلك ) اي بكون قائم مع الضمير جملة ( لكونه فيها فعل عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف ) مع الهمزة ( على صريح الفعل ) قال الرضي مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرافية لفظاً ومعنى على صورة الفعل اما لفظاً ظاهر واما معنى فلصيروحة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرافية مع ما

يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب زيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكن هذه الصلة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي .

ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرافية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .

( و ) لهذا اي ولشبه بالخالي عن الضمير ( لا عوه قائم مع الضمير ) المستتر فيه ( معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجل قائماً والحاصل ) من قوله ويقرب الى هنا(انه) اي قائم ( لما كان متضمناً للضمير ) المستتر العائد الى المبتدء ( ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجتان ) اي جهة التضمن وجهة المشابهة .  
( اما ) مراعاة الجهة ( الاولى في بيان جعل قريباً من هو قام في التقوى ) لتكرر الاسناد فيه وان كان احد الاسنادين فيه ناقصاً .

( و ) اما مراعاة الجهة ( الثانية في بيان لم يجعل جملة ولا عموم معاملتها في البناء ) خلاصة الكلام انه قد عرفت ان القرب يشتمل على امرتين احدهما ثبوت التقوى والآخر عدم كماله ففي جعله قريباً من هو قائم رعاية للجهتين لا للجهة الاولى فقط فالاولى ان يقول اما الاولى في بيان جعل مشتملاً على التقوى واما الثانية في بيان لم يجعل كاملاً في التقوى كزيد قام ولم يجعل جملة ولا

عوْمَلْ مُعَالِمَتِهَا فِي الْبَنَاءِ هَذَا وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنْ فِي التَّعْبِيرِ بِالْبَنَاءِ مُسَامِحةٌ لَأَنَّ الْجَمْلَةَ لَا تَوْصِفُ بِالْبَنَاءِ وَلَا بِالْأَعْرَابِ لَأَنَّهُمَا كَمَا قَالَ الرَّضِيُّ مِنْ صَفَاتِ الْمَفْرَدَاتِ قِيلَ أَنَّ الْمُسَامِحةَ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْفَعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِسْنَادِ وَهُوَ مَعْنَى حُرْفِيٍّ يُوجَبُ الْبَنَاءَ فَتَامِلُ.

( فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ بِالْأَفْرَادِ ) أَيْ بِكُونِهِ مُفْرِداً لَا جَمْلَةً ( وَالْأَعْرَابُ ) حَسْبَمَا تَقْدِيمُ ( فِي قَائِمٍ مِنْ زِيدٍ ) قَائِمٌ بِنَاءٌ عَلَى شَبَهِهِ بِالْخَالِيِّ عَنْهُ ) أَيْ عَنِ الضَّمِيرِ بِنَاءٌ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَتِراً فِيهِ وَعَدْمِ تَغْيِيرِهِ فِي الْحَالَاتِ الْثَّلَاثِ ( لِوَجْبِهِ أَنْ لَا يُحْكَمُ بِالْأَفْرَادِ وَالْأَعْرَابِ فِيمَا اسْنَدَ إِلَى الظَّاهِرِ نَحْوَ زِيدٍ قَائِمٍ ( أَبُوهُ لَاهُ ) حِينَئِذٍ ( كَالْفَعْلِ بِعِينِهِ إِذَا الْفَعْلُ لَا يَتَفَاوتُ عَنْدِ الْإِسْنَادِ إِلَى الظَّاهِرِ ) إِلَّا عَلَى الْلُّغَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ مَالِكَ بِقَوْلِهِ

وَقَدْ يُقَالُ سَعْدًا وَسَعْدُوا      وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدِ مُسْنَدِ ( قَلْنَا ) قَدْ ( جَعَلَ ) قَائِمَ الْمُسْنَدِ إِلَى الظَّاهِرِ ( تَابِعًا لِلْمُسْنَدِ إِلَى الضَّمِيرِ ) أَيْ لِقَائِمِ الْمُسْنَدِ إِلَى الضَّمِيرِ ( وَحِمْلِ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْأَفْرَادِ ) أَيْ فِي عَدْمِ كَوْنِهِ جَمْلَةً وَمُبْنِيًّا ( وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْمُفْتَاحِ ) بَعْدَ أَنْ قَالَ وَيَقُرُبُ مِنْ قَبْلِهِ أَنَا عَرَفْتُ وَأَنْتَ عَرَفْتُ وَهُوَ عَرَفٌ فِي اعْتِبَارِ تَقوِيَّ الْحُكْمِ زِيدٌ عَارِفٌ إِلَى أَنْ قَالَ لَمْ يُحْكَمْ عَلَى عَارِفٍ بِأَنَّهُ جَمْلَةً وَلَا عوْمَلْ مُعَالِمَتِهَا فِي الْبَنَاءِ ثُمَّ قَالَ ( وَاتَّبَعَهُ ) أَيْ عَارِفٌ فِي زِيدٍ عَارِفٌ ( فِي حُكْمِ الْأَفْرَادِ نَحْوَهُ ) عَارِفٌ فِي ( زِيدٍ عَارِفٍ أَبُوهُ أَيْ جَعَلَ تَابِعًا لِعَارِفِ الْمُسْنَدِ إِلَى الضَّمِيرِ عَارِفٌ الْمُسْنَدِ إِلَى الظَّاهِرِ ) وَالْخَاصِّ إِنْ عَارِفٌ فِي زِيدٍ عَارِفٌ أَبُوهُ جَعَلَ تَابِعًا لِعَارِفٌ فِي زِيدٍ عَارِفٌ ( فِي حُكْمِ بِأَنَّهُ ) أَيْ عَارِفٌ فِي زِيدٍ عَارِفٌ أَبُوهُ ( مُفْرِدٌ مِثْلُهُ ) أَيْ مُشَبِّهٌ عَارِفٌ

في زيد عارف وهذا هو المعنى الصحيح الذي قصده السكاكي من قوله المذكور .

( و ) لكن ( قال المصنف ) في الايضاح ( معناه اتبع عارف ) الذي هو اسم فاعل ( عرف ) الذي هو فعل ( في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان ) نحو زيد عرف ابوه وزيد عارف ابوه ( او مشنى ) نحو زيد عرف ابوه وزيد عارف ابوه ( او جمعا ) نحو زيد عرف ابائه وزيد عارف ابائه .

( ولعله ) اي ما قاله المصنف في الايضاح ( سهو اذا لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ) في هذا المقام اذ الكلام في هذا المقام كما اوضحتناه في ان عارف المستند الى الضمير ليس بحملة فكذلك عارف المستند الى الظاهر فانه ايضا ليس بجملة لانه جعل تابعا لذلك فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يشنى ولا يجمع فكذلك عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام في هذا المقام وان كان هذا البحث صحيحها في نفسه كما اشير الى ذلك في قول ابن مالك في باب النعم وهو لدى التوحيد والذكير و سواهما كال فعل فاقف ما قفوا والحاصل ان ما فهمه المصنف من قول السكاكي معنى صحيح لا غبار عليه في نفسه لكن ليس هذا مراد السكاكي من قوله في المفتاح لانه لا يصح ادخال هذا والبحث عنه في هذا المقام فهو نظير ما قاله الشهيد من ان التشهد بالولاهية لعلي ع وان محمدًا واله خير البرية وان كان الواقع كذلك فما كل واقع حقا يجوز ادخاله في العبادات انتهى ( وما ) اي من المستند اليه الذي ( يرى تقديمها على المستند كاللازم ) والواجب عند البلاغة والعارفين بمزايا الكلام المعتبر بالخصوصيات

الي بها يطابق اللفظ المقتصى المقام (لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكنية ) فيه اي في قوله كاللازم اشارة الى ان القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق في كلام البلغاء انهم لم يستعملوا الا في الكنية فاشبها ما اقتضت القواعد تقديمها حتى لو استعملوا بخلافه عند قصد الكنية كان الكلام منبوداً عندهم ولو كان ذلك جائزنا على حسب القواعد ويتبين المراد من الكنية هنا ( في نحو مثلك لا يدخل وغيرك لا يوجد ) فانهما ( بمعنى انت لا تدخل وانت تجود ) هذا فيما كان المستدلباً وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ) سيعطي معنى هذين الوصفين بعد مبحث الالتفات ( و ) نحو ( غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل ) على الاهم والاشهب ( وانا لا انخدع ) باكثر هذا الناس والمسوغ لوقوع مثل وغير مبتدء تخصيصها بالإضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام فتامل .

وليعلم ان الكنية كما ياتي في بابها ذكر الملزم وارادة اللازم فاذا قلت مثلك لا يدخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب اي عن كل من كان متتصف بصفاته والمخاطب داخل في هذا الكل لانه متصرف بتلك الصفات فلزم انه لا يدخل لاستلزم الحكم الثابت للكل ثبوت الحكم للأفراد فذكر نفي الحكم عن الكل وهو الملزم واريد منه اللازم اعني نفي الحكم عن فرد وهو المخاطب واما اذا قلت مثلك لا يدخل واردت به شخصا معينا اشتهر بمماثلة المخاطب حتى يكون المعنى فلان لا يدخل فليس في الكلام حينئذ كناية لانه تصريح بمن نفي عنه البخل .

وكذا اذا قيل غيرك لا يوجد لانه اذا نفي الجود عن غيرك على

ووجه العموم في كل فرد من هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجسد لك لأن الجود صفة موجودة قطعاً لا بد لها من محل تقوم به ومحلها أنت أو غيرك وقد نفي قيامها بكل فرد غيرك فلزم قيامها بك أنت فاستعمل الكلام في الملزم أعني نفي الجود عن كل فرد من هو غيرك واريد منه اللازم وهو ثبات الجود لك نفسك .

واما اذا اقيل غيرك لا يوجد واريد منه شخصاً معيناً اشتهر بمعايرته لك حتى يكون المعنى ان فلانا الذي مشتهر بمعايرته لك لا يوجد فليس فيه كناية اصلاً لانه تصریح بمن نفي عنه الجود وانت اذا التقى ما ذكرنا في هذين المثالين تقدير ان تقىس عليهما المثالين الاخرين اعني مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع والحاصل ان قوله كذلك لا يدخل مدلوله الصریح نفي البخل عن شخص مماثل للمخاطب وهذا ليس بمراد المراد لازمه وهو نفي البخل عن المخاطب وقس عليه سائر الامثلة ومن ذلك يتضح لك قوله ( فالاول ) اي لفظ مثل ( كناية عن ثبوت الفعل ) في الایجاب ( او ) عن ( نفيه ) اي نفي الفعل ( عن المخاطب ) في النفي .

هذا اذا كان لفظ مثل مضافاً الى ضمير المخاطب واما اذا لم يكن مضافاً الى ضمير المخاطب ( بل ) الى غيره في حينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل او نفيه ( عن اضيف اليه لفظ مثل ) ففي مثل الامير حمل على الادهم والشهب يكون كناية عن ثبوت الفعل للامير وفي مثل الامير لا يدخل كناية عن نفي الفعل للامير ( لانه اذا ثبت الفعل لم يسد مسده ومن هو على احسن اوصافه ) كما هو مقتضى الشبه والمثلية بناء على ما يأتي في بحث التشبيه من ان المراد من وجه الشبه

المعنى الذي له زيادة اختصاص بالمت Başyin وقدد بيان اشتراكهما فيه  
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في  
وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة فتامل .

( او نفي عنه ) اي عن من يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه  
( واريد ) من الكلام ( ان من كان على الصفة التي هو ) اي من  
اضيف اليه لفظ مثل ( عليها ) اي على تملك الصفة ( كان من مقتضى  
القياس ) الحاصل من الاستقراء والتتبع للأشخاص من حيث كونهم  
فاعلين او غير فاعلين ( وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل  
كذا لزم الثبوت ) اي ثبوت ذلك الفعل ( لذاته ) اي عن ذات  
من اضيف اليه لفظ مثل ( بالطريق الاولى ) .

والحاصل ان المراد من مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ان  
مثل الامير الذي هو على اخص اوصافه يحمل على الادهم لان لازم  
المثل لازم لماثله فيكون مثل الامير حمل على الادهم والاشهب كنائية  
عن اثبات ذلك الحكم للامير بالطريق الاولى بمعنى ان الامير احق  
بان يتحمل والمراد من مثلك لا يبخل ان مثلك الذي هو على اخص  
او صافك لا يتصرف بالبخل ولا يفعله فيلزم اتصافك بنفي البخل وعدم  
فعله لان لازم المثل لازم لماثله فيكون مثلك لا يبخل كنائية عن نفي  
الفعل اي البخل عن المخاطب بالطريق الاولى بمعنى انك احق بان  
لا تبخل .

( والثاني ) اي لفظ غير ( كنائية عن ثبوت الفعل من اضيف  
اليه لفظ غير في النفي ) نحو غيرك لا يوجد ( و ) كنائية ( عن سلب ) اي  
الفعل ( عنه ) اي عن اضيف اليه الفعل ( في الايجاب ) نحو غيري

بأكثر هذا الناس ينخدع ( لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب ) على وجه العموم ( مثلا ) فحينئذ ( ثبت ) الجود ( للخاطب ضرورة ان الجود موجرد ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير ) اي لغير المتكلم ( من غير القصد الى ان انسانا ) معينا ( سوى المتكلم يتصرف بالانخداع ولاشك في ثبوت الانخداع في الجملة ) فحينئذ ( لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما ) اي لفظ مثل وغير ( قد استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد ) بهما ( ثبوت الفعل ) فيما اريد بهما الثبوت ( او نفيه ) فيما اريد بهما النفي ( لانسان ) معين ( مماثل او مغایر لمن اضيف ) لفظ مثل او لفظ غير ( اليه كما ) اريد بهما ذلك الانسان المماثل او المغایر ( في قولنا مثلك لا يوجد قوله )

غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم

فانه اريد بالاول نفي الوجود عن انسان اخر مماثل للمخاطب لا ففيه عنه وبالثاني اثبات الجذابة لانسان اخر مغایر للمتكلم لا اثباتها له ( فان التقديم ) اي تقديم لفظ مثل ولفظ غير ( ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا ) اي الى ان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى ( اشار بقوله من غير ارادة تعریض بغير المخاطب ) حاصل معنى التعریض على ما يظهر مما يأتي في بحث الكناية ان يتكلّم الانسان بكلام تظهر من نفسه شيئا ومراده شيء اخر كما يقال في التعریض بمن يوذى المسلمين المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الا سلم عن المؤذى وفي التعریض بمن يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريده تکفیره تقول انا لا اعتقاد حل الخمر

وهذا كثامة عن اثبات صفة الكفر له قال صاحب الكشاف التعریض  
ان تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج  
إليه حتىك لا سلم عليك فكانه أمال الكلام إلى عرض يدل على المقصود  
ويسمى التلويح لأنّه يلوح منه ما يريد فظير من جميع ذلك أنّ ارادة  
التعریض بغير المخاطب تحصل (بان يريد بمثله وغيرك انسان غير  
المخاطب مماثل له او غير مماثل) فحينئذ يخرج لفظ مثل وغير مما  
نحن فيه فليس تقديمها كاللازم لأن التقديم انما كان كاللازم فيعلم  
يرد منها التعریض بغير المخاطب (وقوله) اي الخطيب (من غير  
ارادة تعریض معناه حال كون ذلك القول او الكلام) الذي ذكر  
فيه لفظ مثل او غير (ناشتا من غير ارادة التعریض) بغير المخاطب  
بل غير من اضيف اليه لفظ مثل او غير (اي لم ينشأ) ذلك القول  
او الكلام (من اراده التعریض كما تقول ضربني من غير ذنب اي  
ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم  
افعله) .

والحاصل ان لفظ غير في قوله من غير ارادة تعریض بغير المخاطب  
ليس كلفظ غير فيما نحن فيه اذ لم يقصد من لفظ غير فيه شيء مغاير  
ما اضيف هو اي غير اليه بل قصد منه النفي فيكون بمعنى لا النافية  
لذا فسره بقوله لم ينشأ بخلاف ما نحن فيه فإنه اريد به الشخص لا  
النفي (فهذا) اي كون لفظ غير بمعنى النفي (مقام اخر يستعمل  
فيه غير على سبيل الکناية ووازمه فيه من فلبيته له) حتى لا يشتبه  
المقصود من لفظ غير في كل واحد من المقامين (لكونه اي يرى تقاديمه

كاللازم ( لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين ) اي التركيبين في نحو مثلك لا يدخل وغيرك لا يوجد ( لأنهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم ) اي المطلوب بها اثبات امر لامر او نفيه عنه حاصله انها من افراد القسم الثاني من اقسام الكناية الذي يذكره في بحث الكناية بقوله الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه ( بطريق المبالغة واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء ) هناك حيث يقول اطبق البلاغ على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فيها من الملازوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببيته ( والتقديم لكونه مفيدا للتقوى ) لتكرر الاستناد بذلك ( اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة ) التي تحصل من الكناية في الحكم اي في ثبوت امر لامر او نفيه عنه .

( وقوله ) اي الخطيب ( يري تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ) نقله هنا على ما هو دابه من اقتئانه للكلام ( ومعناه ان مقتضى القياس ووجب العرف ان يجوز التأخير ايضا ) اي تأخير لفظ مثل وغير اذ ليس فيها شيء مما يجب تقديم المسند اليه اذ موجبات تقديمه مخصوصة ببيته في النحو ليس فيها شيء من ذلك . والمبالغة المطلوبة في المقام لا يتوقف على تقديمها ( لحصول المبالغة ) المطلوبة ( بالكناية ) لأنها وضعت لذلك ( لكن التقديم ) لهما يرى ( كلام اللازم لانه لم يقع الاستعمال ) في كلام البلاغ ( على خلافه ) اي خلاف التقديم ( قطعا ) والمتبع في امثال ذلك هو كلامهم لا كلام من التحق كلامهم باصوات الحيوانات على ما تقدم في اوائل الكتاب . ( قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام ) اي كلام البلاغ ( وجدت

هذين الاسمين ) اي لفظ مثل وغير ( يقدمان ابداً ) ودائماً ( على الفعل اذا قصد بما هذا المعنى ) الكنائي ( وترى هذا المعنى ) الكنائي ( لا يستقيم فيما اذا لم يقدموا لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك ) او قلت لا يفعل كذا مثلك او غيرك ( رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيراً عن صورته ) المقبولة عند البلغاء ( ورأيت اللفظ قد نبأ ) اي الخبر ( عن معناه ورأيت الطبع ) السليم والذوق المستقيم ( يا بى ) اي يمتنع ( ان يرضاه ) ويستحسن ويقبله .

( قيل ) والسائل جماعة منهم ابن مالك وانما اتي بصيغة التمريض لا لضعف ما قالوا بل لضعف ما استدلوا به لما قالوا يظهر ما ذكرنا مما يأتي ( وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقوون بحرب النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يتم فانه يفيد نفي القبام عن كل واحد من افراد الانسان ) فيكون مقاده العموم الافرادي ( نجلاف ما لواخر ) المسند اليه المسور بكل عن المسند المقوون بحرب النفي ( نحو لم يتم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لاعن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول ) فيكون مقاده العموم الجماعي فتامل .

الى هنا كان الكلام فيما قاله الجماعة وهو حق لا ضعف فيه واما ما استدلوا به لما قالوه فهو ما اشار اليه بقوله ( وذلك اي افاده التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لثلايازم ترجيح التاكيد وهو ان يكون ) دخول ( لفظ كل ) على المسند اليه ( لترجيح المعنى الحاصل قبله ) اي قبل دخول لفظ كل على المسند

اليه ( وتفويته ) اي تقوية المعنى الحاصل قبله ( على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم ) اي ترجيح التاكيد على التأسيس ( باطل لأن اليأسيس خير من التاكيد لأن حمل الكلام على الافادة ) اي افادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله ( خير من حمله ) اي الكلام ( على الاعادة ) اي اعادة المعنى الحاصل قبله ( فالملزم ) وهو قوله لو لم يكن التقديم الخ .

( مثله ) في البطلان اي باطل وذلك لما ثبت في محله من ان رفع التالى في القياس الاستثنائي يتوج رفع المقدم ( فان عورض ) استدلالهم ( بان استعمال كل في التاكيد اكثراً ) من استعماله في التأسيس ( فالحمل عليه ) اي على التاكيد ( راجح ) فاللازم ليس بباطل فالملزم مثله .  
( قلنا ) كون استعمال كل في التاكيد اكثراً ( ممنوع ) وسيجيء الكلام في ذلك في اخر هذا البحث ( ولو سلم ) ذلك ( فلم يعارض ما ذكرنا ) من ان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة ( لانه ) اي ما ذكرنا ( اقوى ) من الرجحان الحاصل من اكثريه الاستعمال في التاكيد ( لان وضع الكلام على الافادة ) والاستفادة كما تقدم في اول الكتاب ولذا قالوا الكلام ما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكت عندها ومن هنا قال الاوصيؤن في مبحث تعارض الاحوال اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز المشهور بتقديم الحقيقة من جهة رجحان جانب الوضع .

قان قلت ان افادة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرن

بحرف النفي عموم النفي وتأخيره نفي العموم امر يعلم بالوضع والاستعمال  
ومستند الى اللغة فلا وجه لثباته بالبينة والاستدلال وبعبارة اخرى  
ان اللغة لا ثبت بالدليل والبرهان كما قلنا في اول الكتاب في الام  
من الحمد انها لا تثبت بالمذهب والاديان ( قلت ) نعم ولكن ( كان  
هذا القائل ) يعني ابن مالك واتباعه ( يتمسك في اصل الدعوى )  
اي افاده تقديم المسند اليه المسور بكل عموم النفي وتأخيره نفي  
العموم ( بالاستعمال ) اي استعمال البلاغه كذلك والاستعمال كما  
قلت دليل الوضع واللغة ( و ) حينئذ ( يكون هذا الكلام ) اي  
قولهم ثلاثة يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ( لبيان السبب والمناسبة )  
ويأتي المراد من ذلك في الفن الثاني عند قول الخطيب والقول بدلالة  
اللفظ لذاته ظاهره فاسد .

( والا ) اي وان لم يكن هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة ( فلا  
يثبت اللغة بالاستدلال ) وذلك من مسلمات الاقوال ( وبيان الملازمة )  
في الشرطية التي استدل بها ابن مالك واتباعه اعني قوله لو لم يكن  
التقديم مفيدة لعموم النفي الخ .

( اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم ) بدون لفظ كل  
( موجبة مهملة ) لانه ( اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه )  
قال في التهذيب فان بين كمية افراده كلا او بعضنا فمحضورة كلية  
او جزئية وما به البيان سور والا فمهلة اتهى .

( معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول  
لا ينفصل عنه ) اي عن المحمول ( و ) لذلك ( لا يمكن تقديم  
الرابطة بعده ) لانها ان قدر بعد حرف السلب اي لفظ لم يلزم الفصل

يئنه وبين الفعل فلا يكون داخلا على الفعل وذلك لا يجوز لأن لفظ  
لمختص بالفعل فتامل .

قال في التهذيب وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء منها فتسىء  
معدولة والا فمحصلة وقال بعض المحسين في اخر كلام طويل له هناك  
فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا الانسان ليس بقائم  
كانت سالبة محصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا الانسان  
لم يقم كانت موجبة معدولة المحمول انتهى .

فالمحمول حينئذ مركب من ايجاب وسلب اما الايجاب فلان  
مجموع الجملة اي جملة لم يقم اثبات وحكم على الانسان فالحمل بطريق  
الايجاب والثبت لا السلب والنفي فيكون معنى القضية بالفارسية  
( انسان هست لم يقم ) واما السلب فلان المحمول انما هو عدم القيام  
وسلبه وذلك ظاهر والحاصل ان الحكم في هذه القضية بثبوت عدم  
القيام الانسان لا بنفي القيام عنه وذلك لأن حرف السلب وقع جزء  
من المحمول لا ينفصل عنه فلا يمكن تقدير الرابطة بعده لأن لفظ لم  
مختص بالمضارع فيجب تقدير الرابطة قبله .

والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله ( ثم اثبت للموضوع ) يعني انسان  
( هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وهذه ) اي لاجل كون  
المحمول مركبا من الايجاب والسلب وثابتة للموضوع لامنياعنه ( جعلت )  
القضية ( موجبة معدولة ) المحمول ( لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما  
من حيث المعنى ) عند وجود الموضوع كما في هذه المادة اي في  
انسان لم يقم لأن الموضوع فيها وهو الانسان موجود بالضرورة ( وهذه )  
اي ولعدم الفرق بينهما من حيث المعنى ( صح ) ما ياتي في المتن

الاتى من ( جعلها ) اى الموجبة المهملة المعدولة المحمول كهذا المادة  
( في قوة السالبة الجزئية والا ) اى وان لم يكن وجه الصحة ما ذكرنا  
من عدم الفرق بينهما عند وجود الموضوع ( فالسالبة الجزئية اعم )  
مطلقا ( منها ) اى من الموجبة المعدولة المحمول ( لصدقها ) اى لصدق  
السالبة الجزئية ( عند انتقاء الموضوع ) دون الموجبة المعدولة المحمول  
اذ لا بد في الموجبة من وجود الموضوع فكلما صدقت الموجبة المعدولة  
صدقت السالبة الجزئية ولا عكس .

اما الاول فلانه اذا صدق بعض الانسان لا كاتب وهو قضية موجبة  
معدولة المحمول اذ المعنى حينئذ ان اللاكاتب ثابت لبعض الانسان  
صدق ايضا السالبة الجزئية اعني ليس بعض الانسان بكاتب والاصدق  
الكاتب على بعض الانسان وهذا خلف .

واما الثاني فلان معنى ليس بعض الانسان بكاتب هو ان الكتابة  
مسؤولية عن بعض الانسان وهذا المعنى يصدق على البعض الموجود  
والبعض المعدوم بخلاف الموجبة المعدولة المحمول اعني بعض الانسان  
لا كاتب فإنه لا يصدق الا على البعض الموجود ضرورة ان اثبات شيء  
لشيء فرع وجود المثبت له .

( فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون  
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لأن الموجبة المهملة  
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم  
يقم بعض الانسان ) والمراد من كونها في قوتها ( انها متلازمان في  
الصدق ) عند وجود الموضوع ( لانه قد حكم في ) الموجبة ( المهملة )  
المعدولة المحمول ( بنفي القيام ) عن جملة الافراد اي ( عما صدق

عليه الانسان اعم من ان يكون ) ما صدق عليه الانسان ( جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق ) حينئذ السالبة الجزئية اي ( نفي القيام عن البعض ) اي عن بعض الانسان ( و ) بالعكس اي ( كلاما صدق ) السالبة الجزئية اي ( نفي القيام عن البعض صدق ) الموجبة المهملة المعدولة المحمول اي ( نفيه ) اي نفي القيام ( عما صدق عليه الانسان في الجملة ) فصح ما ذكر في المتن اي قوله لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة .

( فكلما صدق ) الموجبة المهملة المعدولة المحمول اي ( انسان لم يقم صدق ) السالبة الجزئية اي ( لم يقم بعض الانسان وبالعكس ) اي كلما صدق لم يقم بعض الانسان صدق انسان لم يقم ( اذ التقدير ) اي اذ المفروض ( وجود الموضوع ) اي الانسان ( فهي ) اي الموجبة المهملة المعدولة المحمول ( في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) اي عن جملة الافراد لاعن كلها( لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم ) في الواقع ( منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون ) الحكم في الواقع ( منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر ) من الافراد ( وعلى كل تقدير يلزمها ) اي السالبة الجزئية ( نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون) الحكم في الواقع ( منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان ) انسان لم يقم ( بعد دخول كل معناه ايضا كذلك ) اي نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد ( كان ) لفظ كل ( تاكيدا ) للمعنى الاول ( لا تأسيسا ) لمعنى اخر لم يكن حاصلا قبله

( فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى اخر لا لتأكيد المعنى الاول ) وذلك لأن لفظ كل في المقام اي مقام دخول كلي على المسند اليه المنكر المقوون بحرف النفي لا يفيد الا نفي الحكم عن جملة الافراد او عن كل فرد فعند انتفاء الاول يثبت الثاني ضرورة وذلك ظاهر الى هنا كان الكلام في صورة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقوون بحرف النفي .

( واما في صورة التأخير ) اي تأخير المسند اليه المسور بكل على المسند المقوون بحرف النفي ( فلان قولنا لم يقم انسان ) بدون البظ كل ( سالبة مهملة ) لانه ( لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول ) اي في السالبة الجزئية ( المستلزم ولهنا ) اي في السالبة الكلية ( المقتضية لان ) للاول اي ( السالبة الجزئية ) مصداقان يستلزم كل واحد منها نفي الحكم عن جملة الافراد لان صدقها كما مر اتفا اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون الحكم منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل واحد من المصدقين يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد وال ذلك اشار بقوله ( تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته البعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزم الى هذا ) الذي اوضحناه لك واوضح من ذلك ان يقال ان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مستلزم لنفي الحكم عن جملة الافراد مع احتمال ان يكون الحكم في الواقع

منفياً عن كل فرد من الأفراد .

( بخلاف ) الثاني اي ( السالبة الكلية فانها تقتضي بصربيها نفي الحكم عن كل فرد ) لأنها مسورة بما يدل على نفي الحكم عن كل فرد وهو كون موضوعها نكرة في سياق النفي وذلك مفيد للعموم كما يأتي بعيد هذا فاشار بلفظ الاقتضاء الى كون دلالتها صريحاً ونظير ذلك ما فعله السيوطي في باب اعراب الجمع المذكر السالم حيث عبر في نفي كون ثلاثة جمعاً باللزوم وفي نفي كون عشرين جمعاً بالوجوب فراجع ان شئت .

( ولما كان المقرر عندهم ) في المنطق ( ان المهملة في قوّة الجزوئية ) واستدلاوا بذلك كما في حاشية التهذيب بان كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس ( وقد حكم هنـا ) اي في المتن المتقدم ( بـاـنـهـا ) اي المهملة ( في قوّة الكلية ) فالحكم بذلك مخالف لما هو المقرر عندهم في المنطق .

( احتاج ) الخطيب الناقل لدليل ابن مالك واتباعه ( الى بيانه ) اي الى بيان وجه هذا الحكم المخالف لما تقرر عندهم في المنطق ( فاشار اليه ) اي لـاـلـبـيـانـ ( بـقولـهـ لـوـ رـوـدـ مـوـضـعـهـ ايـ مـوـضـعـ المـهـمـلـةـ ) اي لم يقم انسان ( نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفید لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لأن ما يفید العموم في النفي انما هو النكرة التي تقید الوحدة في الاثبات واما التي تقید العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعنـدـ ورودـهـ فـيـ سـيـاقـ النـفـيـ انـماـ تقـيـدـ نـفـيـ العـمـومـ لـاـ عـمـومـ النـفـيـ لـاـنـ رـفـعـ الاـيجـابـ الـكـلـيـ سـلـبـ جـزـئـيـ ) لما بين في المنطق من انه لا بد في التناقض

من الاختلاف في الکم والکيف .

( واذا كان هذه السالبة المهملة ) اي لم يقم انسان ( في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان ) بدون لفظة كل ( نفي الحكم عن كل فرد فإذا دخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ) اي معنى لم يقم كل انسان مع لفظة كل ( ايضاً نفي القيام عن كل فرد ) كما كان معناه ذلك قبل دخول كل ( يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحيثذ يجب ان يكون معناه ) بعد دخول لفظة كل ) نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيساً ) لمعنى اخر لم يكن حاصلاً قبل دخول لفظة كل .

( فالحاصل ان التقديم ) اي تقديم المستند اليه على المستدل المقرن بحرف النفي ( قبل ) دخول لفظة ( كل سلب العموم ) فيجب ان يكون بعده ) اي بعد دخول لفظة كل ( عموم السلب ) وذلك ( ليكون ) لفظة ( كل للتأسيس ) اي لتأسيس معنى اخر لم يكن حاصلاً قبل دخول لفظة كل ( لا للتأكيد ) اي لا لتأكيد المعنى الذي كان حاصلاً قبل دخول لفظة كل ( والتاخير ) اي تأخير المستند اليه عن المستدل المقرن بحرف النفي ( بالعكس ) اي التاخير قبل دخول لفظة كل لعموم السلب فيجب ان يكون بعد دخولها لسلب العموم ( وذلك لأن لفظة كل ) كما قلنا اتفاً ( لا تخلو عن افاده احد هذين المعنيين ) اي عموم السلب وسلب العموم ( فعند اتفاء احد هما يثبت الآخر ضرورة ) اذ المفروض انه لا ثالث لهما .

( وفيه ) اي فيما استدل به ابن مالك واتباعه ( نظر ) من وجوه ثلاثة الاول ( لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم ) مع لفظ

كل ( لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان ) كذلك ( لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لأن النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة ) المحمول ( نحو انسان لم يقم ) اي قبل دخول لفظ كل ( وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان ) كذلك ( انما افاده ) اي كل واحد من النفيين ( الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لأن ) لفظ ( انسان ) الذي كان هو المستند اليه قد ( صار مضافا اليه ) للفظ كل الذي هو المستند اليه الان ( فلم يبق ) لفظ انسان ( مستندا اليه فيكون ) حينئذ ( اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدة للمعنى الحصول من الاسناد الى ) لفظ ( انسان ) قبل دخول كل ( يكون ) لفظ ( كل تاسيسا لا تاكيدا لأن التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر ) باق على الافادة ( وهذا ) اي لفظ كل ( ليس كذلك لأن النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده ) اي كل واحد من النفيين ( حينئذ نفس الاسناد الى ) لفظ ( كل لا شيء اخر ليكون لتقويته ) اي لتقوية ذلك الشيء الآخر .

( ولما كان لقاول ان يدفع هذا المنع ) الذي ذكره بقوله لانسلم انه يجب الخ ( بان ما ذكرت من معنى التاكيد ) وهو قوله لأن التاكيد لفظ الخ ( هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ه هنا ان يكون ) لفظ ( كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه

هذا لمنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا ) الذي قاله هذا القائل ( فقال ) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة ( ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة ) ايضا لما قيل بالقارسية ( فهو نكهة صد امد نودهم پيش ما است ) .

( فاذا حملت كل على الثاني اي على افاده النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على مامر من التفسير ) يعني قوله لان الصورة الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة ( لان هذا المعنى ) اي النفي عن الجملة ( كان حاصلا بدونه ) اي بدون لفظ كل اي في لم يقم انسان والحاصل ان لفظ كل لا يكون تاسيسا بل يكون تاكيدا سواء حملت على افاده النفي عن كل فردا وعلى النفي عن الجملة اذ كلا المعنيين كان حاصلا بدونه .

( فاذا لم تكن ) لفظة كل ( تاسيسا ) على كلا المعنيين ( فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان ) اي جعلنا المعنى بعد دخول كل مثله قبل دخول كل اي جعلنا المعنى في الحالتين النفي عن كل فرد ( لا يلزم ) من ذلك ( ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا ) على كلا المعنيين ( اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدتين على ) التاكيد ( الاخر) اذ المفروض ان كل واحد من المعنيين كان حاصلا قبل دخول لفظ كل والحمل على كل واحد منها تاكيد .

والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد يلزم

النفي عن الجملة ايضاً ) لما قلنا انما بالفارسية ( چو نکه صدامد نودهم پیش ما است ) ( فکلا المعنین حصل قبل ) دخول لفظ ( کل فعل ايها حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل ) اي ابن مالك واتباعه ( انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لثلا يلزم ترجيح التاكيد على التاميis ) لأن العمل على ما ذكره المستدل اي العمل على النفي عن الجملة ايضاً تاكيد ،

( لا يقال ) في جواب هذا الوجه الثاني ان ( دلالة قولنا لم يقم انسان ) قبل دخول لفظ كل ( على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ) كما اشير الى ذلك انما بقواه المستلزم نفي الحكم عن الجملة وكما قلنا بالفارسية ( چو نکه صدامد نودهم پیش ما است ) وذلك لأن المعنى المطابقي في لم يقم انسان السلب الكلي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي فيستلزم السلب عن الجملة ( و ) لكن ( دلالة لم يقم كل انسان ) مع لفظ كل ( عليه ) اي على النفي عن الجملة ( بطريق المطابقة فلا يكون ) حمل لفظ كل على النفي عن الجملة ( تاكيدا ) لاختلاف نوع الدلالتين بالمطابقة والالتزام .

( لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين ) في النوع ( او لا يشترط ) اتحادهما في النوع ( فان لم يشترط ) اتحادهما فيه ( لزم ان يكون ) لفظ ( كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل ) لفظ كل ( للنفي عن الجملة ) كما يقوله المستدل اعني ابن مالك واتباعه ( او ) جعل للنفي ( عن كل فرد ) كما يقوله الخطيب فصح الوجه الثاني اي قوله فإذا حملت كل على الثاني لا يكون تاسيسا بل تاكيدا .

( وان اشترط ) اتحادهما في النوع ( لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم ) بدون لفظ كل ( على النفي عن الجملة بطريق الالزام ) دلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى بطريق المطابقة فلم يتعدد الدلالتان فلم يكن لفظ كل اذا حمل على هذا المعنى تاكيدا ( وهو ) اي كون دلالة انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالزام ( ظاهر ) بما تقدم في قوله لان الموجبة المهملة المعهودة المحمول الخ .

( وحينئذ ) اي حين اذ اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين في النوع وحين اذ كان دلالة قولنا كل انسان لم يقم مع لفظ كل على النفي عن الجملة دلالة قولنا انسان لم يقم بدون لفظ كل على هذا المعنى مختلفتين في النوع ( يبطل ما ذكرتم ) يعني ابن مالك واتباعه وما ذكروه عبارة عن قولهم في الصورة الاولى ان التقديم يفيد النفي عن كل فرد لثلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس .

اما بطلان ما ذكروه فلانه لو لم يفد التقديم النفي عن كل فرد بان يفيد النفي عن جملة الافراد لا يكون تاكيدا وان كان هذا المعنى حاصلا قبل دخول لفظ كل وذلك لاختلاف الدلالتين في النوع فيكون تاسيسا فلا يلزم من ذلك ترجيح التاكيد على التاسيس فبطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى .

فالحاصل انه ان لم يشترط اتحاد الدلالتين بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الثانية اعني صورة التأثير وان اشترط اتحادهما بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى اعني صورة التقديم

ولا يصح الجواب عن هذا الوجه الثاني من وجوه النظر بما ذكر اذفا من ان دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا وذلك لأن هذا الجواب اوجب الاعتراض على الصورة الاولى ايضا غاية ما فيه انه على سبيل الترديد حسبما بيناه وشرحتناه بما لا يزيد عليه.

( بل الجواب ) الصحيح عن هذا الوجه اي وجه النظر النظر ( ان نفي الحكم ) اي القيام مثلا ( عن الجملة ) اي عن جملة الافراد على ثلاثة اقسام لانه اي نفي الحكم ( اما بان يكون منفيا عن كل فرد ) هذا هو القسم الاول ( او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثانيا للبعض الاخر ) هذا هو القسم الثاني ( او بان يكون محتملا للمعنيين ) اي النفي عن كل فرد والنفي عن بعض والثبوت عن بعض اخر وهذا هو القسم الثالث .

( والمستفاد من لم يقم انسان بدون لفظ كل ( هو القسم الاول فقط ) اي النفي عن كل فرد وذلك لورود موضوعها نكرة غير مصدرة بالفظ كل في سياق النفي وقد تقدم ان كل نكرة كذلك مقيد لعموم النفي ( فالحمل عليه ) اي حمل لفظ كل على النفي عن كل فرد ( تاكيد ) لكونه حاصلا قبل دخول لفظ كل مع اتحاد الدلالتين في النوع من حيث المطابقة والتنصيص ( و ) الحمل ( على غيره ) اي على احد القسمين الاخرين ( تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان ) مع لفظ كل ( للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ) لأن هذا المعنى كان حاصلا قبل دخول لفظ كل بالمطابقة ( فاما اذا جعلناه ) اي لم يقم كل انسان ( للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل ) اي القسم

الثالث كما يقول ابن مالك واتباعه (فيكون) لفظ كل ( تاسيساً قطعاً ) ويقيناً ( لأن هذا المعنى ) اي النفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل ( لم يكن حاصلاً قبله ) اي قتل دخول لفظ كل وذلك لما تقدم انفاً من ان المستفاد من لم يقم انسان بدون كل هو القسم الاول فقط بالتنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل فلا ينافي ذلك كون القسم الاول احد فردي الوجه المحتمل لوضوح المغايره بين كون شيء منصوصاً وبين كونه من المحتمل وان شئت ان تعرف ذلك فعليك بمراجعة المكررات عند قول ابن مالك في باب المفعول المطلق حيث يقول :

ومنه ما يدعونه مؤكداً لنفسه او غيره فالمبتدأ  
نحو له على الف عرفاً والثاني كابني انت حقاً صرفاً  
والى ما نبهناك اشار بقوله ( فليتأمل ) هذا ما عندي في شرح هذا  
المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه سبيص .

( و ) اما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله ( لأن النكرة  
المنفيه ) اي الواقعه في سياق النفي ( اذا عمت ) اي اذا كانت مفيدة  
لعموم النفي كما مر في كلام المستدل ( كان قولنا لم يقم انسان سالبة  
كلية لا مهملاً كما ذكره هذا القائل ) المستدل يعني ابن مالك واتباعه  
( لأنها قد بين فيها ان الحكم ) اي القيام ( مسلوب عن كل واحد  
من افراد الموضوع ) يعني الانسان .

( لا يقال سماها ) هذا القائل ( مهملاً باعتبار اهمال السور اعني )  
من السور ( اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور  
في كتب القرم ) اي المنطقين ( ان المهملة هي التي يكون موضوعها

كلياً) قابلاً للصدق على كثيرين ( وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهران الصادق على نحو قولهما لم يتم انما هو تعريف الكلية دون المهملة ) كما ذكره هذا القائل .

( واما انه لا سور فيها فمعنى اذ التقدير ) اي الفرض ( انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا ) الشيء الذي يدل على هذا البيان .

( والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي ) ما هو من مقوله الالفاظ نحو ( لا شي ولا واحد ) وما يؤدى معناهما من الالفاظ ولو من سائر اللغات ( فلم يقصدوا الانحصار فيما ) اي في لا شي ولا واحد ونحوهما من سائر اللغات ( بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية ) سواء كان من مقوله الالفاظ ( كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك ) ولو من سائر اللغات ام لم يكن من مقوله الالفاظ كالهيات التركيبية اعني اضافة الجمجم او المفرد ووقوع النكرة في سياق النفي والمفرد المحلي باللام الذي افادته للعموم بسبب جريان مقدمات الحكمة وما تقدم في بحث وصف المسند اليه من توصيفه بما هو من صفات الجنس ونحو ذلك مما يدل على العموم عند من له ذوق سليم وفهم مستقيم فما قاله المنطقيون اما تعريف للسور اللغطي او من باب المثال ( نص عليه الشيخ ) ايو على سيناء ( في الاشارات ) .

فلا يحسن الاقتصر على ما يفهم من ظاهر بعض العبارات بل لابد

من النظر فيما يرمز ويشار اليه في الكلام فيما له من الرموز والاشارات والتوقيق من الله عالم السر والخفيات .

( وهننا ) اي في لم يقم انسان ( يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منافية ) اي نكرة في سياق النفي ( او ادخال التنوين عليه ) اي على الموضوع ( سور الكلية كما انه ) اي التنوين ( في الموجبة سور الجزئية ) لانه دال على التنكير الدال على البعضية وقد تقدم بيانه في بحث تنكير المسند اليه وذلك ( على ما قال ) الشيخ ( في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام ) الاستغراق ( يوجب تعميما ) وكذلك الاضافة كما اشرنا اليه اتفا ( وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب ) اذ الاسم لا يخلو فيها من احد هذه الثلاثة ولو تقديرها كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وسائر المبنيات ونحوها مما يقدر فيه التنوين او اللام او الاضافة وقد بين ذلك في النحو فتحصل من جميع ما تقدم ان ما استدل به ابن مالك واتباعه باطل ولكن لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فمدعواهم حق صحيح ولاجل ذلك ينتقل كلام الشيخ حيث يقول ( وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي ) وعدوم السلب ( و ) تارة ( اخرى لنفي الشمول ) وسلب العموم ( ان كانت كلة كل داخلة في حين النفي بان اخرت عن اداته ) اي عن ادات النفي وهذا يشمل اقساما اربعة اشار اليها بقوله ( سواء كانت ) كلمة كل ( معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه      تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن  
فالبيت مثال لقسمين من الاقسام الاربعة احدهما ان يكون كلمة

كل معمولة وأسماء للفظة ما والفعل اعني يتمى خبرها على اللغة المجازية  
واثانيا ان يكون كلمة كل مرفوعا بالابداء والفعل خبرها  
( او ) كان الخبر ( غير فعل نحو ما كل متمني المرء حاصلا ) بالتصب  
( او حاصل ) بالرفع فهذا المثال ايضا قسمان من الاقسام الاربعة لانك  
اما ان تجعل كلمة كل معمولة للفظة ما فتنصب الخبر وهو غير فعل وهذا  
( على اللغة المجازية ) فان المجازيين يعملون لفظة ما وعلى لفتهم ورد  
التنزيل نحو قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرنا و نحو ما هن امهاتهم  
( او ) تجعل كلمة كل مرفوعة بالابداء فترفع الخبر على اللغة ( التعميمية )  
فان بني تميم لا يعملونها كما قال شاعرهم

ومههف كالبدر قلت له انتصب فاجاب ما قتل المحب حرام  
برفع حرام اما قوله ( او معمولة للفعل المنفي ) بنصب معمولة  
فالنصب ( اما ) على ( ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي ) حتى  
يكون من عطف المفرد على المفرد فالمعنى حينئذ او كانت كلمة معمولة  
للفعل المنفي ( واما ) على ( ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت )  
فيكون من عطف الجملة ( والمعنى ) حينئذ ( او جعلت ) كلمة كل ( معمولة )  
للفعل المنفي ( وكلاهما ) اي كلا العطفين ( ليس بسيده ) اي ليس  
بصواب ( لان كلامن ) العطفين من قبيل عطف الخاص على العام لان  
كل واحد من ( الدخول في حيز النفي والتاخير من اداة النفي شامل لوقوعها ) اي  
وقوع كل ( معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه ) اي عطف  
معمولة ( عليه ) اي على كل واحد من الدخول في حيز النفي والتاخير  
عن اداته ( باو ) لان العطف بها يقتضى المغایرة ولا مغايرة بين الخاص  
والعام ويزيد العطف الثاني بان فيه فسادا اخر وهو حذف العامل

المعطوف عليه وابقاء معهوله وهذا كعطف الخاص على العام من مختصات الواو نحو علفتها تبنا ومساء باردا كما قال ابن مالك وهي اى الواو انفردت

بعطف عامل مز ال قد بقى معهوله دفـا لـهم اـنـقـى  
(اما الاول) اى كون الدخول في حين النفي شاملا لوقوع كلمة كل معهولة لل فعل المنفي (فظاهر) اذ كون الفعل منفيا معناه انه داخل في حين النفي فاذا كان الفعل داخلا في حين النفي يكون معهوله ايضا داخلا في حينه اذ لا يعقل تأخير العامل عن شيء وعدم تاخر المعهول عن ذلك الشيء فيكون هذا قسما خامسا لقوله بان اخرت .

(واما الثاني) اى كون التأخير عن اداة النفي شاملا لوقوع كلمة كل معهولة لل فعل المنفي (فلان التأخير) اى تأخير كلمة كل (عن اداة النفي اعم من) كونها معهولة لل فعل المنفي لأن للتأخير مصاديق كثيرة منها (ان يقع بينهما) اي بين اداة النفي وكلمة كل (فصل) والخبر غير فعل (نحو ما زيد كل القوم) بنصب كلمة كل او رفعها على اللغة الحجازية او التميمية فهذا المثال من قبيل القسمين الاخرين من الاقسام الاربعة المتقدمة (و) منها ان يقع بينهما فصل بالفعل العامل في كلمة كل سواء تقدم كلمة كل على الفعل المنفي واداة النفي نحو كل الدراما لم اخذ ام لم يتقدم (نحو ما جائي كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة) في المتن الاتي بعيد هذا ولتعلم ان هذه الصورة هي التي وقع الكلام فيها من حيث البساط و من مصاديق التأخير ما اشار اليه بقوله ( او لا يقع ) بينهما فصل (نحو ما كل متمني المرء حاصلا) او حاصل وقد تقدم وجہ النصب والرفع و نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

فظهر ان كلمة كل في جميع هذه الصور متأخرة عن اداة النفي  
رتبة وان كانت في بعضها متقدمة لفظا فقوله بان اخرت يشمل جميع  
هذه الصور ومنها ما الكلام فيه وهو ما اذا وقع الفصل بينهما بالفعل  
العامل في كلمة كل فيكون كلمة كل حينئذ معمولة للفعل المنفي فلا  
يحسن عطف معمولة للفعل النفي على اخرت باو لان او تقتضي المغايرة  
بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فالاولى ترك  
العطف او العطف بالواو لان عطف الخاص على العام كما قلنا من  
محضاته ولا انه لا يرد ما تقدم نقله من الالفية .

( فان خصصت التأخير ) اي تأخير كلمة كل عن اداة النفي ( باللفظي )  
اي بما كان كلامه متأخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة لا رتبة فقط ( فلم  
يخرج منه ) اي من التأخير ( الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي )  
والاداة نحو كل الدرارم لم اخذ ويفقى سائر الامثلة المذكورة في المتن  
الاتي تحت قوله بان اخرت عن اداته فيبقى اشكال العطف باو بالنسبة  
الىها بحاله ( وان جعلته ) اي التأخير ( اعم من اللفظي والتقديري )  
اي اعم من ان يكون كلمة كل متأخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة او  
رتبة فقط ( دخل فيه ) اي في التأخير ( القسمان ) اي المعمول المتقدم  
على الفعل المنفي والادة والمعمول المتأخر عنهمما اي دخل فيه نحو كل  
الدرارم لم اخذ وغيره من الامثلة المذكورة في المتن الاتي فيبقى الاشكال  
المذكور في جميعها بحاله ( وايااما كان ) اي سواء خصصت التأخير  
باللفظي او جعلته اعم من اللفظي والتقديري ( فالكلام لا يخلو عن  
تعسف ) وخروج عن طريق السداد والصواب من العطف بما لا يعطف  
به في امثال المقام .

( وانما وقع فيه ) اي في التعسف ( لتعييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلاما في حيز النفي بان تقدم النفي عليه ) اي على لفظ كل ( لفظا ) نحو لم اخذ كل الدرارهم ( او تقديرها ) نحو كل الدرارهم لم اخذ ( يعني كما اذا قدمتها ) اي كلمة كل ( على الفعل المنفي العامل فيه ) اي في لفظ كل ( فانه ) اي لفظ كل ( مؤخر ) حينئذ ( تقديرها ) اي رتبة ( لأن مرتبة المعمول التاليا عن العامل ) وان كان المعمول مقدما لفظا .

( فالاقرب ) الى الصواب الوجه الثاني من العطفين وهو ( ان تجعل ) او معمولة ( عطفا على اخرت بتقدير الفعل ) اي او جعلت معمولة للفعل المنفي ( ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور ) اي قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى الخ فيصيير من باب اعطاء الحكم بالمثال نظير ما قاله السيوطي في شرح قول ابن مالك كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم و فعل ثم حرف الكلم وحينئذ يحصل التغاير المصحح للعطف باو ( و ) ذلك لأن(المعنى) حينئذ ( بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلي على الفعل العامل فيها ) اي في كلمة كل نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ( او جعلت ) كلمة كل ( معمولة للفعل المنفي اما ) من حيث كونه ( فاعلا لفظيا او ) معنويا اي ( تاكيدا له ) اي للفاعل اللفظي ( نحو ما جانبي القوم كلام ) هذا مثال للتاكيد ( او ) نحو ( ما جانبي كل القوم ) هذا مثال للفاعل اللفظي وانما ( قدم ) مثال ( التاكيد ) على مثال الفاعل اللفظي ( لأن كلاما اصل في التاكيد ) وسيأتي عن قريب الوجه في كونه اصلا

في التأكيد فاتتظر .

( او ) من حيث كونه ( مفعولاً كذلك ) اي مفعولاً للفظي او تاكيداً له اي مفعولاً معنوياً سواء كان المفعول اللفظي او المعنوي ( متأخراً ) عن الفعل المنفي ( نحو لم اخذ كل الدرارم او ) كان المفعول اللفظي ( مقدماً ) على الفعل المنفي ( نحو كل الدرارم لم اخذ ) هذان المثالان كلاماً للمفعول اللفظي واما مثالي التأكيد فمثال التأكيد المقدم على الفعل ما ذكره الشارح بقوله ( او الدرارم كلها لم اخذ ) واما مثال التأكيد المتأخر عن الفعل المنفي فكقولنا لم اخذ الدرارم كلها .

( وترك ) الخطيب ( مثال التأكيد ) اي تأكيد المفعول ( اعتماداً على ما سبق ) في تأكيد الفاعل ( وجعل الفعل ) في الامثلة ( منفياً بلم لأن المنفي بما لا يتقدم معهوله عليه ) لأن ما لها الصدر ( بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا ) حكم كلمة كل ( اذا وقعت بمجروراً وظرفاً نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ) من الامثلة التي يكون فيها كلمة كل بمجروراً او ظرفاً .

( ففي جميع هذه الصور ) التي ذكرت من قوله ما كل ما يتمىء المرء الى هنا ( توجه النفي ) جواب الشرط اعني قول عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حين النفي ( الى الشمول ) اي الى العموم خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ( حينئذ ) ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه ) كلمة ( كل ) ونفي الفعل او الوصف لبعضه الآخر ( ان كانت ) كلمة ( كل فاعلاً ) لفظياً او فاعلاً معنوياً ( للمفعول او الوصف الذي حمل عليها ) اي على كلمة كل ( او اعمل ) الوصف ( فيها ) اي في كلمة كل ( كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب ) كون كلمة كل في

هذا المثال فاعلا في المعنى باعتبار عود ضمير الفاعل إليها فلاتتفعل (و) هذا بخلاف قولنا ( ما يكتب كل القوم ) فان كلمه كل فيه فاعل لمنظما ومعنى ) فتبصر ( و ) كقولنا ( في الوصف ما كل القوم كاتبا ) او كاتب على اللغة الحجازية او التميمية وهذا مثال للوصف الذي حمل على كلمة كل ( و ) اما مثال الوصف الذي اعمل فيها فهو كقولنا ( ما كاتب كل القوم ) فان كلمة كل فاعل للوصف اغتنمه عن الخبر كما قال في الآلقية

واول مبتدء والثاني فاعل اغنى في اسار ذات ( فيفيد ) الكلام او لفظ كل في جميع هذه الامثلة ( ثبوت الكتابة لبعض من القوم ) ونفيه عن بعضه الاخر وذلك كما سيصرح به بدليل الخطاب وشهادة الذوق السليم والفهم المستقيم واستعمال البلاغة ( ولو قال ) الخطيب في المتن المتقدم افاد الكلام ( ثبوت الحكم ليشمل ) المتن ( ما اذا كان الخبر جاما نحو ما كل سوداء تمرة ) ولا كل يضاهي شحمة ( لكان احسن ) وجهه ان ظاهر المتن اختصاص تلك الافادة بما اذا كان في الكلام فعل او وصف وليس كذلك لوجود تلك الافادة في نحو المثال المذكور .

( او ) افاد الكلام ( تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ) ونفي التعلق عن بعض اخر ( ان كانت ) كلمة ( كل في المعنى مفعولا ) لفظيا او معنويا ( للفعل او الوصف المحمول عليها ) اي على كلمة كل ( او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ) كون كلمة كل مفعولا في هذا المثال باعتبار عود ضمير المفعول إليه ( و ) نحو ( لم اخذ كل الدرهم ) مثال للمفعول اللفظي المتأخر لل فعل ( و نحو ما كل الدرهم

اخذها انا ) مثال لما هو مفعول في المعنى للوصف ( وما اخذ انا كل الدرارهم ) مثال للمفعول اللغظي المتأخر .

وقد بقى في المقام امثلة اخرى يسهل اخراجها ان اتفنت ما تقدم من الامثلة في الفاعل وكيف كان ( فيفيد ) الكلام او لفظ كل في المثال الاول ( تعلق ادراك المرء ببعض ممتنياته ) وعدم تعلق ادراكه ببعضها الاخر ( و ) في سائر الامثلة ( تعلق الاخذ ببعض الدرارهم ) وعدم تعلقه ببعضها الاخر فدلالته هذه الامثلة على ما ذكر اناها هو ( بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ) والمراد من دليل الخطاب مفهوم الموافقة قال في القوانين المفهوم اما ان يكون الحكم المدلول عليه بالالتزام موافقا للحكم المذكور في النفي والاثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التأييف على حرمة الضرب ويسمى بلحن الخطاب وفحوى الخطاب والا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب انتهى بادنى اختصار .

( قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن ) انتهى كلام الشيخ ( و ) لكن ( فيه ) اي في كلام الشيخ ( نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض ) بل يجب ان يتعلق بالجميع ( كقوله والله لا يحب كل مختال ) اي متكبر معجب بنفسه ( فخور ) اي كثير الفخر على الناس بغير حق وكت قوله تعالى ( والله لا يحب كل كفار ) اي جاحد بتحريم الزنا ( اثيم ) اي كثير الاثم وقوله تعالى ( ولا تطبع كل حلاف ) اي كثير الحلف في الحق والباطل ( مهين ) اي قليل الرأى والتمييز او حغيير عند الناس لاجل كذبه فان المراد قطعا نفي محبة كل مختال وكل كفار وكل حلاف فليس المراد في هذه الآيات المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه

( فالحق ان هذا الحكم ) اي المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه ( اكثري لا كلي ) .

ولا يذهب عليك ان الحق ما فهمه الشيخ ولا يرد عليه النقض بالآيات لأن عدم الحمل فيها عل ثبوت الحكم للبعض إنما هو بواسطة قرينة خارجية فلا يلزم من ذلك انحرام القاعدة التي استفادها الشيخ من تتابع كلمات البلاغة لأن القاعدة هي ان لفظة كل متى وقعت في حيز النفي وبالنظر الى نفس التركيب وذاته يفيد ما فهمه الشيخ واتباعه ولا ينافي ذلك عدم الحمل على ذلك مانع خارجي وللما ذكرنا ينظر ما في المغنى وهذا نصه ان دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحرير الاختيار والفارغ مطلقا انتهى . وبنظير ذلك اجاب في المعالم عن مفهوم قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البلاغة ان اردن تحصينا فراجع ان شئت .

( والا اي وان لم تكن ) كلمة كل ( داخلة في حيز النفي بانقدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم كل فرد بما اضيف اليه كل ) فيكون الكلام سالبة كلية ( و ) حينئذ ( افاد ) الكلام او لفظ كل ( نفي اصل الفعل عن كل فرد ) كما هو الحكم في السالبة الكلية ( كقول النبي ص لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة بالرفع ) اي يرفع لفظة صلاة ( لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن ) هذا اي كل ذلك لم يكن قوله ص وهو سالبة كلية ( اي لم يقع واحد منهم ولا القصر ولا النسيان ) ويأتي وجه الاحتجاج بذلك بعيد هذا ( وعليه اي عل عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول اي النجم )

قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبها كله لم اضع  
( برفع كله على معنى لم اصنع شيئاً مما تدعى عليه من الذنوب ) فالكلام  
سالبه كلية فليس المراد اثبات بعض الذنوب التي تدعى عليه ام الخيار  
ونفي بعضها الاخر

( قال المصنف ) في الايضاح بادنى تغير ( المعتمد في اثبات المطلوب )  
اي في اثبات ان السلب يفيد السلب الكلي اي النفي عن كل فرد  
( الحديث وشعر أبي النجم ) وما نقلناه عن الشيخ وغيره لبيان السبب  
فاثبات المطلوب لا يتوقف عليه ( اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين  
احدهما ان السؤال بام عن احد امريرن لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما  
عل الا بهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منها )  
اي بنفي كلهم ما ليكون سالبة كلية ( ردًا على المستفهم ) المعتمد للایجاج  
الجزئي اي اعتقاد احدهما وذلك لأن نقىض الموجبة الجزئية السالبة  
الكلية فيكون السلب الكلي ( تخطئة له ) للمستفهم ( في اعتقاد ثبوت  
احدهما ) ورفعا لما اعتقاده من ثبوت احدهما اي القصر او النسيان  
اذ نقىض كل شيء رفعه ( لا بنفي الجمع بينهما لانه ) اي المستفهم ( لم  
يعتقد ثبوتهما جمیعا ) لأن المفروض من ان السائل يعتقد احدهما اما  
القصر او النسيان مثلا ( فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن  
نفيًا لكل منها ) اي فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن  
سالبة كلية .

( والثاني ما روی انه لما قال النبي ص كل ذلك لم يكن قال له ص  
ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله ص كل ذلك لم يكن  
سلباً كلياً لما ص بعض ذلك قد كان ردًا له ص لانه ) سلب جزئي

والسلب الجزئي انما ينافي نفي كل منها ) اي انما ينافي السالبة الكلية ( اذ الايجاب الجزئي ) يعني بعض ذلك قد كان ( رفع للسلب الكلي ) يعني نفي كل منها ( لا للسلب الجزئي ) يعني نفيهما جمیعا .  
وما الاحتجاج بـ شعر ابي النجم فلانه فصیح والشایع فيما اذا لم يكن الفعل ) المتأخر ( مشتقلا بالضمیر ان ينصب الاسم ) السابق على المفعولية نحو زید اضربت ) فعدل عن النصب اي عن نصب كلمة كل مع كونه شایعا الى الرفع ليخرج كلمة كل بالرفع عن حيز النفي ليفيد السلب الكلي اي ليفيد انه لم يصنع شيئا مما تدعیه ام الخيار من الذنوب .

( و ) ان قلت لعل العدول الى الرفع للضرورة الشعرية قلنا(ليس في نصب ) كلمة ( كل هنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه ) اراد السالبة الكلية اي انه ( لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فهو كان النصب ) اي نصب كل ( مفيدة لذلك العموم ) اي السلب الكلي الذي اراده الشاعر ( والرفع غير مفيد ) له ( لم يعدل الشاعر الفصیح عن النصب الشایع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير ) العائد الى المبتدء ( من غير ضرورة ) اذ الرفع انما هو على ان كلمة مبتدء خبره جملة لم اصنع فلا بد حينئذ ان يقال ان التقدير لم اصنعه لثلا يخلو جملة الخبر عن العائد .

( و ) لكن يمكن ( لقائل ان يقول ) ردًا على هذا الاحتجاج(انه) اي الشاعر ( مضطر الى الرفع اذ لو نصبهما ) اي كلمة كل ( يجعلها مفعولا ) مقدما لقوله لم اصنع فيكون عاملها لفظيا ( وهو ممتنع لأن لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدء )

والعامل في كل واحد منها عند الاكثر معنوى اما التاكيد فواضح واما  
المبتدء فلما قال في المفى في بحث كل وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا  
الا الابتداء نحو ان الامر كله فيمن رفع كلا ونحو وكلاهم اتيه لأن  
الابتداء عامل معنوى ومن القليل قوله

يعتمد اذا مادت عليه دلائلهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل  
ولا يجب ان يكون منه قول عليع

فلما تبيينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقي  
بل الاولى تقدير كان شانية انتهى فمنه يظهر المراد من قوله (لاتقول  
جائز لكم ولا ضربت لكم وما مررت بكلكم ونظيره) اي نظير  
الاحتجاج بقول اي النجم (بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن  
قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر)  
يعنى قتلت (جائز على السعة اذا لاضرورة تلوجه) اي الشاعر (اليه)  
اي الى رفع كلهن (لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب) حق لا يحتاج  
الى تقدير الضمير في الخبر فيقال ان التقدير قتلتهم .

(و) نظير لقائل قوله (اعتراض عليه) اي على سيبويه (ابن  
الخاجب باه) اي الشاعر مضطر الى الرفع) اي رفع كلهن (لانه)  
اي الشاعر (لو نصبهما لاستعملها مفعولا) فيكون عاملها لفظيا (وهو  
غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدء  
لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما استعملت على ضميره) اي  
على ضمير ما تقدمها (لان معناها افاده الشمول والاحاطة في اجزاء ما  
اضيفت) كلمة كل (اليه) اي في اجزاء المضاف اليه اي في اجزاء  
ما يعود اليه الضمير المضاف اليه لفظة كل (ولما اضيفت) كلمة كل

( الى المضمر كانت الجملة ) اى المجموع اى الذى له اجزاء ( متقدما ذكرها )  
نحو اشتريت العبد كله ( او في حكم المتقدم ) نحو كلهم راع وكلكم  
مسئول عن رعيته فتامل .

( الا انهم استعملوها مبتدء لان العامل فيه ) اى في المبتدء ( معنوى )  
والعامل المعنوى ( لا يخرجها في الصورة عما هي عليه ) في حال التأكيد  
من كونها مجرد عن العوامل اللغوية ( فلذلك يقال ان الامر كله الله  
بالرفع ) على جعلها مبتدء والله خبرا لها والجملة خبرا للامر اسم ان  
فيكون العامل فيها معنويا فتبصر .

( و ) با ( النصب ) على جعلها تاكيدا للامر لان العامل فيه ايضا  
معنوى وذلك واضح ( ولا يقال الامر ان كله الله ) بجعلها اسماء لان  
وذلك لثلا يصير العامل فيها لفظيا ( هذا كلامه ) اى ابن الحاجب  
( واما تأخيره اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيئ  
بيانه ) في باب المسند ( هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار  
والتعريف والتوكير والتقدم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال )  
هذا مبني على التغليب والافتراض الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر  
في مباحث الاضمار من جملة خلاف الظاهر .

( وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء  
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم  
الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم  
تقديم ذكر المسند اليه وعدم قرنية تدل عليه ) وقد اشترط في المسند  
اليه اذا كان ضميرا ان يتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما واذا لم  
يكن كذلك كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير

فالاتيان بالضمير خلاف مقتضى الظاهر وباتي بعيد هذا وجه اخر  
اعم في وجه كون ضمير الشان والقصة خلاف مقتضى الظاهر .  
( وهذا الضمير عائد الى متعقل ) اي متصور ( معهود في الذهن)  
اي ذهن المتكلم ( مبهم باعتبار الوجود كالمظاهر في نعم الرجل زيد )  
فانه اي الضمير بمعنى شيء فيحتمل ان يكون ذلك الشيء رجلا او  
اكثر او امرأة او اكثرا كما ان الرجل في نعم الرجل ايضا مبهم فانه  
يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما .

وانما اعتبر في ذلك المتعقل ان يكون غير معين ( ليحصل به  
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح او  
الذم العام اعني هن غير تعين خصلة ) ياتي وجه المناسبة في قوله  
ليتمكن ( والتزم تفسيره ) .

اي تفسير ذلك المبهم (بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في  
المفظ ما يشعر بالفاعل ولا يتبع المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا  
السلطان ) والمراد بالنكرة التي يحصل به هذه الاغراض الثلاثة هو  
التميز اعني رجلا .

اذ بالنكرة يستفاد بيان الجنس ولا يستفاد التعين الشخصي وايضا  
يستفاد منه ان ذلك المبهم من جنس الرجال لامن جنس النساء وباتي انه  
تميز! يستفاد ان السلطان ونحوه هما هما مخصوص بالمدح ومعرف باللام  
لا يشتبه بالفاعل لان الفاعل اذا كان اسماظاهرا لا يجمع بينه وبين التمييز  
عند الاكثر كما اشار اليه ابن مالك بقوله :

وجمع تميز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر  
قال السيوطي فذهب سيبويه والسيرا في الى المنع لاستغناه الفاعل

بظهوره عن التمييز المبين له والمبرد إلى الجواز واختاره المصنف قال  
لأن التمييز قد ي جاء به توكيداً كما سبق ومنه قوله .

والتفلبيون بنس الفحل فحلهم فحلاً وامسم زلاء منطيق  
وقوله

ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية ديناً  
فتامل ( ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلاً مثل  
نعم الرجل في الابهام والاجمال ) اذ لم يعرف بعد .

ان ذلك الرجل من هو وكم هو ( و ) من اجل هذا الابهام  
والاجمال ورفعه ( لابد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى ) في  
الاصطلاح ( مخصوصاً بالمدح ) او النم ( مثل نعم رجلاً زيد )  
وبنس رجلاً عمرو ( وانما هو ) اى قولهـ نعم رجلاً ( من هذا  
الباب ) .

اى من باب اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر او من باب  
وضع المضمر موضع المظهر ( في احد القولين اى قول من يجعل المخصوص  
خبر مبتدء ممحون ) وجوهاً والجملة جواباً لسؤال مقدر لأنه لما تقدم  
ذكر الفاعل مبهمـ كأنه قيل من هو فاجيب بقولنا زيد اى هو زيد  
فعليه لامرجع للضمير المستتر في نعم لأن قولنا نعم رجلاً زيد  
حيثـ جملتان مستقلتان ولم يعهد عود الضمير من جملة مستقلة  
متقدمة إلى جزء جملة مستقلة متاخرة لا اتصال بينها وبين الجملة  
المتقدمة بوجه من وجوه الاتصال فمقتضى الظاهر والمقام هو الاظهار  
لكن اخرج الكلام .

على خلاف مقتضاهـ لما ذكر من الوجه المناسب لهذا الباب

ومن هنا يظهر ان ما فعله النحويون من عد هذا القول من مواضع عود الضمير الى المتأخر فيه نظر بل منع فلا تغفل اللهم الا ان يقال ان الضمير راجع الى التميز ولكن فيه ما فيه .

( واما في قول من يجعل المخصوص مبتدء ) مؤخرا وجملة ( نعم رجلا خبره ) المتقدم ( والتقدير ) اي اصل الكلام ( زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع ) اي يقينا ( لاحتمال ان يكون الضمير ) المستتر في نعم ( عائدا الى المخصوص و ) لا يلزم من ذلك عود الضمير الى المتأخر الا لفظا لانه ( متقدم رتبة ) والى القولين اشار ابن مالك بقوله .

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ او خبر اسم ليس يبدو ابدا وليعلم ان في المسألة قولان ثالثا وهو قول من يجعل المخصوص مبتدء حذف خبره والتقدير زيد المدوح او المذموم وانما قال لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص لامكان ان يدعى على ذلك القول ايضا ان الضمير عائد على متعلق معهود في الذهن وهو الجنس كما اشار الى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل .

والهدف في نعم الفتاه استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين ( فان قلت لو كان الامر كذلك ) اي لو كان الضمير عائدا الى المخصوص ( لوجب ) ثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى او جمعا كما هو الحكم في الفعل اذا كان خبرا للمبتدء المثنى او الجمجم ولو كان المبتدء مؤخرا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على قول تقدم في ضمن كلام السكاكي فلا بد حينئذ من ( ان يقال نعمارجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الا بهام المقصود ) المناسب ( في

وضع هذا لباب (قلنا انما انه ياتى وجہ مناسبة الابهام وكونه مقصودا في قوله ليتمكن ( ولما صح تفسيره ) اى تفسير الضمير ( بالنکرة اذ لامعنى له ) اى للتفسير ( حینئذ ) لان الضمير اذا كان متعين المرجع لا ابهام فيه حتى يحتاج الى التفسير سيماما اذا كان المفسر بالفتح معرفة والمفسر بالكسر نکرة لانه ليس الا من قبيل ما هو قبيح عقلا اعني زيادة الناقص على الكامل وجعله محتاجا الى الناقص .

( قلت قد انفرد ) اى اختص ( هذا الباب بخواص ) يمتاز بها عن غيره ( فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستتر امن غير ابراز سواء كان مفرد او مثنى او مجموع لما بهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم ) لافعل .

قال السيوطي وذهب الكوفيون على مانقله الاصحاب عنهم في مسائل الخلاف الى انها اسمان وقال ابن عصفور لم يختلف احد في انها فعلن وانما الخلاف بعد استادهما الى الفاعل فالبصرابون يقولون نعم الرجل وبش الرجل جملتان فعليتان والكسائى اسميتان محكيتان بمنزلة تابط شر نقا عن اصلهما وسمى بهما المدح والذم انتهى .

( واما الابهام ) المقصود في هذا الباب ( ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا ) كالعلم نعم المقتني والمقتني وسيأتي في اخر البحث مثل اخر له ( وبهذا الاعتبار ) اى اعتبار التزام تأخير المخصوص ( يصح تمييزه بالنکرة ) فلم يفت الابهام ويصح تفسيره بالنکرة واما الجواب عن قوله اذ لامعنى له حینئذ فهو قوله ( ايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد ) من دون ان يحتاج الضمير اليه ( مثله ) اى مثل التمييز ( في نعم الرجل رجلا )

فان التمييز فيه اعنى رجلا انما جيئ به لمجرد التاكيد من دون حاجة اليه للعلم بان المفاعل فيه رجل لا امرأة وقد سبق الاشارة الى ذلك انفا قال السيوطي وقد ياتى التمييز غير مبين فيعد مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا وقد ياتى بلفظ المعرفة نحو .  
رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صدحت وطببت النفس ياقيس عن عمربو فيعتقد تناكيه معنى ( قال الله تعالى ذرعنها سبعون ذراعا او ) يكون التمييز ( لدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر ) في نعم رجال السلطان وقد تقدم توضيحه مستقصى فلا قبح ولا زيادة الناقص على الكامل ولا احتياج الكامل الى الناقص .

( و ) نحو ( قولهم هو ) زيد عالم ( او هي زيد عالم ) فوضع الضمير مذكرا كان او مؤنثا ( مكان الشان او القصه فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ) لأن ضمير النائب يقتضى تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضح معرفة لابن نفسه بل يسبب ما يعود اليه .

قال الرضي فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهمها منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتناكيه خلاف وضعه بتاخير مفسره عنه .

( ويختار تانياً هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة ) اي مؤنث يكون احدر كفى الكلام ( نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمي الابصار قصدا الى المطابقة ) بين الضمير وغير الفضلة ( لا الى انه ) اي الضمير ( راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بني غرفة وهي زيد عالم ) اما الاول فلكون المؤنث فيه فضلة واما الثاني فلانه لا مؤنث فيه فلذلك لم يسمع ( وان كان القباس

يقتضى جواز تأنيت الضمير في كل واحد من المثالين وليرعلم ان الظاهر من كلام القوم ان هذا الضمير يعود الى الجملة التي بعده بل صرح في المغنى وغيره بذلك وظاهر كلام الرضى بل صريحة خلاف ذلك وهذا نصه وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجبلة فاستفهم الامر فسئل ما الشان والقصة فقلت هو الامير اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يضممه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئولي عنه ومبين له بيان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما ينته وقول ايضا ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار قوله .

على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضى والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنية غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لأن الضمير مقصود مهمم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدء فلابد من ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار اتهى فتامل وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه من رفع الاجمال من

كلام التفازاني وفوائد أخرى لاتخفي على الفطن زائداً على ما كنا  
بصدقه .

( وإنما لم يتعرض المصنف لنحو قوله ياله رجلاً وبالها قصة  
وربه رجلاً وقوله تعالى فقضيهن سبع سمات ) وإن كان الثلاثة الأولى  
من قبيل وضع المضمر موضع المظير اتفاقاً على ما ياتي بيانه بعيد هذا  
واما الآية فعل أحد الوجهين فيها فإن الزخيري قال إن الضمير في  
قضيهن يجوز أن يرجع إلى السماء على المعنى كما قال طانعين ونحوه  
اعجاز نخل خاوية ويجوز أن يكون ضميراً مهماً مفسراً بسبعين سمات  
والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثانية على التمييز انتهى  
وكيفكان فإنما لم يذكر هذه الأمثلة ( لانه ) اي ما ذكر من الأمثلة  
( ليس من المسند إليه ) وذلك ظاهر .

واما قوله ( ليتمكن ) فهو ( تعليل ) لارتـكاب ( وضع المضمر  
موضع المظير ) .

فعاصل الكلام انه يوضع المضمر موضع المظير ليتمكن ( ما يعقبه  
اي يعقب ذلك الضمير اي يجيئ على عقبه في ذهن السامع لانه اي  
السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي اتظر السامع  
ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله التفوس عليه من التشوّق  
الى معرفة ماقصد ايهاه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه ) اي في ذهن  
السامع ( فضل تمكن ) اي زيادة تمكن ( لان ما يحصل بعد مقاسات  
التعب ) اي شدة التعب وصلابته ( ومعانات الطلب ) اي كفته  
ومشقته ( له في القلب محل ومكانة ) اي عظمته وارتقاع وقدر  
( لا يكون ) ذلك المحل والمكانة ( لما يحصل بسهولة) وذلك لان في ذلك

الحصول لذنان لذة العلم ولذة الخلاص من من الممقاسات والمعانات والانتظار وهذا الاخير اشد من الموت بخلاف الحصول بسهولة ومن دون تلك الامور فان فيه لذة واحدة اعني لذة العلم فقط ومن هنا قيل بالفارسية .

چه خوش باشد که بعد از انتظاری بامیدی رسد امید واری (ولهذا اشترط ) كما في الرضي ( ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضى التزام تأثير المخصوص في باب نعم ) كما تقدم الاشارة اليه انفا .

قال الرضي في مبحث الضمائر فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفه مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه .

قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهمما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس واياضا يكون ذلك المفسر مذكورة مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكدر .

فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر .

قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة عند النحوية معرفا لكن تعريفه انه-تص بما كان في الاول لأن التفسير يحصل بعد ذكره منهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا

ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ماذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الممین المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مرت به بزيادة اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدتهم لتفخيم الشان بذكره بجملة ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر للمبتدء سهل الاتيان به مبهمما فهذا التفسير دون الاول .

واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضررت زيدا على مذهب الهرطقيين فالحق انه بعيد لان بجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمعنى بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير فضعف اتهى .

( لكنه قد جاء تقادمه ) اي المخصوص ( كقول الاخطل )

( ابو موسى فجدرك نعم جدا ) ( وشيخ الحى خالك نعم خالا )

( وهو ) كما قلنا سابقا ( قليل ) ونادر ( ولا يخفى ان ما ذكره )

المصنف اتفا في التعليل ( من ان السامع اذا لم يفهم منه ) اي من الضمير ( معنى انتظره ) اي انتظر المعنى الذي اريد من الضمير ( انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع لم يسمع

المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا ) لانه يحتمل ان يجاء بالفاعل اسماظاهرا ( فتعليل وضع المضمر موضع المظاهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد اي ليس بصواب لانه مالم يعلم ان فيه ضميرأ لا يحصل التشوّق والانتظار .

لا يقال انه اذا سمع الفعل ينتظر الفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لانا نقول انهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه لما قيل من انه لا بد لكل فعل من فاعل فلا بد من مجده والانتظار التام انما يحصل محل ما يوجب الانتظار ولم يجيء كما في ضمير الشان فان حق الضمير كما حقيقنا مستوفي ان يتقدم مرجعه ولو تقديرها فاذا حصل الضمير ولم يتقدم مرجعه تحقق الانتظار التام والحاصل ان الانتظار التام انما يتحقق فيما وجد الضمير ولم يوجد مرجعه فتامل .

( وقد يكون وضع المضمر موضع المظاهر لاشتهره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن ) قال الرضي اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن دليل على ان المنزل هو القرآن لكن الاصل فيه الاتيان بالظاهر لما تقدم من ان وضع الضمير على ان يكون له مرجع متقدم واذا لم يكن كذلك فهو على خلاف وضعه ومن هذا القبيل قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفتاء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليهافان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث .

والحاصل ان كل ما يعده النحاة بما يعود الضمير الى متقدم حكما

فهو من هذا القبيل فتامل .

( او لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي ) اي الله وذلك ظاهر ( او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره ) اي الى غير من يراد من الضمير ( كقوله في المطلع )

زاره عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق

( وقد يعكس اي يوضع المظير موضع المضمر ) وحيثند ( فان كان المظير الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تميز المستند اليه ) والمراد من المستند اليه في المقام هو لفظة هذا الذي اشير به الى كم عاقل عاقل وعديله لا نفس كم عاقل عاقل وعديله على ما يوهمه ظاهر العبارة فتدبر فان فهم ما قلنا يحتاج الى لطف قريحة وتأمل صادق وكمال العناية انما هو ( لاختصاصه ) اي المستند اليه ( بحكم بديع ) فاعتنى به اعتناء كاملا حيث ابرزه في معرض المحسوس فجعله اسم اشارة ( كقوله اي قول ابن راوندي ) هو رجل من قرى اصفهان او نيسابور متهم بالزندقة والاخلاق والله العالم بحقائق العباد وسيكشف الغطاء عنهم وتبيّن سائرتهم يوم التناد جعلنا الله فيه من الناجين بمحمد ص واله الامجاد .

( كم عاقل عاقل هو ) اي عاقل الثاني ( وصف لعاقل الاول ) لا تأكيد له كما توهمه بعض فهو من قبيل ما تقدم في الاسناد المجازي من قولهم شعر شاعر وظل ظليل وداهية دهيمه فهو ( بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اهل اهل في الرجولية اعيت ) بحذف المفعول ( اي اعيته بمعنى اعجزته ) فهو متعدد ( او ) بمعنى ( اعيت عليه وصعبت ) فيكون لازما لان اعيت يستعمل متعددا ولازما

ولكن الاولى جعله متعديا لما تقرر في محله من ان الفعل اذا تردد بين المتعدى واللازم فينظر الى ما قبله او ما بعده من الافعال فيحمل عليه رعاية للتناسب .

( مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهم تلقاه ) اي تصادفه وتجده ( مرزوقا هذا ) الحكم السابق وهو مصادفة كامل العقل ووجданه محروما وكامل الجهل محروما ( الذي ترك ) هو بمعنى صير من ملحقات افعال القلوب على ما ذكره السيوطي في شرح قول ابن مالك وهب تعلم والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتده وخبرها اي صير ( الاوهام حائرة ) اذ لم تفهم السر في ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذي التدبير والعقل المراد دون العكس ( وصير العالم النحير اي المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا نافيا للصانع ) العادل الحكيم ( قائل لو كان له وجود لما كان الامر كذلك ) اذ مقتضى الحكمة والعدل ان يرزق العاقل لما يترتبط على رزقه من المصالح دون الجاهل و قريب من ذلك ما قيل بالفارسية

فلك بمدردم نادان دهد زمام مراد توابل دانش وفضلی همین کناهت بس  
دنیا بکسان وناکسان راضی شد کوساله خلیفه کشت وخرقاپی شد  
اعاقل بکناراب تاپل میجست دیوانه پابرنه ازاب کذشت  
اکرد ستم رسد برچرخ کردون از وپرسم که این چونست وآن چون  
هذا کله بالنظر الى الظاهر والتهم القاصر والا فکل ذلك يدل على  
وجود صانع عادل حكيم قاهر في سلطانه مدبر لامر عباده بحيث لاينفع  
العقل في تدبيره ولا يمنع الجهل من فضله وتقديره له الملك وله الامر  
بيده الخير وهو على كل شيء قادر

قضاد کر نشود کرهزا رنا له وآه بشکر یا بشکایت براید از دهنی  
فرشته که وکیلسست برخزائن باد چوغم خورد که بمیرد چرا غبیوه زنی  
لا جبر ولا تفویض بل امو بین الامرين و بذلك يرتفع النزاع من  
البين این البشر ومعرفة الزین من الشیں ولنعم ما قيل في المقام  
هذا دليل على ان الاله له في الخلق سر خفي ليس ينكشف  
( قوله هذا اشارة ) كما قلنا ( الى حکم سابق غير محسوس وهو  
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضرور ) لا اسم  
الإشارة اما المضرور فلتقدم ما يعود ذلك المضرور اليه واما اسم الإشارة  
فلعدم كون ذلك المتقدم محسوسا واسم الإشارة قد سبق انه حقيقة في  
المحسوس ( لكنه ) اي الحكم السابق غير المحسوس ( لما اختص بحكم )  
اخر ( بدیع عجیب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقدن زندیقا  
کملت عنایة المتكلم بتميیزه ) اي بتميیز الحكم السابق غير المحسوس  
( فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى ) بضم الیاء وكسر الراء (السامعين  
ان هذا الشيء المتعین ) المحسوس ( المتمیز هو الذي له تلك الصفة العجيبة  
والحكم البدیع ) يعني ترك الاوهام حائرة وتصییر العالم التحریر زندیقا.  
فهنا حکمان الاول الحكم السابق الذي ابرزه في معرض المحسوس  
لکمال العناية بتميیزه وهو كون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل  
مرزوقا .

والثاني الحكم البدیع الذي اختص به الحكم الاول وهو اي الحكم  
الثاني جعل الاوهام حائرة والعالم وإنحریر زندیقا .  
( وقد يقال ) ان هنا حکما واحدا فقط بدعوى ( ان ) المرادمن  
( الحكم البدیع هو ) الحكم الاول نفسه اي ( كون العاقل محروما

والجاهل مرزوقاً ومعنى كون هذا الحكم بديعاً انه ضد ما كان ينبغي ) فالحكم السابق عين الحكم البديع فليس هنا حكمان ( و ) لكن(لایخفى ما فيه من التعسف ) لأن ما علل المصنف به كمال العناية اعني قوله لاختصاصه على ما يبينا يدل على مغايرة المسند اليه للحكم البديع ولأن المفهوم الصريح من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بينهما ولأن تفسير البديع بانه ضد ما كان ينبغي ما لا ينبغي لانه خلاف ما عليه اهل اللغة لأن حاصل ما ذكروا له من المعاني كون الشيء غريباً عجيباً لا يوجد إلا نادراً وكون العاقل الكامل محروماً والجاهل الكامل في جهله مرزوقاً ليس من ذلك اذ لو كان كذلك لم يكن وجه لكونه موجباً لصيورة العالم التحرير زنديقاً لأن النادر مما لا يعني به فتامل .

( او التهمم عطف على كمال العناية اي او للتهمم بالسامع والسخرية كما اذا كان ) السامع ( فاقد البصر ) كما لو قال الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لقد تقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر اعني اسم الاشارة محل الضمير للتهمم والاستهزاء بذلك الاعمى حيث عبرت له باسم الاشارة الذي هو موضوع للمحسوس بمحاسنة البصر فنزلته منزلة البصير تهكمها به .

( او لا يكون ثمة ) اي في موضع الاتيان باسم الاشارة ( مشار إليه ) محسوس ( اصلاً ) سواء كان السامع فاقد البصر او بصيراً كقولك المتقدم وانما كان الاتيان باسم الاشارة مفيدة للتهمم والاستهزاء لأن الاشارة الى الامر العدمي بما يشار به الى المشاهد المحسوس بما يدل على عدم الاعتناء بذلك السامع .

وليعلم ان كون المشار غير محسوس وغير حاضر ثمة لا ينافي كون المقام مقام الاضمار وذلك لتقدير المرجع في السؤال فلا يرد ما يقال من انه اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا لم يكن ثمة مرجع للضمير فلا يكون المقام مقام الاضمار لتوقفه على المرجع فلا يصبح جعل ذلك بما وضع الظاهر موضع المضمر .

( او النداء على كمال بلادته ) اي بلادة السامع لأن في اسم الاشارة الذي اصله ان يكون لمحسوس ايماه الى ان السامع لا يدرك الامحسوس فاذا قال مثلا من عالم البلد فتقول ذلك زيد مكان هو زيد للإشارة الى كمال بلادة السامع ( بانه لا يدرك غير المحسوس ) فكان المقام مقام الاضمار لتقدير المرجع اعني عالم البلد في السؤال فاتيت باسم الاشارة لما ذكر .

( او ) النداء على كمال ( فطاته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس ) فستعمل اسم الاشارة الذي اصله المحسوس في المعنى الغامض ايماه الى ان السامع لذاته صارت المقولات عنده كالمحسوس كقول المدرس بعد تقرير مسئلة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة لتقدير المرجع بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقول هي عند فلان ظاهرة لتقدير المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واستعمل اسم الاشارة للتبييه على كمال فطاته فلان وان المقولات عنده كالمحسوسات .

( او ) يوضع اسم الاشارة مكان المضمر لاجل ( ادعاء ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قوله ابن دمية تعاليله اي اظهرت العلة والمرض لأن باب التفاعل قد يأتي لاظهار ما ليس بواقع

نحو تجاهل زيد وهو ليس بجهال (كي اشجي اي احزن) فاشجي فعل متكلم (من) باب (شجي يشجي على حد علم يعلم) لكنه لازم فالاول ان يقال كما في المصباح من باب تعب حزن فهو شج بالنقص (واما شجي يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزني) قال في المصباح وربما قيل على قلة شجي بالتشتيل كما قيل حزن وحزين ويتعذر بالحركة فيقال شجاه الهم يشجوه شجوا من باب قتل اذا احزنه (وما بك علة) من هنا ظهر المراد من قوله اي اظهرت العلة والمرض (تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي) الشاهد في قوله بذلك حيث (لم يقل به) اي استعمل اسم الاشارة موضع الضمير (لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصرا الذي يشار اليه باسم الاشارة) هذا كله اذا كان المظاهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة (وان كان المظاهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع) اي في ذهنه (نحو قل هو الله احد الله الصمد) الشاهد في اسم الجلالة الثاني حيث لم يقل هو الصمد واتي بالاسم الظاهر لأن في الضمير نوع من الابهام ولذا جعله النحويون من المبهمات والمظاهر ادل على المسمى لاسيما وهو علم والعلم قاطع للحركة فهو ادل على التمكين والمراد في المقام بيان عظمة المسند اليه و اختصاصه بالصدمة وزيادة التمكين يناسب التعظيم والاختصاص واما الصمد فهو (من صمد اليه اذا قصده) هذا احد معاته وانا اطلق عليه تعالى (لانه الذي يصمد اليه في الحوائج) قال الطريحي قال بعض الاعلام اختلف اقاويل اهل التفسير في بيان الصمد واول تلك بالتقديم ما وافق اصول اهل اللغة واشتهر بين اهل المسان ان الصمد السيد المتفوق في السود الذي يصمد اليه الناس في حوائجهم

وامورهم وفي الحديث الصمد المصمود اليه في القليل والكثير وقال ايضا  
هو الدائم الباقي .

ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظاهر  
موضع المضمر لزيادة التمكين من باب غير المسند اليه قوله تعالى بالحق  
انزلناه وبالحق نزل اي ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله  
وجه الاقتضاء ان الانسان كما تقدم في صدر الكتاب مدنى بالطبع  
يحتاج الى التعاون لانه لا يستقل وحده بأمور معاشة لاحتياجه الى  
غذاء ولباس ومسكن وصلاح وغير ذلك من الامور التي كلها صناعي  
لا يقدر عليها صانع واحد مدة حياته وانما يتيسر بجماعة يتعاضدون  
ويشاركون في تحصيلها بان يعمل كل لصاحبه بازاء ما يعمل له الآخر  
مثل ان يذرع هذا لذاك ويخبر هذا لذاك ويختلط واحد لآخر وعلى  
هذا القياس سائر الامور فيتم امر معاشة بمجتمع من بني نوعه ولهذا  
قيل الانسان مدنى بالطبع فان التمدن باصطلاح عبارة عن هذا المجتمع  
وهذا المجتمع لا ينظم الا اذا كان بينهم معاملة وعدل لان كل واحد  
كمما نرى يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه ولو كان المزاحم  
بالفتح من اعدل العدول وذلك ربما يدعو الى الجور كما نرى ايضا  
فيقع من ذلك الهرج والمرج فيختل امر الاجتماع ونظامه فلا بد من  
شرع وقانون يفرضه من يكون مامونا عن الخطأ حق يكمل الاشخاص  
ويحسن اخلاقهم ويتعلمون السياسات الكاملة الحقة يهتدون بطريق السعادة  
والشقاوة وبهذا نزل القرآن لان انزاله بمقتضى قاعدة اللطف الذي  
ثبت في محله انه واجب على الحكيم تعالى وهذا هو المراد بقوله تعالى  
وبالحق نزل اي ( وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهدایة الى كل

خير ) فيحصل اللطف للخلق لكونه اي القرآن مشتملا على صلاح  
معاش الخلق ومعادهم وانما سمي هذه الحكمة حقا لأن الحق معناه الثابت  
وهذه الحكمة امر ثابت متحقق في محله بالبراهين العقلية .

والشاهد في الحق الثاني وهو عين الحق الاول فمقتضى الظاهر ان يقال  
وبه نزل فعل عنه الى الاسم الظاهر لزيادة التمكين لأن المقام مقام تقرير  
حكمة الانزال لثلا يتوجه ان نزولها لاحكمة فيه فتامل .

( او ) يكون وضع المظہر موضع المضرر لقصد ( ادخال الروع )  
اي الخوف ( في ضمير السامع ) اي في قلبه ( وتربيه المهابة ) اي  
تقوية الاجلال والخوف الذي كان ثابتا عند السامع من عظمة المتكلم  
وجلاله فالمراد من تربية المهابة زيادتها وانما عطفها بالواو المفيدة  
للجمع بين الامرین لقرب الاول اي ادخال الروع من الثاني اي من  
تربيه المهابة لأن الخوف من الشيء يستلزم الاجلال والتعظيم لأن  
خشية لحق الضرر والاجلال والتعظيم ينشأ من ذلك الخوف فتأمل .

( او ) يكون وضع المظہر مكان المضرر لقصد ( تقوية داعي المأمور  
اي ما يکو داعياً لمن امر ) بالبناء للمفعول ( بشيء الى الامتثال والاتيان  
به ) وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بما مأمور كفلن الاتقاء منه  
اذا خالف الامر فذات الامر وعلوه تقتضي الداعي والتعبير عنه بالخليفة  
او بامير المؤمنين او السلطان او نحو ذلك ما هو دال على القدرة والتمكن  
من الاضرار وفعل المکروه بما مأمور يقوى ذلك الداعي .

( مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء  
امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا امرك ) .

فالتعبير بلفظ امير المؤمنين دون الضمير الذي هو لفظ انا لقصد

ادخال الخوف في قلب السامع وذلك لأن لفظ الامير ونحوه يدل على القدرة والتمكن الموجب للخوف وازيد امداد المهابة من رؤيه و مشافته ولو موجب لقوية الداعي الى الامتناع والاتيان بالمامور به .

( وعليه اي على وضع المظاهر موضع المضمر لقوية داعي المأمور ) فقط لا لادخال الروع وتربية المهابة ( من غيره اي من غير باب المسند اليه ) قوله تعالى خطاباً للنبي ص ( فاذا عزمت بعد المشاوره ) مع الاصحاب ( ووضوح الرأي ) والتوصيب من الجميع ( فتوكل على الله ) والشاهد في لفظ الجلالة ( حيث لم يقل على ) بالضمير المتلهم ( لما في لفظ ) الجلالة اعني ( الله من قوية داعي النبي ص الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال ) والجلال بخلاف ضمير المتلهم لانه موضوع لكل متلهم من حيث هو متلهم من دون ان يلاحظ فيه صفة من الصفات زائدة على الذات .

وانما قلنا لقوية داعي المأمور به فقط لا لادخال الروع وتربية المهابة لأن الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروع من المطمأن اليه وتربية المهابة منه ( و ) يوضع المظاهر موضع المضمر لقصد ( الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله

الله عبدي العاصي اتنا  
ما قرنا بالذنب وقد دعا  
كما فان تغفر فانت لذاك اهل  
وابن تطرد فمن يرحم سوا  
وانما سكن الميم من يرحم لاعطاء لفظ الوصل ما للوقف كما قال  
ابن مالك

وربما اعطي لفظ الوصل ما  
والشاهد في عبدي العاصي ( حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان

يكون العاصي بدلاً من انا ) على مذهب الاخفش وان منه الجمهور  
كما قال ابن مالك

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدل الا ما احاطة جلا

( لان في ذكر عبده من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس  
في لفظ انا وفيه ) اي في ذكر عبده ( ايضاً تمكّن من وصفه ) اي  
وصف عبد ( بال العاصي ) لان الاسم الظاهر يوصف ويوصف به بخلاف  
الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف به .

وذلك كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً  
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته )  
والشاهد في رسوله ( حيث لم يقل فامنوا بالله ونبي ) بالضمير المتكلّم ( ليتمكن من  
اجراء الصفات ) الثلاث ( المذكورة عليه ) اي على رسوله لانه اسم ظاهر وقد تقدم  
انما انه يوصف ويوصف به بخلاف الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف  
به ( ويشعر ) اي وليشعر ( بان الذي وجب الایمان به ) اي برسالته  
( بعد الایمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات ) الثلاث  
( المذكورة كائناً من كان انا او غيري اظهاراً للنسبة ) اي الانصاف  
( وبعد للتعصب لنفسه ) وسيأتي في الباب الثالث في اواخر بحث  
ان الشرطية انه يسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان كل  
من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلّم به او لان المتكلّم قد  
انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضاً  
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من اطائف  
الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات ويأتي عنقريب في

بيان اول امثلة الالتفات الحوالة الى هذا بقوله كما سيعجبيء .

( قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية ) اي عن حكاية نفس المتكلم اي عن صمير المتكلم .

( الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة تسامح ) .

اذ ظاهر عبارة المتن اتحاد المشار اليه في كلام اسمي الاشارة فيصير المعنى ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا لامعنى له بل لا يصح اذ لامعنى لنفي اختصاص الشيء بنفسه فلا بد في تصحيح العبارة ورفع التسامح بما فعله التفتازاني من تقدير لفظ النقل بالمعنى الاعم وجعل المشار اليه باسم الاشارة الاولى الى هذا لنقل المقدار وجعل المشار اليه باسم الاشارة الثانية الى النقل المذكور اتفا وهو بالمعنى الاخص اي بمعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة والى ما فصلنا اشار التفتازاني بقوله بعد قول الخطيب ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فتامل جيدا فانه جدير بالتأمل .

ويتمكن تصحيح العبارة ورفع التسامح بوجه اخر اشار اليه بقوله ( ويحتمل ان يكون المعنى ) اي معنى العبارة ( والنقل ) المذكور اتفا اي النقل ( عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور ) .

في الامثلة المتقدمة من قوله هذا الذي ترك الاوها الى قوله تعالى ورسوله ( وهو ان يكون الغيبة باسم مظہر لا بمضمر غائب ) حاصل هذا الوجه جعل المشار اليه بهذا الاول النقل بالمعنى الاعم وفي الجملة والمشار اليه بهذا الثاني النقل المذكور بالمعنى الاخص فيصير حاصل

المعنى ان النقل المطلق لا يختص ولا ينحصر في النقل الخاص المذكور في الامثلة المتقدمة ( و ) لكن الوجه ( الاول او فق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر ) اذ على الوجه الثاني كان الانسب ان يقول بل الحكاية تنقل الى المضمر ايضا وانما قال اوفق لانه يمكن ان يقال معنى الاضراب في قوله بل كل من التكلم الخ ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل منها الى الآخر فيحصل بين السابق واللاحق ملائمة من دون ان يكون هنا تسامح ولرفع التسامح وجوه اخر ياتي بيانها في ضمن المباحث الآتية فلا وجه لذكرها هنا فتدبر جيدا .

وكيفكان ( فيصير الاقسام ) اي اقسام النقل ( ستة حاصلة من ضرب الثلاثة ) اي التكلم والخطاب والغيبة ( في الاثنين لأن كلا من الثلاثة ينقل الى الاربعين ) المعايرين له اذ لا يصبح نقل كل الى نفسه .

( و ) اما ( قوله مطلقا ) فهو ( زيادة من المصنف ) فانه (ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق ) قوله مطلقا بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر ) كلاما مطلقا المتقدمة ( او مضمر غائب ) كما يأتي في الامثلة الآتية ( او ) يتعلق ( بالجميع على معنى سواء كان ) الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب فيصير الاقسام ثمانية وسواء كان هذه الاقسام الثمانية ( في المسند اليه او في غيره ) فيصير الاقسام ستة عشر ( وسواء كان كل ) واحد ( منها ) اي من هذه الاقسام الستة عشر ( قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد ) في الكلام ( لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر ) فيصير

الاقسام اثنين وثلاثين ويأتي امثلة اكثراً هذه الاقسام فيما ياتى (وهذا) اي التعلق بالجميع (انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي) ويساتى تفسيره بعد نقل تفسير الجمهور .

( ويسمى هذا النقل عند علماء البيان ) اي علماء العلوم الثلاثة لا البيان فقط كما يصرح بذلك بعيد هذا (التفاتا) وهو اي لفظ الالتفات (ما خوذ) اي منقول (من التفات الانسان من يعینه الى شماله ومن شماليه الى يمينه و ) اما (قول صاحب الكشاف انه) اي هذ النقل (ويسمى التفاتا في علم البيان) فهو (مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة) وقد تقدم ذلك انفا وفي اخر المقدمة فراجع ان شئت (كقوله اي قول امرء القيس) في مرثية أبيه .

تطاول ليك بالاثمد ونام الخل ولم ترقد  
والاثمد (بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما) لكنه حينئذ  
كما قال في المصباح بمعنى الكحل الاسود ويقال انه معرب قال ابن  
البيطار في المنهاج هو الكحل الاصفهاني ويؤيده قوله بعضهم ومعادنه  
بالشرق انتهى .

( خصص ) المصنف (هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي)  
مع كثرتها (لما فيه) اي في هذا المثال (من الدلالة على) ما يذكره  
بعيد هذا وهو (ان مذهبها) اي السكاكي (ان كلام من التكلم  
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر  
 فهو التفات) عنده (لانه) اي السكاكي (وقد صرخ) في المفتاح  
(بان في قوله ليك التفاتا لانه خطاب لنفسه و) كان (مقتضى

الظاهر ) ان يقول ( ليلي بالتكلم ) فمذهبه يشتمل جميع اثنين وثلاثين  
قساًما لانه جعل الاطلاق متعلقا بالجميع فتامل ( والمشهور عند الجمهور  
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ) يعني  
( التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر  
منها اي بطريق اخر من الثلاثة ) لكن ( بشرط ) ليس عند السكاكي  
وهو ( ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى  
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق ) الثاني ( وبهذا )  
الشرط ( يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك ) اي انما  
قلنا بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر الخ .  
( لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات ) عندهم  
( هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب  
اخرا غير ما يترقبه السامع ليفيد ) الفائدة العامة التي يأتي ذكرها بعد  
الفراغ من الامثلة وهي كون الكلام احسن ( تطريدة لنشاطه ) اي  
النشاط المخاطب ( و ) اكثر ( ايقاظا في اصحابه ) اي المخاطب  
( فلو لم يعتبر هذا القيد ) الذي ذكره بقوله بشرط ان يكون التعبير  
الثاني الخ .

( لدخل في هذا التفسير ) اي تفسير الجمهور ( اشياء ليست من  
الالتفات ) عندهم ( منها ) اي من الاشياء التي ليست من الالتفات  
عندهم ( نحو يازيد وانت عمرو ونحن رجال وانت الذي  
فعل كذا و ) قوله .

نحن اللذون صبحوا الصباها يوم التحيل غارة ملحة  
( ونحو ذلك ما عابر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب

وتارة باسم المظهر او ضمير الغائب ) فلو لا ذلك القيد لدخل جميع هذه الامثلة في الالتفات لانه عبر فيها عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر فخرج جميع هذه الامثلة عن الالتفات بذلك القيد لأن التعبير الثاني فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر سوق الكلام لأن مقتضى ظاهر سوق الكلام في انا زيد مثل الايرواد باسم الظاهر لانه لا فائدة في تكرار الضمير الاعلى الوجه الذي ياتي بيانه في الباب الثالث في مبحث تعريف المسند باحدى طرق التعريف وليس المراد هنا ذلك وهكذا بقية الامثلة المذكورة .

( ومنها نحو يازيد قم ويا رجاله بصر خذ بيدي وفي التنزيل  
ءانت فعلب هذا بالهتنا يا ابراهيم ) فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الامثلة ايضا لانه عبر فيها عن معنى اعني المنادي بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر ( لأن حرف النداء طريق خطاب او تكلم وذلك لأنهم جعلوا حرف النداء مع المنادي بمنزلة ادعوك واما ( الاسم المظهر ) فهو ( طريق غيبة ) .

قال الرضي في اول باب المبني ان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للفيضة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلام نظرا الى اصل المنادي قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضرب وانما جاز يا تميم لكم لأن يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

( منها تكرير الطريق المليفت اليه نحو واياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات ) من الغيبة ( الى الخطاب ) كما يأتي عن قريب ( انما هو في ايak نعبد والباقي ) اي الخطابات الثلاثة المذكورة ( جار على اسلوبه ) اي اسلوب ايak نعبد ( وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ) يعني الغيبة في الاسماء الظاهرة قبل ايak نعيد على ما يأتي بيانه عن قريب فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الخطابات الثلاثة في الالتفات ايضا مع انها ليس منه عندهم .

( ومنها نحو يامن هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لانظير له في هذا الفن ونحو قوله ) .

يامن يعز علينا ان نفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عدم ( فانه لا الالتفات في ) المثال ولا في البيت و ( ذلك لأن حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة ) فالضمير المجرور في لا نظير له جار على مقتضى الظاهر ( و ) كذلك ( حق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ) اما نفارقهم فلان ضمير الجمع الغائبين عائد الى الموصول اعني لفظ من واما بعدكم فلان ضمير جمع المخاطبين انما اتي به بعد تمام المنادي وفي كلام الرضى المتقدم ما يفيدك هنا فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الضمائر الثلاثة في الالتفات مع انها ليست منه .

( وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات ) من الخطاب الحاصل في المنادي بسبب حرف النداء الى الغيبة في امنوا ( و ) حينئذ يكون ( القياس امتنم ) والحاصل ان المنادي في الحقيقة الذين ولفظ ايها جيء به للتحرز عن اجتماع اداتي

التعريف بلا فاصلة والمنادي طريق خطاب كما تقدم في كلام الرضي  
فمقتضى الظاهر في صلته ايضا الخطاب بان يقال امتنم وذلك لل المناسبة  
ين الصلة والموصول (فليس) هذا التوهם ( بشيء ) في بادي النظر  
( قال المرزوقي في قوله عليه السلام ) في حرب خير  
انا الذي سمتني امي حيدرة اكيلكم بالسيف كيل السندرة  
وفي بعض النسخ كلث غابات كريه المنظره  
( كان القياس ان يقول ع سمعته ) بالضمير الغائب ( حتى يكون في  
الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد ) اي قصده ع ( في  
الاخبار عن نفسه وكان الاخر ) يعني مجموع الخبر يعني الموصول وصلته  
( هو الاول ) يعني المبتدء اي لفظة انا لم يبال برد الضمير الى الاول ) اي  
لم يبال ولم يعن بالعائد ( وحمل الكلام على المعنى لا منه ) اي الكلام  
( من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحوين حتى ان المازني قال  
لولا اشتهر مورده لرددته ) اي لو لا ذكر ضمير المتكلم والمخاطب في  
صلة الموصول مشهورا من كلام من يوثق به ولا كثيرا لرددته .

قال الرضي واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم  
جاز ان يكون العائد اليه غائبا فهو الاكثر لان المظہرات كلها غيب نحو  
انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملها على المعنى قال علي  
عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لم اسمعه لم  
اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت  
الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملها على المعنى انتهى  
وقال في المعني ولكن مع هذا مقيس وانا اقول وفي اخر دعاء يوم العرفة  
ما يدل على كونه فصيحا ايضا فراجع ان شئت )

( ومن الناس من زاد لا خراج بعض ما ذكرنا ) وهو المذكور بقوله  
ومنها نحو انا زيد وانت عمر الخ ( قيدا ) اخر غير القيد المذكور ( وهو  
ان يكون التعبيران في كلامين ) لا في كلام واحد ( وهو غلط لان قوله  
تعالى باركنا حوله لنزيه من اياتنا فيمن ) اي في قرائة من ( قوله )  
اي قوله ليりه ( بباء الغيبة التفات من التكلم ) في باركنا ( الى الغيبة )  
في ليりه ( ومن الغيبة الى التكلم ) في اياتنا ( مع ان قوله من اياتنا  
ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات ليريه ومتهماته ) ولكن لا يخفى  
انه مصادرة واضحة اذا الكلام في ان هذا النوع من التعبيرين التفات  
ام لا فتدبر .

( وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه ) اي من  
الالتفات بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من يكون قد عبر عن  
معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم ) اي بعد ذلك ( عبر عنه ) اي عن  
ذلك المعنى ( بطريق اخر ) مع القيد المذكور ( او يكون مقتضى الظاهر  
التعبير عنه بطريق منها ) اي من الطرق الثلاثة ( فعل ) ابتداء( الى)  
الطريق ( الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات  
عنه من غير عكس كما في قوله )

تطاول ليشك بالاثمد ونام الخليل ولم ترقـد

وبات وباتت له ليـلة كليلة ذي العائز الارمد

وذلك من نباء جاءـني وخـبرـته عن ابي الاسود

( في الصحاح ) اي في كتاب صحاح اللغة ( العائز قدـى العـين )  
قال السيوطي في شرح قول ابن مالـك

فعيلا اجعلـ ثلاثـي اذا صـفـرـته نحوـ قدـى فيـ قدـى

وهو ما يسقط في العين والشراب ( و ) قريب من ذلك ما ( في الاساس ) اي في كتاب اساس اللغة ( في عينه عوار وعائز اي غمضة تمض منها ) قال في المسياح اغمضت العين اغماضا وغمضتها تغمضا اطبقت الاجفان وقال ايضا والكحل يمض العين بحدته اي يلذع مضينا فحاصله ( بالفارسية بهم امدن مزكان چشم وبسته شدن مزهها از دردوسوزش وگرد امدن چرك در چشم ) اراد الشاعر انه لم يتم في تلك الليلة لانه كان فيها كذى العاشر الارمن وهذا المعنى هو المراد به قوله عليع في خطبته المعروفة حيث يقول صبرت وفي العين قذى ( و ) بما ذكرنا ظهر ان ( باتت له ليلة من الاسناد المجازي ) لانه استند ما بني للفاعل اعني باتت الى الزمان اعني ليلة فهو ( كسام نهاره ) وقام ليله ( فانه لا التفات في البيت الاول ) يعني في كاف الضمير من ليه في البيت الاول ( عند الجمود ) لانهم يشترون في النقل ان يكون بعد التعبير بطريق اخر وضمير الخطاب في ليه ليس كذلك لان امره القيس لم يعبر عن نفسه قبل ذلك بطريق من طرق الثلاثة حتى يكون ضمير الخطاب في ليه المعبر به عن نفسه التفاتا عندهم .

( وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الایيات الثلاثة التفاتا ) اما البيت الاول فالالتفات فيه في قوله ليه والنكتة فيه انه لما ورد عليه خبر قتل ابيه غلق واظهر الجزع بحيث اوجب له الشك في نفسه هل هو او غيره فالتفت فاقام نفسه مقام مكروب وخاطبه متوجعا له بقوله تطاول ليه واما البيت الثاني فالالتفات فيه في قوله بات والنكتة فيه انه لما زاد عليه الغلق واظهار الجزع غاب عن نفسه فنزل نفسه منزلة الغائب فاخبر عن حاله بقوله بات واما البيت الثالث

فالالتفات فيه في قوله جائني والنكتة فيه انه لما تناهى جزعه افاق ورجع اليه عقله فعرف قبح ما هو فيه من الغلق واظهار الجزع وخيل له ان هناك من يسئلته سبب ما هو فيه فخاطبه مخبرا عن السبب على وجه الاعتذار واظهار الحزن بقوله وذلك من بناء الخ

(وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبـ) اي لمذهب صاحب الكشاف ان كان توزيع الالتفاتات الثلاث عند صاحب الكشاف على الابيات الثلاث على النحو الذي مر من مذهب السكاكي.

(فإن قيل ) لا نسلم ان توزيع الالتفاتات عند صاحب الكشاف على النحو الذي مر من مذهب السكاكي فإنه (يجوز ان يكون) عند صاحب الكشاف (احدهما) اي احد الالتفاتات الثلاث (في بات) فإنه عبر فيه عن نفسه بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق الخطاب في ليلىك (والآخر في جائني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلىك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني) من الثلاث (في) الكاف من قوله (ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لأن الكاف في ) لفظ (ذلك للخطاب) كما سنبيه عن قريب (و) الالتفاتات (الثالث في جائني باعتبار الانتقال من الخطاب ) في ذلك الى التكلم في خبرته (فيصبح ان فيه) اي في قول امرء القيس (ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا) فمن اين علم ان التوزيع عند صاحب الكشاف مثله عند السكاكي حتى يصبح ان يقال ان مذهب السكاكي موافق لمذهبـ لم لا يجوز ان يكون التوزيع عند صاحب الكشاف على النحو المذكور الذي يوافق مذهبـ الجمهور .

( فالجواب عن ) التوزيع ( الاول ان الانتقال ائما يكون من شيء اي من طريق ( حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليك الى الغيبة في بات قد اضمر الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جائني الامن الغيبة وحدها ) فليس هنا ثلث التفاتات على مذهب الجمود حق يقال ان مذهبهم موافق لمذهب صاحب الكشاف .

( و ) الجواب ( عن ) التوزيع ( الثاني انه لا نسلم ان الكاف في لفظ ( ذلك خطاب لنفسه ) اي لنفس امرء القيس ( حق يكون المعتبر عنه ) في بات وفي ذلك وفي جائني ( واحدا بل هو ) اي الكاف في ذلك خطاب لمن يتلقى منه ) اي من المتكلم اي من امرء القيس ( الكلام كما في ) الكاف من لفظ ذلك في ( قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتمن من بعد ذلك حيث لم يقل ) جل جلاله ( ذلكم ) لان المخاطب والمتلقى منه جل جلاله الكلام هو رسول الله ص وليعلم ان اصل هذا البحث مع الجوابين ذكره المصنف في اخر بحث الالتفات ولعلنا نورد بعض كلامه في المباحث الآتية .

( فائدة ) اعلم ان اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرین اما مفرد واما مثنی واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب ايضا خمسة والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة هذا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة للإشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكما ذاكذا كما

ذاك ومهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذان ونان وتا واولا، فتحصل من ذلك ان اسم الاشارة لبيان حال المشار اليه من حيث الافراد والذكير وفروعهما والكاف لبيان المخاطب ومن يتلقى الكلام من المتكلم فوجه افراد اسم الاشارة وجمع كاف الخطاب في قوله تعالى حكاية فذلكن الذي لمتنبي فيه ان المشار اليه فيه هو يوسف والمخاطب نساء مصر ووجه ثانية اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى فذانك برهنان ان المشار اليه فيه اثنان وهما اليد البيضاء والعصا والمخاطب واحد وهو موسى ووجه جمع اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان المشار اليه هو المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ص فتدبر وافهم واغتنم .

(مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى ع حبيب النجار ( وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ) الشاهد في قوله ترجعون حيث اتى به ( مكان ارجع ) اذ مقتضى الظاهر والمناسبة لقوله وما لي لا اعبد ان يأتي بفعل المتكلم فعدل عنه الى فعل المخاطب اعني ترجعون .

(فإن قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه) اي حبيب النجار ( حتى يكون المعبر عنه واحدا ) بل ترجعون خطاب لقومه لأن المقصود كما يشير من سياق الآية وعذهم وزجرهم على عدم الإيمان فهم المقصودون من الخطاب في ترجعون فليس فيه التفات من التكلم في وما لي لا اعبد الذي فطرني الى الخطاب في ترجعون لأن من شرائط الالتفات كون المعبر عنه واحدا وهو مفقود في الآية فلا شاهد فيها ( قلت نعم ) يشترط في الالتفات ذلك الاتحاد ونسلم ان ترجعون ليس خطابا لنفسه بل

هو خطاب لقومه كما ذكرت (ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد) الذي فطرني ايضاً قوله (المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيعجب) في الباب الثالث في بحث التعریض حيث يقول ونظيره اي ونظير له اشتركت في التعریض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعریض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لو لا التعریض لكن المناسب لسياق الاية ان يقال واليه ارجع انتهى وقد نقلنا بعضنا منه فيما سبق في بحث وضع المظاهر ووضع المضمر لقصد الاستعطاف فراجع فإنه لا يخلو من فائدة في المقام .  
(المعنى عنه في الجميع) اي في جميع الضمائر المذكورة في الاية

( هو المخاطبون ) يعني قوله الذين اراد ان ينصحهم .

(فإن قلت حينئذ) اي حين اذ كان المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون (يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر) فلا التفات فيه (و) ذلك لأن (الالتفات يجب) فيه (ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر) لانه من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر .  
(قلت لا نسلم ان قوله ترجعون) وارد (على مقتضى الظاهر) وذلك لأن الظاهر (كما اشير اليه في اوائل الباب الاول قسمان احدهما ما هو اصل المراد والواقع حقيقة وثانية ما هو اسلوب الكلام وصوغه وشكله وصورته قوله ترجعون وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى الثاني لأن الظاهر بالمعنى الثاني (يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام) وصوغه وشكله وصورته (بل) من المستحسن ان (يجرى) (الجزء) (اللاحق) من الكلام (على سفن) الجزء (السابق) منه ومن هنا جعلوا المشاكلة

والتففية والسجع والموازنة من المحسنات البدعية وياتي تفصيلها في الفن الثالث انشاء الله تعالى والستين جمع سنة بمعنى الطريقة والسيرة كغرف وغرفة .

( وهذا الخطاب ) في ترجمون ( مثل التكلم في قوله ) اى امر القيس ( من بناء جائني ) في ان كلامهما وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول ففي كل واحد منهما التفات على كلا المذهبين كما يصرح بعيد ذلك .

( وقد قطع المصنف ) في الايضاح ( بانه ) اى من بناء جائني ( وارد على مقتضى الشادر ) لانه بعد ما فرغ في الايضاح من امثلة اقسام الالتفات قال ما هذا نصه واما قول امرء القيس تطاول ليلى بالاشد فذكر الايات الثلاث ثم قال فقال الزمخشري فيه ثلاثة التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفاتة .

لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصر الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم انتهى .

والى هذا المنع اشار التفتازاني بقوله ( وزعم ) المصنف ( ان ) الالتفاتات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا ) القيد اعني قوله عند السكاكي ( مشعر بانحصره ) اى الالتفات ( فيه ) اى في خلاف مقتضى الظاهر ( عند غير السكاكي ) لانه المفهوم من القيد المذكور ( وفيه ) اى فيما قطع المصنف وزعم ( نظر ) وذلك ( لان ) مثل ترجمون وجائي في الاية والبيت ) اى كل ما لم يجر على سenn

الجزء السابق اي تغير فيه اسلوب الكلام (الالتفات عند السكاكي وغيره) او هنا (فلو كان) مثل ترجمون وجاني (واردا على مقتضى الظاهر) نظرا الى انه موافق لاصل المراد والواقع حقيقة (ما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره) وحينئذ يلزم ان يكون القيد المذكور لغوا (ثم الحق انه) اي الالتفات (منحصر في خلاف مقتضى الظاهر) عند الجميع لانه كما تقدم انما من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر (و) الحق (ان مثل ترجمون وجاني من) اقسام (خلاف المقتضى على ما حققناه) من ان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وقد اوضحناه نحن بما لا مزيد عليه والله الحمد وله الشكر والمنة على التوفيق لذلك .

(و) مثال الالتفات من التكلم (الغيبة قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر فصل لربك) لان لفظ رب اسم مظہر وقد تقدم انه طريق الغيبة يجعل (مكان لنا) والفائدة في خصوص هذا الالتفات ان في لفظ الرب الحث على فعل المأمور به اعني الصلاة التي هي من افضل العبادات لان المربى الحقيقي يستحق العبادة .

(و) ان قلت كيف يصح ان يستعمل لفظ الجمع اعني لنا في الله الواحد الاصد حتى يقال انه عدل منه الى لفظ الرب .

قلت (قد كثُر في الواحد من المتكلم) استعمال (لفظ الجمع تعظيمها له لعدهم) اي المتكلمين البلغاء عربا كان او غيرهم المتكلم (المعظم كالجامعة ولم يجيء ذلك) الاستعمال (للغاية والمخاطب في الكلام القديم) اي كلام من يستشهد بكلامه في اثبات القواعد وقد تقدم المراد منه في

اوائل الكتاب في الفرق بين الشواهد والامثلة ( وانما هو ) اي بجي ، ذلك للغائب والمخاطب من ( استعمال المولدين ) اي المحدثين وقد تقدم المراد منهم هناك وتقدم هناك بعض الكلام مما يفيدك هنا فراجع ان شئت ( كقوله )

باي نواحي الارض ابني وصالكم واتم ملوك ما لقصدكم نحو حيث استعمل ضمير الجمع في الواحد ( تعظيمها للمخاطب وتواترعا من المتكلم ) حفظا للادب ( و ) مثال الالتفات ( من الخطاب الى التكلم قول علقة بن عبيدة طحابك اي ذهب بك قلب ) وقوله ( في الحسان متعلق بطروب قال المزروقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها ) فحاصل المعنى قريب مما قيل بالفارسية مسلمانان دلم خوشکل پسنده لب ودندان خوشکل مثل قنده ( بعيد الشباب اي حين ول الشباب وكاد ينصرم ) اي ينقطع ( عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلي فيه ) اي في ياء المتكلم في يكلفني الشاهد لانه ( التفات من الخطاب في طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلي مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلي ويطالبني بوصلها ) هذا كله على رواية يكلفني بالياء التحتانية ( وروى بالياء الفوقانية ) وذلك اما ( على انه ) اي تكلفني ( مسند الى ليلي والمفعول ) الثاني ( مذوف اي شدائند فراقها او على انه ) اي تكلفني ( خطاب للقلب ) وحيثند مفعوله الثاني القلب ( وفيه ) اي في تكلفني اي في ضمير المستتر ( التفات اخر من الغيبة ) اي من الاسم الفاهم اعني القلب المذكور في البيت الاول ( الى الخطاب ) بالضمير المستتر ( وقوله طحابك فيه

التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور ) فان مقتضى الظاهر طحا بي اي الاتيان بضمير المتكلم فعدل عنه ابتداء الى ضمير الخطاب ( وقد شط اي بعد ولها اي قريها ) حاصل المعنى ان ايام قرب ليلي صارت بعيدة لامور او جبت ذلك وبين تلك الامور بقوله ( وعادت عواد ييننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون ) وزنه في الاصل(فاعلت من المعاداة ) اي من باب المفاعة مشتق من العداوة اصله عادوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء ثم حذفت الالف لاتقاء الساكنين فالفعل ممحوف اللام فوزنه بعد الاعلال فاعت واما عواد فهو جمع عادية بمعنى الصراف عن الشي والمانع منه حاصله بالفارسية ( كرفتاري هاي روزكار ) والخطب اي الامر الشديد ينزل على الانسان ( كان الصوارف والخطوب صارت تعاديء ) لانها تمنعه من قرب ليلي ووصلها .

( ويجوز ان يجعل ) كلمة عادت مشتقة ( من عاد يعود ) بمعنى رجع يرجع ( اي عادت عواد وعائقه ) اي الموانع التي ( كانت تحول) اي تصير حائلأ ( ييننا الى ما كانت عليه قبل ) من صدورتها حائلأ . ( و ) مثال الالتفات من الخطاب ( الى الفيه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ( و ) مثال الالتفات ( من الغيبة الى التكلم قوله تعالى الله الذي ارسل الرحيم فتشير سحابة فسكناء مكان ساقه والخطاب مالك يوم الدين ايك نعبد ) والشاهد في هذه الامثلة واضح لا يحتاج الى البيان ( وذكر صدر الافاضل في ) كتاب ( ضرام السقط ) شرح ديوان المعرى ( ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين ) اي حال قبل العدول وحال بعد العدول( واحدا

كقوله تعالى ايها نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو ) اى الله جل جلاله ( بمنزلة المخاطب به( اى بما قبل هذا الكلام (لان ذلك ) اى ما قبل هذا الكلام ( يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير ) ،

ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاج  
اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح  
(فانه ليس من الالتفات في شيء) مع انه عبر عن الخليفة اولاً  
بطريق الغيبة وثانياً بطريق الخطاب (لان المخاطب بالبيت الاول امرته  
والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة ) وهذا عكس قوله تعالى يوسف  
اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك فتبصر .

(فهذا) اى تفسير صدر الافضل (اخص من تفسير الجمهور)  
لأنهم لم يشترطوا وحدة المخاطب في الحالين (فقول ابي العلاء)  
هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك  
(فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في)  
اسم الاشارة اعني (اولاك) بالقصر (بمعنى اولئك) بالمد ( وهو ) اى  
صدر الافضل (قال انه) اى قول ابي العلاء اولاك ليس التفاتا بل  
هو (اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم) فانه ( وان كان  
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنسو  
كنانة وبقوله اولاك انت ) اى الذى يتلقى من ابي العلاء البيت لما  
مر اتفا من ان الكاف في اسماء الاشارة لبيان من يتلقى من المتكلم  
الكلام .

( وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقیب الكلام

بجملة مستقلة متلاقيه ) اى متناسبة ( له ) اى الكلام ( في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما ) من الايجاز والتكميل ونحوهما مما يأتي في باب الايجاز والاطناب والمساواة فالمثل ( كما في قوله تعالى ) جاء الحق ( وذهب الباطل ان الباطل كان زهوقا ) فان قوله تعالى ان الباطل كان زهوقا كما يأتي في الباب المذكور بجار بجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال وهو يمنزلة التاكيد لما قبله وقريب من ذلك قوله بالفارسية ( باركج بمنزل نميرسد ) ( و ) الدعاء نحو ( قوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ) .

قال في الكشاف صرف الله قلوبهم دعاء عليهم بالخذلان وبصرف قلوبهم عما في قلوب اهل الایمان من الانشراح انتهى .

( و ) كما ( في ) الفقرة الثانية من ( كلامهم قسم الفقر ظهرى والفقير من قاصمات الظهر ) فانها يمنزلة الدليل والبرهان للفقرة الاولى من كلامهم ( و ) كما ( في ) كل واحد من البيتين من ( قول جرير )  
مق كان الخيام بدی طلوح سقیت الغيث ايتها الخيام  
انتسى يوم تضقل عارضیها بفرع بشامة سقی الشام  
فجملة سقیت الغيث في البيت الاول وسقی الشام في البيت الثاني  
جملة دعائية لأن الدعاء بالسقی معروف عند العرب لأن الماء لا سيما  
اذا كان غیثا اهم شي عندهم ووجهه ظاهر .

( و ) المعنى ( الثاني ان تذكر معنى فتوتهم ان السامع اختلاجه شيء )  
كان وقع في ذهنه ان ذلك المعنى امر غريب صدر منه فيريدان يسئل  
سببه فتلتفت الى كلام ) اخر ومعنى ثان ( يزيل ) هذا الكلام والمعنى  
الثاني ( اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة )

فلا صرمه يبدو وفي الياس راحه ولا وصله يصفو لنا فنكارمه  
( كانه لما قال فلا صرمه يبدو ) وقع موضع تعجب فان كون هجر  
الحبيب وقطعه كما يأتي في الباب المذكور مطلوباً للمحب امر غريب  
يتعجب منه الناس لانه خلاف ما عليه سائر العشاق والمحبين ( قيل له )  
اى للشاعر ( وما تصنع به ) اي بهجر الحبيب ( فاجاب ) وبين السبب  
( بقوله وفي الياس راحه ) واذا ظهر السبب بطل العجب وقرب من  
ذلك قوله

فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غشى من سمياني  
والاظار حني واتخذ ذنبي عدوا انتيمك وتنقيني  
وقريب منه ما قيل بالفارسية  
دشمن دوست نما هرچه كند تزوير است

خصم خاموش نشين چون سک غافل كير است  
مدعى گر برخت تبغ كشد هيج مكو  
كه توراكم على تيز تراز شمشير است  
( ووجه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ) اى في كل موقع  
من موقعه ( ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن  
نظريه اى تجديداً ) هذا اذا كان النظرية بالية ( واحداً ) هذا اذا  
كان بالهمزة فعل الاول ماخوذ ( من طريق الشوب ) اذا عملت به  
ما يجعله طرياً كانه جديد من قبيل ما يسمى في زماننا بالكتوي والاطو  
وعلى الثاني ماخوذ من طرق عليه اذا ورد على الشيء بعد ما لم يكن  
( لنشاط السامع واكثر ايقاظاً للاصناف ) اى للاستماع ( اليه اى  
الى ذلك الكلام ) الذى نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر لأن في كل

جديد لذة ومن هنا قال الشاعر بالفارسية  
مطرب خوشنوا بکو تازه بتازه نوبنو  
باده دلکشا بجو تازه بتازه نوبنو  
با صنمی چو لعبي خوش بنشين بخلوتي  
بوسه ستان بکام ازاو تازه بتازه نوبنو

( وقد يختص موضعه بـلطائف ) الباء داخلة على المقصور وهذا من  
مقابلة الجمع بالجمع نحو ركب القوم دابنهم اي ركب كل واحد  
منهم دابته المختصة به والى هذا المعنى اشار بقوله ( اي قد يكون لكل  
التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ) ونكتة ( ووجه مختص به بحسب  
 المناسبة المقام ) وقد يبيننا بعضا منها في ضمن الامثلة المتقدمة وقال بعضهم  
لا يجب ان يختص كل موقع من مواقع الالتفات بـلطيفة كما توهبه  
الشارح والا لا وجوب ذلك ان لا يكتفي في الالتفات بالـلطيفة العامة  
ومنها اقرب الى ظاهر المتن بقرينة لفظة قد فتامل .

( كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد ) بقوله  
الحمد لله الدال على انه مستحق لجميع المحامد بناء على ما تقدم في اول  
الكتاب من كون اللام في الحمد للاستغراف وكان ذلك الذكر صادرا  
( عن قلب حاضر ) لا غافل فحيثئذ ( يجد ذلك العبد من نفسه محركا  
لللائق بال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد ) لان من كان حاضر القلب  
وذاك النفس اذا انتقل الى قوله رب العالمين الدال على انه مالك  
للعلمين ومربيهم لا يخرج شيء من ملكته وربوبيته قوى ذلك المحرك  
ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على كونه منعما على الخلق  
في الدنيا مؤمنا كان او كافرا كما قال بالفارسية

ای کریمی که از خزانه غیب    کبر و ترسا وظیفه خورداری  
دوستا نرا کجاکنی محروم    توکه بادشمنان نظر داری  
وعلى المؤمنین خاصة في الآخرة تضاعف قوة ذلك المحرك والى  
ذلك اشار بقوله ( وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام  
قوى ذلك المحرك الى ان يقول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك  
الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المقيدة انه اي ذلك الحقيق  
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين  
على طريق الاتساع ) .

اعلم ان الاتساع في الظروف على ثلاثة اقسام الاول الاتساع من  
حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلي وغيره وهذا هو المراد في رد  
من استدل على جواز تقديم خبر ليس عليه بتقديم معموله في قوله تعالى  
الا يوم يأتیهم ليس مصروفا عنهم حيث اجیب عن ذلك باتساعهم في  
الظروف والثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي  
الحقيقي والمجازي نحو في ذمي دین والثالث الاتساع من حيث الاله  
بان يستعمل مع الة الظرفية اي مع لفظة في وبدونها وهذا هو المراد  
في المقام فلذلك قال ( والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين  
والمفعول ) اي مفعول مالك ( مذوف للتعيم ) لما يأتي في الباب الرابع  
من ان حذف المفعول قد يغيد التعيم فالمعنى كما في المتن انه تعالى  
مالك للامر كله في يوم الجزاء ( فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهیه في  
القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد ) والتوجه اليه ( و )  
يوجب ذلك المحرك لتناهیه في القوة ( الخطاب ) اي خطاب ذلك  
الحقيق بالحمد ( بتخصیصه بغاية الخضوع ) بقوله ایاك نعبد اذ معناه

كما يجيء في الباب الرابع نخصص بالعبادة ( و ) بتخصيصه بطلب العون اي ( الاستعانة ) منه ( في المهمات ) بقوله واياك نستعين اذمناه كما يجيء هناك نخصص بالاستعانة .

( والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة ) حاصله ان الخطاب يتعدى الى المفعول الثاني بالباء ( ولمعنى ) اي معنى قوله وكلما اجرى الى قوله والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات انه ( يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبيان الاستعانة في جميع المهمات منه لامن غيره وتعظيم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة ) اي من عدم تقديرها بمفعول اي من حذف المفعول والتقدير اياك نستعين في جميع المهمات والامور هذا على ظاهر المتن من تقدير الاستعانة بالمهمات ( و ) لكن ( الاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ) اي ايak نستعين في اداء العبادة ( و ) حينئذ ( يكون اهدنا بيانا للمعونة ) التي تطلب من الله في اداء العبادة ( ليتلائم الكلام ) اي يتاسب جمهـه الاربع حيث وقع ايـك نعبد بيانـا للحمد واـياك نـستـعين طلبـا للـاعـانـة على العبـادـة وـاهـدـنا بـيـانـا لـلـمـعـونـة فـيـتـلاـحـقـ الجـمـلـ الـارـبعـ التي اـشـتمـلتـ عـلـيـهاـ هـذـاـ السـوـرـةـ فـعـلـيـ هـذـاـ يـكـونـ حـذـفـ مـفـعـولـ الـاسـتـعـانـةـ لمـجـرـدـ الاـخـتـصارـ لـوـجـودـ الـقـرـيـنةـ عـلـيـهـ ( و ) حينئذ ( يكون العبادة له لذاته ) تـعـانـى وـتـقـدـسـ ( لا وـسـيـلةـ الـ طـلـبـ الـحـواـيجـ وـالـاسـتـعـانـةـ فـيـ الـمـهـمـاتـ ) فـاـنـذـكـ لاـ يـنـاسـبـ الـاخـلـاصـ .

( فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات ) اي الالتفات في ايـك

نعبد ( هو ان فيه ) اي في هذا الالتفات ( تنبئها على ان العبد اذا اخذ ) اي شرع ( في القراءة يجحب ان تكون قرائته ) من حضور القلب ( على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور ) حق يكون من يعبد الله بما وصى به رسول الله ص حيث يقول يا ابا ذ اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وفي بعض نسخ الحديث كما قال ميرزا ابو طالب في اخر البهجة المرضية فان كنت لا تراه فانه يراك .  
( هذا ) الوجه ( الذي ذكره المصنف ) في بيان اللطيفة ( جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه ) اي العبد ( لما ذكر الحقيق بالحمد ) بقوله الحمد لله ( واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالافت ) من الغيبة ( وخطوب ذلك ) الحقيق ( المعلوم المتميز ) بتلك الصفات ( فقيل اياك يا من هذه صفاتك نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يتحقق العبادة الا به ) اي الا بسبب ذلك التميز ( لان الخطاب ) كما بين في بحث الضمائر ( ادخل في التميز واعرف ) من الغيبة ( فيه ) اي في التميز ( فكان تعليق العبادة به ) اي بالخطاب ( تعليق بلفظ المتميز ) بتلك الصفات ( ليشعر ) ذلك التعليق ( بالعلية ) لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فيكون كدعوى الشيء ببيانه وبرهان .  
( ويمكن ) بيان اللطيفة بطريقة اخرى وهي ( ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخصائصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه ) ( و ) ازدياد ( العلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس ) اي نفس العبد غير الغافل ( الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك ) الوضوح والتميز والعلم ( وقد وصف ذلك )

الحقيقة بالعبادة ( او لا بانه ) رب العالمين اي ( المدبر ) والمربي ( للعالم  
واهله وثانيا بانه ) الرحمن اي ( المنعم بانواع النعم الدنيوية و )  
الرحيم اي المنعم بانواع النعم ( الاخروية ليتنظم لهم ) اي اهل العالم  
( امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد ) كما قيل بالفارسية

ابرو بادومه وخورشيد وفلک در کارند

تاتو نانی بکف اری وبغلت خوری

همه از بهر تو سر کشته و فرمان بردار

شرط انصاف نبا شد که تو فرمان نبری

( وثالثا بانه ) مالک يوم الدين اي ( عالم الغيب ) اي يوم الجزاء  
( واليه ) اي الى ذلك الحقيقة بالحمد ( معاد العباد ) فسبحان الذي  
بیده ملکوت کل شيء والیه ترجعون ( فانصرفت النفس ) اليقضى لا  
النائمة الحمقاء ( بالكلية اليه ) اي الى ذلك الحقيقة بالحمد ( لتناهى  
وضوحه وتمييزه بسبب هذه الصفات ) بحيث لما مثل عليه الصلة والسلام  
اترى ربک قال ع كيف اعبد ربک اره لو كشف الغطاء ما ازدت  
يقيينا

چشم دل بازکن که ان بینی انجه نادیدنی است ان بینی  
محمد دیده و موسی شنیده شنیده کی بود مانند دیده  
( فخوطب ) ذلك الحقيقة بالحمد ( تنبیها على ان من ) اي الذي  
( هذه صفاتة يجب ان يكون معلوم التتحقق عند العبد متميزا عن  
سائر الذوات حاضرا في قلبه ) اي في قلب العبد بحيث يراه ويشاهد  
حال العبادة ) بل في جميع الحالات كما قال عليه الصلة والسلام  
ما نظرت الى شيء الا ورأيت الله قبله ومعه وبعده كما قال بالفارسية

هر کیا هی که از زمین روید و حده لاشریک نه کوید  
برک درختان سبزدر نظر هو شیار

هر ورقی دفتر یست معرفت کردکار  
لهم اعين لا يبصرون بها افي الله شک فاطر السموات والارض(وفيه)  
ای في هذا الالتفات والخطاب ( تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان  
 تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يتلفت الى ماسواه )  
 بحيث لو وقع فلذة كبدہ في القليب او اخرج السهم من رجله لا يلتفت ولا يشعر الا  
 بعد الفراغ من تلك العبادة اللهم زدني علما وعملا والحقني بالصالحين  
 بحق محمد واله البررة المنتجبين امين امين يارب العالمين .  
( ولما ابخر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام)  
 اخر ( منه ) غير الاقسام التي تقدمت في قوله فيوضع المضرم موضع  
 المظہر الى هنا ( وان لم تكن ) هذه العدة .

( من مباحث المسند اليه فقال ) استطرادا ( ومن خلاف مقتضى  
 الظاهر تلقى المخاطب ) هذا من اضافة المصدر الى المفعول والفاء  
 وهو المتكلم مخدوف اي تلقى المتكلم المخاطب ( بغير ما يترقبه ) ذلك  
 المخاطب من ذلك المتكلم ( بعمل كلامه ) اي بسبب حمل المتكلم  
 كلامه اي كلام المخاطب ( على خلاف مراده ) اي على خلاف مراد  
 المخاطب الذي صدر منه الكلام اولا ( والباء في بغير للتعدية وفي  
 بحمل للسببيه والمعنى ) اي معنى المتن ( ومن خلاف مقتضى الظاهر  
 ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام ) اولا ( بغير ما يترقبه  
 هو ) اي المخاطب ( بسبب حمل ) المتكلم ( كلام المخاطب على خلاف  
 ما مراده ) المخاطب ( تنبئها له ) اي للمخاطب ( على انه اي ذلك

الغير ) الذي هو خلاف مراده ( هو الاولى بالقصد والارادة ) اي الاولى بان يقصده المخاطب ويريده ( كقول القبعشري للحجاج وهو على ما قبل كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على امير المؤمنين (ع) ونقل انه كان جالسا في بستان مع جماعة من اخوانه في زمن الحصرم اي العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج لعنه الله فقال القبعشري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك الكلام فقال نعم ولكن اردت العنب الحضرم فلم يقبل الحجاج هذا منه ( وقد قال الحجاج له حالي تكون الحجاج متواعدا اياه لاحملتك على الادهم يعني القيد هذا مقول الحجاج ) ووعيده واما ( مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب ) فانما ( هذا مقول قول القبعشري فابرز وعيده الحجاج ) بالشر ( في معرض الوعد بالخير ) .

قال في المصباح وعده وعدا يستعمل في الخير والشر ويعدى بنفسه وبالباء فيقال وعده الخير وبالخير وشرا وبالشر وقد استقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعدة وفي الشر وعده وعيدها فالمصدر فارق ووعده اى عادة وقالوا او عده خيرا وشرا بالالف ايضا ودخلوا الباء مع الالف في الشر خاصة والخلف في الوعد عند العرب كذب وفي الوعيده كرم قال الشاعر .

واني وان او عدته او وعدته لمخالف اى عادي ومنجز موعدى ولنفاء الفرق في مواضع من كلام العرب اتعلل اهل البدع مذاهب جهنم باللغة العربية انتهى .

( و ) الشاهد انه اي القبعشري ( تلقاه ) اي الحجاج ( بغير ما

يتربى بان حمل القبعشى ( الادهم في كلامه ) اي الحجاج ( على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشہب اي الذي غالب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فتبه ) القبعشى الحجاج ( على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان ) اي في الغلبة والسلطة ( وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويذهب ) فهو ( من الاصناف ) اي من افعال ( لا ان يصفد اي يقييد ويتحقق ) فهو ( من صدقه ) اي من الثلاثي المجرد بخلاف الاول فانه كما قلنا من المزید فيه .

قال الراغب في المفردات الصندوق الصنف الفعل وجمعه اصناف والاصناف الاعمال قال الله تعالى مقرنين في الاصناف والصدق العطية اعتبارا بما قيل انا مغلول اياديك واسير نعمتك ونحو ذلك من الالفاظ الواردة عنهم في ذلك .

وقريب من ذلك ما في الكشاف في سورة صن وهذا نصه الصندوق القيد وسمى به العطاء لانه ارتباط للمنع عليه ومنه قول على ( ع ) من يرك فقد اسرك ومن جفاك فقد اطلقك ومنه قول القائل غل يدا مطلقا وارق رقبة معتقها وقال حبيب ان العطاء اسار وتبعه من قال وقيدت نفسك في ذراك سحبة ومن وجد الاحسان قيدا تقيدا وفرقوا بين الفعلين فقالوا صدقه قيده واصدقه اعطاء كوعده او عده انتهى .

واما النكتة في ذلك الفرق فقال بعض المحققين ان صدق للقيد وهو ضيق فناسب ان تقلل حروفه الدالة عليه واصدق للاعطاء المطلق المطلوب

فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف انتهى والاصل في ذلك ما هو المعروف عندهم من ان كثرة المبني تدل على كثرة المعنى غالبا وسيأتي بيان المناسبة بين اللفاظ والمعنى في الفن الثاني قبيل بحث المجاز انشاء الله تعالى .

( وقال له الحجاج ثانية انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خيرا من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده )  
فإن الحجاج اراد بالحديد ما يتخذ من المعدن وهو معروف فحمله القبعتى على ذى الخدة اى حسن الجرى وسرع السير فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذه الاية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيديكم فصفع عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب من الفصاحة حتى تجاوز عنه والا فالحجاج ومن يحيذه ليس من يتجاوز عن سلط عليه بسهولة ولو كان ييده زعامة وشاغلا مقام الائمة فقد نقل في سفينة البحار عن المسعودي انه قال ان الحجاج كان يخبر عن نفسه ان اكثر لذاته سفك الدماء وارتکاب امور لا يرتکبه غيره الى ان قال واحصى من قتلها صبرا سوى من قتل في عساكره وحربه وفوجد مات الف وعشرين الفا ومات وفي حبسه خمسون الف رجل وثلاثون الف امرأة منهم ستة عشر الفا مجردة وكان يحبس النساء والرجال في موضع واحد ولم يكن للحبس ستر يستر الناس من الشمس في الصيف ولا من المطر والبرد في الشتاء وكان له غير ذلك من العذاب وذكر انه ركب يوما يريد الجمعة فسمع ضجة فقال ما هذا فقيل له المحبوسون يضجرون ويشكرون ما هم فيه من البلاء فالتفت الى ناحيتهم وقال اخسروا فيها ولا تكملون فيقال انه

مات في تلك الجمعة ولم يركب بعد تلك الركبة .  
وعن تاريخ ابن الجوزي كان سجنه حائطاً محيطاً لاسقف له فإذا  
أوى المسجونون إلى الجدران يستظلون بها حر الشمس رمتهم الحرارة  
بالحجارة وكان يطعمهم خبز الشعير مخلوطاً بالملح والرماد وكان لا يلبث  
الرجل في سجنه إلا يسيراً حتى يسود ويصير كاهن زنجي حتى ان غلاماً  
حبس فيه فجأة إليه أمه بعد ثلاثة أيام تعرف خبره فلما تقدم إليها انكرته  
وقالت ليس هذا ابني هذا بعض الزنوج فقال لا والله يا ماماه انت فلانة  
بنت فلانة وابي فلان فلما عرفته شهقت شهقة كان فيها نفسها ويهكى  
عن الشعبي انه قال لو اخرجت كل امة خبيثها وفاسقها واخرجنا  
الحجاج بمقابلتهم لغلبناهم .

قال ابن خلkan وكان مرضه بالأكلة وقعت في بطنه ودعا بالطبيب  
لينظر إليها فأخذ لها وعلقه في خيط وسرجه في حلقة وتركه ساعة  
ثم أخرجه وقد لصق به دود كثين وسلط الله تعالى عليه الزهرير  
فكانت الكواين يجعل حوله موقد معلومة نار وتدنى منه حتى يحرق  
جلده وهو لا يحس بها إلى أن مات عليه لعائن الله انتهى .

وكان هو لعنة الله عليه ثمرة من ثمرات الشجرة الملعونة في القرآن  
والشجرة تنبئ عن الشمرة وإنما اطنبت الكلام هنا وإن كان خارجاً  
عن وضع ما نحن فيه لامررين أحدهما لأن يعتبر العاقل ويتنبه الغافل  
ولا يغتر بما يرى من نعيم الدنيا وسلطانها بيد بعض الغفلة واتباعهم  
ويقول بلسان المقال أو الحال .

كجا من شكرابين نعمت كذارم كه زور مردم ازاري ندارم  
والثاني ان يرضي العاقل وإن كان يهينه من هو من نفسه غافل لما

روي عن رسول الله (ص) انه قال رب اشعث اغبر ذى طمرين  
مدفع بالابواب لو اقسم على الله لا بره اي يدفع عند الدخول على  
الاعيان والحضور في المجالس ولا يترك ان يلتج الباب فضلا عن ان يحضر  
ويجلس فيما بينهم لو اقسم على الله لا بره اي لو سئل الله تعالى شيئا  
واقسم عليه ان يفعله لفعله والطمر التوب والاشعث المغير الراس المتفرق  
الشعور كذا في السفينة وبمعناه ما في حديث القديسي عبدى اطعنى  
اجملك مثل .

( او السائل عطف على المخاطب اي تلقى السائل بغير ما يتطلب )  
الطلب هو الطلب مرة بعد أخرى ( بتنتزيل سؤاله منزلة غيره اي  
غير ذلك السؤال تنتها ) من المجبوب للسائل ( على انه اي ذلك الغير  
اول بحاله او المهم له ) لعدم اهليته لجواب ما يسئلته او لعدم الفائدة  
فيه بالنسبة اليه فالاولى اي الاول بحال السائل لعدم اهليته لجواب  
ما يسئلته ( كقوله تعالى يسئلونك عن الاهله ) جمع الملال ( قل هي  
مواقيت للناس والحج ) هذا هو الشاهد .

فقد روی ان جمعا من الانصار ( سئلوا عن السبب في اختلاف  
القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الملال يبدوا دقيقا مثل  
الخطيط ثم تتزايد قليلا حتى يمتلي ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود  
كماء بدء لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف  
وهو ان الاهله بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم  
من المزارع والمتاجر ) اي ازمنة زراعاتهم وتجارتهم ( وحال الديون )  
اي ازمنة حلول الديون ( و ) زمان ( الصوم وغير ذلك ) بما لا بد  
من معرفة زمانه ( و ) كذلك الاهله بحسب ذلك الاختلاف ( معالم

للحج يعرف بها ) بالاهمة ( الناس وقته ) اى وقت الحج ( وذلك ) اي انما اجيبيوا ببيان الغرض لا السبب ( للتنبيه على ان الاولى والالية بحالهم ان يستلوا عن الغرض لاعن السبب لأنهم ليسوا من يطلعون بمسؤولية على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به ) اى بذكر السبب ( غرض ) وفائدة .

اما السبب فقالوا ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقاً منعطفاً كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب من الشمس في سيره كان الانتقاد بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضم محل جميتها ومن هذا البيان يظهر الوجه في المثالين المعروفين عند اهل الميزان كل قمر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة ولا شيء من القمر يمنخسف وقت التربع بالضرورة .

( و ) الثاني اى المهم للسائل اعدم الفائدة فيما سئله بالنسبة اليه ( كقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقرءين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون ) فانه قد روى ان عمرو بن الجموح جاء الى النبي ( ص ) وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من اموالنا ( فاجيبوا ببيان المصادر تنبئها على ان المهم هو السؤال عنها ) اي عن المصادر ( لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها و ) اشير في الجواب الى ان ( كل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التهنمن دون القصد )

لان في ذكر الخير كما قلنا اشارة الى ان كل مال نافع صالح للاتفاق ( ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبئها على تتحقق وقوعه نحو يوم ينفح في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنـي يفزع ) وانما كان صوابا لان الاية التي وقع فيها فصعـق ليس فيها لفظـاليوم بل نظمـها ونفحـ في الصور فصعـق من في السموات ومن في الارض والاية التي وقع فيها ففزع يوجد فيها لفظـاليوم ونظمـها هو المذكورـ في المتنـ ويـهما فرقـ اخرـ وهو ان الاولـ نفحـ فيها بلـفظـ الماضيـ وفي الثانيةـ كماـ فيـ المـتنـ يـنـفحـ بلـفظـ المـضارـ .

( وهذا ) اي التعبير عن المستقبل بلـفظـ الماضيـ للتـنبـيهـ المـذـكورـ ( فيـ الكلـامـ لاـسيـماـ فيـ كـلامـ اللهـ تـعـالـىـ اـكـثـرـ منـ انـ يـحـصـيـ وـمـشـلهـ التـعبـيرـ بالـمـسـتـقـبـلـ بلـفـظـ اـسـمـ الـفـاعـلـ )ـ للتـنبـيهـ المـذـكورـ ( كـقولـهـ تـعـالـىـ وـاـنـ الـدـينـ لـوـاقـعـ )ـ ايـ لـيقـعـ ( وـنـحـوهـ التـعبـيرـ عـنـهـ باـسـمـ الـمـفـعـولـ )ـ ايـضاـ للتـنبـيهـ المـذـكورـ ( كـقولـهـ تـعـالـىـ ذـلـكـ يـوـمـ جـمـوعـ لـهـ النـاسـ ايـ يـجـمـعـ النـاسـ لـمـاـ فـيـهـ مـنـ الـثـوـابـ وـالـعـقـابـ وـالـحـسـابـ وـجـمـيعـ ذـلـكـ وـارـدـ عـلـىـ خـلـافـ مـقـتضـىـ الـظـاهـرـ )ـ .

فـانـ المعـنىـ عـلـىـ الـاسـتـقـبـالـ وـذـلـكـ يـقـتضـىـ التـعبـيرـ عـنـهـ بـالـقـعـلـ المـضـارـ المـوضـوعـ لـلـاسـتـقـبـالـ لـاـسـمـ الـفـاعـلـ اوـ اـسـمـ الـمـفـعـولـ فـالـتـعبـيرـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ عـلـىـ خـلـافـ مـقـتضـىـ الـظـاهـرـ .

( فـانـ قـلـتـ كـلـ مـنـ اـسـمـ الـفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ يـكـونـ بـمـعـنـيـ الـاسـتـقـبـالـ كـمـاـ يـكـونـ بـمـعـنـيـ الـمـاضـيـ وـالـحـالـ وـحـيـنـئـذـ يـكـونـ مـعـنـيـ لـوـاقـعـ لـيـقـعـ وـمـعـنـيـ بـجـمـوعـ يـجـمـعـ )ـ بـالـبـنـاءـ لـلـمـفـعـولـ ( مـنـ غـيرـ تـفـرـقةـ )ـ بـيـنـ الـفـعـلـ وـاـسـمـ

الفاعل والمفعول من حيث الدلالة على الاستقبال .

( الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهمما عليه ) اي على الاستقبال ( بحسب العارض فبالمجملة اذا كان معناه ) اي معنى كل واحد من اسم الفاعل واسم المفعول ( الاستقبال ) كما في الآيتين ( يكون واردا على مقتضى الظاهر ) فليستا من خلاف مقتضى الظاهر .

( قلت لاخلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل بمجاز ) اتفاقا ( وفيما هو واقع كالحال حقيقة ) ايضا اتفاقا ( وكذا ) اي حقيقة في ( الماضي عند الاكثرين ) .

قال الهروى في الكفاية في اول بحث المشتق انه اختلفوا في ان المشتق حقيقة في خصوص ماتلبس بالمبده في الحال او فيما يعمه وما انقضى عنه على اقوال بعد الاتفاق على كونه بمجازا فيما يتلبس في الاستقبال انتهى ( فتنزيل غير الواقع ) اي الدين اي الجزاء بعد الحساب يوم القيمة في الآية الاولى واليوم اي يوم القيمة في الآية الثانية ( منزلة الواقع والتعبير عنه ) اي عن غير الواقع ( بما هو موضوع الواقع ) اي باسم الفاعل في الآية الاولى وباسم المفعول في الآية الثانية ( يكون على خلاف مقتضى الظاهر ) حاصله ان استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل بمجاز وعلى خلاف مقتضى الظاهر في مصطلح هذا الفن اذ مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له وقدينا ان اسم الفاعل واسم المفعول لم يوضعوا للاستقبال ولذلك اتفقوا على بجازيتهمما فيه .

( وان شئت ) ان تطلع على الفرق بين التعبيرين اي التعبير باسم الفاعل والمفعول والتعبير بالفعل ( فوازن بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك

يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر) وتطلع(على الفرق ) بينما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل المضارع لانه موضوع للاستقبال اي لما لم يقع في الحال والعدول الى الوصف اي اسم الفاعل واسم المفعول انما هو للتتبيل على انه محقق الوقع لان الوصف كما قلنا موضوع وحقيقة فيما هو واقع في الحال فتأمل .

( ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر ) مايسى في هذا الفن با ( لقلب وهو ) نظير العكس في علم المنطق والسبة بينما عموم وخصوص مطلق لان العكس على ما بين في المنطق تبديل طرف القضية لا غير والقلب اعم من ذلك لانه كما قال ( ان يجعل احد اجزاء الكلام ) سواء كان طرف القضية ام لا ( مكان الاخر والاخر مكانه ) ولا يذهب عليك انه لم يرد بذلك مطلق وضع احد الاجزاء في موضع الاخر والاخر في موضعه ولا يتلزم ان يكون مطلق تقديم شيئاً على شيئاً من باب القلب وليس كذلك بل اراد ان يجري حكم احد الاجزاء على الاخر وحكم الاخر عليه ( وهو ) اي القلب ( ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره ) اي الى اعتبار القلب في الكلام ( من جهة اللفظ ) اي من جهة القواعد اللغوية التي تجري في الالفاظ ( بان يتوقف صحة اللفظ ) نظراً الى تملك القواعد ( عليه ) اي على اعتبار القلب في الكلام ( و ) حينئذ ( يكون ) اعتبار القلب في ( المعنى ) اي في معنى الكلام ( تابعاً ) لاعتبار القلب في لفظ الكلام ( كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدء نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله ) .  
قفى قبل التفرق ياضياعا ولايك موقف منك الوداعا  
قفى نادى اسيرك ان قومي وقومك لارى لهم اجتماعا

ففى قوله ولايك موقف منك الوداعا قلب ( اي ولايك موقف الوداع موقعا منك ) فاعتبر ان موقف كان في الاصل منصوبا خبرا لكان وان الوداع بحذف مضاف كان في الاصل اسما لكان فجعل كل مكان الاخر واجرى عليه حكمه من الاعراب اي رفع موقف الذي كان منصوبا ونصب الوداع المحذوف المضاف الذي كان مرفوعا والداعى الى اعتبار ذلك انما هو القواعد اللغوية لما سيأتى في الباب الثالث في بحث تنكير المسند من ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب فتامل .

( و ) الضرب ( الثاني ان يكون الداعى اليه ) اي الى اعتبار القلب ( من جهة المعنى لتوقف صحته ) اي صحة المعنى ( عليه ) اي على اعتبار القلب ( و ) حينئذ ( يكون ) اعتبار القلب في ( اللفظ تابعا ) لاعتباره في المعنى اذ لا داعى من جهة القواعد اللغوية الى اعتبار القلب في الفاظ الكلام اذ لا يتوقف صحته على اعتباره فيه .

( نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى ) مقلوب اذ المراد منه عرضت الحوض على الناقة لأن المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرحب عنه ) .

قال ابن هشام في الباب الثامن القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر الى ان قال قاله الجوهرى وجماعة منهم السكاكي والزخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكري ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال الاخر لاقلب في واحد منها واختاره ابو حيان ورد على قول الزخشري في الآية انتهى .

وقال الممحشى هناك قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشري في يوم عرض المجرمون على النار لainبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قوله عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لأن عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابي حيان وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكي لم يتفرد الزمخشري يجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلنا غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه انتهى .  
( ومنه قوله ادخلت القلسنة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك ) فان الاصل فيما ادخلت الراس في القلسنة والاصبع في الخاتم ( لأن القلسنة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب ) والمعتاد ( هو ان يأتي بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالظروف نحو الظرف وهبنا ) اي في نحو عرضت الناقة على الحوض والمثالين الاخرين ونحوهما ( الامر بالعكس ) وذلك لأن المعروض عليه

اعنى الناقة في مثال المتن يوقى عند المعروض اعنى الحوض وكذلك  
الظرف اعنى القلنسوة والخاتم في مثال الشرح يتحرك نحو المظروف  
اعنى الراس والاصبع ( قلبوا الكلام ) هنا ( رعاية لهذا الاعتبار )  
المذكور اي كون الامر فيها بالعكس وبعبارة اخرى قلبوا الكلام هنا  
تنبيها على ان الامر في امثال الامثلة المذكورة على عكس ما هو المناسب  
والمعتاد في المعروض والمعروض عليه والمظروف والظرف فتدبر جيدا .

( واما قوله

فانك لاتبالي بعد حـول اظـي كان امـك اـم حـمار  
لقد لـقـ الاسـافـلـ بـالـاعـالـيـ وـماـجـ اللـومـ وـاخـتـلـطـ النـجـادـ  
اي ذـهـبـ السـوـدـمـنـ النـاسـ وـاتـصـفـواـ بـصـفـاتـ اللـثـامـ حـتـىـ لوـ يـقـواـ  
عـلـىـ هـذـاـ الـوـصـفـ سـنـةـ لـاـيـمـالـ اـنـسـانـ مـنـهـ ) .

اي من الناس ( اهجهينا ) اي ردى الاصل ( كان ام غير هجين )  
اي شريفا و قريب من ذلك ماقيل بالفارسية .

دنيا بـكـسانـ وـناـكـسانـ رـاضـيـ رـشـدـ  
كـوسـالـهـ خـلـيـفـةـ كـشـتـ وـخـرـ قـاضـيـ شـدـ  
اسـبـ تـازـيـ شـدـهـ بـجـروحـ بـزـيرـ بـالـانـ

طـوقـ زـرـينـ هـمـهـ دـرـكـرـدنـ خـرمـيـ بـيـنـمـ

( فـقـيلـ اـنـهـ قـلـبـ مـنـ جـهـةـ الـلـفـظـ ) اي من جهة القواعد اللغوية  
الـتـيـ تـجـريـ فـيـ الـاـلـفـاظـ كـمـاـ تـقـدـمـ ذـلـكـ فـيـ قـوـلـهـ وـلـاـيـكـ مـوـقـفـ مـنـكـ  
الـوـدـاعـاـ ( بـنـاءـ عـلـىـ اـنـ ظـبـيـ مـرـفـوعـ بـكـانـ الـمـقـدـرـ ) الـذـيـ يـفـسـرـهـ المـذـكـورـ  
( لاـ بـالـابـتـداءـ لـأـنـ الـاسـتـفـهـاـمـ بـالـفـعـلـ ) فـيـ غـيـرـ الـهـمـزةـ مـنـ اـدـاـةـ الـاسـتـفـهـاـمـ  
وـاجـبـ اـذـاـ كـانـ فـيـ حـيـزـهـاـ فـعـلـ وـفـيـ الـهـمـزةـ ( اـوـلـ ) كـمـاـ بـيـنـ ذـلـكـ فـيـ

باب الاشتعال من علم التنحو ( فصار الاسم ) اي اسم كان المقدر يعني ظبي ( نكرة والخبر ) اي خبر كان المقدر يعني امك ( معرفة ) وقد تقدم اتفا ان ذلك ليس في كلام العرب فوجب القول بالقلب منك الوداعا لثلا يلزم ماليس في كلامهم .

( و ) ان قلت ان لفظة ام هنا متصلة فيجب ان يليها احد المستويين والآخر المهمزة حتى يحصل المعادلة بينماما فان قدر بعد المهمزة فعل لم يليهما المستويان فلم يحصل المعادلة بينماما .

قلت ( يحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد المهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر ) يعني كان المذكور ( وبانه ) اي الفعل المقدر ( غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود) انما هو (المذكور بعد المهمزة ) و ( هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام ) اذ الواقع بعد كليهما حينئذ الاسم فحصل المعادلة الى هنا كان الكلام في قول من زعم انه قلب من جهة اللفظ .

( و ) لكن ( الحق ) خلاف ذلك وهو ( ان ظبي مبتدء ) مجرد عن العوامل اللغوية لا اسم لكان المقدر ( و ) حينئذ جملة ( كان امك خبره ) اي خبر ظبي لا امك وحده والجملة نكرة فلا يلزم منه محذور كون المبتدء نكرة والخبر معرفة حتى يستشكل بان ذلك ليس في كلامهم فتأمل .

( و ) ان قلت كيف يجوز كون ظبي مبتدء وهو نكرة وقد قالوا ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تقد .

قلت ( صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد ) الاستفهام اي ( المهمزة ) فهو ( نحو ارجل في الدار ام امرنة وحمار عطف على ظبي ) وانما

قلنا ذلك مع انه لأشبه في ان الاول والارجح كما اشرنا اتفا دخول  
الهمزة على الفعل كما بين ذلك في باب الاشتغال في علم النحو (لان  
دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيئ ) في الباب  
السادس في بحث ( الاستفهام ) التصریح بأنه لم يقبح ازيد قام كما  
قبح هل زيد قام فان المتحقق من ذلك .

( حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدء ) لا فاعلا لقام  
مقدرا ( بخلاف هل زيد قام ) فانه وان لم يكن متنعا لاحتمال ان  
يكون زيد فاعل قام المقدر لكنه كما يأتي هناك قبيح باتفاق النحاة  
ويأتي تعليل القبح هناك مستوفي انشاء الله تعالى ( فحينئذ لاقلب فيه  
من جهة اللفظ لان اسم كان ) المذكور لا المقدر اذ لا مقدر حينئذ  
( ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك ) فليس فيه  
محذور ما ليس في كلامهم من كون الاسم نكرة والخبر معرفة هذا ولكن  
في كلام الرضي في باب الافعال الناقصة ما يشعر بكون الضمير في كان  
في البيت نكرة لانه قال ما حاصله ان الضمير في كان راجع الى منكر  
يعنى ظبي فيكون منكرا ثم قال ورد ذلك بان الضمير الراجع الى النكرة  
معرفة بدليل وقوعه مبتدء نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة  
لصح وصف ذلك الضمير ثم قال ان الضمير اذ اعاد الى نكرة مختومة  
بوجه فهو معرفة نحو جاني رجل فضربته لانه خصص بتقدیم المنسد  
والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرأة انتهى ملخصا .

( نعم فيه قلب من جهة المعنى ) لتوقف صحته اي المعنى عليه اي  
على القلب ( لان المخبر به في الاصل اي في المعنى ( هو الام والمعنى )  
المقصود من الكلام ( اظبيانا كان امك ام حمارا ) فالاصل نصب ظبيانا

ليكون خبراً لكان ورفع امك ليكون اسماً لكان والمقتضي لذلك ليس القواعد اللغوية اصحة الكلام بحسبها من دون القول بالقلب فيه بل المقتضي له المعنى لتوقف صحته عليه .

وذلك (لان المقصود) من الكلام (التسوية بين ان تكون امه ظبياً وان تكون حماراً) وبعبارة اخرى المقصود من الكلام الاخبار عن الام بمساوات كونها ظبياً او حماراً لا الاخبار عن الظبي والحمار بكونهما مساوين في كونهما اما له (فافهم) فان الفرق بين المعنيين واضح جلي وان شئت توضيحاً ازيد فعليك بمراجعة بحث تعين المبتدء والخبر في المغنى والاصدمة وسيأتي الكلام في ذلك في بحث تنكير المستدعا ايضاً انشاء الله تعالى .

واعلم ان الاقوال في القلب ثلاثة الاول ما اشار اليه بقوله (وقبله اي القلب السكاكي مطلقاً) اي سواء تضمن اعتباراً لطيفاً ام لا (اينما وقع) اي سواء وقع بين الفاعل والمفعول نحو قطع الثوب المسamar برفع الثوب ونصب المسamar او بين المبتدء والخبر وقد تقدم مثاله او بين المشبه والمشبه به كما في تشبيه المukoس نحو الاسد كزيد ولذلك قيل ان القلب ان قصد به المطابقة لمقتضي الحال كان من فن المعاني ويمكن ان يعد من فن البيان لانه يوجد في التشبيه المukoس وهو من مبادى علم البيان ويوجد ايضاً في فن البديع كما يأتي في الخاتمة في السرقات الشعرية في غير الظاهر من الاخذ والسرقة على ما يأتي بيانه هناك انشاء الله تعالى هذا وقد يقال ان قوله اينما وقع تفسير لقوله مطلقاً بالمعنى الذي بيننا من انه مقبول سواء تضمن اعتباراً لطيفاً ام لا وقد يقال معناه انه مقبول ولو اوهם خلاف المراد كما

ياتي في قوله ثم انصرفت الخ .

( وقال ) السكاكي ( انه ) اي القلب مطلقا ( ما يورث ) اي يعطى اي يوجب ( الكلام ملاحة ) اي حسنا وزينة وذلك لأن القلب في نفسه حسن ومقبول وان تضمن اعتبارا لطيفا فهو احسن وهذا نظير ما قيل في الخط

خط حسن جمال مره ان كان عالم فاحسن

( و ) لانه اي القلب ( يشجع عليه كمال البلاغة ) فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفتنا والقلب قسم من اقسام التصرف ( و ) لانه اي القلب يوجب ( امن الالتباس ) بشهادة اللفظ بقرينة القواعد اللغوية او بشهادة المعنى بقرينة الذوق السليم والفهم المستقيم على حسب ما بينا كل واحد منها اتفا ( ويأتي في المعاورات ) نحو جعلت الحزف طينا و نحو الامثلة المتقدمة ( وفي الاشعار ) كالاشعار المتقدمة والآتية ( وفي التنزييل ) قال ابن هشام في القاعدة العاشرة من الباب الثامن قال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكتها فجأتها باستنا ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلهما وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب الثنوية والافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبضن القوس وسيسته اي طرفه وله طرفان فله قابان لا اذا فسر بالقدر واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قره قار وقيد وقدر فلا قلب وما يبعد هذا القول ان المراد حينئذ ان مسافة محمد ص وجبرئيل ع مقدار قوس الا مقبضها انتهى . وللتعمير بقاب قوسين معنى دقيق اخر مذكور في اقسام المعايدة

عند العرب ومن اراد الاطلاع عليه فليتبع .  
( و ) الى القول الثاني اشار بقوله ( رده ) اي القلب ( غيره اي  
غير السكاكي مطلقا ) اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد  
ملاحة القلب المหوج الى التنبيه الى الاصل او لم يتضمن وسواء اوه  
خلاف المقصود ام لا وذلك لأن الكلام المقلوب بظاهره يدل على عكس  
المطلوب والمخاطب قد لا يتتبه فيقع في الخطأ وذلك خلاف المقصود  
من وضع الكلام .

( و ) اختار المصنف القول الثالث وهو ان ( الحق انه ان تضمن  
اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل  
ك قوله اي قول روبة ومهما اي مقازة ) وهي الارض التي لا ماء فيها  
ولا نبت سميت مقازة تفاولا بان السالك فيها يفوز بمقصوده او بالتجاهة  
من المهالك والا فهي مهلكة وذلك نظير ما قيل بالفارسية بر عكس  
نهنن نام زنكى كافور ( مغيرة متلونة بالفيرة ) لانه ماخوذ من اغير  
الشيء اذا تلون بالغيرة وهي لون التراب وقد يفسر مغيرة بمملوكة من  
الفيرة فحيثند الغيرة بمعنى الغبار فتامل .

( ارجائه ) اي ( اطرافه ونواحيه ) وجوابه وهو ( جمع الرجال  
مقصودا ) واما الرجال بالمد فهو انتظار شيء محظوظ يحصل في المستقبل  
مع تهيئة اسباب وجوده ( كان لون ارضه سماهه ) والدليل على هذا  
الهدف انه لا مناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه اون  
الارض بها ( وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير ) اي كان  
لون ارضه سماهه ( من باب القلب ) اذ مقتضى الظاهر ان يشبه السماء  
في اغير ارضا بالارض لأن الارض اقوى من السماء في هذا المعنى ( والمفنى )

حيثند ( كان لون سمائه لغيرتها لون ارضه ) وقرب من هذا المعنى  
قوله بالفارسية

زسم ستوران دران پهن دشت

زمین کشت شش اسمان کشت هشت

( وفي القلب ) في المصراع الاخير ( من المبالغة ما ليس في تركه )  
اي في ترك القلب ( لاشعاره ) اي القلب ( بان لون السماء قد بلغ  
في الغرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغرة ) مع ان الارض اصل  
في ذلك فبلغ وجعل السماء اصلا والارض فرعا وهذا هو الاعتبار  
اللطيف الذي تضمنه هذا القلب .

( والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا ردلان المدول عن مقتضى  
الظاهر من غير نكتة تقتضيه ) اي تقتضى العدول ( خروج عن تطبيق  
الكلام لمقتضى الحال ) وهو عبارة اخرى عن خروج الكلام عن  
البلاغة وقد تقدم انه حيثند يلحق باصوات الحيوانات التي تصدر من  
حالها كيف ما اتفق .

( وهو ) اي القلب غير المتضمن اعتبارا لطيفا ( على قسمين احدهما  
ان لا يتضمن ما يتوهם عكس المقصود كقوله اي قول القطاومي ) عمر  
ابن سليم الثعلبي ( يصف ناقته بالسمن ) يكسر السين وفتح الميم اسام  
مصدر من سمن يسمن من باب تعب اذا كثر لحم الحيوان وشحمه واما  
السمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر والفنم والمراد هنا هو  
المعنى الاول فتنبه ( فلما ان جرى سمن عليها ) اي على الناقة ( كما  
طينت من من طينت السطح بالفدن اي القصر السياع اي الطين  
المخلوط بالتبين ) ويقال له بالفارسية ( کاه کل ) قال في المزهرا ليقال

سياع الا اذا كان فيه بين والا فهو طين والشاهد في قوله بالفدن السياع  
فان فيه قلب ( و ) ذلك لان ( المعنى كما طينت الفدن بالسياع ) يعني  
كان الفدن في المعنى نائبا للفاعل لقوله طينت المبني للمفعول وكان بالسياع  
مفعولا بالواسطة له فقلبا وعكسا اي جعل الفدر مفعولا بالواسطة  
والسياع نائبا للفاعل والالف في اخره للاطلاق .

وحاصل معنى البيت تشبيه الناقة في سمنها بالفدن اي بالقصر المطين  
بالسياع حتى صار املس لا حفرة فيه ( وجواب لما قوله بعده ) اي  
بعد هذا البيت .

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعوا  
( ولسائل ان يقول انه ) اي القلب ( يتضمن من المبالغة في سمن  
الناقة ) التي شبهت بالفدن المطين ( ما لا يتضمنه قوله كما طينت الفدن  
بالسياع ) لان القلب يدل على عظم السياع وكثراه حتى صار كأنه  
الاصل فشبه سمن الناقة بذلك فيدل القلب حينئذ على عظم السمن وكثراه  
حتى صار الشحم واللحم لكثراه كالاصل للعظم والى ذلك اشار بقوله  
( لا يهمه ان السياع قد بلغ من العظمة والكثرة الى ان صار بمنزلة  
الاصل والفدن بالنسبة اليه ) اي الى السياع ( كالسياع بالنسبة الى  
الفدن ) وسيجيء في الفن الثاني في بحث التشبيه عند قول المصنف وقد  
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به زيادة توضيح لذلك انشاء  
الله تعالى .

واما القسم ( الثاني ) من قسمي القلب غير المتضمن اعتبارا الطيفا  
 فهو ( ان يتضمن ) القلب ( ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في  
الرد ) اي في كونه مردودا ( كقوله ) .

لَا يرکن احد الى الاحجام  
فلقد اراني للرماح دريشة  
حتى خضبت بما تحدرت من دمي  
( ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب )  
يوم الوعي متخوفا لحمام  
من عن يميني مرة وامامي  
اكناف سرجى او عنان جامى  
جذع البصيرة قارح الاقدام )  
قوله لا يرکن من الرکون بمعنى الميل والاحجام بتقديم الحاء المهملة  
على الجيم التاخر عن الشيء كما في المصباح والمراد به هنا التقاعد عن  
الحرب والتاخر عنها والوعي قال في المصباح الجلبة والاصوات ومنه  
وعي الحرب وقال ابن جنى الوعي بالمهملة الصوت والجلبة وبالمعجمة  
الحرب نفسها انتهى .

والحمام بكسر الحاء الموت والدرية على وزن الصحيفة او الدرية على  
وزن الرمية كما في مفردات الراغب ما يتعلم عليه الطعن بالرمح وتحدر  
الدم كثته وحاصل معنى المراد من الايات الثلاثة كما يأتي ان الاقدام  
على الحرب ليس بعلة للحمام اي الموت ولا التقاعد منها بعلة المخلص  
من الموت والى هذا المعنى اشار السعدي في قوله بالفارسية ( اي  
طالب روزی بنشین که بخوری وای مطلوب اجل مروکه جان نبری )  
وقریب من هذا المعنى قوله ع

اي يومين من الموت افر يوم ما قدر ام يوم قدر  
واما الشاهد فهو في البيت الرابع في قوله جذع البصيرة قارح  
الاقدام ( و ) ذلك لأن ( المعنى ) المراد منها ( قارح البصيرة جذع  
الاقدام ) بناء ( على انه ) اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام ( حال  
من الضمير ) البارز ( في ) قوله ( انصرفت ) لأن الاضافة فيما لفظية  
لا توجب تعريفا ( ولم اصب ) ماخوذ من اصاب السهم او السيف اصابة

وهو هنا ( بمعنى لم اجرح ) اي لم يصيبي السهم او السيف حتى اجرح ( وذلك ) اي كون المعنى المراد ما ذكرنا ( لان الجذوعة حداثة السن ) اي العمر ( والقروح قدمه ) اي ان السن ( وتناهيه ) حاصل معنى الجذوعة في الاصل بالفارسية ( جوان بودن ) والقروح ( پير بودن ) والمراد في المقام لازم المعنيين فالمراد من الاول بالفارسية ( بي باك وتوانا بودن ) ومن الثاني انديشه كردن وهو شمند بودن فتدبر جيدا .

( فالمناسب ) للمقام ( وصف الراي والبصرة بالقروح بعكس ما ذكر في البيت ( ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك ) وميادين الحروب ( بالجذوعة ) بعكس ما ذكر ايضا في البيت ( كما يقال اقدام غر ) قال في المصباح الغرة بالكسر الفضة وقال ايضا غر الشخص يغير من باب صرب غرارة بالفتح فهو غار وغر بالكسر اي جاهل بالأمور غافل عنها وما غرك بفلان من باب قتل اي كيف اجترات عليه واغتررت به ظنتت الا من فلم اتحفظ انتهى .

ومنه قوله تعالى ما غرك بربك الكريم وفي الوسائل كتاب الحج بباب استحباب استفادة الاخوان والاصدقاء والالفة بينهم وقبول العتاب عن علي بن ابي طالب ع قال سمعت رسول الله ص يقول المؤمن غر كريم والمنافق خب لثيم وخير المؤمنين من كان مالفة للمؤمنين ولا خير فيمن لا يالف ولا يؤلف ،

( و ) كما يقال ( راي بحرب ) بفتح الراء ماخوذ من جربت الشيء تجربها اي اختبرته مرة بعد اخرى والتجربة اسم مصدر منه ( فليس في هذا القلب ) اي قلب القارح والجذع اي تقديم الجذع وتأخير القارح ( اعتبار لطيف بل فيه ) اي في هذا القلب ضرر معنوي

اذ فيه ( ايهام لعكس ) المعنى ( المقصود ) اذ المعنى المقصود كونه في حال الانصراف من الحرب قويا في الاقدام وتم البصيرة في الحرب . الى هنا كان الكلام في بيان كون هذا القلب في البيت متضمنا لما يوهم عكس المقصود ( واجب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة ) وقارح الاقدام ( حال من الضمير ) المستتر ( في لم اصب ) لا من الضمير البارز في انصرفت كما توهم ( لانه ) اي لان الضمير في لم اصب ( اقرب ) من الضمير في انصرفت ( و ) ليس معنى لم اصب لم اجرح كما توهم بل ( معناه لم الف ) اي لم اوجد فهو ( من اصبت الشيء ) بمعنى ( الفيته ووجده ) لا من اصبت بمعنى جرحته بالسهم او السيف كما توهم والنفي في لم اصب راجع الى الحالين اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام ( اي لم الف ) ولم اوجد ( بهذه الصفة ) اي بهاتين الحالين ( بل وجدت بخلافها ) اي بخلاف هذه الصفة اي وجدت ( جذع الاقدام قارح البصيرة ( وليس معناه ) اي معنى لم اصب ( لم اجرح ) كما توهم ( لان ما قبله ) اي ما قبل البيت الرابع ( من الابيات ) الثلاثة التي نقلناها نحن ( يدل على انه ) اي الشاعر ( جرح وتحدر منه الدم ) بحيث خصب بما تحدر من دمه اكتاف سرجه وعنان جامه فكيف يمكن ان يكون معنى قوله لم اصب لم اجرح ( ولان فهو كلامه ) اي مضمون كلامه ومفهومه ( الدلالة على انه ) اي الشاعر ( جرح ولم يمت ) وانما قال هذا الكلام ( اعلاما ) وتنبيها ( بان الاقدام ) والاقتحام في المعارك ( ليس بعلة للحمام ) والموت ( وحشا ) وترغيبها ( على ترك الفكر في الواقع ) اي عواقب الحروب والمعارك ( و ) حشا على ( رفض التحرز خوفا من العاطب ) اي الامكنة

الموجبة للهلاك قال في المصباح عطب عطبا من باب تعب هلك واعطبه بالالف للتعدية والمعطب بفتحتين موضع العطب والجمع معاطب انتهى (كذا في الايضاح وفيه) اي فيما في الايضاح (بحث لان قوله) اي قول الشاعر (وقد اصبت اي جرحت يصلح) ان تكون (قرينة على ان) قوله (لم اصب بمعنى لم اجرح) وذلك لاتعادهما في المادة فالاولى جعلهما متهددا في المعنى ايضا (واما جعله) اي جعل لم اصب (بمعنى لم الف) اي لم اوجد (فلا قرينة عليه) اي على جعل لم اصب بمعنى لم الف (مع ما فيه) اي في جعل لم اصب بمعنى لم الف (من تبرر النظم) اي تقطعه اي صيرورته قطعة قطعة وذلك بسبب جعل لفظين متهددين في المادة مختلفين في المعنى فالاولى جعل لم اصب بمعنى لم اجرح كما جعل اصبت بمعنى جرحت (ودلالة الكلام) اي الابيات الثلاثة المتقدمة (على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك) اي لا ينافي جعل لم اصب بمعنى لم اجرح (لانه) اي الشان (اذا جعل جذع البصيرة) وقارح الاقدام (حالا من) الضمير المستتر في (لم اصب) فيتوجه النفي الى الحالين وحيثئذ (صار المعنى لم اجرح في هذه الحال) اي في حال كونه جذع البصيرة وقارح الاقدام (بل جرحت) بالبناء للمفعول حال كونه على عكس ذلك اي (جذع الاقدام قارح البصيرة).

هذا كله بناء على ان جذع البصيرة وقارح الاقدام حال اما من الضمير البارز في انصرفت كما قال الايضاح او من الضمير المستتر في لم اصب كما قال المجيب ولكن التحقيق (على انه) اي الشان (ما جعله) المجيب (بمعنى لم الف فالانسب) بهذا المعنى (ان يجعل جذع البصيرة) وقارح الاقدام (مفعولا ثانيا) لقوله لم اصب (لا حالا) ومفعوله الاول

الضمير المستتر الذي ناب عن فاعله (لانه) اي جمل جذع البصيرة  
وقارح الاقدام مفعولا ثانيا (احسن تادية للمقصود) اذ المقصود من  
الكلام انه لم يوجد جذع البصيرة قارح الاقدام .

( ثم انصرفت وقد نلت ما ارادته من الاعداء ) اي ظفرت بهم  
( ولم ينالوا ) اي الاعداء ( ماراد وامني ) اي لم يظفر وابي ( وانا )  
ثابت حين الانصراف من المعركة ( على بصيرتي الاولى لم يبدل ندم  
في الاقتحام ) في المعركة ( ولا غالب في اختياري ) وارادتني ( التطرق  
والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب قارحا لطول مارستي للحروب  
( وتكرر مبارزتى ) للابطال وشجعان الرجال في ميادين القتال . كما  
اني ايضا قد نلت ما ارادت من التوفيق والعنایة من الله ذي الجلال في  
هذا المجال .

فلنكتف بهذا القدر من الكلام والقليل والقال لأن الزائد منه خارج  
عن مقتضى الحال والحمد لله الكبير المتعال وصلى الله على خير خلقه  
محمد واله خير الوجود بعون الله وحسن توفيقه هذا الجزء الثالث وخرج من  
السود الى البياض في العاشر من شهر صفر الخير من شهور السنة  
التسعة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها الا  
صلاة وتحية بجوار مولانا ومولى الكونين على ابى الحسين سلام  
الله عليه وعليهما وانا العبد المذنب المح الحاج الى عفوه به الغنى محمد  
على بن مراد على المدرس الافغاني والحمد لله اولا واخرا .

هذا الاسطر ساقطة بين السطر الثالث والرابع من ص ٣٨٢ من  
الجزء الثالث [ . ]

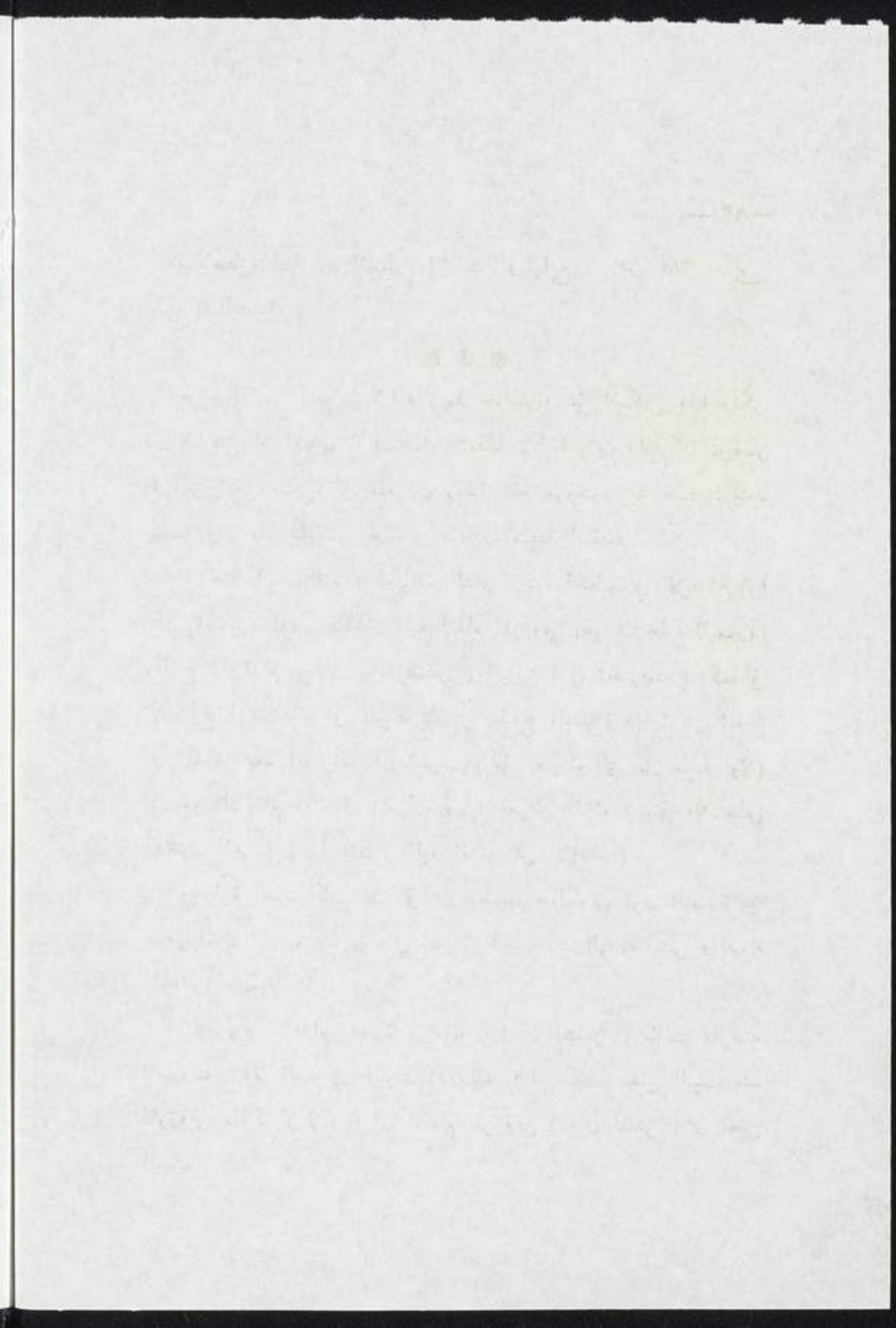
\* \* \*

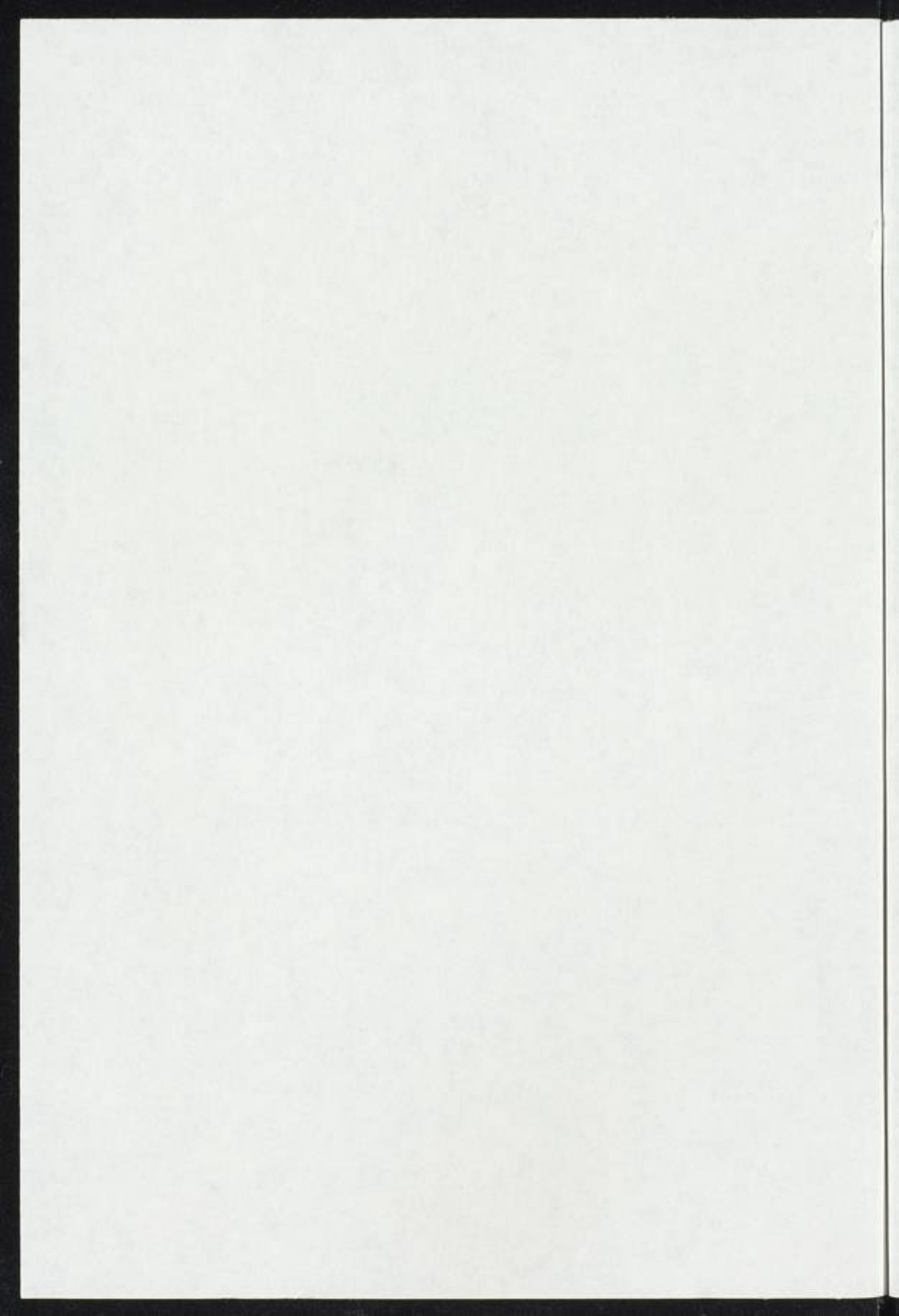
بل وجد على العكس لا انه وجد حال الكونه على العكس هذا ولكن  
قال الرضي ان اصحاب لم يستعمل متعدديا الى مفعولين وان كان ما يفسر  
به اعني الغى متعدديا الى مفعولين وهذا نظير مررت بزياد حيث لم يتعد  
بنفسه وان كان ما يفسر به اعني جاوزت متعد يابنفسه .

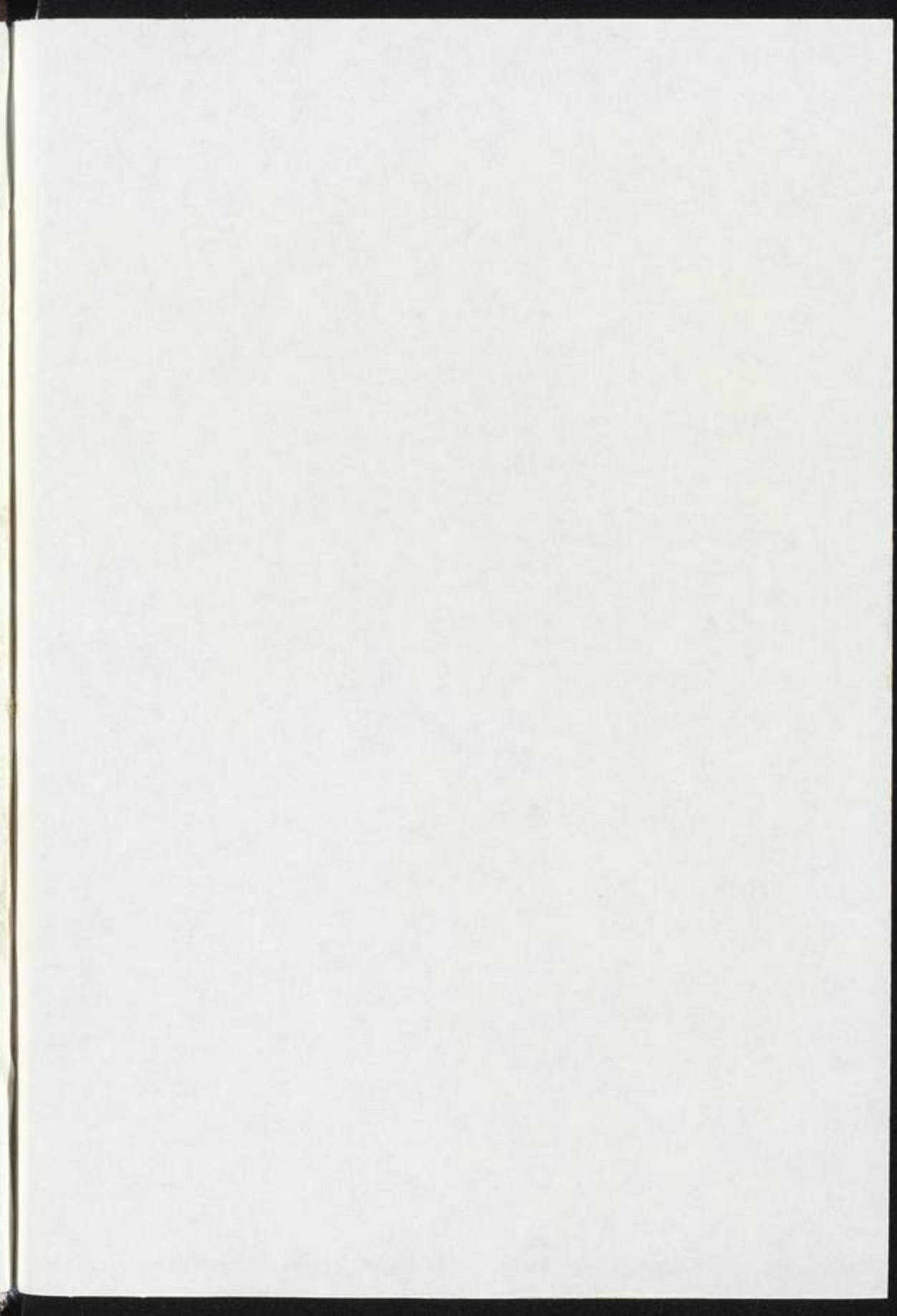
الى هنا كان الكلام في الجواب الذي ذكره الخطيب في الايضاح (و)  
لكن (الجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة)  
وقارح الاقدام (حال من الضمير) البارز (في انصرفت) كما في  
الايضاح (و) لافلب في البيت لان ( جذوع البصيرة عبارة عن انه )  
اي الشاعر بعد انصرافه عن الحرب (على بصيرته التي كان عليها اولا)  
اي حين الاقدام ودخول المعركة و (لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام)  
ودخول المعركة ( ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام ) .

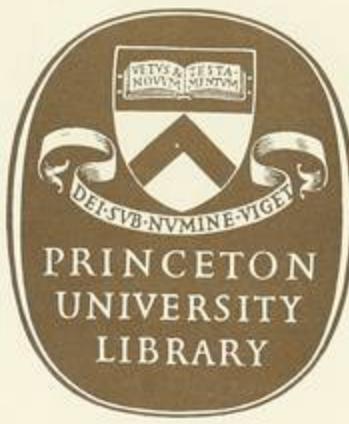
وبعبارة اخرى كان انصرافي عن الحرب حال الكون قوى البصيرة غير  
جامل بفتوح الحرب ولم يؤثر في بصيرتي الجراحات التي اصابتنى والدماء  
الممحدرة منها .

( وقروح الاقدام عبارة عن انه ) اي الشاعر ( طالت همارسته  
للمرهوب ) فلا قلب في البيت ( وذلك ) اي كـ، معنى البيت عند  
المرزوقي ما ذكر ( لانه ) اي الامام المرزوقي ( قال المنهى ) اي معنى  
البيت .









PRINCETON  
UNIVERSITY  
LIBRARY

